# الفكر السياسى المصرى المعاصر

# الفكر السياسى المصرى المعاصر

أعمال المؤتمر السنوى الخامس عشر للبحوث السياسية

١٦ - ١٨ فبراير ٢٠٠٢


إبراهيم نصر الديـن
عبد الغفـار شــكر
أحمـد الرشيــدى
محمـد السعيد إدريس
أحمـد يوسف أحمد
محمـد سليم العــوا
باكينـام الشرقـاوى
محمـد صفى الديـن
جمال عبد الجــواد
نـازلى معـوض أحمـد
هــالة كمــال

تحرير

د/ عـلا أبـو زيــد



٢٠٠٣

الأراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلفين
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز


الطبعة الأولى ٢٠٠٣

تليفون : ٥٦٨٠٩٩٨ – ٥٦٧٦٩٥١ فاكس : ٥٦٨٠٩٩٨ – ٥٧١١٠٢٠
٥٦٧٦٤٨٦ – ٥٦٧٦٤٩١

E-mail: cprs@cics.feps.eun.eg

# المحتويات

**مقدمة :**

يكاد يتفق المتخصصون على أن الفكر السياسى هو ذلك النشاط العقلى الذى يدور حول مفهوم السلطة والقضايا الكبرى المرتبطة بها وأهمها تأسيس السلطة وبنيتها وحدودها وغاياتها، ومن ثم فهو يتعرض لقضايا محورية من قبيل الشرعية والهوية والديمقراطية والعلاقة مع الآخر وغيرها. ويرى الغالب الأعم من المتخصصين أن هذا النشاط العقلى لا يتم فى فراغ ولا بمعزل عن الواقع، فهذا البحث فى مفهوم السلطة ينطلق عادة من إدراك المفكر للواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى فى المجتمع، وغاية هذا البحث هى تقديم رؤية لتنظيم المجتمع ولعلاقات أفراده، حكاماً ومحكومين، تكون أفضل مما هو قائم فى الواقع .

ورغم القول بأن الفكر السياسى يتم فى واقع ويسعى إلى تطوير هذا الواقع، فإن جانباً عظيماً من الدراسات باللغة العربية المهتمة بالفكر السياسى المصرى تركز اهتمامها إما على التفسير الاستاتيكى لنشأة وتطور تياراً فكرياً ما، وإما على متابعة التاريخ الحركى للتيار، وإما على شرح آراء وأفكار أعلام هذا التيار خاصة من جيل المؤسسين. والعدد الأقل من هذه الدراسات هو الذى يهتم بتحليل الظروف المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومدى تفاعل التيارات الفكرية معها ومدى استجابة هذه التيارات الفكرية لاحتياجات أفراد المجتمع النابعة من هذه الظروف فى حقبة اجتماعية محددة .

ولقد كان لمركز البحوث والدراسات السياسية ذاته تجربة فى الماضى القريب تعرض فيها بالدراسة والتحليل للفكر السياسى المصرى وذلك كأحد محاور مؤتمره السنوى الثالث عشر الذى انعقد فى شهر ديسمبر من عام ١٩٩٩، حول موضوع "الخبرة السياسية المصرية فى مائة عام". وربما لطبيعة موضوع المؤتمر والذى فرض اهتماماً بالتطور الدستورى وبناء مؤسسات الحكم وكذا بديناميات النظام الحزبى وعناصر ومكونات المجتمع المدنى، نجد أن محور الفكر السياسى المصرى فى إطار المؤتمر السابق الإشارة إليه فضلاً عن اقتصاره على ثلاثة تيارات فكرية فقط هى الليبرالى والاشتراكى والإسلامى، فإن الدراسات التى قدمت

فى إطاره ركزت على التاريخ الحركى للتيار وعلى موقف التيار من التطورات التى أصابت النظام المصرى منذ مطلع القرن العشرين وعلى موقف التيار فى خبرة السياسة المصرية على امتداد القرن العشرين، كذلك لم يتم التركيز فى معظم الأحيان على خبرة الربع الأخير من القرن العشرين. ومن الواضح أن هذه الدراسات قد انشغلت -مثل كثير غيرها- بالإجابة على سؤال : من أين جاءت هذه التيارات؟ وكيف؟ وإن هذا قد لفت انتباهها عن المعضلة الأهم وهى إلى أين تتجه هذه التيارات؟ ولماذا؟

**أهمية *الدراسة*، نطاقها الزمنى وهدفها:**

وفى محاولة للإجابة على هذا السؤال الأخير ارتأى مركز البحوث والدراسات السياسية أن يخصص مؤتمره السنوى الخامس عشر للبحوث السياسية لدراسة موضوع "**الفكر السياسى المصرى المعاصر**". والمعاصر هو الراهن فى إطار الحديث. ورغم أن التحقيب الزمنى للتاريخ يبدو تحكمياً فى معظم الأحيان، إلا أنه فى بعض الأحيان يكون لا غنى عنه لإتمام إنجاز البحث العلمى. ومن هنا كان تحديد "المعاصر" زمنياً بفترة العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين.

وجاء تحديد الفترة من مطلع السبعينيات وحتى نهاية الألفية الثانية نطاقاً زمنياً لدراسة الفكر السياسى المصرى بسبب الأحداث المحورية فى المجالات الداخلية والإقليمية والدولية التى تراكضت فى هذه العقود الثلاثة والتى أدت إلى تحولات جذرية فى المجتمع المصرى على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلقد افتتح عقد السبعينيات بوفاة عبد الناصر ثم كان انحياز نظام السادات بعد حرب ١٩٧٣ خاصةً لخيار الانفتاح السياسى والاقتصادى على الغرب مما وضع إنجازات ثورة يوليو والطروحات السياسية والفكرية لنظام الثورة موضع المساءلة والمراجعة. وجاءت نهاية عقد السبعينيات لتشهد بدايات المساجلة الفكرية فيما بين مصر والدول العربية والتى فجرتها اتفاقات كامب ديفيد وما جاء فى ركابها من ترتيبات إقليمية شرق أوسطية طرحت على طاولة النقاش مفاهيماً

كانت تعتبر من المقدسات القومية. وكانت ثورة الخومينى وتأسيس الجمهورية الإسلامية فى إيران ١٩٧٩ وكذا صعود المد الإسلامى فى تركيا التى تمسكت رسمياً بعلمانيتها، وأيضاً انفلات أفريقيا من دائرة الاهتمام ليس فقط الشعبى بل والرسمى رغم تنامى مظاهر الاختراق الإسرائيلى للقارة السوداء. ولقد واكب تلك التحولات الكبرى فى الداخل المصرى وفى فضائه الإقليمى تحولات أخرى محورية على المستوى الدولى لعل أهمها كان التفكك الغير مسبوق فى سرعته للاتحاد السوفيتى وكذا تطورات ظاهرة العولمة والتطورات الناجمة عن ثورة الاتصالات والمعلومات والمواصلات.

وتكاد الآراء تلتقى على أن هذا الواقع الداخلي والإقليمى والعالمى وما ترتب عليه من تداعيات قد أنتج انقلاباً فى منظومة القيم الراسخة والمفاهيم المتجذرة فى المجتمع المصرى. وبحسبان أن الفكر ينجح بمقدار نجاحه فى تطوير المجتمع من خلال قدرته هو على تطوير ذاته بالاستجابة للتحديات الكبرى فى كل مرحلة اجتماعية والتفاعل معها والتجاوب مع قضاياها المستحدثة والتواءم مع مستجداتها وعدم الجمود عند متغيرات فى المواقف والرؤى لابد من تخطيها، تضحى دراسة استجابة العقل المصرى لتحديات السبعينيات دراسة ذات جدوى عملية بقدر ما هى دراسة ذات أهمية نظرية لأنها ستجلى مدى نجاح أو فشل العقل المصرى فى التواصل مع الواقع وفى الاستجابة لاحتياجات الناس.

ويضحى الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على الأفكار والرؤى والتصورات الجديدة التى طرحها العقل المصرى فى العقود الثلاث الأخيرة من القرن العشرين بخصوص دوائر ثلاث هى دائرة الداخل، دائرة الجوار ودائرة الإقليم. وبؤرة الاهتمام تكون التعرف على السمات الأساسية للفكر أو الإدراك كما يطرح نفسه الآن وأهم القضايا التى يتعرض لها وعلى مدى اختلاف الرؤى المطروحة الآن عن الخط المعروف للفكر أو الإدراك محل الدراسة وكذا قدر وأسباب التحول فى بعض الرؤى وقدر وأسباب الثبات عند البعض الآخر.

**محاور الكتاب والمؤتمر :**

والكتاب الذى بين يدى القارئ يعرض الدراسات التى نوقشت فى المؤتمر السنوى الخامس عشر للبحوث السياسية عن **الفكر السياسى المصرى المعاصر** والذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية فى الفترة من ١٦ – ١٨ فبراير ٢٠٠٢ والتى دارت أعماله حول محاور ثلاث هى بذاتها الأبواب الثلاث التى ينطوى عليها الكتاب.

أما **المحور الأول** فقد ركز اهتمامه على تيارات الفكر السياسى المصرى الخمس الرئيسية التى رسخت أقدامها فى أرض المجتمع المصرى منذ مطلع القرن العشرين وكيف استجابت لمرحلة التحولات الكبرى منذ مطلع السبعينيات . فغاية الدراسات المقدمة فى إطار هذا المحور كانت البحث فى ملامح التجديد وسمات المراجعة ونقد الذات التى باتت تطرحها منذ السبعينيات تيارات الفكر السياسى المصرى الرئيسية، فإذا كان علم اجتماع المعرفة يعلمنا أن ذيوع الأفكار وانتشارها فى مجتمع ما لا يرتبط بمدى تماسك حججها المنطقية وصحتها بقدر ما يرتبط بمدى قدرتها على الاستجابة لاحتياجات الناس فى مرحلة اجتماعية محددة، فإن دراسات هذا المحور تكتسب أهميتها من كونها تقدم مؤشراً دالاً على مدى قدرة تيارات الفكر السياسى المصرى على البقاء والاستمرار فى المستقبل من خلال التعرف على قدر نجاحها أو إخفاقها فى الاستجابة لاحتياجات أفراد الشعب المصرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تبدلت بدرجة عميقة فى المرحلة منذ السبعينيات نتيجة تبدل الظروف الداخلية والإقليمية والدولية.

ولقد تناولت الدراسات المقدمة فى إطار هذا المحور بالتحليل خمسة تيارات رئيسية هى : التيار الليبرالى والمنحى الذى تطور له فيما يعرف بالليبرالية الجديدة وهل مهد ذلك لتقبله تطورات الداخل فى المجتمع المصرى والمصاحبة للانفتاح الاقتصادى الذى يرتكز على تقليص دولة الرعاية وعلى تحرير الاقتصاد مقابل تحرير المواطن وما ترتب عليه وارتبط به من تداعيات سياسية واجتماعية. والتيار الاشتراكى وكيفية استجابته لواقع انتقال المجتمع المصرى من الاقتصاد الموجه إلى

الاقتصاد الحر وإعمال قوانين السوق وتحول المجتمع من الإنتاج إلى الاستهلاك وما صاحب ذلك من خلخلة وتشويه لطبقات المجتمع وكذا لواقع تفسخ الاتحاد السوفيتى وبزوغ الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة. والتيار الإسلامى وتراوحه بين تيار "حركى" صاعد منذ منتصف السبعينيات وعجزه عن تقديم مساهمات فكرية قادرة على مواجهة تحديات العصر فى الداخل والخارج وبين تيار وسط حريص على التجديد من خلال تقديم فكر يستجيب للتطورات فى الداخل والمتغيرات الإقليمية والعالمية مع محافظته على الثوابت. والتيار القومى ورد فعله لمعاهدات السلام التى وقعتها مصر مع إسرائيل وجاءت خروجاً على الإجماع العربى وقتها وكذا لحالة خلخلة الانتماء العربى الحادثة فى مصر فى أعقاب هذه المعاهدات ولمحاولات تذويب ذلك الانتماء فى إطار فكرة الشرق أوسطية. والتيار النسوى وهو تيار موجود على الساحة منذ بدايات القرن العشرين ولكنه يتنامى بسرعة وبقوة على ساحة المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينيات بعد فترة ركود سبقتها بدأت بحلول الخمسينيات. وجاء صعود تيار الفكر النسوى فى المجتمع المصرى مواكباً للاهتمام الذى بات يوليه النظام لقضايا المرأة فى استجابة لأحد معايير تحديث المجتمعات كما يرتئيها الغرب، فهل تنامى الفكر النسوى ميمماً وجهه هو الآخر نحو الغرب أم أنه تياراً مصرياً أصيلاً مهموماً بقضايا المرأة المصرية بوصفها لا تنفصل عن قضايا الوطن. ولقد تم تضمين تيار الفكر النسوى ضمن تيارات الفكر السياسى المصرى الرئيسية فى محاولة لسبر أغوار تيار موجود على ساحة المجتمع المصرى منذ مطلع القرن العشرين ويتطور ويتنامى ببطء ولكن بثقة وعادة ما تحجم الدراسات السياسية المتخصصة عن تناوله بالدراسة والتحليل إما من زاوية أنه تياراً نجده فى مجالات مثل الأدب لكن لا يمكن اعتباره تياراً سياسياً وإما من زاوية أنه لا يوجد تياراً سياسياً نسوياً منفصلاً وإنما يوجد طرح نسوى ليبرالى أو اشتراكى أو إسلامى إلى آخره، فى حين أن كثيرات من المنتميات لهذا التيار يرين رأياً ثالثاً يجعل التيار قائماً بذاته ومتميزاً فكان من المفيد التعرف على رؤيتهن.

أما **المحور الثانى** للمؤتمر وللكتاب فيتعلق بالفكر السياسى المصرى ودول وأقاليم الجوار. ويستهدف هذا المحور التعرف على الكيفية التى أدرك بها المثقفون المصريون دول وأقاليم الجوار والعوامل المؤثرة على هذا الإدراك وحجم التطور الذى طرأ عليه منذ السبعينيات مع التحولات الكبرى داخلياً وإقليمياً وكان لها تأثيرها المباشر وغير المباشر على صورة دول ومناطق الجوار فى الذهنية المصرية . وشملت الدراسات الواردة ضمن هذا المحور بالتحليل تركيا وإيران وأفريقيا والدائرة المتوسطية.

أما **المحور الثالث** فبؤرة اهتمامه هو النظام العربى وما يطرحه الفكر المصرى من رؤى وأفكار تتعلق بمستقبل هذا النظام فى ضوء تحولات مرحلة السبعينيات وما بعدها. ويحلل هذا المحور الموضوع من خلال دراستين الأولى تتعرض للنظام العربى الجديد والدعوة التى أطلقها السيد / عمرو موسى أمين عام جامعة الدول العربية فى ربيع ٢٠٠١ للبحث فى صياغة نظام عربى جديد وأهمية هذه الدعوة فى ضوء معطيات بيئة إقليمية مشتعلة تواجه تراجع احتمالات السلام من جانب وبيئة خارجية متحدية تطرح نظاماً عالمياً جديداً نجح حتى الآن فى إخراج العرب من حالة التكتل إلى حالة التفكك والمنافسة بل والتقاتل، وكيف يختلف الطرح الجديد عن طروحات سابقة من قبيل الإسهام الذى قدمه جميل مطر وعلىّ الدين هلال قبل عقدين فى كتابهما "مستقبل النظام الإقليمى العربى". أما الدراسة الثانية فتتعرض تحديداً لمستقبل جامعة الدول العربية والرؤى التى يطرحها الفكر المصرى بخصوص إصلاح وتطوير جامعة الدول العربية.

## أعمال المؤتمر :

ولقد أثرى أعمال المؤتمر مجموعة من خيرة الباحثين ورؤساء الجلسات والمعقبين الذين ينتمون إلى أجيال ثلاثة من الباحثين هم جيل الشباب وجيل الوسط وجيل الأساتذة. كما حقق المؤتمر تفاعلاً وثيقاً بين تخصصات عدة داخل منظومة العلوم الاجتماعية والإنسانية هى تخصصات السياسة والفلسفة والتاريخ واللغات

والقانون وجدد كذلك من أواصر التعاون بين كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بجامعة القاهرة ومؤسسات علمية وأكاديمية وبحثية عريقة منها كليات الآداب والحقوق بجامعات القاهرة والزقازيق ومعهد الدراسات العربية ومركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ومعهد الدراسات الأفريقية والجامعة الأمريكية.

أما المحاضرتان الافتتاحية والختامية للمؤتمر فقد اجتمع عليهما قمتان من قمم الفكر فى مصر وهما الأستاذ الدكتور/عليّ الدين هلال وسيادة المستشار/ طارق البشرى

فلقد أفتتح الأستاذ الدكتور/ عليّ الدين هلال وزير الشباب أعمال المؤتمر بمحاضرة تناول فيها أهمية انتخاب الفكر السياسى بصفة عامة موضوعاً للبحث فى وقت تموج فيه الساحات الأكاديمية فى الشرق والغرب على حد سواء بمؤشرات متناقضة حول مكانة الفكر فى التطور البشرى، ومن ثم مكانة الفكر السياسى فى تطور المجتمعات؛ ففى حين يبشر البعض بتراجع دور الفكر السياسى ويقللون من شأن الطروحات الفكرية فى تحريك صفحة المياه الراكدة فى المجتمعات، يتوقع البعض تنامى وتصاعد غير مسبوق لدور الفكر والفلسفات والأيديولوجيات فى طرح جداول أعمال تدفع بالمجتمعات نحو التطور والنمو. أما فيما يتعلق بالفكر السياسى المصرى تحديداً فلقد ألمح الدكتور/ عليّ الدين هلال إلى الأهمية المحورية للتعرف على معالم هذا الفكر فى هذه المرحلة منذ السبعينيات خاصة حيث أنها مرحلة تكيف مع تحولات داخلية ودولية كبرى، ومن ثم فهى على جانب الفكر السياسى المصرى من المتوقع ومن المفترض أن تكون مرحلة إعادة نظر وتفتيش فى الذات وعن الذات. وفى هذا المقام أكد الدكتور/ عليّ الدين هلال على أن المسكوت عنه من قضايا وآراء فى منظومة تيارات الفكر ومسارات الإدراك لا يقل أهمية عما تم تناوله وذلك من أجل تجلية الموقف المستقبلى للتيار ومدى قدرته على مد الجسور مع الشعب ومن ثم على الاستمرار.

أما المحاضرة الختامية للمؤتمر فقد ألقاها سيادة المستشار/ طارق البشرى والذى لفت الانتباه إلى حقيقة هامة وهى أن تيارات الفكر السياسى المصرى ليست

منفصلة واقعاً بل أن بينها تداخل كبير رغم أن ظاهر الأمور قد يّوحى بخلاف ذلك. ولعل منطلق التداخل -كما يرى المستشار/ طارق البشرى- هو واقع أنها جميعها لها موقف من قضايا متماثلة على رأسها الديمقراطية وحقوق الإنسان وقضية فلسطين والموقف من الآخر فى الداخل والخارج. ورغم أنه لابد من الاعتراف بأن هناك اختلافات فيما بينها فيما يتعلق بالمفردات إلا أنه لا يمكن إنكار أنه مع الفروق هناك توافقات. وهو يؤكد على الأهمية القصوى لضرورة أن يسعى المنتمون لكل التيارات سعياً جاداً وحثيثاً فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ وطننا وأمتنا ليبرزوا القدر المتفق عليه فيما بينهم لأن هذا سينقلنا إلى الجامع السياسى الذى يجمع هذه الأمة فى بوتقة واحدة والذى على أساسه يمكن أن نضبط مفهوم الصالح الوطنى الذى نسعى إلى تحقيقه ونتحاكم على أساسه.

وأخيراً، فإن الدراسات التى نوقشت فى المؤتمر والتى يحويها هذا الكتاب إنما تثبت بما لايدع مجالاً لشك أن الفكر السياسى المصرى يمر منذ السبعينيات بمرحلة مراجعة ونقد وإعادة نظر فى الذات وفيما حوله، وهذه بالتأكيد علامة صحة وحيوية، ولكنها لا تعتبر بذاتها ضامناً لاكتمال دائرة التجديد الفكرى ولا كاشفة لقدرة أى تيار على الاستمرار طالما هو غير قادر على مد جسور التواصل مع أفراد الشعب، ذلك أن الدراسات قد أثبتت على الجانب الآخر أن الفكر السياسى المصرى فى مجمله يمر بأزمة هوية وأزمة شعار ويفتقر إلى الرؤية الموضوعية للواقع القائم حقيقة أثناء عملية المراجعة ونقد الذات. فتظل قدرة الفكر على التجديد والاستمرار مرهونة كما هى دوماً بقدرته على الاستجابة لاحتياجات الناس الواقعية، أى قدرته على أن يترجم مرجعيته إلى برنامج عمل واقعى يطرح حلولاً لمشاكل المجتمع المختلفة.

أرجو أن تكون الدراسات التى يضمها هذا الكتاب نبراساً يرشد إلى هذا الطريق.

المحرر

د. علا أبو زيد

# الباب الأول

# التطور فى تيارات الفكر السياسى فى مصر

# الفصل الأول

## التيار الليبرالي في مصر في مطلع قرن جديد

د. جمال عبد الجواد

**مقدمة :**

بدايـــة فإنه لا بد من القول أننا عندما نتحدث عن التيار الليبرالي في مصر فإنـــنا نـــتحدث عن تيار محدود النفوذ. ومع أن كل التيارات السياسية والفكرية في مصـــر باستثناء تيارات الإسلام السياسي هي تيارات محدودة التأثير، إلا أن التيار الليبرالـــي هـــو الأشـــد معاناة في هذا المجال، حتى أن أكثر من بحث حديث عن التيارات السياسة في مصر لم يجد حاجة لأي ذكر لهذا التيار.(١)

وعند الحديث عن تيار بمثل هذا النفوذ المحدود فإنه لا يكون من المفيد كثيرا الانصراف إلى تحديد المواقف السياسية والمنطلقات البرنامجية لهذا التيار، وذلك لعدة أسباب، أهمها أن الاتجاه الليبرالي هو الاتجاه السياسي الوحيد في مصر الذي لا يوجد له كيان سياسي ينطق باسمه، ومن ثم فإنه يفتقد لبرنامج سياسي متفق عليه يمكن الرجوع إليه في تحديد المواقف السياسية والمطالب البرنامجية له. أما كل الاجتهادات المتاحة الموصوفة بالليبرالية فإنها لا تزيد عن كونها اجتهادات فردية لمثقفين يتحدث كل منهم عن آرائه الخاصة.

وبرغم الاعتقاد الشائع بأن حزب الوفد يمثل التيار الليبرالي المصري، فإن كاتب هذه الورقة يخالف هذا الاعتقاد. فصلة حزب الوفد بتراث الليبرالية المصرية لا تزيد عن كونه امتدادا بالاسم وببعض القيادات التاريخية، التي باتت في ذمة الله الآن، لأهم الأحزاب المصرية في الحقبة الليبرالية، وهي الحقبة التي لم يكن حزب الوفـــد خلالها المعبر الأهم عن التيار الليبرالي. وينشأ الخلط في هذا المجال من أن حـــزب الوفـــد كان هو حزب الأغلبية إبان ما عُرف بالحقبة الليبرالية، الأمر الذي جعـــل الكثيريـــن يعتبرونه حزب الليبرالية المصرية. فمن الملفت للنظر أن أغلب، الكتاب والمفكرين المعبرين عن التيار الليبرالي في مصر ليسوا من أعضاء حزب الوفـــد. كما أن جريدة الحزب، التي تعتبر أهم مظاهر وجوده في الساحة السياسية والفكـــرية، بعيدة عن التعبير عن موقف ليبرالي منسجم. على العكس فإن الخطاب الـــوارد في جريدة الحزب هو خليط من خطابات إسلامية وناصرية وماركسية، بل

إن أهم كتاب المقالات في جريدة الوفد هم من الرموز الفكرية لتيارات سياسية غير التيار الليبرالي.

وربمـــا كانت المحاولة الأكثر أهمية لبلورة تيار ليبرالي مصري هي تلك التي قام بها مجموعة من المثقفين الذين أسسوا جمعية النداء الجديد. غير أن النداء الجديــد لم تزد عن كونها منتدى يرتاده عدد قليل من المثقفين، والذي يصدر بعض المطبوعات محدودة الانتشار، لتعبر عن أصحابها أكثر مما تعبر عن رأي جماعي ينطق باسم جماعة أو تيار، وهي المطبوعات التي توقفت -أو كادت- عن الصدور بعد أن ضعف الزخم الذي صاحب تأسيس الجمعية في مطلع التسعينيات.

## أولاً : *ميراث التيار الليبرالي في مصر*

**عـــندما اطلع بعض من المثقفين المصريين على الليبرالية كانت الأخيرة قد قطعـــت شـــوطا طويـــلا مـــن التطور ترجع جذوره البعيدة إلى عصر النهضة – الرينيسانس– وصولا إلى عصر التنوير الذي وضعت فيه مبادئ المذهب الليبرالي فـــي شـــكلها الكلاسيكي. لقد رأى مثقفو مصر، الذين أتيحت لهم فرصة الاحتكاك بالغـــرب، الليبرالـــية وقد تبلورت كمذهب في الفكر والسياسة والاقتصاد. في نفس الوقـــت فـــإنهم شاهدوا أوربا وقد قطعت شوطا بعيدا في مفارقة المجتمع التقليدي ودخلت في مرحلة الحداثة. وقد أعجب المثقفون المصريون بالمجتمع الذي رأوه في الغرب، وأرادوا إعادة صياغة مجتمعهم لكي يحاكي النموذج الغربي. وقد كان هذا الإعجـــاب في حقيقة الأمر امتدادا للصدمة التي تعرض لها المصريون عندما رأوا لأول مرة** -إبان الحملة الفرنسية- المدى الذي ذهب إليه الغرب في السيطرة على الطبيعة وفي التنظيم الاجتماعي، وهي الصدمة التي عبر عنها الجبرتي بقوله "لهم فـــيه أمور وأحوال وتراكيب غريبة ينتج منها نتائج لا يسعها عقول أمثالنا".[٢] هذه الصدمة/الإعجاب وفرت القوة الدافعة لورشة العمل الإصلاحية الهائلة التي شهدتها مصـــر مـــنذ تلـــك اللحظة وحتى قرب منتصف القرن التالي، فيما عُرف بعصر النهضة العربية.

السـؤال المركزي الذي طرحه المثقفون والمفكرون المصريون في عصر النهضة العربية هو كيف يمكن اللحاق بالغرب، وكيف يمكن سد الفجوة التي تفصلنا عنه؟ كانت الإجابة التي قدمها النهضويون المصريون على هذا السؤال هي تحديث المجـتمع والإدارة والثقافة على النمط الغربي .[٣] أي أن إجابة النهضويين العرب كانت هي تحديث المجتمع المصري على الطريقة الغربية، أو تقليل الفوارق، ربما إلـى درجـة التماهـي، مع الغرب. أما الأساس النظري المبدئي لهذا التقارب أو التماهـي فهـو وحدة الحضارة الإنسانية. فلدى الليبراليين لا يوجد حضارة غربية وأخرى شرقية، ولكن توجد حضارة إنسانية واحدة، قد تكون بقيادة غربية أحيانا أو شرقية أحيانا أخرى، ولكن الحضارة تظل في كل الأحوال ملكا للإنسانية كلها.

الأصل، إذن، في مثقفي عصر النهضة العربية أنهم تحديثيون، أما الليبرالية فلـم تكن بالنسبة لهم سوى أداة تحقيق الحداثة. فبغض النظر عن موقف هؤلاء من الأيديولوجـيا الليبرالـية ومدى إدراكهم لأسسها الفلسفية والإشكاليات التي تثيرها، ومـدى قـبولهم لها، فإن ما شرعوا فيه من تحديث للمجتمع المصري على النمط الأوربـي كان يتضمن بالضرورة إدخال عناصر من القيم والمشروع الليبرالي إلى بلادهـم، طالما أن الليبرالية كانت هي مصدر المبادئ التي قام عليها النموذج الذي حاولوا محاكاته.

تحديثيون قبل أن يكونوا ليبراليون. هذا هو التشخيص الذي ينطبق على المثقفين الذين تولوا نقل مبادئ الليبرالية لمصر في القرن التاسع عشر وبعض من القرن العشرين، وهو ما دفع بعض الباحثين إلى القول بأن العسكريين قد شرعوا بعد وصولهم إلى الحكم عام ١٩٥٢ في متابعة تحقيق أهداف الليبرالية في التحديث الإداري وتوسيع القاعدة الاقتصادية وممارسة الضبط والسيطرة على الطبقات الاجتماعية الدنيا.[٤] وربما يشرح هذا التفسير تعاون العديد من رموز التيار الليبرالي مع النظام العسكري الذي أطاح بالعصر الليبرالي، وإن لم يتخل عن مشروع التحديث، بل ذهب فيه إلى مدى أبعد بكثير من المدى الذي تحقق أثناء الحقبة الليبرالية.

يمكن التمييز في المشروع الذي أتى به الليبراليون المصريون للمجتمع المصري بين مكونين رئيسيين: المكون الفكري والمكون البرنامجي. يتعلق المكون الفكري بتصور الليبراليين لطبيعة ونوع المجتمع الذي يريدون بنائه في مصر، ويدور هذا التصور حول الخصائص القيمية والأخلاقية والحضارية للمجتمع المرغوب، ويرتبط هذا بمفهوم الهوية وتعريف العلاقة بين الأنا والآخر. أما المكون البرنامجي فينصرف إلى طبيعة السياسات العامة المرغوبة، في مجالات الاقتصاد والمجتمع وتنظيم السلطة وتوزيع القوة السياسية.

فيما يتعلق بالمكون الفكري لليبراليين المصريين الأوائل، فإنه يمكن القول أنه قد تكون من ثلاثة أفكار رئيسية:

**١- الانفتاح على الحضارة العالمية، خاصة الغربية، والاقتباس منها في اتجاه صياغة المجتمع المصري لكي يكون أقرب ما يمكن للمجتمعات الغربية.**

وترجع جذور هذه الفكرة إلى رفاعة رافع الطهطاوي مؤسس الفكر الحديث في مصر، والذي بين في كتابه الشهير "تلخيص الإبريز في تلخيص باريز" مزايا الحضارة الغربية، وضرورات النقل عنها لإخراج المجتمع المصري من واقع التخلف.(٥) وقد استمر هذا التقليد بعد ذلك راسخا في إسهامات التيار الليبرالي المصري طوال عصر النهضة.(٦)، وهو الأمر الذي شاركه فيه عدد من التيارات الفكرية التي ظهرت بعد ذلك، خاصة التيار الماركسي، الذي كانت خطته هي الأخذ عن الغرب في طبعته الاشتراكية.

**٢- التوفيق بين الحضارة الغربية والقيم والثقافة الأصلية المميزة للمجتمع المصري، خاصة في بعدها الديني.**

كان التحديثيون الليبراليون في حاجة إلى أساس نظري وأخلاقي يوفر الشرعية لقيامهم بالاستعارة عن الغرب، بالرغم من الاستعمار، وبالرغم من الاختلاف الثقافي بين الغرب والمجتمعات الإسلامية. وقد وجد الليبراليون هذا الأساس النظري والأخلاقي في مبدأ وحدة الحضارة الإنسانية، التي تتطور في اتجاه صاعد طول الوقت، والتي تسهم فيها الشعوب والثقافات المختلفة بأنصبة مختلفة في

المراحل التاريخية المتعاقبة. وفي رأيهم فإن المسلمين قد أسهموا في تقدم الحضارة الإنسانية، وخاصة في مساعدة أوربا على الخروج من ظلام القرون الوسطي عندما كان المسلمون في أوج ازدهارهم، وبالتالي فإنه يصبح من حق المسلمين اليوم الأخذ عن حضارة الغرب بلا غضاضة. ونجد تعبيرا عن هذا الاتجاه في رد محمد مندور على القائلين بعدم جواز الأخذ عن الحضارة الغربية، فيكتب قائلا "نحن في الحق لا نعرف قولا أكذب من هذا وبخاصة في مجال الثقافة حيث يشهد التاريخ أن التيارات الفكرية لم ينقطع لها مدد بين شطري العالم، وإن كان من الصحيح أن لكل من هذين الشطرين خصائص مميزة إلى جانب ما يجتمعان فيه من حقائق إنسانية عامة"(٧)

فـــي هذا السياق أعاد الليبراليون تفسير التاريخ العربي الإسلامي، مركزين علـــى الـــتفاعل بين المسلمين وحضارات الشعوب المجاورة، مثل الفرس والهنود والروم، متخذين ذلك دليلا على أن انفتاح حضارة الإسلام على الحضارات الأخرى هـــو اتجـــاه أصـــيل فـــي الحضارة الإسلامية، وأنهم بالتالي ليسوا مبتدعين عندما يحـــاولون الأخـــذ عـــن حضـــارة الغرب في المرحلة الراهنة. أكثر من ذلك فإن الليبراليـــن الإصـــلاحيين أقـــاموا علاقة سببية بين تفاعل الحضارة الإسلامية مع الحضـــارات الأخرى وبين ازدهار الحضارة الإسلامية ذاتها، قاصدين بذلك إعطاء الشرعية لمنهجهم في الأخذ عن الغرب، باعتباره إعادة لسيرة الأولين من المسلمين الذين بنوا حضارة إسلامية مزدهرة.(٨).

وقـــد اعـــتمد التـــيار الليبرالـــي على إعادة تفسير الإسلام بما يسمح برفع التناقض بين الحضارة الغربية والإسلام، والذي كان يقول به الكثيرون، خاصة من رجال الدين المحافظين، في ذلك الوقت. وقد اعتمد الليبراليون إلى حد كبير في ذلك علـــى آراء الشـــيخ الإمام محمد عبده الذي كان مصلحا إسلاميا يحاول إنقاذ الأمة الإســـلامية مـــن واقـــع التخلف والضعف عن طريق البرهنة على أن الإسلام لا يتعارض مع أسباب القوة والحضارة التي أخذ بها الغرب.

لقد كانت النزعة التوفيقية التي ميزت الاتجاه الفكري للتيار الليبرالي واحدا من أهم منجزات هذا التيار وإسهاماته في الحياة الفكرية والسياسية لمصر الحديثة. فتوفيقـية الليبراليـن المصريين أصبحت هي نفسها السمة المميزة لعصر النهضة المصـرية الحديـثة بأكملـه. وحـتى بعد انتهاء العهد الليبرالي وقيام نظام يوليو الراديكالـي، ظلت التوفيقية هي السمة المميزة للتوجه الفكري للنظام الجديد. بل إن كافـة التيارات السياسية والفكرية المصرية التي نجحت في اكتساب قدر من النفوذ يعـتد بـه في حسابات السياسة قد حملت السمة التوفيقية نفسها، فباستثناء التيارات الإسـلامية المـتطرفة وبعض الجماعات الماركسية، فإن التوفيقية كانت هي السمة الممـيزة للتـيارات الفكرية والسياسية المختلفة في مصر، ولو في مجال الممارسة السياسية العلنية، التي تعد المحك الحقيقي لقابلية أي فكرة للانتشار.

**٣- الوطنية المصرية.**

تسرب مفهوم الوطن والوطنية إلى الفكر السياسي المصري على يد رفاعة الطهطـاوي، وهو المفهوم الذي وجد أرضا خصبة وقبولا واسع النطاق بين الفئات الاجتماعية الحديثة الناشئة، والذي وصل إلى ذروته في ثورة عام ١٩١٩. وقد نجح أنصـار الوطنـية المصرية في تحقيق انتصار مهم على التيارات السياسية القائلة بالجامعـة الإسـلامية أو الرابطة العثمانية، حتى أن هذه التيارات كادت أن تختفي تمامـا مـن الساحة السياسية المصرية في نهاية الربع الأول من القرن العشرين، باسـتثناء جهـود جماعة المنار بقيادة رشيد رضا، وهو الوضع الذي استمر حتى ظهرت جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨.

ويعـد نجاح التيار الليبرالي في ترسيخ مفهوم الوطنية المصرية والذى يعد أهم إسهامات التيار الليبرالي في التطور السياسي لمصر في العصر الحديث، فقبل جهـود الليبراليين المصريين بداية من رفاعة الطهطاوي لم يكن للوطنية المصرية أي معنى، ولم يكن اللفظ ذاته موجودا، وكان المصريون هم الفلاحين أو الأهالي أو أولاد الـبلد، ولم يتم التعامل معهم، كما لم يدركوا أنفسهم، كجماعة متميزة وموحدة إلا مـع تطور مفهوم الوطنية المصرية. لقد أدخل رفاعة مصطلح الوطن، وطوره

من بعده الليبراليون اللاحقون، ليستقر المصطلح بعد ذلك على الشكل الذي عرفناه فـي الحقبة الليبرالية، والذي مازال موجودا وبعمق لدى أغلبية المصريين، مع قدر من الاختلاط مع مفاهيم أخرى عروبية وإسلامية للهوية أتت بها تطورات النصف الثاني من القرن العشرين.

أما المكون البرنامجي لليبرالية المصرية فقد ركز على الديمقراطية والحكم الدستوري وإصلاح التعليم والحرية الاقتصادية، وذلك على النحو التالي:

(أ) الديمقراطية والحكم الدستوري: كان الحكم الدستوري والحقوق السياسية للمواطنيـن مـن أهم ما لفت نظر رفاعة الطهطاوي في فرنسا عندما زارهـا، وكانت ترجمته للدستور الفرنسي من الأعمال ذات الدلالة في هـذا المجال. وقد ظلت قضية تقييد سلطة الحاكم من أهم القضايا التي شـغلت الليبراليين المصريين منذ عهد الخديوي إسماعيل. وقد وصل الفكر الديمقراطي المعادي للاستبداد إلى ذروته في كتابات أحمد لطفي السـيد، كمـا تجسـد المشروع الليبرالي للحكم الديمقراطي في مسودة دسـتور ١٩٢٣ التـي أعدها الليبراليين المتجمعين في حزب الأحرار الدستوريين على نمط الدستور البلجيكي، وإن كان دستور ١٩٢٣ عند صدوره قد أُدخل عليه تعديلات كثيرة أضعفت من طبيعته الديمقراطية بسبب تدخلات القصر وضغوطه.

(ب) احتل التعليم مكانة متقدمة على جدول أولويات الليبراليين المصريين. فقـد حـاول الليبراليون إدخال تعديل جذري على طريقة نظر الناس للعالم ولأنفسهم، وطريقتهم في إدارة كافة شئونهم، ليصبحوا أكثر شبها بالشـعوب المـتقدمة في أوربا. وكان التعليم طريق الليبراليين لتحقيق ذلـك الهـدف، فـالمدارس الحديـثة التي تركز على العلوم الطبيعية والدنـيوية بـدلا من الأزهر الذي يركز على التعليم الديني كانت هي سـبيل الليبرالييـن لتحقيق هذا الهدف. ولدى الليبراليين فإن الشعوب تكـون مسـتحقة للاستقلال والديمقراطية بقدر رقيها وتقدم معارفها،

الأمـــر الـــذي جعلهـــم يولون التعليم أهمية قصوى باعتباره الطريق للاستقلال والديمقراطية.

(ج) الحرية الاقتصادية. لم ينشغل الليبراليون المصريون كثيرا لفترة طويلة تلــت ظهــور طلائعهم الأولى الناس على أساس ثرواتهم من طبائع الأشياء كما عرفوها بقضية طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي، فقد كانــت الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية والتراتب الاجتماعي بين وكمـــا رأوهـــا في الغرب. غير أنه منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى بـــدأت الأفكار الاشتراكية تعرف طريقها إلى مصر، وظهرت تيارات تـــنادي بتقييد الملكية الخاصة أو إلغائها نهائيا، والحد من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية أو القضاء عليه. وفي مواجهة هذه التيارات بدأت الليبرالـــية المصرية تهتم بالدفاع عن الملكية الخاصة باعتبارها النظام الأفضل لصالح المجتمع.

غير أن الحرية الاقتصادية كنظام وفلسفة لإدارة الاقتصاد الوطني، لم تمتد لتصبح رؤية للعالم. بعبارة أخرى فإن الليبراليين المصريين لم يمدوا نطاق الحرية الاقتصـــادية -التـــي ســـعوا إلى تحقيقها في الداخل الوطني المصري- إلى مجال العلاقـــات بيـــن الدول. فمذهب حرية التجارة لم يكن من بين القضايا التي شغلت الليبراليـــن المصـــريين، علـــى العكس، فقد كان هؤلاء من أنصار فرض حماية اقتصـــادية توفـــر للمنـــتج المحلـــي سوقا محلية محمية من المنافسة مع المنتجات الأجنبية. أيضا فإن الليبراليين المصريين كانوا منزعجين من سيطرة الأجانب على القطاعـــات الحديثة من الاقتصاد الوطني، فكانوا من أنصار التمصير وكشكل من أشكال الوطنية الاقتصادية غير المتطرفة، والتي رحبت بقبول الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المصري.[٩]

## ثانيا: الليبرالية المصرية في مطلع القرن الواحد والعشرين

تعـرض تطـور التيار الليبرالي في الفكر السياسي المصري لانقطاع حاد بسبب التطورات التي لحقت بالنظام السياسي والمجتمع منذ عام ١٩٥٢. وقد أتاحت الـتحولات الاجتماعـية التي جرت في مصر في الربع الأخير من القرن العشرين الفرصة لليبراليين المصريين للعودة إلى ساحة الحياة العامة والفكر في مصر. وقد بـدأت التيارات الليبرالية تعرف طريقها إلى ساحة الحوار العام منذ بدء حملة النقد التي وجهت للخبرة الناصرية في أعقاب حرب عام ١٩٧٣. غير أن هذه الحملة لم تقـدم إنـتاجا فكـريا يعتد به إلا بشكل نادر، فقد غلب عليها طابع النقد السياسي وتصفية الحساب مع النظام الناصري وسياساته في مجالات إدارة الاقتصاد الوطني والحـريات السياسـية وإدارة العلاقات الدولية والإقليمية. فالغرض الرئيسي لهذه الحملة تركز في توفير الشرعية للتوجهات الجديدة للنظام السياسي، والتي لا يمكن وصـفها بالليبرالية بأي حال. كما أن تركيز هذه الحملة على مخاطبة الرأي العام الواسـع لإضـعاف نفوذ الإيديولوجية الناصرية في أوساطه، في نفس الوقت الذي تمـيزت فـيه الحملة نفسها باحتقار الثقافة والمثقفين، وربما معاداتهم، هذا التركيز علـى الجماهير من ناحية ومعاداة الثقافة والمثقفين من ناحية أخرى قد فوتا فرصة تأسـيس نقـد الخـبرة الناصـرية على قاعدة قوية من الأسس النظرية والفلسفية والأخلاقية، مما جعل شتات الأفكار التي جرى تقديمها في إطار هذه الحملة مرادفا للسـطحية والنزعة الاستهلاكية، أكثر منها أساسا لفكر ليبرالي تحرري حقيقي. لقد أقامـت خـبرة سـنوات تصـفية الحساب مع الناصرية حائطا عاليا بين المثقفين والليبرالـية، وهو ما ترتب عليه قدر عال من التشكك ونقص التقدير تجاه الليبرالية فـي أوساط المثقفين، الأمر الذي حرم التطور الفكري والسياسي في مصر الراهنة من الإسهام المهم الذي لا يمكن سوى للتيار الليبرالي أن يقدمه.

**[أ] أولوية التحديات الداخلية**

ربمـــا كـــان أهم ما يميز التيار الليبرالي في مصر عن التيارات السياسية الأخرى الموجودة في البلاد هو تركيزه على أن مشكلة مصر تنبع من داخلها. فعلى عكـــس التـــيارات الإسلامية والقومية والماركسية التي تركز على البعد الخارجي للمشكلات التي تواجه مصر، فإن الليبراليين المصريين يرون أن مصدر المشكلات الرئيســية التي تواجه مصر تنبع من داخل البلاد، كنتيجة لإخفاقنا المتكرر في بناء نظم سياسية واقتصادية واجتماعية حديثة.

ويتشابه الليبراليون المعاصرون في هذا المجال مع نظرائهم القدامى الذين جاءوا في مطلع القرن العشرين، والذين رأوا في الاستعمار البريطاني لمصر نتيجة لضعف مصر وتخلفها في مجالات التعليم والاقتصاد والاجتماع، معارضين بذلك ما ذهــب إليه الاتجاه الراديكالي الوطني الإسلامي، الذي مثله مصطفى كامل، من أن الاستعمار هو سبب مشكلات مصر.

وبالرغم من أن كافة التيارات السياسية في مصر تطالب بإحداث إصلاحات داخلــية فـــي المجـــالات المختلفة، فإن التيار الليبرالي يعد أكثرها استقامة في هذا المجال، لأنه يعتبر أن هذه الإصلاحات مطلوبة لذاتها، وليس بسبب وجود تهديدات خارجـــية تهـــدد العقيدة كما يقول الإسلاميون، أو تهدد استقلال الوطن كما يذهب القوميون، أو بتكريس تبعيته لمراكز الرأسمالية العالمية كما يذهب الماركسيون.

وينـــبع هـــذا التشـــخيص الليبرالي للمشكلات التي تواجه مصر من طبيعة رؤيـــتهم لصـــورة المجـــتمع المرغوب الذي يسعون لبنائه في مصر، فالليبراليون المصريون مخلصون لصورة المجتمع المرغوب التي طورتها الأجيال السابقة منهم بدءا من رفاعة الطهطاوي، انتهاء بحسين فوزي ، وهي صورة المجتمع المصري وقـــد جرى تحديثه على صورة المجتمعات المتقدمة. ومع أن الليبراليين المصريين المعاصرين قد أصبحوا أقل صراحة في التعبير عن تعلقهم بالنموذج الغربي، إلا أن ملامح الإعجاب بالغرب تطل من كتاباتهم المختلفة، على الأقل من خلال اعتبارهم

أن الخبرة الغربية المرجعية توفر المرجعية التي يمكن الرجوع لها عند التعامل مع مشكلات المجتمع المصري.

**[٣] الاندماج في النظام العالمي**

علـــى الـــرغم مـــن الدعـــوة الليبرالية للتركيز على مشكلات الداخل، فإن الليبراليـــن المصريين ليسوا دعاة انعزال عن النظام الدولي، على العكس من ذلك فـــإن الليبراليـــن المصريين يطالبون بدمج مصر في النظام العالمي، وذلك كأحد الشروط التي تسهل لمصر مواجهة مشكلاتها الداخلية. ويرتبط هذا التوجه بالرؤية التقلـــيدية للتـــيار الليبرالـــي مـــنذ نشأته في مصر، والتي ترى أن صلات مصر بالمجتمعات المتقدمة هي السبيل لتجديد الفكر والمجتمع والمصريين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الليبراليين المصريين يرون في الانفتاح الاقتصادي علـــى العـــالم ســـبيلا لـــرفع كفاءة أداء الاقتصاد الوطني، بما يؤدي إليه ذلك من تخصـــيص أفضـــل للموارد الاقتصادية ومن تعريض المنتجين المصريين لمنافسة تدفعهـــم لـــتجويد وتطوير منتجاتهم، بالإضافة إلى كونه سبيلا لاجتذاب استثمارات أجنبية يحتاجها الاقتصاد المصري بشدة.

أمـــا على الجانب السياسي، فإن الليبراليين المصريين يدعون لتبني سياسة خارجية تسعى لتوفير الشروط الملائمة للتنمية الاقتصادية في الداخل، وهي السياسة الخارجـــية التـــي تركـــز على حل الصراعات الإقليمية، وإحلالها بشبكات للتعاون الاقتصادي مفيدة لجميع الأطراف وتمنع تجدد الصراعات في المستقبل، كما يدعو الليبراليون إلى تجنب الدخول في مواجهات خارجية مكلفة، وتوسيع نطاق التعاون بين مصر ودول العالم المختلفة.(١٠)

وتنـــبع هـــذه الـــرؤية لدى التيار الليبرالي من طبيعة فهمه للتحولات التي طرأت على النظام العالمي، والأهمية الكبرى التي اكتسبتها قضايا النمو الاقتصادي علـــى الصعيد العالمي، على حساب قضايا توازن القوى والصراعات التقليدية على الـــنفوذ، ومـــا ارتبط بذلك من تراجع أهمية الأداة العسكرية في إدارة العلاقات بين

الــدول، فــيما اعتــبره عبد المنعم سعيد علي، تحولا من الجغرافيا السياسية إلى الجغرافيا الاقتصادية.[١١]

**[٣] الإصلاح الديمقراطي**

تعتــبر المطالبة بالإصلاح السياسي الديمقراطي إحدى نقاط الإجماع القليلة بيــن التيارات السياسية المختلفة في مصر، ويشارك الليبراليون المصريون غيرهم مــن التــيارات السياســية في مصر هذه الدعوة. غير أن أهم ما يميز الليبراليين المصريين في هذا المجال هو أنهم يذهبون خطوتين إضافيتين أبعد من غيرهم في هذا المجال. فبينما تأخذ الدعوة للإصلاح الديمقراطي شكل المطالبة بإصلاح النظام الانتخابــي وإعــادة توزيــع مصادر القوة السياسية بين مؤسسات الدولة، وضمان الحريات السياسية، وإعمال مبدأ التداول السلمي للسلطة، فإن الليبراليين المصريين يضــيفون إلــى ذلــك بعدين إضافيين هما: التأكيد على الحرية الفردية باعتبارها الأســاس الصحيح للنظام الاجتماعي والسياسي.[١٢]، وضرورة إصلاح نظام القيم السياسية السائد في أوساط النخبة والشعب لأنه لا يمكن بناء نظام ديمقراطي بدون قيم ديمقراطية.[١٣]

فالديمقراطــية لدى أنصار التيار الليبرالي هي أكثر من نظام للإجراءات، فهــي أيضــا نظام للقيم والثقافة السياسية يقوم على مبادئ الحرية ونسبية الحقيقة واحترام الحريات الفردية والتعددية والتسامح وعلى الحلول الوسط والمساومات بين المطالب المتعارضة. ويعطي بعض الليبراليين أهمية كبيرة لهذه المبادئ إلى درجة أنهــم يعتــبرون غــيابها مسئولا عن غياب الديمقراطية في مصر، وبالتالي فإنهم يعطون أولوية قصوى لإصلاح نظام القيم السياسية كمدخل للإصلاح الديمقراطي.

بالإضــافة إلــى ذلك فإن قسما كبيرا من الليبراليين المصريين يذهب إلى ضــرورة الــتلازم بين الإصلاح الاقتصادي والديمقراطية، حتى أنهم يرون عدم إمكانــية الــتعامل مــع مشــكلة التنمية الاقتصادية بنجاح بغير قيام نظام سياسي ديمقراطــي.[١٤] ومع هذا فإن هناك قسما من الليبراليين المصريين، خاصة من بين

الاقتصاديين الأكاديميين، لا يركز بشكل مهم على الرابطة بين الإصلاح الاقتصادي والديمقراطية السياسية.

### [٤] إصلاح القيم الاجتماعية والسياسية

يستحوذ إصلاح نظام القيم الاجتماعية والسياسية على اهتمام جانب كبير من الليبراليين المصريين. وكما تمت الإشارة في القسم السابق حول الإصلاح الديمقراطي، فإن قسما كبيرا من الليبراليين المصريين يعتبر الإصلاح القيمي شرطا مسبقا للإصلاح الديمقراطي. ويذهب قسم كبير منهم إلى اعتبار الإصلاح القيمي والثقافي شرطا ليس فقط للإصلاح السياسي الديمقراطي، وإنما أيضا للإصلاح والتقدم بشكل عام.(١٥)

وتنطلق الدعوة للإصلاح القيمي والثقافي من اعتبار الفرد وحدة بناء المجتمع، وأنه ما لم ينصلح حال الفرد فإن جهود الإصلاح في نواحي الحياة الاجتماعية والثقافية الأخرى يصعب لها أن تصيب النجاح المطلوب. فلدى هؤلاء فإن المؤسسات تنبني على الأفراد الذين يشغلون الأدوار والوظائف المختلفة فيها، وأن نجاح المؤسسات في القيام بالوظيفة المتوقعة منها يتوقف على قيام الأفراد القائمين على أداء هذه المؤسسات بإدارة شئونهم بطريقة منسجمة مع فلسفة بناء ووظيفة هذه المؤسسات. فالمؤسسات، أيا كان نوعها ومجال عملها، لا يمكنها أداء عملها إلا إذا تمثل الأفراد القائمين عليها القيم والفلسفة التي تقوم عليها المؤسسة، لأن المؤسسات تميل إلى التصرف وفقا للقيم التي يسبغها عليها الأفراد الذين يشغلون الأدوار المختلفة فيها. وينطلق أنصار هذا الاتجاه من خبرة المؤسسات الحديثة الموجودة في المجتمع المصري، والتي تبتعد طريقة أدائها لوظائفها كثيرا عن الشكل المتصور لها في مجتمع حديث، الأمر الذي يرجعه أنصار هذا التيار إلى طبيعة نظام القيم السائد بين العاملين في هذه المؤسسات والقائمين عليها.

**[٥] الإصلاح المؤسسي**

غير أن فريقا آخر من الليبراليين لا يبالغ كثيرا في أهمية الدور الذي تلعبه القـيم الثقافـية والسياسـية في تقرير مصير المؤسسات، ومصير عملية التقدم في المجتمع ككل. فلدى بعض من الليبراليين فإن قيم وسلوك الأفراد تتحد وفقا للإطار المؤسســي الذي يجدوا أنفسهم في سياقه، ومن ثم فإن الإصلاح والتقدم لا يتوقفان علــى الإصــلاح الثقافي والقيمي، وإنما يتوقفان على إحداث إصلاح مؤسسي يدفع الأفــراد لتبني أنماط جديدة من السلوك، ويؤدي تدريجيا إلى تحول هذه السلوكيات إلى جزء من طبيعة البشر، فتتحول بالتالي إلى ثقافة وقيم تدفع في اتجاه المزيد من الـتقدم.(١٦) ولا يدور الفارق بين التيارين المؤسسي والسلوكي حول أهمية البعدين الســلوكي والمؤسســي في عملية التقدم، فالفريقان يتفقان في أهمية هذين البعدين، وإنما يتعلق الفارق بينهما بطبيعة الإصلاحات المطلوب البدء بها، والتي يكون لها أثر انتشاري أكبر إلى باقي مجالات الحياة في المجتمع.

**[٦] التنمية الاقتصادية عبر نظام السوق**

هــذا المكون من مكونات الفكر الليبرالي هو الأكثر بروزا على الإطلاق، ويــرجع ذلــك إلــى أن قســما كبيرا من المفكرين الليبراليين هم من الاقتصاديين المرموقيــن، ومــا يترتب على ذلك من تخصيص جانب كبير من كتاباتهم لقضايا الإصلاح الاقتصادي الليبرالي، كما يرجع ذلك إلى أن الدعوة المنسجمة لإقامة نظام اقتصــادي يقوم على آليات السوق هي من أبرز ما ينفرد به الليبراليين المصريين، بينما تشاركهم قوى سياسية أخرى في الدعوة إلى الحداثة والديقراطية.

وبدون حاجة للدخول في تفصيلات البرنامج الليبرالي للإصلاح الاقتصادي بسبب شيوعها، فإنه قد يكون من المفيد الإشارة إلى بعض ما يميز الفكر الاقتصادي لليبراليــن المصــريين، وهو وإن كان لا يميزهم بالضرورة عن مدارس ليبرالية موجــودة في بلاد أخرى، فإنه يميزهم عن الصورة الشائعة لليبراليين الاقتصاديين في بلادنا. وقد يكون أهم ما يجب الإشارة إليه في هذا المجال هو تخصيص الفكر

الليبرالـــي المصري مكانا مهما لدور الدولة في الاقتصاد، وذلك على عكس الشائع مـــن أن الليبرالـــية تدعـــو إلـــى انسحاب الدولة الكامل من ساحة الاقتصاد. فلدى الليبراليـــن المصـــريين لا توجـــد يد خفية تتولى تحقيق الصالح العام من محصلة تفاعلات الفاعلين الاقتصاديين المنفردين منتجين ومستهلكين ووسطاء، ولكن توجد سياســـات اقتصـــادية وتشـــريعات محكمة تحول فوضى الصراع من أجل تحقيق المصالح الفردية، إلى صالح عام.(١٧)

ويرتـــبط بـــالدور الـــذي يتيحه الليبراليون المصريون للدولة بعدم إغفالهم لقضية العدالة الاجتماعية، وقد لاحظ مصطفى كامل السيد عند مقارنته بين كتابات مجموعـــة مـــن المفكريـــن الليبراليين المنتمين لبلاد عربية مختلفة أن الليبراليين المصـــريين يتمـــيزون أكـــثر من غيرهم بإعطاء وزن أكبر لأهمية تحقيق العدالة الاجتماعـــية.(١٨)غـــير أنـــه من المهم الإشارة إلى أن اهتمام الليبراليين المصريين بالعدالـــة الاجتماعـــية يأتـــي فـــي إطار الأولوية التي يعطونها لاعتبارات الكفاءة الاقتصـــادية، بحيـــث أن تحقـــيق العدالـــة لا يجب أن يكون على حساب الكفاءة الاقتصـــادية، التـــي يـــرونها الضـــمان الأهم لتحقيق النمو الاقتصادي وللاستجابة لاحتياجات الفئات الأقل حظا.(١٩)

## ثالثاً: *مأزق التيار الليبرالي*

يعانـــي التـــيار الليبرالي في مصر من أكثر من مأزق، وهي المآزق التي تعكـــس نفسها في إخفاق هذا التيار في التحول إلى تيار سياسي يحظى بتأييد واسع وفقـــا للمعايير المصرية. وفي هذا السياق فإنه يمكن الإشارة إلى مشكلتين رئيسيين تواجهان التيار الليبرالي.

### [١] السياسة الحكومية

المأزق الأول الذي يواجهه التيار الليبرالي هو الاضطراب في تحديد موقعه من الحكومة والسياسات الحكومية. فكما هو معروف فإن الدولة في مصر بدأت في

التخلـــي عن نظام الاقتصاد المخطط المدار مركزيا منذ منتصف السبعينيات، فيما عــرف بسياسة الانفتاح الاقتصادي، وهي السياسة التي استمرت الدولة في الالتزام بها حتى نهاية الثمانينيات. أما منذ بداية التسعينيات فقد شرعت الدولة المصرية في مرحلة جديدة من الإدارة الاقتصادية، وهي المرحلة التي عرفت بالإصلاح الهيكلي. وقد تميزت هذه المرحلة بدرجة أعلى من تحرير الاقتصاد من تدخل الدولة وإعمال آلــيات نظــام الســوق بدرجــة أكثر عمقا من المرحلة السابقة، الأمر الذي جعل الاقتصاد المصري يبدو أكثر تأثرا بالنموذج الليبرالي، كما يصور الدولة المصرية باعتــبارها حاملة لأيديولوجية ليبرالية، وباعتبار برنامجها –على الأقل في المجال الاقتصادي– تطبيقا للبرنامج الاقتصادي الليبرالي.

وتتولد نتيجة هذه الممارسات انطباعات خاطئة حول الليبرالية وحول علاقة التــيار الليبرالـــي بالسلطة. فما يجري تطبيقه في مصر من سياسات لا يحمل من الليبرالـــية ســـوى القلـــيل من السمات، فالسياسات ذات الملامح الليبرالية الجاري تطبـــيقها فـــي مصر تقصر السياسات الليبرالية على المجال الاقتصادي وحده دون غـــيره مـــن المجـــالات، الأمـــر الذي يسئ لليبرالية بما يؤدي إليه من تقديمه لها باعتـــبارها نظاما اقتصاديا يسعى لتحقيق مصالح الطبقات المتميزة، وليس كفلسفة تسعى لتحقيق نهضة شاملة في المجتمع.

أكـــثر من هذا فإن الإصلاح الاقتصادي الليبرالي يجري في إطار اتفاقات تعقدهـــا الدولة مع مؤسسات التمويل الدولية والدول المانحة، بحيث تبدو السياسات الاقتصادية الليبرالية وكأنها أسلوب للإدارة الاقتصادية مفروض من الخارج، الأمر الـــذي يكســـب الليبرالـــية سمعة سيئة، خاصة في ظل مشاعر التخوف من الغرب والشك فيه والسائدة في أوساط الرأي العام.

كمـــا أن الطـــريقة التـــي يجري بها تطبيق الإصلاح الليبرالي في المجال الاقتصـــادي تجعل منه مجرد طريقة أو أسلوب تقني في الإدارة الاقتصادية يجري تطبـــيقه بعـــد أن أخفقت الدولة في إدارة الاقتصاد بطرق وأساليب ووفقا لنظريات أخرى، حتى أننا نجد أن السياسات الليبرالية المطبقة حاليا تتم إدارتها بمعرفة نفس

الكـوادر والقيادات التي تولت إدارة الاقتصاد وفقا لمدارس وسياسات أخرى لزمن طويـل، بحيـث يبدو التحول نحو اقتصاد السوق وكأنه مجرد اختيار فني أكاديمي منبت الصلة بالأبعاد السياسية والثقافية.

ولعل الطريقة التي يجري بها التحول نحو تطبيق نظام السوق، حيث يجري هذا التحول بمبادرة وقيادة القيادات والكوادر نفسها التي أدارت الاقتصاد المصري في عهد الاقتصاد المدار مركزيا، هذه الطريقة تبين أن التحول نحو اقتصاد السوق ليس تعبيرا عن إخلاص للأيديولوجية الليبرالية ورغبة صادقة في إعادة صياغة المجتمع وفقا لمبادئها، وإنما كأسلوب تتكيف به النخبة البيروقراطية المتفردة في إدارة شئون مصر منذ مطلع النصف الثاني من القرن العشرين مع مقتضيات إخفاق النظم التي حاولت تطبيقها في السابق ومع التغيرات الجارية في العالم، بما يؤدي إلى تمكين بيروقراطية الدولة من الحفاظ على وضعها المتميز برغم تغير الظروف وبرغم إخفاقات الماضي. وكما لاحظ روسيون، فإن "عملية تحرير القطاع الاقتصادي تجري بما لا يؤثر على بنية السلطة السياسية."[٢٠] فالإصلاح الاقتصادي الليبرالي يأتي معزولا عن إدارة المجتمع ككل، وهو بالتالي ليس جزءا من فلسفة وتوجه شامل لإصلاح السياسة والمجتمع على أسس ليبرالية، أكثر من هذا فإنه حتى ليس جزءا من فلسفة اقتصادية ليبرالية متكاملة، إذ أن التطبيق الاقتصادي الراهن لليبرالية يبقي على مجالات كثيرة من مجالات الاقتصاد الوطني لتدار وفقا لأساليب دخيلة، أو وفقا لأساليب تقليدية، بما يحد من كفاءة الأداء الاقتصادي، والتي يعتبرها الليبراليون حجر الزاوية في فكرهم الاقتصادي، والمهم في كل هذا الخليط أن يضمن استمرارية هياكل السلطة الذي يبدو أنه الهدف الرئيسي من السياسات الاقتصادية الجاري تطبيقها في مصر.

ويـؤدي التطبـيق الليبرالي غير المنسجم إلى تعثر السياسات الاقتصادية الليبرالية، كما يؤدي عدم ترافق التطبيق الليبرالي في الاقتصاد مع سياسات ليبرالية منسجمة للإصلاح في باقي جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية إلى إثارة

حالـــة مـــن عـــدم الرضا، يعيزها البعض إلى الليبرالية، الأمر الذي يضر بالتيار الليبرالي، ويحمله مغبة سياسات لا يمكن اعتباره مسئولا عنها.

**[٢] أزمة الشعار والهوية**

عند ظهوره خلال القرنين الماضيين، كانت للتيار الليبرالي دعوته المتميزة بحكم أنه كان وحده في معركة التحديث ضد القوى التقليدية في المجالات المختلفة. ولكـــن مـــا أن بـــدأت التيارات الأخرى في الظهور، وبات قسما مهما من قضية التحديـــث موضـــعا لإجماع كافة التيارات السياسية، بدأ التيار الليبرالي يفقد بريقه وتمـــيزه، وبـــدأت أزمة الليبرالية في الظهور عندما كان عليها أن تتجاوز الدعوة التحديثية العامة إلى الدفاع عما يميز الأيديولوجية الليبرالية عن غيرها من التيارات الأيديولوجية.

فدعـــوة التيار الليبرالي في مصر تكاد تتطابق مع الدعوة للحداثة، التي هي قضـــية مـــتعددة ومتشـــابكة الجوانـــب. ولأن مجتمعنا قد قطع شوطا على طريق التحديث، فإن الحداثة قد باتت مطلبا لفئات اجتماعية وانتماءات فكرية عدة. وقد أخذ كل من هذه الفئات ناحية من نواحي الفكر الليبرالي فتبناها وراح يدافع عنها، حتى أصبحت دعوة الليبرالية منتشرة في أركان عدة في المجتمع.

وبينما يمكن اعتبار هذا الانتشار ميزة ومصدر قوة لا يمكن إنكارها للفكر الليبرالـــي، فـــإن الدعوة الليبرالية في نفس الوقت قد باتت مشتتة بشكل لا يتيح لها القـــوة والـــنفوذ كرؤية متميزة للفرد والمجتمع والعالم. هذا التوزع والتشتت الذي أصـــاب الدعوة الليبرالية هو نتيجة لإدراك فئات متنوعة لحاجة المجتمع لقدر من الليبرالـــية، وقـــد ظهر هذا بشكل خاص في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والشـــيوعية علـــى النطاق العالمي، وإخفاق القومية العربية على النطاق الإقليمي، الأمر الذي لفت نظر أنصار هذه الاتجاهات لبعض القيم التي تعرضت للإهمال في الفكـــر الليبرالـــي، وليس من المصادفة أن نجد نشطاء حقوق الإنسان وغيرها من أنشطة المجتمع المدني يرجعون بأصولهم إلى جماعات ماركسية وناصرية سابقة.

غير أن تشتت الدعوة الليبرالية وتجزئتها قد حول أنصار نواحيها المتعددة إلـــى ما يشبه جماعات المصالح وليس تعبيراً عن تيار أيديولوجي واحد متماسك، الأمـــر الـــذي بات التيار الليبرالي معه فاقدا للشعار الذي يميزه عن باقي التيارات السياسية المتنافسة على كسب التأييد في المجتمع.

**[٣] أزمة التخطيط الليبرالي**

لابـــد أن القـــارئ قد لاحظ التناقض الواضح في العنوان أعلاه، فالتخطيط والليبرالية مصطلحان يصعب الجمع بينهما في جملة واحدة، ناهيك عن أن يجمعهما عنوان واحد. وهذا التناقض بالضبط هو أحد الأزمات المهمة التي يعاني منها التيار الليبرالي. فالليبرالية كما نشأت في أوربا هي فلسفة لتقدم المجتمع عبر التفاعل الحر بيـــن الأفراد والجماعات المكونين له. في هذا السياق يمكن فهم المطالبة الليبرالية بالحد من تدخل الدولة في إدارة الاقتصاد والمجتمع لما يسببه هذا التدخل من إرباك لآلـــيات الـــتفاعل الحر الذي تعتبره الليبرالية أفضل أداة يمكن عن طريقها تحقيق الصـــالح العـــام. أمـــا فـــي بلادنا فإن الهم الأول لليبراليين المصريين هو تحديث المجـــتمع، أي العمل وفقا لخطة محكمة من أجل إخراجه من التقليدية إلى الحداثة، فبيـــنما ركـــز ليبراليو أوربا لفترة طويلة على إصلاح نظام الحكم وعلى الحد من تدخـــل الدولـــة فـــي شئون المجتمع الذي رأوا أنه قادر -إذا ترك من دون التدخل المعـــوق للدولـــة- أن يحقق ما فيه الخير العام ويرفع مستوى الرفاه لأفراده. فإن ليبراليـــي الشرق رأوا أن ترك مجتمعهم على حاله لن يؤدي به سوى إلى استمرار الـــتخلف والضعف. وكانت أداتهم لتحقيق ذلك هي تدخل الدولة لدفع المجتمع نحو تبني الحداثة.

وتاريخـــيا انعكـــس ذلك التوجه في الدور الذي لعبه المبعوثون المصريون الأوائل في تحديث المجتمع المصري، فقد عاد المبعوثون المصريون الذين أرسلهم محمد علي من أوربا ليعملوا في جهاز دولة محمد علي وخلفاؤه في مناحي الإدارة والصـــناعة والجـــيش المخـــتلفة. ولأنهـــم كانوا الجيل الأول من المصرين الذين

يحصلون على هذه المعرفة الجديدة الثمينة، فإن أبواب الصعود والترقي داخل جهاز الدولة الجديدة أيضا كانت مفتوحة أمامهم، فأصبحوا قادة لها خلال زمن قصير.

ومـن خـلال وجودهم في أجهزة الدولة بدأ المبعوثون العائدون في وضع أسـس مشـروعهم الليبرالي. أي أن المشروع الليبرالي المصري، على الأقل في مـراحله الأولى، كان من صنع جهاز الدولة المصرية وبمبادرة منها. لقد وفر هذا الموقـع داخل جهاز الدولة قدرة هائلة لليبراليين الأوائل على تنفيذ مشروعهم، فمن الناحـية العدديـة لـم يكن هؤلاء ليملكوا كل هذا التأثير على مستقبل مصر لولا وجودهـم فـي الموقع الاستراتيجي الذي وجدوا فيه داخل أجهزة الدولة، فمجموع طلاب البعثات في عصر محمد علي باشا لم يتجاوز في أقصى التقديرات ٣٤٩ من الطـلاب.[٢١]، وهـو عـدد لم يكن بقادر على تحقيق الإنجاز الذي تحقق لو ترك للتفاعلات الاجتماعية والفكرية التلقائية في بيئة يغلب عليها الفكر المحافظ.

أمـا في المرحلة الراهنة فإن مطالبة الليبراليين المصريين بالحد من الدور الاقتصادي للدولة لا ينصرف سوى إلى الحد من تدخل الدولة في الإنتاج وفي تقديم الخدمـات التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها، أما فيما عدا ذلك فإن الليبراليين المصريين يطرحون على الدولة قائمة طويلة من المطالب تبدأ بتوفير البنية التحتية انـتهاءً بـالعمل على تحديث النظام القيمي والثقافي للأفراد. أي أن التيار الليبرالي يطالب الدولة بالقيام بجهد رئيسي في التخطيط للإصلاح، في الوقت الذي تحتاج فيه هذه الدولة نفسها للإصلاح، وفي الوقت الذي يطالب فيه الليبراليون بالحد من تدخل هذه الدولة في مجالات الحياة المختلفة في المجتمع.

## هوامش الدراسة

١- رفعت السعيد، التيارات السياسية فى مصر : الماركسيون، الإخوان المسلمون، الناصريون (القاهرة : الأمل للطباعة والنشر، ٢٠٠١).

Tahseen Basheer, "The Egyptian State in Transition", in: Phebe Marr (ed.), Egypt at the crossroads: Domestic Stability and Regional Role (Washington D.C.: National Defense University Press, ١٩٩٩) PP. ٨   ٩.

٢- عبد الرحمن الجبرتى،عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، حوادث سنة٢٠٣هـ

٣- ألبرت حورانى، الفكر العربى فى عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩٧٣ (بيروت : دار النهار، ط ٣، ١٩٧٧).

٤- Clerment Henry Moor, Images of Development: Egyptian Engineers in Search of Industry (Cambridge: MIT Press, ١٩٨٠).

٥- رفاعة رافع الطهطاوى، تخليص الإبريز فى تلخيص باريز (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٣).

٦- السيد أمين شلبى، الغرب فى كتابات المفكرين المصريين (القاهرة : دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال، ٢٠٠٠).

٧- محمد مندور، كتابات لم تنشر (القاهرة : دار الهلال، سلسلة كتاب الهلال، ١٩٦٥)، ص ١٨.

٨- طه حسين، مستقبل الثقافة فى مصر (القاهرة : مطبعة المعارف، د.ت)

٩- صبحى وحيدة، فى أصول المسألة المصرية (القاهرة : مكتبة مدبولى، د.ت) ص ٢٣٨ - ٢٥٠.

١٠- سعيد النجار، نحو إستراتيجية عربية للسلام (القاهرة : جمعية النداء الجديد، سلسلة رسائل النداء الجديد رقم ١١، د.ت)، سعيد النجار، الوطن العربى على أعتاب القرن ٢١ (القاهرة : جمعية النداء الجديد، سلسلة رسائل النداء الجديد رقم ٣٧ ، د.ت).

١١- Abdel-Monem Said Aly, From Geo-Politics to Geo-Economics, in : International Spectator, Vol.xx, no.٢, ١٩٩٨,pp ١٧-٣٦.

١٢- سعيد النجار، مصر وتحديات العصر (القاهرة : جمعية النداء الجديد، سلسلة رسائل النداء الجديد رقم ٥٤ د.ت).

١٣- طارق حجى، الثقافة أولاً (القاهرة : دار المعارف، ٢٠٠١)

١٤- سعيد النجار، الديمقراطية ومستقبل التنمية فى مصر (القاهرة: جمعية النداء الجديد، سلسلة رسائل النداء الجديد رقم ٥، د.ت)؛ سعد الدين إبراهيم، المسألة المصرية (القاهرة : دار قباء، ٢٠٠٠).

١٥- طارق حجى، م.س.ذ

١٦- جمال عبد الجواد، السياسة عند المصريين، الأهرام، ١٤ سبتمبر ٢٠٠٠.

١٧- حازم الببلاوى، دور الدولة فى الاقتصاد (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠)؛ سعيد النجار، الإصلاح الاقتصادى والمفاهيم الخاطئة: (القاهرة : جمعية النداء الجديد، سلسلة رسائل النداء الجديد رقم ٣٢، د.ت). ص ١١ - ١٢

١٨- مصطفى كامل السيد، "الليبرالية الجديدة ومفهوم العدالة"، فى : نازلى معوض أحمد (محرر)، الليبرالية الجديدة (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٠) ص ١٩٧ - ٢١٢.

١٩- جمعية النداء الجديد، جمعية النداء الجديد: المبادئ والركائز الفكرية (القاهرة: جمعية النداء الجديد، د.ت) ص ٢٣.

٢٠- آلان روسيون، التحرير الليبرالى : ظاهرة اجتماعية كلية وحمال أوجه"، فى نازلى معوض أحمد، م.س.ذ، ص ٢٧.

٢١- أنور عبد الملك، نهضة مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣) ص ١٣٠.

**مراجع :**

- آلان روسيون. ٢٠٠٠. التحرير الليبرالي: ظاهرة اجتماعية كلية وحمال أوجه، فـــي نازلـــي معـــوض أحمد (محرر)، الليبرالية الجديدة: أعمال الندوة المصرية- الفرنســية ١٨-٢٠ مــايو ١٩٩٥، مركـــز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ص ص ١٧-٣٦.

- ألبرت حوراني. ١٩٧٧. الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨-١٩٧٣، ط ٣، دار النهار، بيروت.

- أنور عبد الملك. ١٩٨٣. نهضة مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- جمَــال عــبد الجــواد. ٢٠٠٠. السلبية السياسية عند المصريين، الأهرام، ١٤ سبتمبر ٢٠٠٠.

- جمعـــية الـــنداء الجديـــد. د ت. جمعية النداء الجديد: المبادئ والركائز الفكرية، جمعية النداء الجديد، القاهرة.

- حازم الببلاوي. ٢٠٠٠. دور الدولة في الاقتصاد. مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة

- رفاعـــة رافـــع الطهطاوي. ١٩٩٣. تخليص الإبريز في تلخيص باريز، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

- رفعـــت الســـعيد. ٢٠٠١. التـــيارات السياسة في مصر: الماركسيون، الإخوان المسلمون، الناصريون، التجمع. الأمل للطباعة والنشر، القاهرة.

- سعد الدين إبراهيم. ٢٠٠٠. المسألة المصرية، دار قباء، القاهرة

- سعيد النجار. د ت ١. مصر وتحديات العصر، سلسلة "رسائل النداء الجديد" رقم ٤، جمعية النداء الجديد، القاهرة.

- ســـعيد النجار. د ت ٢. الديمقراطية ومستقبل التنمية في مصر، سلسلة "رسائل النداء الجديد" رقم ٥، جمعية النداء الجديد، القاهرة.

- ســـعيد النجار. د ت ٣. الإصلاح الاقتصادي والمفاهيم الخاطئة، سلسلة "رسائل النداء الجديد" رقم ٣٢، جمعية النداء الجديد، القاهرة.

- ســعيد الـنجار. د ت ٤، نحـو استراتيجية عربية للسلام، سلسلة "رسائل النداء الجديد" رقم ١١، جمعية النداء الجديد، القاهرة.

- ســعيد النجار. د ت ٥، الوطن العربي على أعتاب القرن ٢١، ، سلسلة "رسائل النداء الجديد" رقم ٣٧، جمعية النداء الجديد، القاهرة.

- السيد أمين شلبي. ٢٠٠٠. الغرب في كتابات المفكرين المصريين، سلسلة كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة.

- صبحي وحيدة. د ت. في أصول المسألة المصرية، مكتبة مدبولي، القاهرة.

- طارق حجي. ٢٠٠١. الثقافة أولا. دار المعارف، القاهرة.

- طه حسين. د ت. مستقبل الثقافة في مصر، مطبعة المعارف، القاهرة.

- عــبد الرحمن الجبرتي. عجائب الآثار في التراجم والأخبار: حوادث سنة ٢١٣ هجرية.

- محمــد مــندور. ١٩٦٥. كــتابات لــم تنشر، سلسلة كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة.

- مصــطفى كــامل الســيد. ٢٠٠٠. الليبرالية الجديدة ومفهوم العدالة، في نازلي معــوض أحمد (محرر)، الليبرالية الجديدة: أعمال الندوة المصرية-الفرنسية ١٨-٢٠ مايو ١٩٩٥، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ص ص ١٩٧-٢١٧.

-Aly, Abdel Monem Said. 1998. From geo-politics to geo-economics, International Spectator, vol. xx, no. 2, pp. 17-36.

-Basheer, Tahseen. 1999. The Egyptian state in transition, in Phebe Marr (ed.), Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role, National Defense University Press, Washington, DC.

-Moor, Clement Henry. 1980. Images of development: Egyptian engineers in search of industry. MIT Press, Cambridge, MAS.

# الفصل الثانى

## تطور الفكر الاشتراكى فى مصر ١٩٧٠ - ٢٠٠٠

أ. عبد الغفار شكر

مقدمة :

حفلت السنوات الثلاثون الأخيرة من القرن العشرين بالعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر، وكان لهذه المتغيرات أثراً كبيراً فيما شهده المجتمع المصرى من تحولات كبرى شملت السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وعلاقات مصر الإقليمية والدولية، كما طالت هذه التحولات النظام السياسى والتركيب الطبقى للسلطة السياسية. وقد اقترنت هذه المتغيرات فى مصر –وما أعقبها من تحولات– بمتغيرات على الصعيد الإقليمى والدولى كان لها تأثيرها الواضح على ما يجرى في مصر من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية. ونتيجة لذلك تصاعد الصراع الفكرى والسياسى داخل مصر بين مختلف التيارات الفكرية والقوى السياسية حول مستقبل البلاد، وكان للقوى الاشتراكية فى مصر دوراً ملموساً فى هذا الصراع الفكرى والسياسى فى مواجهة أطروحات القوى الأخرى الليبرالية والقومية والدينية، ولم يقتصر إسهام الاشتراكيين فى هذا الصراع على تفنيد أراء ومواقف القوى الأخرى، بل قام الاشتراكيون أيضًا بمراجعة مواقفهم السياسية السابقة وطرحوا رؤية سياسية جديدة من بعض القضايا الأساسية على النحو الذى سنوضحه فيما بعد.

فى خضم هذا الصراع الفكرى والسياسى حول مستقبل مصر خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، تطور الفكر الاشتراكى فى مصر على ضوء ما قام به من مراجعة لمواقفه السياسة السابقة وتقييمه للتطورات على الصعيد الدولى وفى المجتمع المصرى، ابتداء من فشل جهود التنمية الوطنية المستقلة –ليس فى مصر فقط بل فى كثير من دول العالم الثالث، وتصاعد المديونية الخارجية لهذه الدول– ومن بينها مصر مما أوقعها جميعا فى إطار التبعية الاقتصادية والسياسية، ورضوخها لتوجيهات الدول الدائنة والمؤسسات الرأسمالية الدولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى بتنفيذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى والتحول إلى اقتصاد السوق، وإلغاء كافة القيود التى تحول دون امتداد الاستثمار الخاص المصرى والأجنبى إلى كافة المجالات والقيود التى

تحول دون اندماج اقتصاديات هذه البلدان -ومن ضمنها مصر- فى السوق الرأسمالى العالمى وفق الشروط التى وضعتها الدول الرأسمالية المتطورة. ومن النتائج السياسية الهامة لهذه التحولات الاقتصادية تصاعد النفوذ السياسى لرجال الأعمال، والأخذ بالتعددية السياسية والحزبية، وتحقيق انفتاح محسوب فى المجالات الإعلامية والثقافية مع استمرار المقومات الأساسية للنظام السياسى السلطوى. ومع تغير تحالفات مصر الدولية وتوطيد علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية عقدت صلحاً منفرداً مع إسرائيل كان له تأثير سلبى على علاقاتها العربية وعلى علاقات القوى الإقليمية لصالح إسرائيل بإخراج مصر أكبر دولة عربية وأكثرها قدرة عسكرية من ساحة الصراع العربى - الإسرائيلى، ولم تسلم مصر من تأثير المتغيرات الدولية وخاصة انهيار الاتحاد السوفيتى وتفتته وتحول دوله السابقة إلى الرأسمالية، وتحول باقى دول المعسكر الاشتراكي فى شرق أوروبا إلى الرأسمالية، واختفى بذلك من الوجود الحليف الأساسى لمصر ودول التحرر الوطنى مما أضعف قدرتها على الصمود فى مواجهة ضغوط الدول الرأسمالية الكبرى. ولم تكن هذه التطورات بمعزل عن قدرة الرأسمالية على تجديد نفسها وتجاوز أزماتها مستفيدة من الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة وما حققته من إنجازات فى مجال الحاسبات وعلوم الكومبيوتر ووسائل الاتصال والمواصلات والتكنولوجيا المتطورة وتطبيقاتها العسكرية والهندسة الوراثية...إلخ.

وهكذا كانت هذه التحولات على الصعيد الوطنى والإقليمى والدولى، وفى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية موضوعا للصراع الفكرى والسياسى فى مصر بين مختلف التيارات الفكرية والقوى السياسية الليبرالية والاشتراكية والقومية والدينية، وداخل كل تيار. فقد تناول هذا الصراع العديد من القضايا والإشكاليات التى طرحتها هذه التحولات، مثل مدى صلاحية أطروحة التنمية المستقلة فى العالم الثالث على ضوء زيادة الاعتماد المتبادل عالميًا، وفشل النموذج السوفيتى للاشتراكية وتأثيره على مستقبل الاشتراكية، والتغير فى بنية الطبقة العاملة والطبقة الوسطى، والموقف من

الديمقراطية، ومستقبل الصراع العربى - الصهيونى، والعلاقات الدولية السياسية والاقتصادية المعاصرة فى إطار ظاهرة العولمة، وتكثيف الاستغلال الرأسمالى على الصعيد العالمى، وصراع الحضارات وحوار الثقافات ...إلخ.

ساهم اليسار المصرى فى المناقشات الدائرة حول هذه القضايا وغيرها، ويمكننا أن نرصد بالفعل ماحدث من تطور فى الفكر الاشتراكى المصرى من خلال متابعتنا لإسهاماته فى هذه المناقشات، ومن ثم فإنه بالإمكان التعرف على مواقفه الجديدة إزاء القضايا الأساسية التى تناولتها المناقشات، والتعرف بالتالى على نوعية التطور الذى تحقق فى الفكر الاشتراكى المصرى.

ومن المهم أن نتوقف أولاً عند الملاحظات التالية حول كيفية إعداد هذه الورقة :

١- اعتمدت فى رصد مواقف اليسار المصرى وتطوره الفكرى على برامج الأحزاب التى ترى أن الاشتراكية هى النظام الأقدر على حل مشاكل المجتمع المصرى وتحقيق تقدمه، وهى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والحزب الشيوعى المصرى، والحزب العربى الديمقراطى الناصرى.

وتابعت أيضًا ما نشر فى منبرين، يساريين هامين هما : سلسلة كتاب "قضايا فكرية" التى يصدرها الأستاذ/ محمود أمين العالم، ومجلة اليسار التى يرأس تحريرها الأستاذ/ حسين عبد الرازق، وكلا المنبرين يعلن التزامه بالماركسية لكنه يتيح النشر لأراء نابعة من مواقف اشتراكية لا تلتزم بالماركسية، وكذلك الندوات التى عقدها مركز البحوث العربية حول "اليسار العربى وقضايا المستقبل" وحول "فكر جرامشى وسياسة البروسترويكا" التى عرضت فيها مواقف متنوعة فى صفوف اليسار المصرى، وركزت بصفة خاصة على الندوات التى نشرت بهما ودراسات ومقالات بقضايا فكرية ومجلة اليسار ومنابر صحفية أخرى لقيادات يسارية مستقلة أو حزبية لكنها فيما تنشره تعبر عن وجهة نظر شخصية مستندة فى ذلك إلى خبرتها النضالية وإمكانياتها الفكرية وتحظى بالاحترام والتقدير من دوائر يسارية واسعة. كما حرصت على التعرف على

أراء ومواقف بعض القيادات اليسارية التى تعبر عن رؤية تنظيمات سياسية يسارى غير معلنة ولم يتح لنا الاطلاع على وثائقها الأساسية.

وهكذا، فإن قائمة المراجع تشمل دائرة واسعة من اليسار المصرى الماركسى، وغير الماركسى من أحزاب وتنظيمات ومنابر ثقافية وإعلامية ومفكرين وكتاب وقيادات مثل الدكتور/ إسماعيل صبرى عبد الله، الدكتور/سمير أمين، الدكتور/ محمد محمود الإمام، الدكتور/ إبراهيم سعد الدين، الدكتور/ خليل حسن خليل، والأساتذة/ فريدة النقاش، صلاح العمروسى، نبيل الهلالى، الدكتور/ محمود عبد الفضيل، الدكتور/ عبد النعيم تليمه، الدكتور/حسام عيسى، الأستاذ/ محمود أمين العالم، الأستاذ/ حسين عبد الرازق، الدكتور/ إبراهيم العيسوى، الدكتور/ جودة عبد الخالق.

٢- يندرج ما نعرضه هنا من أراء ومواقف فى إطار الفكر السياسى الاشتراكى، فاليسار المصرى لم ينطلق فى تطويره لمواقفه من تصور نظرى متكامل، ولم يتطرق فى الغالب إلى معالجات نظرية تتصل بأسس الفكر الاشتراكى، بل ركز اهتمامه على قضايا سياسية لها صلة بالواقع القائم وكيفية التعامل معه وسبل تغييره، ولهذا فإن اليسار المصرى ما يزال حتى الآن يرى أن النواقص التى شابت المجتمعات الاشتراكية وأدت إلى سقوطها تعود إلى أخطاء التطبيق وليس العيب فى النظرية. كما أنه ما يزال يطور مواقفه حتى الآن على ضوء ما يستجد من متغيرات وتطورات على الصعيد المحلى والإقليمى والدولى.

٣- تحتاج متابعة تطور الفكر الاشتراكى المصرى فى السنوات الثلاثين الأخيرة جهداً جماعياً ومؤسسياً، لتعدد القضايا واتساع ساحة الصراع الفكرى والسياسى وتعدد أطرافه، ولا يستطيع باحث بمفرده أن ينهض بهذه المهمة، ومن ثم فإننى سأركز فى عرضى على قضايا محدودة تشكل -فى مجملها وفى ترابطها معا- رؤية اليسار المصرى لمستقبل مصر، وتوضيح الطريق الذى سينهجه فى نضاله من أجل هذا المستقبل . هذه القضايا هى :

-نقد النموذج السوفيتى للاشتراكية

- الموقف من الديمقراطية

- حول مسألة الإنتقال إلى الاشتراكية

- اشتراكية المستقبل.

٤- ولما كنا بمعرض متابعة الآراء والتعرف على ما حدث من تطور فى الفكر الاشتراكى المصرى فقد يكون مفيدا أن نعرض اقتباسات منسوبة لأصحابها ممن شاركوا فى مناقشة هذه القضايا -سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات- بحيث يتاح للقارئ أن يتعرف على ما تمثله هذه الآراء من ثقل فى ساحة اليسار المصرى.

٥- ما نعرضه هنا على أنه تطور فى الفكر الاشتراكى المصرى لا يعبر عن كل أقسام اليسار المصرى، فهناك باستمرار آراء ومواقف وتطبيقات متعددة فى صفوف اليسار المصرى نتيجة لتعدد تنظيماته وتنوع المنطلقات الفكرية داخله، وتفاوت مستويات الوعى بين المنتسبين إليه قيادات وأعضاء، ورغم هذا التنوع فإن التطور فى رؤية ومواقف الفكر الاشتراكى المصرى التى نرصدها فى هذه الورقة تعبر عن اتجاه قوى سوف ينعكس أكثر فى المستقبل على دوائر أوسع من اليسار المصرى، لأنه كما سيتضح فيما بعد يستفيد من أخطاء التجربة السوفيتية ودروسها المستفادة.

## أولاً : *نقد النموذج السوفيتى للاشتراكية*

تطور موقف القوى الاشتراكية المصرية من النموذج السوفيتى للاشتراكية تبعا لتطور أزمته، فقد كان ينظر إليه فى البداية باعتباره النموذج الذى ترجم النظرية إلى واقع، وكان أول تجسيد للمجتمع الاشتراكى قد حقق فى بداياته إنجازات باهرة واستلهمته مختلف التطبيقات الاشتراكية فى أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية (الصين- شرق أوروبا- كوبا - كوريا- فيتنام) كما استلهمته برامج الأحزاب الشيوعية والتقدمية بصفة عامة.

ثم تغير الموقف منه بعد إعلان سياسة البروسترويكا فنظر إليه على أنه يعانى من نواقص يمكن معالجتها لمواصلة مسيرته فى قيادة المعسكر الاشتراكى وقوى التحرر الوطنى فى مواجهة الرأسمالية العالمية. ولم يتحدث أحد فى ذلك الوقت عن احتمال سقوط التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى أو احتمال اختفاء الاتحاد السوفيتى نفسه من الوجود. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتحول دوله السابقة إلى الرأسمالية عولجت نواقص التجربة السوفيتية للاشتراكية باعتبارها أمراضا خطيرة أودت به، بل وأنكر البعض أنه كان أصلا نموذجاً للاشتراكية بل هو نوع من رأسمالية الدولة. وقد تحفظ البعض على هذا التقييم وأكد أن ما حدث فى الاتحاد السوفيتى يرجع أصلا إلى أخطاء فى التطبيق فقط ولا علاقة له بالنظرية الماركسية.

وفيما يلى نعرض لتطور نظرة الفكر الاشتراكى المصرى إلى النموذج السوفيتى للاشتراكية، وكيف كان هذا التطور الفكرى تاليا لتفاقم أزمة هذا النموذج.

تم التأكيد مبكراً -وفى منتصف السبعينيات- على أن "صورة مصر الاشتراكية والطرق المحددة لتحقيقها ليست مرسومة سلفا فى كتاب أو فكر بعينه، وإنما هى التحدى الحقيقى الذى يواجه قوى التقدم فى مصر التى تتحمل مسئولية التكاتف فى دراسة واقعنا واكتشاف طرقاً للتقدم، واستطلاع ملامح مجتمعنا العربى بذهن متفتح وثقة متبادلة والتحام بالجماهير لا يتوقف لحظة واحدة. إن مصر الاشتراكية لن تولد من عدم أو تنشأ فى فراغ، بل إنها ستولد كحلقة جديدة فى تاريخ هذا الشعب، وفى إطار الحضارة العربية المتجددة".(١)

ورغم هذا التأكيد فقد كانت المقومات الأساسية للنموذج السوفيتى فى خلفية التفكير عن المجتمع الاشتراكى : مثل التخطيط المركزى - الملكية العامة لأدوات الإنتاج - الحزب الواحد - هيمنة الحزب على الدولة وعلى المنظمات الجماهيرية. ولم يكن هناك رفض لهذه المقومات، ذلك أن النموذج السوفيتى باعتباره أول محاولة لإقامة مجتمع اشتراكى مبنى على أسس علمية. قد ظل يناضل للبقاء والتطور والازدهار نحو سبعين

عاماً بما أحدث تبعية فكرية له، كتلك التى تربط البورجوازية فى العالم بالنظام الرأسمالى العالمى، وذلك باعتباره النظام الذى علم كثيرا من الاشتراكيين فى العالم كيف تتجسد النظرية فى تنظيم اقتصادى قوى، وما حققه من إنجازات ضخمة ومساندته لنضالات الطبقات الكادحة فى مواجهة القوى المعادية للجماهير فى البلاد الأخرى"(٢)

– يؤكد هذه الحقيقة ما كتب فى معرض تحليل أزمة النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى سنة ١٩٨٩ من "أن الاتحاد السوفيتى كان ولم يزل وسيبقى لفترة طويلة الركيزة الأساسية للنظام الاشتراكى العالمى، يؤثر ما يحدث فيه سلبا وإيجاباً لا على النظام الاشتراكى فى مجموعة فحسب، بل وعلى الحركة التقدمية فى كل مكان فى العالم. إن استمرار الأزمة والركود الاقتصادى والاجتماعى فيه كفيل بتقوية مركز الإمبريالية فى الصراع العالمى الحالى، وزيادة قدرتها على فرض إرادتها عليه، وتشديد استغلالها لكل الشعوب خاصة شعوب العالم الثالث، وعلى العكس فإن انتهاء مظاهر الأزمة فى المجتمع السوفيتى والانتقال إلى مرحلة جديدة يتمكن فيها الاقتصاد السوفيتى أن يتحرك من جديد فى اتجاه سد الفجوة بينه وبين الدول الرأسمالية علميًا وتكنولوجياً وفى مستوى الدخل الفردى والحياة ، ولتعدى النظام الرأسمالى فى انتاجية العمل والتفوق عليه اقتصاديا واجتماعيا كفيل بتوفير الشروط الموضوعية للانتصار النهائى للنظام الاشتراكى الدولى على النطاق العالمى ولدحر الامبريالية وضمان حرية الشعوب فى اختيار نظامها السياسى والاجتماعى بحرية ودون تدخل"(٣)

أى أنه حتى عام ١٩٨٩ كان رأى قطاعاً كبيراً من الاشتراكيين المصريين أن أزمة النموذج السوفيتى يمكن تجاوزها ، وأن الخروج منها يتطلب إصلاحات اقتصادية بالنسبة لوسائل إدارة الاقتصاد القومى والوحدات الاقتصادية والتأكيد على أهمية الديمقراطية والمشاركة فى المجتمع باعتبارها حجر الزاوية فى أى إصلاح، بما فى ذلك تحقيق الديمقراطية داخل الحزب.(٤) وأن تحقيق هذه الإصلاحات كفيل بتمكين الاتحاد السوفيتى من مواصلة دوره فى قيادة النضال العالمى ضد الرأسمالية. بعدها

بعامين فقط انهار الاتحاد السوفيتي وتحولت دول المعسكر الاشتراكي كلها إلى الرأسمالية مما يعنى أن الأزمة كانت عميقة وشاملة إلى الدرجة التى لم يكن بالإمكان تجاوزها وهو ما لم يدركه الفكر الاشتراكي المصرى فى ذلك الوقت سواء لتأثره بهذا النموذج أو لعدم امتلاك الأدوات النظرية الكفيلة باكتشافه هذه الحقيقة.

– تطلب الأمر عدة سنوات بعد سقوط التجربة الاشتراكية السوفيتية وتطبيقاتها فى شرق أوروبا لكى يحسم اليسار المصرى أمره ويمارس نقدا جذريا لهذا النموذج ويطور موقفه بشكل عام من قضية الاشتراكية بالاستفادة من دروس هذه التجربة وما ينبغى مراعاته مستقبلا فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وفى اشتراكية المستقبل. فلم يعد ممكنا فى الوقت الحاضر "الحديث عن بناء مجتمع حديث مستقر دون الاستناد إلى نظام ديمقراطى يحترم حقوق الإنسان والحريات العامة والتعددية الفكرية والسياسية وحق المواطنين فى اختيار حكامهم واستبدالهم سلميا، فقد أسقطت التجارب التاريخية مقولات الطليعة التى تنوب عن الجماهير فى تحديد مصالحها واختياراتها، وأفكار الحزب الواحد، ودكتاتورية الطبقة، والتضحية بالديمقراطية وحقوق الإنسان من أجل تحقيق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية والتحرر الوطنى وشعارات كل الديمقراطية للشعب ولا ديمقراطية لأعداء الشعب، والديمقراطية الموجهة...إلخ، وأثبتت التجارب التاريخية أيضًا استحالة تحقيق الاشتراكية بدون الديمقراطية. وأن التجربة السوفيتية التى حققت إنجازات عظيمة سرعان ما لحق بها الانهيار بصورة مأساوية نتيجة لمجموعة من الأسباب، فى القلب منها نشوء نظام معاد للديمقراطية فى المجتمع وداخل الحزب الشيوعى السوفيتى، بدأ مع السنوات الأولى للثورة وتعمق إثر سنوات الحرب الأهلية وحروب التدخل والحرب العالمية. وخلال مقاومة الطبقات الاستغلالية، وعملية التصنيع وتعميم نظام الكولخوزات، وتحول النظام فى النهاية إلى نظام قمعى يقوم على دكتاتورية البيروقراطية والسلطة غير المقيدة وفساد السلطة والحزب الواحد، وادعاء امتلاك قيادة الحزب وحدها للحقيقة الكاملة، بحيث لا يشكل وجود

أغلبية مخالفة لها أى مغزى أو ضرورة لإعادة النظر فيما تقرره القيادة، وسقط الحزب فى هاوية عبادة الفرد وانتهاك الشرعية، والتنكيل بالمخالفين فى الرأى وتجريم النقد، وحذف روح المناقشة الحرة والفكر المبدع من النظرية والعلوم الاجتماعية(٥)

رغم هذا النقد الجذرى والإدانة الواضحة للنظام السوفيتى إلا أن الفكر الاشتراكى المصرى لم يفقد إيمانه بالاشتراكية ورفض فكرة أن الرأسمالية هى نهاية التاريخ، وميز بين التجربة السوفيتية وبين الاشتراكية مؤكدا أن سقوط هذه التجربة لا يعنى نهاية الاشتراكية ولا يعنى سقوط النضال من أجل أرقى مثل أعلى صاغته البشرية لنفسها وهو الاشتراكية(٦) إن الاشتراكية تراث إنساني أسهم فيه العالم، مفكروه وشعوبه، من كل لون وجنس ودين، وهى تضرب بجذور عميقة فى تاريخ البشرية. وستظل باقية تتجدد طالما بقى الظلم الاجتماعى قائما فى شكل إقطاع أو رأسمالية، تمتص ناتج عمل الملايين من البشر، وتجعلهم ضحايا للفقر والتخلف والقهر. فطالما بقيت ملكية الأرض ورأس المال فى يد القلة وطالما حرمت الكثرة العاملة من وسائل إنتاجها، ومن المنتجات التى يخلقها عملها، ستظل الاشتراكية هى سلاح الكادحين فى نضالهم للتحرر من الاستغلال والمهانة.(٧)

وفى هذا الإطار تتحفظ بعض القوى الاشتراكية والكتاب الاشتراكيين على أن ما حدث كان له صلة بالنظرية الماركسية فيؤكدون أن تفكك التجربة السوفيتية لم يكن لأسباب نظرية، ولكن لأسباب عملية ملموسة بسبب التطبيق الخاطئ لبعض المبادئ التى يقوم عليها النظام الاشتراكى والعجز عن تثقيف الجماهير والحزب ثقافة اشتراكية حقيقية.(٨) وعدم الأخذ بتعاليم لينين بشأن المركزية الديمقراطية ومفهوم الحرية السياسية، وانتهاك المبادئ اللينينية العامة فى التنظيم الحزبى وبناء الدولة وعمل السوفيتات وتطوير الاقتصاد.(٩) والتعجل فى عملية الانتقال إلى الاشتراكية، وتجاهل استمرار التناقضات فى صفوف الشعب واندماج الحزب وجهاز الدولة وهو ما يعد خروجا فظا عن التعاليم اللينينية، وأن العوامل الخارجية لعبت أيضًا دورا في صياغة

أزمة الاشتراكية.[١٠]

خلاصة القول فإن الأزمة هي أزمة نموذج للإدارة السياسية والاقتصادية . وليست أزمة الاشتراكية. وتتلخص أزمة هذا النموذج فى :

- تسلط البيروقراطية الحزبية ونفى الديمقراطية
- الإحلال الكامل لملكية الدولة لوسائل الإنتاج وتصفية كافة أشكال الملكية الرأسمالية
- تحول نظام التخطيط فى ظل الملكية العامة لأدوات الإنتاج إلى نظام أوامر إدارية فأصبحت كثير من الحسابات الاقتصادية غير ممكنة، خصوصًا وأن النجاح الأولى لهذا النموذج أدى إلى تغيير فى الأوضاع الاقتصادية لم يصاحبها تغيير في التنظيم الاقتصادى بمعنى جمود التنظيم الاقتصادى عند الشكل الأولى الذى طرح فى بداية التجربة.

من هنا فإن الاشتراكية تتطلب لحسن تطبيقها فى هذه المرحلة من مراحل التطور العالمى، نماذج أكثر ديمقراطية للسلطة، وأكثر كفاءة فى إدارة الاقتصاد القومى والوحدات الاقتصادية.[١١] فهناك دروس أساسية ثلاث نستنتجها من نقد النموذج السوفيتى هى :

١ - الأهمية الجوهرية للالتزام بالممارسة الديمقراطية فى المراحل المختلفة لبناء وتطور المجتمع الاشتراكى، وفى النضال من أجل الاشتراكية.

٢ - تقبل الاشتراكية نماذج متعددة للإدارة السياسية والاقتصادية للمجتمع، أى القبول بتعدد التطبيقات الاشتراكية وفقا للواقع الملموس المحدد لكل مجتمع. فبناء الاشتراكية لا يتم فى فراغ ولا وفق نموذج نظرى وتجريدى محدد سلفا.

٣ - سيادة الملكية المجتمعية لأدوات الإنتاج فى المجتمع الاشتراكى لا تتطلب تصفية كافة أشكال الملكية الفردية والنشاط الاقتصادى الرأسمالى أو العائلى أو الإنتاج السلعى الصغير.

٤ – كفاءة الأداء فى المشروعات المملوكة ملكية مجتمعية هى العامل الحاسم فى حسن أداء كفاءة المجتمع الاشتراكى.

**أما المقومات الأساسية للديموقراطية فى المجتمع الاشتراكى فهى على الأقل :**

- التعددية السياسية .
- التمييز بين قيادة الحزب وسلطة الشعب.
- استقلال وفاعلية المنظمات الجماهيرية ومؤسسات المجتمع المدنى.
- العلانية وتوفير المعلومات الصحيحة.
- الاحترام الصارم لحقوق الإنسان والأمان من الخوف.[١٢]

من الجدير بالذكر أن هذا النقد للتجربة السوفيتية والدروس المستفادة منها قد ساعد اليسار المصرى على تطوير مواقفه من قضايا أخرى أساسية مثل الموقف من الديمقراطية والمسار الذى يتعين انتهاجه للنضال من أجل الاشتراكية والخصائص المميزة لعملية الانتقال إلى الاشتراكية والمقومات الأساسية للمجتمع الاشتراكى فى المرحلة المقبلة. وهو ما سنتعرف عليه من متابعتنا لتطور الفكر الاشتراكى تجاه هذه القضايا.

### *ثانياً : الموقف من الديمقراطية*

ناضل اليسار المصرى طويلاً من أجل تمتع الشعب بحقوقه وحرياته الأساسية. ودعا إلى تحقيق تحولات ديمقراطية عميقة فى المجتمع المصرى، ولكن اليسار المصرى –شأنه شأن باقى التيارات والقوى السياسية– لم يراجع منطلقاته النظرية لتتلاءم مع توجهاته العملية من قضية الديمقراطية مما يشكك فى مصداقية التزامه بها بعد وصوله إلى السلطة واحتمال استخدامه لها كوسيلة للوصول إلى السلطة ثم يطبق بعد ذلك مفهومه الخاص للديمقراطية المتسق مع منطلقاته النظرية، إلا أننا نلاحظ أنه يتجه فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين إلى بلورة نظرة جديدة للديمقراطية

تتضمن إعادة النظر فى مفهومه النظرى للديمقراطية.

فقد تعاملت الحركة الناصرية مع قضية الديمقراطية من خلال المفهوم الذى بلوره جمال عبد الناصر ويقوم على أربعة مقومات أساسية هى :

- الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية جناحان متكاملان للحرية
- الانتقال التدريجى للسلطة من مستوى التمركز إلى المستويات الأدنى إلى المستويات المحلية.
- فى كل مستوى من مستويات ممارسة السلطة يجب أن تكون الكلمة الأعلى للمجلس الشعبى المنتخب في مواجهة الفئات الإدارية المعنية من قبل الحكومة.
- في كل المجالس الشعبية المنتخبة يجب، أن يكون للعمال والفلاحين على الأقل نصف عدد المقاعد.(١٣)

وقد أثبتت التجربة أن هذه الصيغة لم تحقق الهدف منها، وذلك لغياب التعددية السياسية، لأن تسييس الجماهير يكون دائما بطرح بدائل أمامها لكى تختار من بينها، والذي يتولي طرح البدائل السياسية هو بالضرورة التجمعات السياسية أى الأحزاب ولا يمكن أن تكون النقابات أو اتحادات الفلاحين أو اتحادات النساء والشباب بديلا للأحزاب رغم أهميتها فى رفع وعى الجماهير.(١٤)

أما الأحزاب الاشتراكية -سواء كانت ماركسية أو غير ماركسية- فإنها كانت بدرجات متفاوتة تنطلق من مفهوم الديمقراطية الاشتراكية التى صاغها ماركس وانجلز ولينين مع قدر متفاوت من المرونة من حزب لآخر.

تقوم الديمقراطية الاشتراكية عموما على فكرة أن التحرر الأساسى للإنسان هو تحرره من الاستغلال الاقتصادى، وأنه حينما يتحرر من الاستغلال الاقتصادى، يمكن أن يمارس بقية الحريات على شكل أوفى وأكمل، ومن هنا أعطى البعد الاجتماعى أسبقية على البعد السياسى. أن الديمقراطية السياسية ستظل ميزة لطبقة معينة ما لم تتحقق مساواة اجتماعية والتغيير الاجتماعى الجذرى لا يتم عادة دون مقاومة من جانب

من يملكون الثروة والسلطة معا، وبالتالى فإن العملية الثورية يجب أن تتضمن عنصرا من عناصر القهر ضد هذه الفئات، أى دكتاتورية البروليتاريا أو الطبقات الكادحة.

يقول كارل ماركس "جوهر التصور البورجوازى لحقوق الإنسان يقوم على حماية الدولة لحق الملكية الخاصة، ويشكل النقطة المحورية لبقية الحقوق، فالدساتير الليبرالية فى البلدان الحديثة عندما تقتصر على ذلك فإنها بذلك تحول نفسها إلى أداة (ألعوبة) بيد الطبقات المالكة".(١٥)

ويقول لينين عن دكتاتورية البروليتاريا "الدكتاتورية هى سلطة تقوم مباشرة على العنف ولا تلتزم بأية قوانين، فدكتاتورية البروليتاريا الثورية هى سلطة تقوم وتبقى فى الحكم عبر عنف البروليتاريا ضد البورجوازية، هي سلطة لا تحدها أية قوانين(١٦) ويقول أيضًا "نلاحظ فى البلدان الرأسمالية ديمقراطية هشة، مزيفة، ديمقراطية الأغنياء، القلة، أما دكتاتورية البروليتاريا فستوفر لأول مرة الديمقراطية للشعب، للأغلبية، وفى الوقت عينه ستقمع الأقلية، المستغلة، إذا ما استدعت الضرورة ذلك".(١٧)

كان هذا هو الأساس النظرى الذى استلهمته بدرجات متفاوتة الأحزاب الشيوعية والتنظيمات الماركسية وغير الماركسية، بل والأحزاب القومية العربية في صياغتها لمفهوم الديمقراطية، كما تأثرت بشدة بالنموذج السوفيتى فى هذا الصدد.

تجاوزت الأحزاب والتنظيمات الاشتراكية فى مصر هذا المفهوم للديمقراطية فى السنوات الأخيرة، وبصفة خاصة بعد سقوط النموذج السوفيتى وبلورت رؤية جديدة تقوم على الأركان التالية :

١- **عدم تجاهل المقومات الأساسية للديمقراطية البورجوازية** لأنها توفر بالفعل الحد الأدنى للديمقراطية، وضرورة الانطلاق فى بناء الديمقراطية من التعددية السياسية والتداول السلمى للسلطة وتوافر مجتمع مدنى قوى واحترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان.

٢- **أهمية تجاوز البرلمانية التمثيلية التى تتيحها الديمقراطية البورجوازية إلى**

**صور من الديمقراطية المباشرة لتوسيع نطاق المشاركة الشعبية** لمختلف الجماعات الاجتماعية مثل الإدارة الذاتية لمنشئات الإنتاج والخدمات والمرافق العامة من خلال مجالس منتخبة بواسطة العاملين والمستفيدين من الخدمة ، بالإضافة إلى قيام حكم محلى شعبى حقيقى .

٣ – **توافر حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية** لضمان إشباع الاحتياجات الأساسية للطبقات الكادحة بمستويات مناسبة وخاصة الغذاء والصحة والتعليم والسكن.

٤ – إنهاء كافة القيود التى تحول دون **تواجد مجتمع مدنى قوى** يتكون من منظمات **مستقلة لمختلف فئات الشعب**، منظمات سياسية ونقابية واجتماعية وثقافية.

٥ – **الديمقراطية بهذا المفهوم** ليست مطلوبة فقط فى ظل النظم الحالية بل هى **ضرورية لفترة الانتقال إلى الاشتراكية وفى المجتمع الاشتراكى نفسه.**

**بهذا المفهوم** ننتقل من ديمقراطية تمثيلية محدودة إلى ديمقراطية المشاركة، وتصبح المجالس الشعبية المنتخبة والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية التى تكفل الديمقراطية حرية تأسيسها بمثابة البنية التحتية لنظام ديمقراطى فاعل، هى فى الحقيقة ضمان استمرار التراكم فى اتجاه بناء المجتمع الاشتراكى وحماية منجزاته دون خشية من تداول السلطة بين مختلف القوى السياسية سواء فى مرحلة الانتقال أو فى المجتمع الاشتراكى. تضمنت برامج الأحزاب الاشتراكية فى مصر طرحا للديمقراطية فى إطار هذا المفهوم كما تضمنت كتابات المفكرين والكتاب الاشتراكيين والقيادات السياسية التقدمية شرحاً وافياً لها، مع وجود اختلافات حول جوانب منها وتحفظات على جوانب أخرى.

يطرح حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى قضية الديمقراطية فى برنامجه السياسى العام (بناء مجتمع المشاركة الشعبية الصادر عام ١٩٩٩ على أنها أفضل نظام سياسى لتطور النضال المصرى حاليا ومستقبلا، وأنها قاعدة أساسية فى المجتمع

الاشتراكى الذى يكافح الحزب من أجل تحقيقه ويؤكد أن الديمقراطية النيابية "البورجوازية" لم تمنحها الرأسمالية تعاطفاً منها مع الجماهير، وإنما جاءت نتيجة للنضال الجماهيرى، وأن هذه الديمقراطية توفر ثلاثة عناصر جوهرية :

أولهـــــا: احترام حقوق الإنسان بما فيها حرية التعبير عن الرأى وحرية التنظيم

وثانيهما: حرية إنشاء الأحزاب دون قيد أو شرط وحرية نشاطها.

وثالثـــها: تداول السلطة بين الأحزاب عن طريق الانتخابات الحرة النزيهة. وهذا التداول أمر بالغ الأهمية لأنه يعنى تمكين المواطنين من تغيير الحكام.

وأن هذا النظام قد مكن القوى الشعبية من التنظيم السياسى فى أحزاب وفى ونقابات وجمعيات ..إلخ. ويسر انتشار الفكر الاشتراكى بما فى ذلك الأحزاب الشيوعية فى أغلب الدول.(١٨)

ويؤكد الحزب أنه سيقيم الديمقراطية على هذه الأركان الثلاثة. ولما كانت هذه المقومات فى المجتمعات الرأسمالية غير كافية لاستفادة الطبقات العاملة والكادحة منها استفادة كاملة، فإنه يطرح أسلوب المشاركة الشعبية كعامل تصحيح متجدد فى الممارسة الديمقراطية.(١٩)

ويؤكد الحزب أن المشاركة الشعبية هى جوهريا اشتراك الجماهير فى اتخاذ القرارات على كل المستويات، وهذا ما يمكنها من إدارة شئونها بنفسها وفرض مصالحها فى معظم الأحوال وهذه المشاركة تضمن تسارع عمليات التنمية والتوزيع العادل لثمار التنمية وتصحيح أخطاء صانعى القرار.(٢٠)

ويركز الحزب على أهم أشكال المشاركة الشعبية وهى :

- حكم محلى ديمقراطى حقيقى.
- مشاركة العمال فى إدارة الوحدات الإنتاجية
- مشاركة ممثلى المستفيدين فى وحدات الخدمات.
- إطلاق الحرية الكاملة للقطاع الأهلى.

- حرية وتعددية وسائل الإعلام.
- التنمية الشعبية.(٢١)

ويؤكد البرنامج العام لحزب التجمع أن ما يستهدفه تحقيق أكثر من مجرد تحقيق ديمقراطية ليبرالية حقيقية مع ما يرتبط بذلك من قيام نظام حكم برلمانى سليم وتعددية سياسية حقيقية ونظام انتخابى لا يشوبه التزوير وأن الديمقراطية التى يتطلع إليها الحزب تستوعب الحريات السياسية والديمقراطية الليبرالية وتتجاوزها بالإضافة إلى تعميقها. لأن الديمقراطية الليبرالية لا تؤدى دورها بفاعلية كآلية لإدارة الاختلاف والصراع الاجتماعى ما لم تستند إلى قاعدة تلتزم بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومالم تمتد لتكفل فرص المشاركة فى صنع القرار أمام مختلف القوى الاجتماعية على كل المستويات وفي شتى المجالات(٢٢).

**ويؤكد الحزب أن الديمقراطية هى أساس نضاله من أجل الوصول إلى الاشتراكية. وهى شرط ضرورى لمرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وكذلك فى مرحلة الاشتراكية نفسها، حيث يجب أن تكون أساس استمرار النظام الاشتراكى وإعادة تجديد ثقة الشعـب بـه على أساس إنجازاته**(٢٣) ويطرح برنامجاً للإصلاح الديمقراطى يتضمن الإجراءات المحققة لهذا المفهوم.

ويطرح الحزب الشيوعى المصرى رؤيته للديمقراطية فى برنامجه العام الصادر عن المؤتمر العام الثالث، نوفمبر ١٩٩٢ فيؤكد حرصه على إعادة بناء جهاز الدولة على أسس شعبية ديمقراطية. وأن الأزمة التى طرأت على النموذج الاشتراكى هنا أو هناك يجب أن ننظر إليها باعتبارها أزمة طارئة يتعين استيعاب دروسها ووضع أسس راسخة تكفل إدارة أكفأ وأكثر ديمقراطية وشعبية للدولة والاقتصاد ومختلف مناحى الحياة فى النموذج الاشتراكى.(٢٤)

ويطرح الحزب **قبوله العمل المشترك مع كل الأحزاب والقوى السياسية التى تقبل بمبدأ تداول السلطة ديمقراطيا.**(٢٥) **ويضع فى مقدمة أهدافه العامة تحقيق تحول**

**ديمقراطى شامل يكفل تداول السلطة بين الطبقات والقوى السياسية من خلال الانتخابات ويؤدى إلى إرساء حكم وطنى ديمقراطى بديل.**[٢٦] ويطرح برنامجًا تفصيليا للإصلاح الديمقراطى يتضمن **إطلاق حرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف وإلغاء المحاكم الاستثنائية وكفالة حرية العقيدة والاحترام الكامل لمختلف الأديان.**[٢٧] **بهدف إرساء مجتمع مدنى حقيقى على أسس مؤسسية يكفل إمكانية تداول السلطة ديمقراطيا عبر انتخابات حرة ونزيهة**[٢٨].

وفى وثيقة الخط السياسى الصادرة عن المؤتمر العام الثالث أيضًا يرى الحزب أن الانهيار الذي حدث للنموذج السوفيتى كان لعدم مراعاة تعاليم لينين عن دور الحزب والطبقة العاملة والتحالف العمالى الفلاحى.[٢٩]

أما الحزب العربى الديمقراطى الناصرى **فهو يقبل العمل فى الواقع فى إطار التعددية السياسية وتداول السلطة من خلال انتخابات دورية، واحترام حقوق الانسان وحرياته، ومبدأ سيادة القانون.** وقد لعب دورا أساسيا فى العمل المشترك بين الأحزاب والقوى السياسية فى مصر لتطوير موقف متقدم من الديمقراطية وشارك فى إصدار برنامج الإصلاح السياسى والديمقرطي فى ديسمبر ١٩٩٧ الذى يتضمن تفصيلا لهذه المبادئ وغيرها، وقد أشار الحزب فى برنامجه العام الصادر عن المؤتمر العام الأول للحزب فى ديسمبر ١٩٩٢ إلى أن الديمقراطية السياسية التى تقوم على كفالة التعددية الفكرية والتنظيمية وتداول السلطة وسيادة القانون كأساس لقيام دولة المؤسسات واحترام حقوق الإنسان وحرياته، مع إيماننا بأن الديمقراطية السياسية ليست بديلا عن الديمقراطية الاجتماعية ولا يمكن أن تقوم على حسابها[٣٠]. ويؤكد أن الديمقراطية الاجتماعية تشترط توفير ثلاث ضمانات للمواطن حتى تكون له حرية التصويت فى الانتخابات، وهى التحرر من الاستغلال، نصيب عادل من الثروة الوطنية، والتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته، ويؤكد على مطلب الدولة القوية ودورها المركزي وأن ذلك لا ينبغى أن ينفصل عن كفالة كافة حقوق المواطن وحرياته

الأساسية فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأن حرية الإنسان الفرد هى أكبر حافز على النضال وعلى العمل والإبداع، ويطالب بإعطاء كافة القوى السياسية والحزبية حقوقا متساوية لاستخدام أجهزة الإعلام المملوكة للدولة، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، والتمسك بالنص الدستورى الذى يضمن ٥٠% للعمال والفلاحين، وتأكيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية وتوفير ضمانات قانونية لاستقلال وحرية النقابات والتعاونيات والجمعيات.(٣١)

يطرح **أحمد نبيل الهلالى** موقفا متكاملاً من قضية الديمقراطية يؤكد فيه أنه "من المهم أن نحدد موقفا صحيحا من الديمقراطية البورجوازية لأن الصيغة المشوهة للديمقراطية التى قدمتها (تجارب الاشتراكية السلطوية) أطلقت العنان لظاهرة الهرولة نحو الديمقراطية البورجوازية وكأنها تمثل الملاذ أو طوق الإنقاذ. أو البديل الذى لا بديل سواه". وأنا أتفق مع الطرح الذى يقول بأن **اشتراكية المستقبل ستقوم على التعددية وتداول السلطة وضرورة تجاوز الديمقراطية البورجوازية دون تجاهل ما بلورته من أسس وأطر**. وأختلف مع من يتخوفون من هذا الطرح على أمن السلطة الاشتراكية ومستقبل إنجازاتها الاقتصادية والاجتماعية.

وأنطلق فى ذلك من مجموعة الاعتبارات التالية :

١ – أكد لينين دوما ضرورة استخدام الديمقراطية البورجوازية والنظام البرلمانى لفوز البروليتاريا بالسلطة. وبالتالى يجب أن يستمر التمسك بالتعددية وتداول السلطة بعد الوصول إلى مواقع الحكم حتى نحافظ على موقفنا المبدئى ومصداقيتنا أمام الجماهير .

٢ – الماركسية اللينينية بريئة من اعتبار نظام الحزب الواحد شرطاً إلزاميا للانتقال إلى الاشتراكية، وانفراد الحزب البلشيفى بالسلطة وبالساحة السياسية كان وليد أوضاع استثنائية وظرف تاريخى خاص بروسيا، وكان لهذا أثراً كبيراً فى فشل

التجارب الاشتراكية السلطوية. فالمجتمع الانتقالي -وحتى المجتمع الاشتراكى- لا يخلو من التناقضات وبالتالى فإن التعددية السياسية والحزبية هى القناة الشرعية للتعبير الصحيح عن هذه التناقضات وحلها ديمقراطيا وتغيب هذه التعددية يقود التجربة -لا محالة- إلي كارثة طال الزمن أم قصر .

٣ - التعددية السياسية والفكرية ضرورة موضوعية أيضا حتى فى المجتمع الاشتراكى، فبناء الاشتراكية مهمة معقدة تفترض بالضرورة إتاحة الفرصة أمام تعدد الاجتهادات.

٤ - يجب أن يتسع إطار التعددية السياسية والحزبية فى المجتمع الاشتراكى للقوى المعارضة للاشتراكية. لأن الطبقات المالكة لا تختفى من المجتمع الاشتراكى بفرمان، وإنما يتطلب ذلك ردحا من الزمن يظل خلاله للقوى الاجتماعية وجودها ومصالحها المتميزة، ومن مصلحة التجربة الاشتراكية الاعتراف بحقها فى التعبير عن آرائها وممارسة النشاط السياسى فى العلن شريطة أن تحترم الشرعية الاشتراكية الجديدة، وأن تلتزم بأساليب النضال الديمقراطى، وأن تتجنب التآمر والانقلاب. قالت روزا لوكسمبرج (الحرية المتاحة فقط لأنصار الحكومة ولأعضاء الحزب وحدهم مهما كان عددهم كبيرًا ليست بالحرية الحقيقية، فالحرية دائما هى فقط الحرية للرأى الآخر).

٥ - من المهم الا تحبس السلطة الاشتراكية نفسها داخل إطار الديمقراطية البورجوازية الضيق، وهى مطالبة بابتكار نموذجها الخاص والأرقى للديمقراطية. وأن نتحاشى انحرافين : أحدهما يسارى يرفض رفضا تامًا كافة أشكال الديمقراطية البورجوازية التى انتزعتها الجماهير فى ظل النظام الرأسمالى، والثانى إصلاحى يقنع بالديمقراطية البورجوازية كما ورثتها السلطة الاشتراكية من المجتمع القديم ويتصور إمكانية بناء الاشتراكية من خلال قنوات وآليات الديمقراطية البورجوازية وهو ما أكدت تجربة شيلى خطأه.

أن الموقف الصحيح هو أن الديمقراطية الاشتراكية لا تلغى الديمقراطية

البورجوازية جملة وتفصيلا بل ترث كل ماله قيمة من التطور التاريخى السابق على قيام الاشتراكية حتى تتواصل التقاليد الديمقراطية بين المجتمعات المتعاقبة وتلتزم بالمبادئ والمؤسسات الديمقراطية فى المجتمع القديم التى تجسد مكاسب تاريخية انتزعتها الطبقة العاملة والطبقات الكادحة. كما يجب أن تلتزم باحترام القيم الديمقراطية التى أبدعها الفكر السياسى والقانونى التقدمى عبر القرون.

٦ - لا يجوز فى ظل المجتمع الاشتراكى مصادرة حق الجماهير فى سحب ثقتها من حزب شيوعى حاكم حاد عن الطريق القويم، تطلعا لاختيار سلطة اشتراكية أكثر أصالة ونقاوة وأصدق تمثيلا للطبقة العاملة وأغلبية الشعب. وإقرار مبدأ تداول السلطة ضمانه هامة لإلزام السلطة الثورى باكتشاف أخطائها وتطهير صفوفها من الانتهازية والفساد والبيروقراطية.

٧ - من حق الجماهير الشعبية سحب ثقتها من أية سلطة منحرفة حتى لو كانت تحكم باسم الاشتراكية. وأى حزب حاكم يخطئ فى حق شعبه ويفقد ثقة الجماهير غير جدير بالبقاء فى مواقع السلطة لحظة واحدة أيا كان الاسم الذى يطلقه على نفسه أو الهوية التى ينسب نفسه إليها والراية التى يرفعها، لأن جواز مرور الحزب إلى مواقع السلطة واستمراره فيها هو ثقة وتأييد الأغلبية العظمى من الشعب.

وانتقال حزب شيوعى حاكم من مواقع السلطة إلى صفوف المعارضة بقرار شعبى لن يكون نهاية التاريخ، بل سيكون بداية أكثر صوابا وصحة للتاريخ، وفرصة للتصحيح والتقييم ولاستعادة الحزب ثقة الجماهير والعودة مجددا إلى السلطة من خلال آليات تداول السلطة (مثال روسيا - وبولندا).

٨ - التعددية وتداول السلطة لا تمثل خطرا على سلطة اشتراكية حقيقية، ولا تفتح النوافذ والأبواب أمام رياح الثورة المضادة كما يتصور البعض وقد أساء مبدأ العزل السياسى إلى التجارب الاشتراكية.

٩ - إن الدرس الذى يجب أن نخرج به من التجارب السلطوية هو أن الاعتماد فى

حماية الثورة الاشتراكية على مجرد الإجراءات الاستثنائية وأجهزة الأمن خطأ قاتل (يتم ذلك فقط فى مواجهة الانقلابات والعنف الرجعى) ولكن فى غير حالات الاستثناء يجب أن يكون التصدى لأعداء الثورة بأساليب ديمقراطية :

أ – تصفية نفوذها الاقتصادى يكون عن طريق الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والجذرية وتصفية العلاقات الاستغلالية القديمة.

ب – الاعتماد على الدور الحاسم للجماهير الشعبية وتعبئتها وتحريكها دفاعا عن مصالحها بما يقتضيه ذلك أحيانًا من توزيع السلاح على الأغلبية الشعبية[٣٢]

ومن موقع يسارى آخر يطرح صلاح العمروسى موقف من الديمقراطية لا يختلف من حيث الجوهر لكنه يتناولها من زاوية مختلفة.

يمكن النظر إلى الديمقراطية الاشتراكية باعتبارها نفى للديمقراطية البورجوازية، ولكنه نفي بالمعنى الجدلي، حيث تلغى العناصر الرجعية فى الديمقراطية البورجوازية التى تحرم أوسع الجماهير من المشاركة فى صنع القرارات.

وتتلاعب مراكز الضغط الرأسمالية والبيروقراطية وأجهزة الإعلام بإرادة الجماهير .. إلخ. ولكنها (أى الديمقراطية الاشتراكية) تحتفظ بالعناصر الإيجابية فى الديمقراطية البورجوازية وتدمجها فى تركيب أعلى بصورة كيفية أوفر حرية يتلاءم مع محتواها الطبقى الجديد، وذلك من خلال الجمع بين الأشكال التمثيلية والأشكال المباشرة للديمقراطية التى توفر مشاركة شاملة لجماهير الطبقة العاملة والفلاحين ومختلف الفئات الكادحة الأخرى فى صنع القرارات التى توجه مختلف نواحى الحياة فى المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا...إلخ.

وهى تضع بذلك أساساً أرسخ وأعمق، حرية الصحافة، التعددية الحزبية، حرية التنظيم النقابى، وتكوين مختلف أشكال الجمعيات والاتحادات، وتكفل حق الإضراب والتظاهر والحريات والحقوق السياسية والمدنية بالترابط مع كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية باعتبار كل ذلك شروطاً ضرورية لعملية تحرير العمل وممارسة

الديمقراطية المباشرة والتمثيلية، وإطلاق مبادرات أوسع جماهير الطبقة العاملة والطبقات الشعبية فى المشاركة فى صنع القرارات، وحل التناقضات التى تثور فيما بينهم بصورة ديمقراطية" (٣٣)

ولا يخلو الأمر من تحفظات فى صفوف اليسار المصرى حول الديمقراطية البورجوازية، فالنظام الأمريكى ليس ديمقراطيا بالمعنى الأصيل للكلمة. فالديمقراطية هى حكم الأغلبية. وأغلبية الشعب الأمريكى الحقيقية مغربه عن الحكم فالديمقراطية فى الولايات المتحدة تقوم على جبهة رأسمالية انشطرت شطرين: الجمهوريين والديمقراطيين، وهما يعتبران فريقاً رأسمالياً واحداً بكل المقاييس حكم تلك البلاد منذ استقلالها حتى الآن، وبذلك يكون الحكم دكتاتورية رأس المال، تحتكر الحكم، ولا تتيح لأى قوة أو فريق آخر، مهما كان تمثيله للناس، أن يزاحمها فى الحكم.

والديمقراطيات فى العالم الثالث، فى معظمها لا تقوم على أحزاب تمثل أغلبية شعوب ذلك العالم، وهى الأغلبية الكادحة .ونظرة واحدة للمجالس الشعبية فى تلك الدول، حين توجد، تعرض لنا هذه الحقيقة. إذن الحل الحقيقى لمشكلة الديمقراطية، هى الاشتراكية، التى تتيح للجماهير الكادحة، وهى الأغلبية فى كل مجتمع، أن تحكم نفسها بنفسها عن طريق ممثلين يمثلون مصالحها السياسية والاقتصادية.

هذا هو جوهر الديمقراطية، وليس ديمقراطية "الضحك على الذقون" التى تمثل فيها القلة الرأسمالية الجماهير العاملة، ديمقراطية يمثل فيها القاتل مصالح القتيل" (٣٤)

وتحفظ آخر ينكر أصلا أن هناك ديمقراطية ليبرالية أو ديمقراطية اشتراكية. ويرى أن مستقبل الديمقراطية ليس فى الأحزاب السياسية ولكن فى المنظمات الجماهيرية.

"ليس هناك فى رأيى، ما يسمى بالديمقراطية الليبرالية أو الديمقراطية البورجوازية، لقد كانت هناك الليبرالية وهى فلسفة البورجوازية، ولم تشهد البشرية يوما ما يسمى بالديمقراطية. فالليبرالية هى دكتاتورية الطبقة الوسطى. هناك دكتاتورية الحزب فى المنظومة الاشتراكية والذى انهار هو دكتاتورية الحزب اللينينى الواحد والنظام

الشمولى وليس المنظومة الاشتراكية التى لم تكن موجودة أصلا .يقابله انهيار دكتاتورية البورجوازية ذات السبعة قرون. أى الدولة البورجوازية فى غرب أوروبا، وإلا فما مغزى هذا الاتحاد وهذه الوحدة، مغزاها انهيار تجربة الغرب وتجربة الشرق لأن كليهما وجه واحد لعملة واحدة ألا وهى الثورة الصناعية، وكان الحزب اللينينى مبررا فى زمنه.

إن البرلمانية مجرد هامش صغير لا مستقبل لها ولا مستقبل للبورجوازية، فالعالم كله يقبل على المنظمات الديمقراطية وليست الأحزاب والبرلمانات، وهنا محك اليسار فإذا قبل بالديمقراطية فسوف يتبوأ موقعا رفيعا، أما إذا تنكر لها واستبدلها بالفعل الجماهيرى لحد الثورة بحزب الطبقة العاملة وبالحزب القائد فسوف يزداد العقم عقما.

**يوجد فى مصر ١٤ ألف جمعية أهلية، ٢١ نقابة مهنية تضم هذه النقابات المهنية حوالى ٤ مليون فردا هم طليعة الشعب المصرى من أطباء ومهندسين ومحامين وعلميين وفنانين...إلخ. هؤلاء جميعا ينتظمون فى نقابات وليس أحزاباً سياسية . وبهذا المعنى فإن المستقبل للنشاط الأهلى ومنظماته فى حين أن النظام البرلمانى يتراجع بقوة.**

وهكذا ثمة بنية تاريخية تتلاشى هى بنية الثورة الصناعية والمجتمع الحديث بوجهيه : الاشتراكية الشمولية والرأسمالية الليبرالية، والنفى تحدثه بنية مركبة هى ثورة ما بعد الصناعة ومجتمع ما بعد الصناعة. والديمقراطية هى تصور مستقبلى. فحتى هذه اللحظة ليس ثمة ديمقراطية سواء أ على مستوى الواقع أو مستوى الفكر. وإذا بدأنا الآن بأفق مستقبلى، فإن المركب المرتقب هو الديمقراطية، أساسها الثقافى هو وحدة المشترك الثقافى الإنسانى، ولا أمل إلا إذا شاركنا فى صياغة المبادئ المشتركة من خلال مؤسسات مسئولة عن التطور الديمقراطى السلمى، ولا أعنى بذلك الأحزاب، بل مؤسسات للتنمية البشرية الشاملة وتنشيط المجتمع المحلى، مؤسسات مسئولة عن الصحة والبحث العلمى والتعليم والإعلام، وكل هذا لن يتم إلا على أساس متين من الإصلاح الثقافى أولا، وليس السياسى أو الاقتصادى"(٣٥)

وبعد من هذا العرض لموقف الأحزاب السياسية الاشتراكية وعدد من القيادات ذات الثقل فى حركة اليسار المصرى يتضح لنا أننا أمام تطور حقيقى في موقف الفكر الاشتراكي من قضية الديمقراطية جوهره القبول بأسس الديمقراطية البورجوازية وتجاوزها فى صيغة أرقى تكفل أشكالا متنوعة من المشاركة الديمقراطية المباشرة وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن بما يمكن الطبقات الكادحة من اكتساب قدرة اقتصادية تتيح لها قدرا من القوة السياسية يضمن لها إمكانية المنافسة السياسية. وأن هذه الديمقراطية ليست لازمة فقط لوصول القوى الاشتراكية إلى السلطة بل هى ضرورة فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية وفى المجتمع الاشتراكى نفسه، ويوجز الدكتور سمير أمين هذا الجديد بقوله "الديمقراطية تمثل المحور الأساسى من أجل تطوير الثورة نحو الاشتراكية. فليست الديمقراطية ترفا يمكن الاستغناء عنه، بل هى الوسيلة الوحيدة من أجل تقوية النزعة الاشتراكية.

ولكن ما هى الديمقراطية التى نحن فى حاجة إليها ؟ لاشك أن احترام إنجازات الديمقراطية البورجوازية- حقوق الإنسان وحرية الرأى وإقامة مؤسسات الحكم على مبدأ الانتخاب... إلخ. لا تكفى، إذ أن الديمقراطية الغربية ناقصة من حيث المضمون الاجتماعى، فالاكتفاء بالديمقراطية الشكلية دون الأخذ فى الاعتبار أهمية الإصلاحات الاجتماعية لابد أن يؤدى إلى كاريكاتير للديمقراطية يستحيل أن تدافع الجماهير عنه، وبالتالى لابد أن تظل النظم معرضه لمخاطر الانقلاب فالديمقراطية عندنا لا مستقبل لها إلا إذا نجحت فى الربط بين الممارسة الديمقراطية وبين تطلع يتجاوز منطق الرأسمالية

فالديمقراطية التى تطمح إليها جماهير العالم الثالث المعاصر هى التى تجمع بين التأكيد على البعد الاجتماعى الإصلاحى، فتختلف فى ذلك عن الديمقراطية الليبرالية، وبين احترام استقلالية المبادرة الشعبية فتختلف فى ذلك عن ممارسات الحكم الشعبوى"(٣٦)

**ثالثاً : حول مسألة الانتقال إلى الاشتراكية :**

عالج الفكر الاشتراكى فى مصر مسألة الانتقال إلى الاشتراكية فى ضوء دراسته لأسباب فشل النموذج السوفيتى للاشتراكية، والعجز عن إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية التى أعطتها مختلف التنظيمات الاشتراكية فى مصر أولوية خاصة، وكان للدروس -التى استخلصها الفكر الاشتراكى من فشل هذه التجارب وما ترتب عليها من إعادة النظر فى موقفه من قضية الديمقراطية على النحو الذى أوضحناه من قبل- أثراً كبيراً فى تطور موقفه من مسألة الانتقال إلى الاشتراكية سواء من حيث مضمون مرحلة الانتقال أو القوى المنوط بها العمل المشترك لا نجازها أو الأساليب التى يتعين استخدامها.

وفى هذا السياق نوقشت أفكاراً سابقة كانت تشكل أساس النظرة لمسألة الانتقال إلى الاشتراكية ومنها :

-أن الحديث من قبل عن الثورة الوطنية الديمقراطية فى العالم المعاصر كان يدور حول قيادة الطبقة العاملة لحركة ثورية تمر بمرحلتين : الأولى، مرحله الثورة الوطنية الديمقراطية والثانية، مرحلة التحول الاشتراكى. أي أن المقصود هو قيادة الطبقة العاملة فى مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية (الثورة الوطنية الديمقراطية) وفى مرحلة البناء الاشتراكى مما يساعد على إنجاز مهام المرحلة الانتقالية فى فترة. قصيرة نسبيًا.

-رؤية ماركس الذى اعتقد أن الرأسمالية تنجز -أولاً وسريعا- مهمتها التاريخية القائمة على دمج كل المجتمعات على الأرض فى نظام إجتماعى واحد يقلص تدريجا كل التناقضات فى تناقض واحد وأساسى يتمثل فى النزاع بين البورجوازية والبروليتاريا على أساس نظام اقتصادى متجانس نسبيًا.

ومن ثم، من هذا المنطلق نفسه تكون الرأسمالية قد مهدت لانتقال البشرية جمعاء إلى مجتمع جديد بدون طبقات فى فترة تاريخية قصيرة نسبيًا، أى أن ماركس كان يرى

الرأسمالية والاشتراكية كنظامين يفصل بينهما سور كجدار الصين، هذا السور هو الثورة الاشتراكية. إنهما نظامان غير متكافئين عاجزان عن التعايش ولو صداميا فى مجتمع واحد.

وبالمقابل طرح الفكر الاشتراكى المصرى أفكارا جديدة طورت موقفه من مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية منها :

-أنها مرحلة طويلة نسبيا تنقسم بدورها إلى عدة مراحل.

-ضرورة مراعاة الظروف الدولية والمحلية المعاصرة التى تتطلب أن يكون الطريق إلى هذه المرحلة سلميا وبأساليب ديمقراطية، ويتطلب ذلك أن ننفض الاشتباك بين مفهوم الثورة باعتبارها تغيير جذرى لأوضاع المجتمع ومفهوم العنف.

-الحاجة إلى تحالف طبقى واسع قادر على إنجاز المهام المطلوبة فى المرحلة الانتقالية يلعب فيه العمال والفلاحون والمثقفون الثوريون دورًا أساسيًا ويضم فى صفوفه الفئات الوسطى والبورجوازية الصغيرة والفئات الرأسمالية التى لا ترتبط مصالحها بالكومبرا دورية والشباب والنساء... إلخ، مما يعزز إمكانية الانتقال السلمى.

-مضمون هذه المرحلة هو التنمية المستقلة التى تعمل قبل كل شئ على مضاعفة الإنتاج أضعافا بنمو قوى الإنتاج وعلاقات إنتاج جديدة والتقدم المستمر من خلال ذلك فى رفع مستوى معيشة الجماهير.(٣٧)

يطرح **حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى** رؤيته لمرحلة الانتقال مؤكدًا هذه الرؤية الجديدة :

"أن هذا المجتمع الانتقالى الذى نسعى إلى إقامته خطوة على طريق الاشتراكية هو "مجتمع المشاركة الشعبية". ويقوم على أربعة أركان أساسية هى: التنمية الوطنية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية السياسية والثقافة الديمقراطية التقدمية العقلانية. وكلما حققنا إنجازاً فى أى من هذه الميادين الأربعة فإنه سوف يقربنا من إمكانية بناء الاشتراكية، وأساس هذا المجتمع هو الدور النشط للإنسان المصرى واتساع

نطاق المشاركة الشعبية".

"ومجتمع المشاركة الشعبية لن يقوم فى ظل السلطة الحالية، بل يتطلب قيامه نجاح تحالف اجتماعى جديد فى الوصول إلي السلطة ديمقراطيا من خلال انتخابات حرة ونزيهة. تحالف ديمقراطى وتقدمى يضم الطبقة العاملة والفلاحين والفئات الوسطى والرأسمالية المصرية المنتجة التى تتعارض مصالحها مع الارتباط بالرأسمالية العالمية وتتعارض مع إفساح المجال أمام الرأسمالية الأجنبية فى مصر.. ومدخلنا إلى هذا المجتمع هو الإصلاح السياسى الديمقراطى والعمل فى نفس الوقت حول قضايا الجماهير ومشاكلها الأساسية".

"يدرك حزبنا أن التحول الاشتراكى لن يتجسد سلميا وبدون عنف إلا بتحقق أمرين: الأول، هو بناء القاعدة الإنتاجية المادية المتطورة شاملة قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا، والثانى، تطور الوعى السياسى فى أنحاء الجمهورية وتبنيه مهمة بناء المجتمع الاشتراكى. وواضح أن أيا من الأمرين سوف يستغرق سنوات طويلة، وإذا كان بناء السد العالى قد استغرق عشر سنوات فهل يتصور توفير البناء المادى والفكرى اللازم للانتقال إلى مجتمع اشتراكى فى أقل من عشرين أو ثلاثين سنة".(٣٨)

**ويعالج الحزب الشيوعى المصرى هذه المسألة :**

"إذا كان الهدف النهائي الذى يناضل الحزب الشيوعى المصرى من أجله هو اقامة النظام الاشتراكى، وبناء مجتمع يلغى كافة صور استغلال الإنسان للإنسان، إلا أن هذا الهدف مازال الطريق إليه شاقًا وطويلا، ولا يمكن اجتيازه بقفزه واحده، أو بقرار علوى .. إن هذا الهدف لن يتحقق إلا بنضالات متصلة عبر مراحل ثورية متتابعة، ومن خلال سلسلة من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية تصب جميعها فى النهاية فى اتجاه هذا الهدف البعيد"(٣٩)

"وغنى عن القول أن هذه المرحلة الثورية طويلة نسبيا، ويمكن أن تشتمل عدة مراحل انتقالية يتم خلالها إنجاز مهام مرحلية تقترب بنا من الهدف النهائى" (٤٠)

"تحالف واسع للطبقات العاملة والكادحة يقوم أساسا على التحالف بين العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين ويضم الحرفيين وصغار المنتجين والفئات الوسطى والقوى الاجتماعية المهمشة والبورجوازية المتوسطة المنتجة".(٤١)

ورغم أن **الحزب العربى الديمقراطى الناصرى** لم يشر فى وثائقه الأساسية إلى المراحل النضالية إلا أنه أفرد باباً كاملاً فى برنامجه العام لقضية التنمية المستقلة طرح من خلاله برنامجًا تفصيليا باعتبار أن التنمية المستقلة هى الطريق للتقدم والحد من الاستغلال وتحقيق العدالة الاجتماعية(٤٢).

يطرح **سمير أمين** رؤية جديدة تماما لمسألة الانتقال إلى الاشتراكى يعارض فيها رؤية كارل ماركس عن عدم إمكانية تطور الاشتراكية داخل الرأسمالية، ويؤكد "لم يثبت التاريخ صحة الطروحات المختلفة حول مسألة الانتقال إلي الاشتراكية التى طرحتها الديمقراطية الاشتراكية فى الغرب، والبلشيفية والماوية، والمجموعات الراديكالية للحركة الشعبية المناهضة للإمبريالية فى دول العالم الثالث، تلك التيارات التى ربما لم تعد قائمة الآن، ولكنها كانت فى مطلق الأحوال قوى تاريخية بارزة.

لم يثبت التاريخ صحة هذه الطروحات بل دحضها، ويشهد على ذلك تآكل دولة الرفاهية وانهيار الأنظمة السوفيتية والتخلى عن الماوية فى الصين وإعادة الكومبرا دور إلى العالم الثالث، بما يعنى أن التاريخ يتقدم باستمرار وأن الرأسمالية تتطور وتتحول ولذا فلا شئ يحول سلفا دون إعادة النظر فى تعريفات الرأسمالية نفسها من أجل الإحاطة بتحولاتها النوعية البارزة المحتملة وينطبق الأمر علي العولمة الجديدة".

"إذا كان البديل عن العولمة الوحشية للرأسمالية هو بناء عولمة اشتراكية متحضرة، فالطريق إليها سيكون طويلا بالضرورة إذ أن الأمر يتعلق ببناء حضارة جديدة واللوم الذى قد نوجهه إلى المشاريع التاريخية لبناء الاشتراكية التى ثبت عدم صحتها هو بالضبط أنها قد اقتصرت على تنفيذ بعض الإصلاحات بغض النظر عن أهميتها أبرزها إلغاء الملكية الخاصة. ومن البديهى أن بناء حضارة جديدة لا يمكن أن يتم فى غضون

خمس أو عشر سنوات".[٤٣]

ويرى أنه إذا كانت ثلاثة قرون من المركنتلية (١٥٠٠-١٨٠٠) قد شكلت انتقالا طويلا من الإقطاعية إلى الرأسمالية، تعايش خلالها النظامان تعايشا صداميا، نستطيع أن نشهد انتقالا طويلا من الرأسمالية إلى الاشتراكية يتعايش خلالها تعايشا صداميا المنطقان – المنطق الذى يحكم تراكم رأس المال والمنطق الذى ينجم من حاجات اجتماعية لا تنسجم مع هذا التراكم[٤٤].

ويعرف سمير أمين الثورة بأنها عملية تاريخية لا تستبعد الأشكال التطورية الجذرية، يترجم فيها الإدراك الواعى لأهداف التحول بواسطة القوى الاجتماعية التي تقود المعركة ضد الماضى البائد إلى استراتيجيات ملائمة.وبالنسبة لأطراف النظام الرأسمالى (بلدان العالم الثالث) يقترح لبداية مرحلة الانتقال ما يسميه بمرحلة التحالف الوطنى الشعبى والديمقراطى وله أربعة سمات أساسية:

١- إعادة تحديد سياسات اقتصادية واجتماعية مناهضة للكومبرا دورية، أى سياسات وطنية من حيث أنها تعى حقيقة التضارب بين أهدافها والمنطق المهيمن للتوسع الرأسمالى المعولمة.

٢- تحديد القوى الاجتماعية التى تشترك فى اهتمامها بتطبيق هذه السياسات، وفى الوقت نفسه تحديد تضارب المصالح بين هذه القوى الاجتماعية (التناقضات فى صفوف الشعب).

٣- بناء أشكال تنظيمية ديمقراطية تسمح بتسوية الخلافات داخل صفوف الشعب وخوض المعركة المشتركة ضد العدو الأساسى الداخلى والخارجى.

٤- تعزيز الجبهات الداخلية عن طريق متابعة المعركة على المستويات الإقليمية وعلى الصعيد العالمى من شأنها أن ترغم النظام العالمى على التكيف مع هذه المتطلبات (وبالتالى عكس ما يقترحه هذا النظام أى التكيف الأحادى مع متطلبات العولمة الرأسمالية).

وتؤكد كتابات أخرى ضرورة أن تتفهم الحركة الاشتراكية الأوضاع والظروف المحيطة بنضالها للانتقال إلى الاشتراكية فى مجتمعات متخلفة، وكيف تكسر ظاهرة العزلة التى لم تنجح فى اختراقها من قبل، وسبيلها إلى ذلك الوعى بأنها جزء من حركة اجتماعية أوسع بكثير من الدائرة الاشتراكية هى القوى التقدمية التى تجسد فى الواقع التحالف الطبقى القادر على إنجاز عملية الانتقال إلى الاشتراكية والذى يضم العمال وفقراء ومتوسطى الفلاحين والفئات الوسطى والشباب والنساء، وليس شرطاً أن يكون التوجه السياسى لكل القوى المنطوية تحت لواء الحركة التقدمية ماركسيا، بل هناك توجهات اشتراكية وتقدميه كالناصريين، وهناك توجهات قومية وإسلامية مستنيرة يجب الحرص عليها ودعم العمل المشترك معها كشرط أساسى لكسب نفوذ جماهيرى واسع يمكن من تحقيق التحولات الديمقراطية والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والتحولات الثقافية المطلوبة فى المرحلة الحالية.

ولما كان الشرط الأساسى لإمكانية بدء عملية البناء الاشتراكى هو وصول القوى الاشتراكية إلى السلطة السياسية فإن نضال الاشتراكيين من أجل الوصول إلى السلطة لم يعد ممكنا أن يتحقق فى المجتمع المعاصر بوسائل انقلابية، وإنما برضاء شعبى واختيار شعبى الأمر الذى يتطلب أن تحرص هذه القوى على العمل وسط الجماهير من أجل تنظيمها وزيادة فاعليتها وسوف يتيح ذلك للقوى الاشتراكية أن تبنى نفوذها على نطاق واسع يشمل المجتمع بأسره بحيث تأتى عملية الوصول إلى السلطة مجرد تقرير لأمر واقع وخطوة منطقية تعكس بناءً اجتماعيًا واقتصادياً وثقافياً مستقراً، وكل نشاط يبذل من أجل توسيع نفوذ الاشتراكيين والحركة التقدمية فى المجتمع وبناء قواعد لهذا النفوذ فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والثقافية يندرج فى إطار ما يسمى بناء القوة من أسفل الذى يشكل تطبيقا خلاقا لمفهوم التغيير الديمقراطى المستند إلى فكرة الطبقة المهيمنة وقوة الجماهير المنظمة فى مواقع معيشتها ومنظماتها الاجتماعية والنقابية والثقافية. وبالتالى فإنها تشكل أساسا قويا للتغيير بالطريق

الديمقراطى.[٤٦]

**رابعاً : اشتراكية المستقبل**

لم ينشغل الفكر الاشتراكى كثيرا بتوضيح المقصود بالاشتراكية، خاصة وأن المهام المباشرة المطروحة عليه لم تكن بناء الاشتراكية بل استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وجوهرها تحقيق التنمية المستقلة . وكانت ثورة ٢٣ يوليو تهتدى بالميثاق الوطنى الصادر سنة ١٩٦٢ الذى تحدث عن الاشتراكية باعتبارها كفاية وعدل وحدد أسسها العامة فى :

١-سيطرة الشعب على وسائل الإنتاج من خلال الملكية العامة لوسائل الإنتاج

٢-السلطة السياسية لتحالف قوى الشعب العامل

٣-التخطيط المركزى الشامل للاقتصاد القومى

٤-التوزيع العادل للدخل القومى.

وعندما أصدر حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى برنامجه العام الأول (من أجل مصر وطنا للحرية والاشتراكية والوحدة (سنة ١٩٨٠ كان هناك نوع من التوافق على أن هناك معنى محدد للاشتراكية يلتزم به الجميع وكانت التجربة السوفيتية والبناء الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى فى عنفوان تقدمها، وكان ينظر إلى النظام السوفيتى كنموذج بدرجة أو بأخرى حتى وإن حدثت بعض الاختلافات حوله، فإن النموذج السوفيتى كان قائما وكان فى نظر الكثيرين نموذجا ناجحا وكان رغم النقد الموجه إليه يبدو أنه نموذج له مستقبل، والأسس التى طرحها الميثاق الوطنى للاشتراكية لم تكن بعيدة عن هذا النموذج.

من هنا لم يكن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى سنة ١٩٨٠ فى حاجة أن يعطى توضيحات لمفهومه عن الاشتراكية .ولكن ما بين ١٩٨٠ وحتى الآن تغير الوضع كثيرا وجرى ما جرى وكان انهيار النموذج السوفيتى هو أهم أحداث هذه

الفترة. وكان الانهيار داخله وليس نتيجة لأى صدمة خارجية.

فى نفس الفترة تقريبا كانت التجربة الناصرية فى مصر موضع هجوم شديد فى المجتمع، وجرت تنازلات تدريجية أو مفاجئة بحيث لم يبق شئ من هذه التجربة فى منتصف السبعينيات.

هنا تولدت فكرة أن مجرد التمسك بالاشتراكية لم يعد كافيا بالنسبة للجماهير وعلي الحزب الذى يعلن التزامه ببناء المجتمع الاشتراكى أن يوضح للجماهير ماذا يقصده بالاشتراكية. هل سيكرر النموذج السوفيتى أو سيعدله؟ هل سيطبق نموذج آخر وما هو؟ هل ستكون رؤيته مثل تجربة عبد الناصر؟ فالناس من حقها أن تعرف ممن يطرح موضوع الاشتراكية وما هو شكل تصوره لها (٤٧).

جاءت المبادرة من حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى عندما طرح للنقاش مشروع برنامجه العام الجديد (بناء مجتمع المشاركة الشعبية) سنة ١٩٩٧ عندما طرح موضوع اشتراكية المستقبل بينما آثر الحزب الشيوعى المصرى والحزب العربى الديمقراطى الناصرى ألا يتعرضا لهذا الموضوع فى برامجهما الجديدة واكتفيا بطرح المهمة المباشرة وهى التنمية المستقلة وتوفير الشروط الضرورية لبدء مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية - منظورا إليها علي أنها مرحلة طويلة نسبيًا.

ومن خلال مناقشة مشروع البرنامج العام الجديد لحزب التجمع الوطنى التقدمى والذى شارك فيها قيادات من مختلف المواقع الاشتراكية بما فى ذلك أعضاء بالحزب الشيوعى المصرى والحزب العربى الديمقراطى الناصرى وقيادات ماركسية مستقلة أو على صلة ببعض التنظيمات الماركسية. وكان واضحا من خلال المناقشات والندوة التى نظمتها مجلة اليسار حول هذا الموضوع والمقالات التى نشرت فى هذه الفترة أن أغلب المشاركين فى النقاش يفضلون الاكتفاء بطرح رؤية عامة وعدم الخوض فى التفاصيل. وقد استجاب حزب التجمع بالفعل لهذا التوجه واكتفى بإشارات عامة لاشتراكية المستقبل تشكل أساسا لرؤية فكرية عامة ولا تتعرض للتفاصيل.

تقوم هذه الرؤية العامة والتى تمثل تطورا بدرجة ما فى الفكر الاشتراكى المصرى على الأفكار الأساسية الآتية :

١- الاشتراكية هى مشروع للتحرر الإنساني الشامل والمتجدد باستمرار تسعى لتحقيق أقصى حرية للإنسان فى مختلف مجالات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وهى من ثم رؤية إنسانية للعالم ذات عمق أخلاقى فلسفى قيمى تتضمن إلغاء الاستغلال والاغتراب والتفاوت الطبقى. إن الاشتراكية من جانب آخر نسق اجتماعى اقتصادى مناقض للرأسمالية، تستند إلى سيادة الملكية المجتمعية لأدوات الإنتاج وإلى توزيع الناتج القومى على أساس من المساهمة فى العمل. وهى من ثم النظام الأقدر على إدارة المجتمع والاقتصاد وضمان مزيد من الكفاءة فى الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية والعقلانية.

٢- النظام الاشتراكى بهذا المعنى لا ينمو فى أحضان الرأسمالية كنتيجة للتطورات التى تتم فى إطارها ، وإنما يبنى بواسطة القوى السياسية والاجتماعية التى تتبنى الهدف الاشتراكى، وتسعى لتحقيقه بعد أن تتولى السلطة السياسية وتصفى أجهزة السلطة الرأسمالية القائمة وتقيم سلطة الطبقات الشعبية ذات المصلحة فى اقامة النظام الاشتراكى وفى القلب منها العمال والفلاحون والمثقفون التقدميون.

٣- النظام الاشتراكى الذى نسعى لإقامته فى مصر لن يكون تكرارا لأى نموذج سابق، بل ستتحدد معالمه وستتبلور ملامحه انطلاقا من هذا الفهم النظرى للاشتراكية ومن إبداعنا فى فهم أوضاع المجتمع المصرى ومشكلاته الأساسية واحتياجات تطوره، فالاشتراكية علمية بمعنى كونها منهجا علميا لكشف التناقضات فى المجتمع الرأسمالى، والموضوع الأساسى الذى يجب أن تركز عليه هو كشف تناقضات الرأسمالية الجديدة، وعدم قدرتها على تقديم حلول تقضى على استغلال الإنسان للإنسان وتحقق طموحات الناس فى التطور والتقدم الاجتماعى.

-سوف يتم بناء المجتمع الاشتراكى الجديد فى مصر عندما تتوفر الظروف لذلك

على أساس من الاقتناع والاختيار الديمقراطى استنادا إلى قوة الجماهير وليس نيابة عنها أو باسمها، والديمقراطية هى شرط ضرورى لبناء الاشتراكية. حيث يجب أن تكون أساس استمرار النظام الاشتراكى وإعادة تجديد ثقة الشعب به على أساس إنجازاته، ومن الضرورى أن يتيح المجتمع الاشتراكى المقبل أوسع الحريات السياسية وكذلك أوسع قدر من الحرية الثقافية وحرية الاعتقاد الدينى ويتبنى التعدد الثقافى والفكرى ويشجع الحوار الحر بين المفكرين ومختلف الجماعات الثقافية، والعمل فى نفس الوقت لإعلاء القيم الاشتراكية وتحرير الإنسان من عبودية المال، وازدهار الثقافة والعلوم والإدارة والفنون وانطلاق روح التجدد والإبداع على نطاق المجتمع.

-أن القول بعدم إمكانية بناء الاشتراكية فى مصر فوراً لا يعنى أن النضال من أجل الاشتراكية فى مصر مؤجل إلى أن تنضج ظروفها، النضال من أجل الاشتراكية مطلوب منذ الآن وباستمرار لإنضاج هذه الظروف، وهى مهمة نضالية شاقة تحتاج إلى وقت طويل وإلى نفس طويل وتتطلب بناء تحالف قوى بين الطبقات المضارة من التطور الرأسمال التابع والمشوه، وإلى إدارة هذا التحالف بالأدوات الديمقراطية من أجل كسب ثقة الجماهير فى القوى الاشتراكية ومن أجل حشد قواها وراء هدف إقامة المجتمع الاشتراكى على أسس سليمة. والعمل منذ الآن على نشر الفكر الاشتراكى واستعادة ثقة الناس فى سلامة الاشتراكية كفكرة وفي إمكانية وجدوى تنفيذها كنظام عملى، والجمع بين الجهود الرامية إلى إصلاح أوضاع الجماهير على المدى القصير وبين الجهود الرامية إلى بناء الاشتراكية على المدى البعيد، ومن هنا تأتى أهمية وضع تصور متكامل لمجتمع المرحلة الانتقالية التى تفصل بين الواقع الرأسمالى المرفوض وبين المجتمع الاشتراكى المنشود، وأن يؤدى كل كسب يتحقق فى بنائه إلى دعم النضال من أجل تحقيق الهدف الاستراتيجى وتقوية الأمل فى إمكانية الوصول إلى مجتمع الإشتراكية.

- **من أهم ركائز النظام الاشتراكى :**

١-سيادة الملكية العامة لوسائل الإنتاج بما لا يلغى وجود أشكال متعددة للملكية مثل الملكية الجماعية للعاملين وملكية النقابات والمحليات والتعاونيات والملكية الفردية.

٢-لا يقوم البناء الاشتراكى فى مصر على الاقتصاد الأوامرى بل سيتجه إلى إدارة الاقتصاد الوطنى بالاعتماد أساسا على التخطيط مع إفساح المجال للاستفادة من آليات السوق.

٣- عدالة توزيع الدخل القومى بما يحقق لعنصر العمل نصيبا من الدخل يتكافأ مع جهده فى الإنتاج.

- تجمع الديمقراطية الاشتراكية بين أسس الديمقراطية السياسية التى بلورتها الديمقراطية البورجوازية مثل التعددية السياسية والحزبية واحترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان وسيادة القانون وقيام مجتمع مدنى قوى وتداول السلطة ، مضافا إليها الأشكال المباشرة للمشاركة الشعبية مثل المجالس المنتخبة لوحدات الإنتاج والخدمات والحكم المحلى الديمقراطى وكذلك العدالة الاجتماعية بتوفير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.

كان هناك تركيز فى المناقشات على ظروف بناء الاشتراكية فى المجتمعات التى لم تستكمل تحولها إلى الرأسمالية ومازالت تتعايش داخلها أنماط إنتاجية مختلفة مثل مصر ويؤثر ذلك على عملية البناء الاشتراكى بها مثل :

١- لا تقوم الاشتراكية فى هذه المجتمعات على الملكية العامة فقط منذ البداية، بل سيكون هناك مكاناً للملكية الخاصة والملكية التعاونية وملكية الجماعات الاجتماعية والمحلية.

٢-لن تقوم الاشتراكية فقط على التخطيط المركزى على النحو الذى عرفته التجربة السوفيتية، بل سوف تتم إدارة الاقتصاد القومى من خلال المزاوجة بين التخطيط وآليات السوق وقواعد العدالة الاجتماعية.

٣-لا تقوم الاشتراكية على احتكار الدولة بل سيشاركها مجتمع مدنى قوى يمارس مهاما كانت تدخل تقليديا ضمن مهام الدولة الاشتراكية.

٤-سوف يشارك فى البناء الاشتراكى جبهة شديدة الاتساع للقوى الاجتماعية المستفيدة من التحول الاشتراكى وليس فقط الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين. [٤٩]

كما برزت فى المناقشات تحفظات حول بعض الأفكار المطروحة وبصفة خاصة :

-لا تعنى الديمقراطية فقط الحريات السياسية أو التعددية الحزبية وإنما تعنى أيضًا أن الديمقراطية أداة من أدوات توزيع الثروة فى المجتمع من خلال الرقابة الشعبية[٥٠].

-فكرة تجديد الثقة بالاشتراكية باستمرار على أساس إنجازات النظام الاشتراكى قد تبدو فكرة ليبرالية جذابة ولكنها تعنى فى الحقيقة أن الموقف من الاشتراكية [٥١] (موقف براجماتى معياره الإنجاز وليس موقفا مبدئيا يعبر عن خيار استراتيجى).

-تتعامل الرؤية المطروحة مع السوق والتخطيط كما لو كانا مجرد آليتين فنيتين محاديتين لتحقيق الكفاءة الاقتصادية لا باعتبارهما تعبيراً عن علاقات الإنتاج الاجتماعى، أى تعبيراً عن العلاقات الطبقية فضلاً عن أن العلاقة بينهما محكومة فى نهاية المطاف بنتائج الصراع الطبقى وهذا يتجلى بالتحديد فى قضية التراكم وتخصيص الموارد، أى لمصلحة أى الطبقات ؟ وعلى حساب من؟.[٥٢]

-اشتراكية المستقبل لابد لها أن تلجأ إلى التأميم إذا أرادت أن تزيل عدوان الخصخصة بل أن اشتراكية المستقبل لابد لها أن تلجأ إلى مصادرة ثروات الفئات التى أثرت بطريقة غير مشروعة على حساب الشعب من تجار المخدرات وتجار السوق السوداء وتجار العملة والعقارات المبنية بدون ترخيص وأملاك الرأسماليين الذين يثبت أنهم هربوا أموالهم إلى الخارج وتبقى بعضها فى مصر وكذلك الاستثمارات الإسرائيلية).[٥٣]

## هوامش الدراسة

١-حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، البرنامج العام الأول، من أجل مصر وطنا للحرية والاشتراكية والوحدة، مطبعة إخوان مورافتلى، القاهرة، ١٩٨٠.

٢-د. خليل حسن خليل، النموذج السوفيتى وبناء الاشتراكية، مجلة اليسار، القاهرة، العدد ٥٧، نوفمبر ١٩٩٤ ص ٧٧.

٣- د. إبراهيم سعد الدين، كتاب أزمة النظام الاشتراكى، سلسلة كتاب الأهالى - العدد ١٩، مارس ١٩٨٩ القاهرة. ص ١٧٦-١٧٧.

٤- د. إبراهيم سعد الدين، المرجع السابق . ص ٣٠.

٥- حسين عبد الرازق، الديمقراطية، كتاب مصر وقضايا المستقبل، سلسة كتاب الأهالى، العدد ٦٠، سبتمبر ١٩٩٧ القاهرة. ص ٤٣-٤٤.

٦- فريدة النقاش ، اللينينية بعد العاصفة، مجلة اليسار، العدد ٣٠- أغسطس، ١٩٩٢ القاهرة. ص ٦٩.

٧-د. خليل حسن خليل، الاشتراكية نظرية الكادحين والمثقفين، مجلة اليسار - العدد ٣٠، أغسطس ١٩٩٢. ص ٧٠.

٨- - د. خليل حسن خليل ، أخطاء التجربة وسقوط النظام، مجلة اليسار، العدد ٥٨ ديسمبر سنة ١٩٩٢ القاهرة. ص ٧٦.

٩- فريدة النقاش، اللينينية بعد العاصفة، مجلة اليسار، العدد ٣٠، أغسطس ١٩٩٢ . القاهرة ص ٦٧ - ٦٩.

١٠- الحزب الشيوعى المصرى، البرنامج السياسى العام ١٩٩٢ ص ٢٨،٢٩- وثيقة الخط السياسى الصادرة عن المؤتمر العام الثالث ص ٧٩-٨١، القاهرة . نوفمبر ١٩٩٢.

١١-د. إبراهيم سعد الدين، مرجع سابق. ص ٢٦.

١٢-د. إبراهيم سعد الدين، مرجع سابق ص ١٨١.

١٣- د. إسماعيل صبرى عبد الله، الديمقراطية وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، سلسلة كتب المستقبل العربى) الطبعة الثالثة، نوفمبر ١٩٦٨. ص ٨٦-٨٧.

١٤- د. إسماعيل صبرى عبد الله، المرجع السابق. ص ٨٧.

١٥-كارل ماركس، المختارات باللغة الألمانية، نقلا عن يحيى علوان مجلة الطريق، العدد الخامس لسنة ١٩٩٧، بيروت لبنان، ص ٨١.

١٦- لينين ، الأعمال الكاملة باللغة الألمانية، المرجع السابق. ص٨٧.

١٧-لينين، المرجع السابق ص ٧٧.

١٨-حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، البرنامج السياسى العام الثانى (بناء مجتمع المشاركة الشعبية) سلسلة كتاب الأهالى ، العدد ٦٤، أكتوبر ١٩٩٩. ص ٥١.

١٩-حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، المرجع السابق. ص ٥٢.

٢٠-حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، المرجع السابق. ص ٥٣.

٢١-حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، المرجع السابق. ص ٥٣-٥٩.

٢٢-حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، المرجع السابق. ص ٧٧.

٢٣-حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، المرجع السابق. ص٣٥.

٢٤-الحزب الشيوعى المصرى، مرجع سابق، ص ٥٧-٥٩.

٢٥-الحزب الشيوعى المصرى، مرجع سابق. ص ٥٣.

٢٦-الحزب الشيوعى المصرى، مرجع سابق. ص ٥٥.

٢٧-الحزب الشيوعى المصرى، مرجع سابق. ص ٥٧-٥٩.

٢٨-الحزب الشيوعى المصرى، وثيقة الخط السياسى، مرجع سابق، ص ٧٣.

٢٩-الحزب الشيوعى المصرى، مرجع سابق، ص ١١٦.

٣٠- الحزب العربى الديمقراطى الناصرى، البرنامج السياسى العام،١٩٩٢ القاهرة، ص١٢
٣١-الحزب العربى الديمقراطى الناصرى، المرجع السابق. ص ١٣٦-١٤٣.
٣٢- أحمد نبيل الهلالى، كتاب اليسار العربى وقضايا المستقبل ، تحرير عبد الغفار شكر، مركز البحوث العربية، الناشر مدبولى، القاهرة ١٩٩٨ ص١٩٩-٢٠٠.
٣٣-صلاح العمروسي ، المرجع السابق. ص ٢٢٩.
٣٤-د. خليل حسن خليل، الحل فى الاشتراكية، مجلة اليسار، العدد -54اغسطس ١٩٩٤ ص ٢٥.
٣٥-د. عبد المنعم تليمة، كتاب اليسار العربى وقضايا المستقبل ، مرجع سابق. ص ٢٦٨-٢٦٩.
٣٦-د. سمير أمين، كتاب قضايا فكرية، العدد ٩،١٠- نوفمبر ١٩٩٠، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ص ٢٧٧.
٣٧-لمزيد من التفاصيل إرجع إلى د. إسماعيل صبرى عبد الله، مصر التى نريدها، دار الشروق ، القاهرة، ١٩٩٢.
٣٨-حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، البرنامج العام الثانى، مرجع سابق ص ٣٧-٤٦.
٣٩-الحزب الشيوعى المصري، البرنامج العام، مرحع سابق، ص ٢٧.
٤٠-الحزب الشيوعى المصرى، البرنامج العام، مرجع سابق. ص ٥٢.
٤١- الحزب الشيوعى المصرى، البرنامج العام، مرجع سابق. ص ٥٣.
٤٢-الحزب العربى الديمقراطى الناصرى، البرنامج العام. مرجع سابق ص ١١١-٢٠٤.
٤٣-د. سمير أمين، كتاب نحو تجديد المشروع الاشتراكى، كتاب الطريق ،دار الفارابى، بيروت - لبنان، ١٩٩٧، ص ٢٠١-٣٢٠.

٤٤-د. سمير أمين، المرجع السابق، ص ٣٢١.

٤٥- د. سمير أمين، المرجع السابق، ص٣٢٤-٣٢٥.

٤٦-عبد الغفار شكر، الاشتراكية والاجتهاد والعالم الثالث، مجلة اليسار، العدد ٦٤- يونيو ١٩٩٥ .

٤٧-د. إبراهيم سعد الدين، اشتراكية المستقبل فى مصر، ندوة ، مجلة اليسار، العدد ٩٨ أبريل ١٩٩٨ القاهرة. ص١٠-١١.

٤٨-حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، مشروع البرنامج العام الثانى، شركة الأمل للطباعة، القاهرة ١٩٩٨.

وأنظر أيضًا د. إبراهيم سعد الدين، اشتراكية المستقبل، كتاب مصر وقضايا المستقبل. مرجع سابق.

٤٩-عبد الغفار شكر، الديمقراطية والطريق العربى إلى الاشتراكية، كتاب اليسار العربى وقضايا المستقبل. مرجع سابق، ص ١٩٤-١٩٥.

٥٠-فريدة النقاش، اشتراكية المستقبل فى مصر، ندوة، مجلة اليسار، العدد ٩٨ أبريل ١٩٩٨ .القاهرة، ص١٦.

٥١- عادل غنيم، المرجع السابق، ص ١٥.

٥٢-عادل غنيم ، المرجع السابق، ص ١٥.

٥٣-أحمد نبيل الهلالى، المرجع السابق، ص ١٩.

# الفصل الثالث

## التيار الإسلامي وتجديد الفكر السياسي

د. محمد سليم العوا

تجديـد الفكـر السياسي الإسلامي دعوة عمرها قريب من مائة سنة. بدأت عـندما كانـت الخلافـة العثمانية تتهاوى، في بداية القرن العشرين، بفعل عوامل الضعف ومعاول الهدم التي تناولتها من الداخل والخارج. فكان رد الفعل الإسلامي العلمي ــ لهذا التهاوي ثم السقوط الذي أعقبه ــ هو دراسات لا تحصى، نشرت في معظم مراكز الحركة الفكرية والفقهية الإسلامية (من القاهرة إلى الهند) تبحث عن سـبيل لاستعادة وحدة الأمة، وتجد في محاولات ــ أصـابت وأخطأت ــ لتجديد الفكـر السياسـي الإسـلامي.[١] وقد انقضى نصف قرن تقريباً بين أول محاولة للتجديد الحقيقي بمعناه العلمي ــ أعني مشروع السنهوري في رسالته : فقه الخلافة ــ وبين محاولة إعادة البحث بجدية في المفاهيم الأساسية التي سادت الفكر السياسي الإسلامي لاكتشاف صلاحيتها للتطبيق في الواقع المعاصر.[٢]

ولكـن هـذا التيار العلمي ليس هو المقصود بتعبير "التيار الإسلامي" في عـنوان هذه الورقة. بل المقصود به هو التيار الحركي السياسي الذي عرف على وجـه الإجمـال باسم "الحركة الإسلامية" على تنوع فصائلها وتباين توجهاتها. لقد كانـت بدايـة هـذه الحـركة بنشأة جماعة الإخوان المسلمين سنة ١٩٢٨ على يد الأستاذ/ حسن البنا (١٩٠٦ ــ ١٩٤٩) ، الذي قدم فكرة "شمول الإسلام" لأول مرة فـي العصر الحديث، وهي الفكرة التي ادعتها كل التجمعات الحركية بعد ذلك، أو قل: قبلت بها وانتسبت إليها.[٣]

ومع تعدد الجماعات الإسلامية منذ بداية السبعينيات، واتخاذ بعضها العنف ــ ومـا يسمونه بالعمل العسكري ــ وسيلة للتغيير والانتقال من أوضاع المجتمع الجاهلـي أو الكافـر، إلى إقامة المجتمع الإسلامي (خلافة على منهاج النبوة) [٤] وتطـور هذه الفكرة إلى ما يشبه معارك حرب العصابات في مصر، ومأساة حماة فـي سـوريا (١٩٨٢).[٥] مع هذا التطور بدأت محاولات النقد الذاتي التي يعتبر كثير منها تجديداً للفكر السياسي للتيار الإسلامي .

وســوف أتــناول ــ بالقدر الذي يناسب هذه الورقة ــ مثالين لهذا التجديد أحدهما من فكر الإخوان المسلمين، والثاني من فكر الجماعة الإسلامية الجهادية في مصر، وهي فرع من فروع تنظيمات الجهاد .

فأما الإخوان المسلمون فقد حاول الدكتور/ عبد الله النفيسي في الكتاب الذي قــام بــتحريــره (الحــركة الإسلامية : رؤية مستقبلية ــ أوراق في النقد الذاتي، القاهــرة ١٩٨٩ ــ مكتــبة مدبولي) أن يجمع عدداً من الرؤى من داخل الجماعة وخارجهــا لــيقدم تقويماً تجديدياً للفكر السياسي والعمل السياسي لجماعة الإخوان المســلمين،[٦] ومــن المســاهمات الدالة في هذا الكتاب ــ بالإضافة إلى مساهمة النفيســي نفسه، وهي عملية أكثر منها نظرية ــ مساهمة الدكتور/ توفيق الشاوي، ومساهمة الدكتور/ حسان حتحوت، ومساهمة الأستاذ/ فريد عبد الخالق.

الدكتور/ توفيق الشاوي دارت مساهمته حول أربعة محاور رأى أن الحركة الإســلامية يجــب أن توليها اهتمامها وتعمل على تثبيتها في عقول أبنائها والدعوة العامة إليها .

**المحور الأول :** هو ضرورة إحياء الشورى في الحياة السياسية والتنظيمية، باعتــبارها مــبدأ إسلامياً عاماً، إذا كان قد استبعد بفعل الاستبداد عن حكم الحياة السياسية، فإنه ــ في نظر الدكتور الشاوي ــ بقي مطبقاً في الفقه والاجتهاد بوجود المجامع الفقهية، والمؤتمرات العلمية وانتقاد الفقهاء والمفتين بعضهم لبعض.

**المحــور الثاني :** ضرورة إحياء الاجتهاد الفردي لأنه الطريق إلى نهضة فكــرية حقيقــية؛ وهذا يقتضي ــ عملاً ــ العناية داخل الحركة بالعناصر المؤهلة للعمــل العلمــي المنتج، لا بالعناصر المدربة على التنظيم والتجميع وربط الخيوط الحركية فحسب.

**المحــور الثالــث :** الدعوة إلى العودة إلى مبدأ هيمنة الشريعة على الحياة واســتقلالها تمامــاً عن الدولة (لاحظ الفرق بين هذا المبدأ وبين الدعوة إلى تطبيق الشريعة من خلال مؤسسات الدولة التي ينادي بها الإخوان منذ نشأتهم).

**المحـــور الرابع** : العمل على تحقيق وحدة الأمة واستقلالها السياسي وذلك بإحـــياء الإجماع الذي هو تعبير عن رأيها لا يستطيع الحكام منعه أو العدوان عليه (وهذا غير الإجماع الأصولي المعروف) .

وهــذه المحـــاور ــ المجدّدة ــ تكفل للحركة الإسلامية، في نظر الدكتور توفــيق الشـــاوي، الاســتمرار والانتصار، لأنها بها تلتحم بالأمة التحاماً مباشراً، وتتجنــب الصدام مع الحكومات والأنظمة الاستبدادية، وتقدم بديلاً إسلامياً للهيمنة الغربية، وهيمنة النظام العالمي الجديد بجذورها الوثنية الرومانية واليونانية. وإحياء المــبادئ الإســلامية واســتنباطها ــ عند الشاوي ــ هو واجب العلماء والمفكرين المعاصـــرين لتزويد التيار الشعبي والقوى الإسلامية بالخطط الاستراتيجية العلمية لتمكيــن الصــحوة الإسلامية من القيام بدورها العالمي لصالح الشعوب الإسلامية وشعوب العالم أجمع .(٧)

وينظر الدكتور/ حسان حتحوت إلى مشكلة فقدان الحرية باعتبارها المرض الأخطــر فــي الحــركة الإسلامية، وفي الواقع الإسلامي بشكل عام. والجماعات الإســلامية في مجملها ــ عنده ــ لا ترى موقع الحرية في أصل خلق الإنسان.(٨) والاستبداد يئد الأمم والشعوب، والحرية تبعثها من مراقدها. والدكتاتورية الإسلامية مرفوضة كالديكتاتورية العلمانية سواء بسواء. والاصطدام بالحكومات، وبالمخالفين في الرأي، مرض آخر يحول بين الحركة الإسلامية وبين بلوغ غايتها المشروعة. وفي تعبيره أن " مفتاح أكثر المنتمين للحركات الإسلامية اليوم هو أن هناك عدواً نكـــرهه ونهاجمه ونقاومه ونشتمه ونفرغ عليه غضبنا ونقمتنا. وهو موقف يستحق المراجعة المتأنية. فالكره سلاح فعال في الهدم لكنه لن يعين على البناء أبداً" .

ولـــيس للحركة الإسلامية مستقبل إلا إذا كان أسلوب إدارتها وتعاملها مبنياً علـــى نظام عـــام لا على أفراد . وقراراتها صادرة عن المشورة والحوار لا على أمـــر القيادة فرداً أو أفراداً. . إن اتجاه السمع والطاعة يجب أن يتغير فيصب من القاعدة إلى القيادة وليس العكس .. ويظل صحيحاً أن ما ننتقده من حكوماتنا نمارسه

نحن فيما بيننا وفيما بيننا وبين غيرنا، وظللنا نحاول العلاج، دون أن نتصدى للداء الأصيل والمرض الأساسي الذي يؤودنا وهو الاستبداد .[٩]

وينتقد حسان حتحوت بلا خفاء : الاهتمام بفرعيات خلافية بدلاً من الكليات المــتفق علــيها؛ والجـــنوح إلى العنف دون سند إسلامي؛ والانكفاء على الماضي ومآســيه، والانحباس فيــه، دون التداعي للتخطيط للمستقبل؛ والإغراق في الدعوة نظرياً والإعراض عن أخلاقها والتنكــر لها عملياً؛ والخلط بين التراث المظلم وبين الديــن لا ســيما في موضوع المرأة. ويرى أن المرض الأصيل هو الانغلاق على الــذات، وهــو سيظل معنا حتى نكتب الفصل المفقود ــ أو الموؤد ــ من فصول فقهنا: فصل الحرية .[١٠]

ويأخذ الأستاذ/ فريد عبد الخالق على الحركة الإسلامية : الفقر في الرؤية الموضوعيــة الشاملة ، ويحدد المسؤولين عن ذلك بأنهم قادة العمل الإسلامي، وهو ينــتقد عدم الالتزام الجــاد بالمبادئ التي تقوم عليها الحركة ذاتها، وفرض الرأي والوصاية على الآخرين، وتقديس أشخاص القيادة، وتصنيف المسلمين حسب درجة ولائهــم للتنظــيم وقــيادته. ويرى أن علاج ذلك بسيادة قيم الإسلام من الشورى والحرية والعدالة وحق النقد، وإلا أصبح التنظيم الحركي مجلبة للمفسدة بدلاً من أن يكون محققاً للمصلحة .

ويتساءل فريد عبد الخالق: "هل الخلافة صيغة حكم تاريخية أم نظام شرعي إسلامي لا بديل عنه" . وهو تساؤل نوقن نحن ــ من موقع المتابعة المستمرة للفكر الإسلامي المعاصر ــ أنه يمثل صدمة لجماعات كثيرة، وأفراد لا يحصون، يرون أن الخلافة هي سر مجد الإسلام؛ وكأنها هي التي أوجدته وليس المسلمون هم الذين اخــترعوها. ويدعــو إلى تحديد موقع المرأة الاجتماعي، وما يتعلق به من قضايا العمــل العام (السياسي وغيره) . وينتقد إهمال مفهوم الوحدة الوطنية، مُرْجعاً ذلك إلى الجهل من ناحية، ورعونة المتعصبين من ناحية ثانية. ولا يرى تطبيق الشريعة ممكــناً إلا من خلال مشروع حضاري متكامل مستنير يجمع بين الإلتزام بالأصول الثوابت وبين الاجتهاد في المصالح المتجددة.[١١]

وفـــي مناقشـــة جادة جرت منذ وقت قريب قال لي بعض الرجال النابهين الذيـــن تـــربوا فـــي مدرســـة الإخوان المسلمين، ثم ضاق بعقولهم وجهدهم القالب التنظيمـــي المغلـــق، فـــتركوه إلـــى آفاق أرحب، قالوا : إن المأزق الحقيقي للفكر السياسي للإخوان المسلمين هو في مقولة :

الفـــرد المســـلم / الأســـرة المســـلمة / الجماعة المسلمة / المجتمع المسلم / الدولة المسلمة / ريادة العالم (أستاذنيه) .

وهـــي مقولـــة تأسيسية، مرددة مرات لا تحصى، في كتابات الإمام الشهيد نفســـه، وخطبه ومحاضراته. فهم يرون أن الإخوان نجحوا بلا شك في صنع الفرد والأسرة والجماعة. ثم لم يجدوا سبيلاً إلى أي مرحلة من المراحل التالية (المجتمع ـــ الدولة ـــ العالم) .

والسؤال الذي يواجه الإخوان ـــ في نظر هؤلاء ـــ هو : كيف يتم تحويل المجتمع، ومـــتى وكـــيف تتم إقامة الدولة ؟ وبأية وسيلة ؟ بالانقلاب ؟ بالعمل الديمقراطي ؟ بالمشاركة في التنظيمات القائمة للدولة والمجتمع الأهلي ؟

فـــي رأيهم أن الإخوان ليس لديهم إجابة على هذا السؤال، أو هذه الأسئلة. وأنهم لذلك لا يغادرون موقعهم : جماعة معارضة سلمية، تقول أكثر مما تستطيع، وتـــتعرض لعســـف الســـلطة وظلمها، ولا يخرج كهولها وشبابها من السجون إلا ليعودوا إليها. والأمل يراود القاعدة العريضة أن الهدف سيتحقق يوماً ما. والوسيلة ـــ التي يفترض أن تكون لدى القيادة ـــ معدومة .

لذلـــك، قال لي هؤلاء الرجال إن الذي رَصَدْتُه من محاولات تطوير الفكر السياسي لدى الإخوان المسلمين غير مؤثر في واقع الحركة التي تؤثر الثبات على التطور، والاستقرار على التغيير، والصبر على الظَفَر ![12]

وأما الجماعة الإسلامية الجهادية ـــ وإن شئت قلت جماعات الجهاد ـــ فقد بدأوا التعبير عن توجههم الفكري منذ سنة ١٩٧٣. وأول ما وقفت عليه من رسائلهم هو "رسالة الإيمان" التي كتبها الدكتور/ صالح سرية قائد التنظيم المعروف بتنظيم "الفنـــية العسكرية".[13] وصاحب هذه الرسالة يحكم بلا تردد بكفر من أعطى لنفسه

حـــق التشريع، وشِرْكِهِ، حتى ولو كان مؤمناً بالله. ويقول " أن كل الأنظمة وكذلك كـــل البلاد الإسلامية التي اتخذت لها مناهج ونظماً وتشريعات غير الكتاب والسنة فقد كفرت بالله . . . وكل من أطاعها مقتنعاً بها فهو كافر . . . وهذا الكفر الجديد أشد من كفر مشركي الجاهلية . . . وجلاء هذه القضية هـــو الفرض الأول في هذا العصر لأنها أساس التوحيد والشرك".[١٤] وهو يرى أن "الفئة المؤمنة" يجب "ألا يكون بينها وبين القرآن أي حاجز. يكفينا من القرآن هذه البساطة الرائعة التي يبعده عـــنها وعن جمالها أي تفسير"![١٥] والنص على أن الشريعة الإسلامية مصدر من مصـــادر التشريع كفر. والمجتمعات كلها مجتمعات جاهلية. والمؤمن هو من آمن بأن الإسلام هو الحق وأن هذه الحكومات كافرة ويعمل على تغييرها لتكون مؤمنة سراً أو علناً،[١٦] وكل من والى الحكومات والأحزاب والجماعات الكافرة فهو كافر [١٧] وتحـــية العلـــم شرك، والسلام الملكي أو الجمهوري شرك، وتحية قبر الجندي المجهـــول شـــرك.[١٨] والجهـــاد لتغيير هذه الحكومات (يعني التي وصفها بالكفر) وإقامة الدولة الإسلامية فرض عيـــن على كل مسلم ومسلمة لأن الجهاد ماضٍ إلى يوم القيامة . . . ومن ماتوا دفاعاً عن حكومات الكفر ضد من قاموا لإقامة الدولة الإسلامية فهم كفار إلا إذا كانوا مكرهين فإنهم يبعثون على نياتهم .[١٩]

وفـــي رســـالة لعـــبود الزمر (أمير جماعة الجهاد) عنوانها :"منهج جماعة الجهاد الإسلامي" [٢٠] يقرر أن الله "شرَّف" الجماعة "بقتل السادات على أيدي بعض رجالهـــا" وأنـــه لا سبيل إلى إقامة دولة الإسلام إلا "بأن يقيض الله ــ عز وجل ــ عصـــابة من أمة المصطفى تشيط غضباً لانتهاك حرمات المسلمين وغياب شريعة الرحمـــن فتســـعى من منطلق واجبها الشرعي لإعادة الخلافة الإسلامية حامية هذا الديـــن، باذلـــة فـــي سبيل ذلك أرواحها وأموالها" .[٢١] ويتحدث عن مصادر منهج جماعـــة الجهاد الإسلامي فيجعلها خمسة : القرآن، والسنة، والإجماع، وأقوال أئمة الســـلف (يبدؤهم بأحمد بن حنبل ويختمهم بالشافعي، ويقدم مالك بن أنس على أبي حنيفة ! والصحيح أن أبا حنيفة أسبقهم زمناً، ثم يليه مالك ثم الشافعي وقد تتلمذ على مـــالك وعلـــى محمـــد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، ثم أحمد وهو تلميذ للشافعي

رحمهــم الله جمــيعاً) ثــم الفتاوى المباشرة للعلماء المعاصرين الثقات في القضايا الجديدة لضمان الضبط الشرعي الصحيح للفكر والحركة (وليس في الرسالة تحديد لمــن يعتبرهم صاحبها، أو جماعته: العلماء المعاصرين الثقات) .[22] ويحدد الغاية من منهج جماعة الجهاد بأنها إرضاء الله عز وجل، وإعادة الخلافة الإسلامية على نهــج النــبوة تقوم على حراسة الدين وسياسة الدنيا، والوسيلة لذلك هي "الانقلابية وهي الرفض المطلق لكل النظم والمجتمعات الجاهلية لصدورها عن غير الإسلام . والانقلابــية التي نعنيها هي التغيير الجذري في شتى مناحي الحياة وصورها"،[23] ويســتدل الكاتب على عدم جواز التجزئة في الأخذ بالإسلام وتطبيقه بحديث ينسبه إلــى الرسول ﷺ: "لن يقوم بهذا الدين إلا من أحاطه من جميع جوانبه" .[24] وهو حديث لم أجده في كتب الحديث، ولغتــه لا تدل على أنه من كلام النبوة .

ويصــف عــبود الزمر محاولة بعض الإسلاميين تقديم حلول مستمدة من الإســلام لبعض مشكلات المجتمع بأنه من "العبث الذي ليس بعده عبث" وقد عقدت الحــركة الإســلامية العــــزم على استئصال النظام الباطل جذرياً. فضلاً عن أن المــنهج الإسلامي منهج متكامل الجوانب والأرجاء وعند تطبيقه كاملاً ستختفي كل التعقيدات التي يشكو منها الجميع،[25] ويرى الزمر أن هذا التطبيق الكامل للإسلام لــن يــتحقق إلا "بالثورة الإسلامية على النظم الجاهلية القائمة في البلاد، واقتلاع جذور الباطل وإحداث التغيير الشامل في كل جوانب الحياة . . . رافضيــن التدرج فــي التطبــيق . . . ".[26] ولا ولايــة ــ عــند عبود الزمر ــ لحكام اليوم على المســلمين "لخروجهم من دائرة الإسلام بنبذهم كتاب الله وراء ظهورهم واستبدالهم للشرائع، فهم أحق بالتغيير من غيرهم والوثوب عليهم من باب إنكار المنكر واجب متعين في عنق المسلمين حتى تتحقق الإزالة وإلا أثم الجميع كل بحسب قدرته". .. "والخــروج على الحكام الكفرة وقتالهم وخلعهم وتنصيب إمام مسلم واجب بإجماع علمــاء المسلمين على كل مكلف . . . ولا يخرج أحد منهم عن دائرة الإثم إلا أن يقــدم نفسه أو ماله للقيام بهذا الواجب حتى تتحقق الكفاية . . . فإن أعوزت القدرة

ـــ كما في حالنا اليوم ـــ لزم الاجتماع وجوباً بلا ريب وفي حدود مقتضى ما تقرره سلفيتنا . . . حتى تتم الواجبات الملقاة على عاتق المسلمين" .[٢٧]

ومحمد عبد السلام فرج، الأمين العام السابق لتنظيم الجهاد، وهو أحد الذين نفذ فيهم حكم الإعدام في جناية قتل الرئيس محمد أنور السادات (١٩٨١)، كتب في رســالته الشهيرة "الفريضة الغائبة" [٢٨] مقرراً أن فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية في شــأن الــبلاد التــي غلب عليها التتار تنطبق اليوم على بلاد المسلمين، وأن حكام العصــر مرتدون وقد تعددت أبواب الكفر التي خرجوا بها عن ملة الإسلام؛ وأنهم لذلك يجب قتالهم باتفاق أئمة المسلمين. وهو يستند في ذلك إلى فتوى ابن تيمية في شــأن التــتار أيضــاً[٢٩] ويــرى صاحب (الفريضة الغائبة) أن تحرير القدس ـــ باعتبارها أرضاً مقدسة محتلة ـــ وإن كان واجباً شرعياً إلا أنه يجب البدء بالقضاء علــى الحكام الكفرة، لأن ميدان القتال الأول هو اقتلاع تلك القيادات الكافرة ـــ إذ هي العدو القريب الذي قتاله أولى ـــ لإقامة شرع الله أولاً في بلدنا .[٣٠]

وخلاصة الفكر الذي تبنته جماعة الجهاد ـــ كما يتبين من النقول السابقة ـــ أنها تكفر الحكام والتنظيمات والأحكام والتشريعات (!) وتوجب قتالهم، وتجعله أولى من مواجهة الاستعمار، وتجري أحكام الكفر على بلاد الإسلام كافة تبعاً لتكفيرها لحكامها، وترتب على ذلك ضرورة الوثوب على هؤلاء الحكام، بالقتال، وتعتبر ذلك من الجهاد الماضي إلى يوم القيامة. هذه هي الخلاصة الموجزة ـــ كل الإيجاز ـــ لفكر الجماعة الإسلامية الجهادية في مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، أو بما يشبه التحديد منذ الثلث الأول من عقد السبعينيات (١٩٧٣)[٣١] إلى الثلث الأخير من عقد التسعينيات (١٩٩٨) حين ظهرت أول محاولــة لمراجعة هذا الفكر، على يد أحد قياداته السابقة، وأعني بذلك محاولة كمال السعيد حبيب [٣٢] التي نشرها على صفحات مجلة "المنار الجديد" في العدد الأول منها الذي صدر في يناير ١٩٩٨(رمضان ١٤١٨) تحت عنوان "الحركة الإسلامية المعاصرة : رؤية من الداخل" .

حـــدد كمـــال حبيـــب في بحثه ذاك مأزق التيار الجهادي في أربعة ملامح:**أولها** : الاســـتنفار الكامل للمواجهة مع السلطة تحت تصور أن هذا نوع من الجهاد، بينما الـــنظر في مسيرة الدعوة الإسلامية يدل على أن الجهاد يمثل ممارسة استثنائية في حياة المسلم، وهو فرض كفاية ويباشر تحت سلطة الدولة، والمقصود به كسر شوكة الممتنعيـــن عن الدخول في الإسلام دون قصد قتلهم. ويرى كمال حبيب أن الحركة الإســـلامية التي تصبح مجرد جماعة تمارس العنف ضد السلطة تكون قد انحرفت عـــن مقصـــدها الأصـــلي؛[٣٣] **وثانـــيها** : عسكرة السلوك الإحيائي لتيار الحركة الإســـلامية، وهو ما يؤدي إلى فقدان الحركة لقاعدة تبني وترشد؛ **وثالثها** : أن بيئة الصـــراع لا يمكـــن أن تفسح مجالاً للتربية؛ **ورابعها** : الاهتمام الحركي بالوجود السياســـي علـــى حســـاب الجانب الأخلاقي، وهو جانب ضروري أساساً للحركة السياسية الإسلامية .[٣٤]

ويـــرى كمال حبيب سبل الخروج من هذا المأزق في : **نبذ ممارسة العنف** بشـــكل تـــام تجاه السلطة والمجتمع؛ **والانعطاف إلى المجتمع** وتحويل طاقة العنف المتجه إلى السلطة إلى طاقـــة عمل في مجالات الدعوة والعمل الاجتماعي والأمر بالمعـــروف والنهي عن المنكر بشكل سلمي؛ **وتغيير منهج التفكير** الذي ينظر إلى الأشـــياء بشـــكل كلي مجمل دون تفحص الجزئيات المكونة لها . . . فالتمييز بين الثابـــت والمتغـــير في الشريعة أمر مهم حتى لا يطرد حكمنا عليها جميعاً فنظنها ثابـــتة، ويضرب أمثلة للمتغيرات بالأحزاب، ودخول مجلس الشعب، وطرق تحقيق الســـلطة (وقـــد كان التفكير الأصلي لتنظيم الجهاد يجعل هذه من المكفرات التي لا تقبل جدلاً !) . وأخيراً يدعو كمال حبيب إلى **قبول المنازلة السياسية**، وينهى عن محاولـــة إيجـــاد مجـــتمع مواز أو بديل عن المجتمع الذي نعيش فيه، بل لا بد من الانخراط فيه والعمل في قلبه، وليس بموازاته أو بعيداً عنه .[٣٥]

بعد أربع سنوات من هذه المراجعة الجادة ــ على إيجازها ــ ظهرت أربعة كتب تحمل عنواناً جامعاً هو "سلسلة تصحيح المفاهيم"، شارك في (تأليفها وإعدادها وإقرارها ومراجعتها) الثمانية المعروفون بـــ "القيادة التاريخية للجماعة

الإسلامية".[٣٦] أول هذه الكتب كان عنوانه الخاص "مبادرة وقف العنف : رؤية واقعية . . ونظرة شرعية". ومع أن عنوان الكتاب لا يصل إلى المدى الذي اقترحه كمال حبيب (نبذ العنف نبذاً تاماً) وإنما يكتفي بوقفه، فإن من أهم ما يقدمه هذا الكتاب رجوع أصحابه عن فكرة التكفير الجماعي للدولة والمجتمع والناس الراضين بحكمها.[٣٧] والتصريح باحترام مواقف "كثير من العلمانيين" بل "غالبية منهم". واتهام " قلة مغرضة" من هؤلاء العلمانيين بأن تسلطها على وسائل الإعلام " كان له أثره الخطير في التحريض على إشعال نار المواجهة".[٣٨] وبينما كانت الرسائل الأولى (في السبعينيات والثمانينيات) للجماعة تبيح قتال الناس بلا تمييز، ما داموا مقيمين في البلاد الإسلامية التي اعتبروها، آنئذ، كافرة؛ نجدهم في "مبادرة وقف العنف" يقررون أن وجود "مسلم" في صفوف "المشركين" مانع من قتالهم، لأن التوصل للمباح بالمحظور لا يجوز، سيما بروح "مسلم" .[٣٩]

والكتاب الثاني يحمل عنوان "حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين" وعنوانه واضح في مناقضته لما كانت تقوله رسائلهم السابقة، فهم يقررون صراحة أن المسلم يدخل في الإسلام، ويصبح معصوم الدم، بمجرد النطق بالشهادتين، بينما كان قولهم السابق إن الإسلام لا يستمر إلا بالانقياد لحق الشهادتين وهو اتباع الكتاب والسنة، فإذا لم ينقد لم يفده القول الأول واعتبر رجلاً مستهزئاً بعقول المسلمين.[٤٠] وفي الكتاب نفسه تفريق ــ جديد على فكر الجماعة الإسلامية ــ بين الموالاة الظاهرة التي لا تنال من استقرار الإيمان في القلب، وبين الموالاة الباطنة التي تعني الميل القلبي إلى الكفار حباً في عقيدتهم ورغبة في نصرتهم على المسلمين. فالأولى لا يخرج صاحبها من الإيمان والثانية لا يبقى صاحبها مؤمناً.[٤١] وفيه تفريق ــ جديد على أصحابه أيضاً ــ بين الكفر الأكبر المخرج من الملة وبين الكفر الأصغر الذي لا يخرج به صاحبه عن دين الإسلام . وأن الذي "يقع في الكفر الأكبر المخرج من الملة سواء كان حاكماً أو محكوماً لا يصح تكفيره إلا بعد إقامة الحجة الواضحة التي بمقتضاها يتم التأكد من ثبوت شروط الكفر

وانتفاء موانعه. وهذا أمر يختص به أهل العلم والاختصاص من المجتهدين فليتنبه لذلك وليعض عليه بالنواجــذ".(٤٢)

والكتاب الثالث عنوانه "تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء" وأهــم مسائل هذه الكتاب، مما يخالف الفكر الأصلي لأصحابه، هو : انتهاؤهم إلى أن "الجهــاد وســيلة وليس غاية" (٤٣) وإلى أن "الإصرار على القتال سواء كان في مصــر أو غــيرها مــن البلدان طالما أنه قد جلب من المفاسد العظيمة على الدين والدنــيا ولم يحقق أي مصلحة تذكر لا في دين ولا في دنيا كان هذا القتال محرماً وممنوعاً شرعاً وعقلاً" (٤٤) وقولهم ــ بقول الإمام الجويني ــ إنه "لا يجوز للآحاد في أطراف البلاد أن يثوروا، فإنهم لو فعلوا ذلك لاصطلموا وأبيدوا وكان ذلك سبباً في زيادة المحن وإثارة الفتن" .(٤٥) [ ومعنى اصطلموا : استئصلوا عن آخرهم ] . وفــي الكــتاب، نفســه، قول جديد لهم ــ يخالف ممارستهم العملية ــ بتحريم قتل الســياح أيــاً كــان سند وجودهم في الدولة، وأن العبرة في ذلك بما يعتبره السائح أماناً.(٤٦)

والكتاب الرابع هو "النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين" وأهم ما يــبدأ بــه هذا الكتاب هو انتقاد التعصب للرأي ومصادرة كل رأي سواه، وإخراج المخالف من دائــرة الحق (أي إدعاء احتكار الحقيقة) بل والدين (أي إدعاء احتكار الصــواب الدينــي أيضــاً، لا الدنيوي وحده) ! وفي ذلك يقول أصحاب الكتاب : "والحــق المطلق لا يكون في شخص أو جماعة كائناً من كانوا ــ بعد موت النبي ﷺ ــ وكل من طلب الحق مأجور حتى وإن أخطأه ولا يوصف بالمبتدع والفاسق طالمــا بــذل فــي ذلــك الوســع" .(٤٧) وينتقد الكتاب ما حدث من غلو في الأمر بالمعــروف والنهــي عن المنكر، ويقرر "أنه ليس كل الدين وإنما هو فرض آني يرتــبط بلحظــة المــنكر ثــم يــزول . . . فالحسبة أمر رباني لكنها بعض الدين لا كله"(٤٨) والباب الحادي عشر من هذا الكتاب عنوانه "عدم الاحتساب باليد خشية وقوع ضرر أشد" ويضرب أمثلة للمفاسد التي وقعت من التغيير باليد الذي لم تراع فــيه ضــوابط الشرع مستنكراً ذلك مقرراً مخالفته للشرع. (٤٩) ويصل الكتاب إلى

نتــيجة نادينا بها منذ أكثر من ربع قرن في فهم الحديث الصحيح : "من رأى منكم مــنكراً فليغــيره بــيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان"، فالترتيب الوارد في هذا الحديث غير مراد، والأصل هو البدء بالأخف من ســبل الإنكار وهو الإنكار بالقلب، ثم باللسان، ثم باليد، وهذا لا يكون إلا لمن يملك ذلك شرعاً أو قانوناً وبشروط من أهمها ألا يفضي إلى منكر أكبر من المنكر المراد تغيــيره .[٥٠]، واختــتم هذا الكتاب فصوله بنماذج من التجاوز الذي وقع في مسألة تغيــير المــنكر مــنها اعتراض الرجال الذي يمشون مع نساء في الطريق العام، واعــتراض الفنانيــن وفرقهم الموسيقية، والاعتداء بالضرب على الناس بعد إزالة المنكر، وإتلاف آلات اللهو (يعنون الآلات الموسيقية)، وترصد أصحاب المنكرات والتجســس عليهم، واقتحام البيوت على منكر يستتر بــه الواقعون فيه، والتشهير بمرتكبــي المنكرات أو الاعتداء عليهم بالضرب، وحرق محلات الشرائط، ورش مــاء الــنار على المتبرجات من النساء، والإنكار في المسائل المختلف فيها فقهياً، وتحطــيم أثــاث الأماكن التي يقام فيها العرس بدعوى حرمة ما يتم فيه من عزف وغــناء[٥١] . . . وغير ذلك من الصور الشنيعة التي استمرت تقع ــ لا سيما في صعيد مصــر لسنوات متوالية ــ بفتاوى يحمل إثم إصدارها المجترئون على الدين من الذين ظنوا أنهم يحسنون صنعاً وهم في الحقيقة كانوا يسيئون إلى الإسلام وأهله

## خلاصة :

عرضنا فيما سبق لمجمل التطورات الفكرية التي عبر عنها التيار الإسلامي السياســي في مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين . ونستطيع أن نلاحظ أن جماعة الإخوان المسلمين كانت السباقة إلى إعلان النقد الذاتي، وأنها بعد ذلك تجاوزته إلى الاستجابة إلى بعض ما أبدى منه، وتمثل ذلك في صدور رسالتين مهمتيــن سنة ١٩٩٤ إحداهما بعنوان "المرأة المسلمة في المجتمع المسلم" والثانيــة بعنــوان "الشورى وتعدد الأحزاب".[٥٢]

والرســالة الأولــى تقرر حق المرأة في العمل العام، والمساواة بينها وبين الــرجل فــي الحقوق والواجبات، وتنفي أن تكون القوامة خارج نطاق الأسرة وأن يكــون من مؤداها القهر والتحكم، واختارت في شأن تولي المرأة القضاء الترجيح بيــن آراء الفقهاء، اجتهاداً حسب الأصول الشرعية لتحقيق المصلحة وفق ظروف كل مجتمع .[٥٣]

والرسالة الثانية تعلن الإيمان بتعدد الأحزاب في المجتمع الإسلامي، وقبول تــداول الســلطة، وأن الأمــة هي مصدر السلطات تمارسها عن طريق الشورى المقررة في القرآن الكريم.

وإذا كانــت هــذه المعــالم في الرسالتين يمكن، للناظر في التراث الفكري للإخوان المسلمين، أن يردها إلى أصول فيه قديمة من كتابات الأستاذ الإمام حسن البــنا، ومن كتابات الرعيل الأول من فقهاء الجماعة ومفكريها أو من كتابات الذي نشــأوا في رحابها ثم استقلوا بمكانة فكريــة أو فقهية ذاتية،[٥٤] فإن ما حدث في فكــر الجماعــة الإسلامية الجهادية من تطور هو في حقيقته نقلة كاملة في المنهج والنتائج جميعاً. وحسب القارئ ـــ للتيقن من ذلك ـــ أن يتابع ما نقلناه عن رسائلهم الأساســية في السبعينيات والثمانينيات وما نقلناه عن رسائلهم الجديدة الصادرة في سلسلة "تصحيح المفاهيم" سنة ٢٠٠٢ .

ويعنيني ـــ في ختام هذه الورقة ـــ أن أتوقف عند بعض الأمور المهمة في هذا التطور الفكري اللافت للنظر :

**أولاً** : أن الأســاس في هذا التطور كان مبادرة لـ "وقف العنف" لا لنبذه، والانـتهاء عـنه، وتحريمه تحريماً كلياً داخل الوطن وبين أبنائه. وفي هذا الصدد أعـتقد أن موقـف كمال حبيب (المنار الجديد : يناير ١٩٩٨) كان أكثر صراحة ووضـوحاً وصـواباً من موقف هذه المراجعات الجماعية . وأعتقد أن من واجب القـيادة التاريخية للجماعة الإسلامية أن تنحاز إلى موقف كمال حبيب وتدعو إليه، وتصحح مقولتها عن وقف العنف إلى مقولة جديدة بالتخلي عنه تماماً وتحريمه على وجه قطعي .

**ثانـياً** : أن الكتـب التي تضمنت المراجعة تسمي ما حدث من قتل وسفك دمـاء باسم "الجهاد"، وتصف ما وقع فيه من جرائم بأنها "أخطاء" ، وتطلق على عشـرات الجـرائم التي ارتكبت باسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وصف "الحسبة" وعلى الذين قاموا بها اسم "المحتسبين". وهذا كله لا يجوز . فأول مراتب التوبة أن يعرف التائب خطيئته، ويسميها باسمها ليستشعر فظاعتها وفداحتها، وإلا كان التقليل من شأنها، والتخفيف من خطرها، دافعاً إلى تكرارها إذا استطاع أحد ــ أو زعم ــ أنه سيتجنب تلك الأخطاء ويصحح هذه المفاهيم . وبذلك نبقى في حلقة مفرغة لا تنتهي إلا لنعود حيث بدأنا ! والشجاعة التي تحلى بها أصحاب هذه الكتب يكملهـا أن يعيدوا النظر في هذه التسميات والأوصاف، وأن ينزلوا أفعالهم، وأفعال غيرهم، منزلتها الشرعية، ويذْكُروا ويذكِّروا إخوانهم، أن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، وأن الأمة والجماعة المصرية ــ والدولة نفسها ــ تقبل الراجع عن خطئه رجوعاً صريحاً وتغفرله، ولكنها لا تحتمل المداراة، والمواربة والتجمل، في أمر له مـن الخطـورة مثل ما كان لما ارتكب باسم الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من آثام .

**ثالـثاً** : أن أصـحاب هذه الكتب يقيسون صلحهم مع الدولة على ما أجازه الفقهـاء مـن الصلح بين المسلمين وغير المسلمين (مبادرة وقف العنف ص٩٠ ــ ٩٢) . وهـذا القياس فاسد، لأنهم ليسوا وحدهم المسلمين ولا هذه الدولة المصرية كافرة . صحيح أنهم عادوا في نهاية كتاب (تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد

ومـن أخطـاء ــ ص١٣٤) إلى تأكيد أنه صلح مع "قومنا الذين يتحدثون بألسنتنا ويصـلون إلـى قبلتنا ويأكلون ذبيحتنا، ويتسمون بأسمائنا" ليجعلوه من باب قياس الأولـى علـى كلام الفقهاء عن الصلح مع المشركين والمرتدين. ولكن هذا الكلام نفسه يحتاج إلى نظر. وترتيب الفريقين لا يصح أن يكون كما يجعله ظاهر كلامهم أصـلاً . وهذه مسألة حرجة دقيقة يجب التأمل فيها، ومراجعة كتب "المراجعة" في شأنها ليوضع الأمر، في شأن عودة أصحابها إلى حظيرة المجتمع، المسلم المسالم، في نصابه الصحيح فقهاً وسياسة أيضاً .

**رابعاً :** في مواضع متعددة من الكتب الأربعة جرى تعليل ترك العنف (أو وقفـه) بعلـة أنه لم يحقق أهدافه، وبعجز الدعاة عن القتال وأنهم لا طاقة لهم به، وأنهـم يسهل استئصالهم إن هم أجمعوا على القتال (مبادرة وقف العنف ص ٩٥) وأنّ المجاهديـن لم يحققوا ما يصبون إليه "من رفع الظلم وإنقاص عدد المعتقلين" (تسـليط الأضـواء ص١٣، وقريب منه ص ٥٩ وص٦٣ وص٦٦) . وتكرر في موانـع القتال (ص٥٨ وما بعدها من كتاب : مبادرة وقف العنف) ذكر عدم تحقيق أهـداف الجهـاد، وتعارضه مع هداية الخلائق، وعدم القدرة عليه أو العجز عنه، والإلقـاء بـالأيدي إلى التهلكة، وكون المفاسد التي يحققها أعلى من المصالح التي يجلبها.. وكان الأولى ــ وهو الصحيح ــ أن يقال إن ما جرى كان فساداً كله، ولم يكـن جهاداً في أي شق منه . ومن قاموا به كانوا مخطئين لا أجر لهم لأنهم ليسوا مـن أهـل الاجـتهاد حـتى تنطبق عليهم قاعدة الأجر الواحد للمخطئ والأجرين للمصيب . وما تضمنته الصفحات الخاتمة من كتاب (تسليط الأضواء ــ ١٤٣ وما بعدها) من تطييب قلوب الشباب، الذين أوقعت بهم فتاوى قادتهم في المحن العصيبة التـي لا يزالون يعانون منها، أمر لا بأس به، ولا اعتراض لي ــ قطعاً ــ عليه . لكـنه لا يحـوّل الجرائم التي ارتكبت باسم الجهاد إلى أعمال طيبة خيِّرة تدخل في نطـاق الدعـوة إلى الله ونصرة دينه. والقول بمثل ذلك تلبيس على الناس وتضليل للأجـيال القادمة، لا يجوز أن يقع فيه مثل أصحاب تلك الكتب الأربعة في علمهم وعقلهم وشجاعتهم الأدبية البالغة .

**خامساً** : ذكر أصحاب كتاب (مبادرة وقف العنف ص٨٢) مانعاً من موانع القـتال في حق أهل الكتاب : أداء الجزية، ونقلوا أقوال بعض الفقهاء الأقدمين في ذلـك. والحاصل أن مسألة الجزية ومسألة الذمة قد أصبحتا في ذمة التاريخ. فمنذ نشأت الدولة الحديثة، بعد خروج المستعمر الأجنبي من بلاد الإسلام، قام عقد جديد بين الناس هو عقد المواطنة الذي حل محل عقد الذمة. والذمة عقد لا وضع . وهو عقـد قد انتهى بزوال الدولة الإسلامية التي أبرمته عند استيلاء جيوش الاستعمار علـى بلاد الإسلام. ولذلك تفصيل طويل ليس هنا مكانه .[٥٥] ولكنني آمل أن يطلع علـيه أصـحاب هذه الكتب ليكون نظرهم الفقهي متفقاً مع الواقع العملي، فإن من شروط الفقيه المفتي ــ بعد العلم بالشرع ــ أن يعلم بالواقع ويفقهه على حقيقته .

**سادســاً** : أن أصـحاب الكتب الأربعة لم يوفقوا في الاستدلال بالأحاديث النبوية. والأصل أن الاستدلال لا يكون إلا بالحديث الصحيح أو الحسن، أما ما حكم العلماء بأنـه ضعيف أو منكر أو باطل أو موضوع، ونحوها، فلا يجوز الاستدلال به على حكـم شـرعي مهما يكن . وأصحاب الكتب الأربعة يستدلون بحديث منكر، على الـرغم من نقلهم حكم الإمام الحافظ الذهبي عليه بذلك (ص١٧٦ من : حرمة الغلو فـي الديـن)، وبحديث ضعيف، بعد أن ذكروا من ضعفه من العلماء (ص٤٧ من الكـتاب نفسه) ، وبحديث ضعيف جداً، ذكروا حكم بعض العلماء المعاصرين عليه بذلـك (ص٦٩ مـن الكـتاب نفسه)، وبحديث ضعيف ثالث (في صفحة ١٣٤ من الكتاب نفسه)، وبحديث ضعيف رابع ( في صفحة ١٨٥ من الكتاب نفسه)، وبحديث ضـعيف خـامس (ص ١١ من النصح والتبيين) . هذا وأنا لم أتتبع أحاديث الكتب كلها، وإنما أشرت إلى ما اتفق لي منها ملاحظة إثبات المؤلفين أنفسهم ضعفه. ولو تُتُبِّعَـتْ الأحاديث الأخرى ونُظِرَ في أسانيدها فربما وجد فيها أمثال هذه . والنصح واجـب لأصـحاب هـذه الكتـب أن يعيدوا النظر فيها ويخلوها من الحديث غير الصحيح، فإن فيما صح عن النبي ﷺ كفاية وغنية

## هوامش الدراسة

[١] نعني كتابات أمثال: السيد محمد رشيد رضا (الخلافة والإمامة العظمى ــ المنار ع ٢٣ سنة ١٣٤١هــ)؛ والشيخ علي عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم ــ ١٩٢٥) ؛ والأستاذ السنهوري (فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية ــ رسالة بالفرنسية قدمها إلى جامعة ليون ١٩٢٦، وصدرت طبعته العربية الأولى سنة ١٩٧٥ بترجمة ابنته الدكتورة نادية وتعليق الأستاذ الدكتور توفيق الشاوي) والعلامة أبوالكلام آزاد الهندي (الخلافة ــ مجلة المنار ع ٢٣ أيضاً) وغيرهم، وحسن العشماوي : الفرد العربي ومشكلة الحكم، بيروت ١٩٧٠ .

[٢] أنظر كتابنا : الفقه الإسلامي في طريق التجديد، المكتب الإسلامي ــ بيروت ١٩٩٨ الفصول الخاصة بالنظام السياسي، وكتابنا : في النظام السياسي للدولة الإسلامية دار الشروق بالقاهرة ١٩٨٩ .

[٣] راجع : مذكرات الدعوة والداعية، ورسالة التعاليم، ورسالة المؤتمر الخامس، ورسالة إلى أي شيء ندعو الناس. والرسائل ط دار الشهاب بالقاهرة (د.ت) والمذكرات ط المكتب الإسلامي في بيروت ١٩٧٩. وعبود الزمر : منهج جماعة الجهاد الإسلامي، في : النبي المسلح جــ ١ ص١١٤ والوثائق الأخرى المنشورة في المصدر نفسه لسائر الجماعات الإسلامية .

[٤] عبود الزمر، المصدر السابق، ص١١٠ وص١١٤. وميثاق العمل الإسلامي، للجماعة الإسلامية، ص١٦٨.

[٥] راح ضحيتها حوالي ٣٠ ألف نفس من النساء والولدان والشيوخ والشباب بلا ثمن على الإطلاق. راجع : عبد الله النفيسي، الإخوان المسلمون في مصر : التجربة والخطأ، في : الحركة الإسلامية : رؤية مستقبلية، أوراق في النقد الذاتي (عبد الله النفيسي : محرر) القاهرة : ١٩٨٩ ص٢٤٨.

(٦) شارك فيه من الإخوان المسلمين : د. توفيق الشاوي، وفريد عبد الخالق، وعدنان سعد الدين ومحمود أبو السعود (رحمه الله)، ومن الذين عملوا في صفوفهم ثم لم يعد لهم بهم علاقة تنظيمية : د. عبد الله بوعزة، د. فتحي عثمان، د. حسان حتحوت، د. حسن الترابي؛ ومن الإسلاميين المستقلين تنظيمياً: المستشار طارق البشري ود. محمد عمارة ود. عبد الله النفيسي وصلاح الدين الجورشي وخالد صلاح الدين ومنير شفيق.

(٧) دراسة الدكتور توفيق الشاوي في كتاب النفيسي، سالف الذكر، بعنوان استراتيجية علمية للتيار الإسلامي، ص٣٥ وما يليها.

(٨) قارب رأينا في الموضوع في كتابنا : النظام السياسي للدولة الإسلامية، المشار إليه آنفاً، فصل : القيم الإسلامية في المجال السياسي .

(٩) دراسة الدكتور حسان حتحوت في كتاب النفيسي، بعنوان : تشخيصات ووصايا للحركة الإسلامية المعاصرة، ص٦٣ وما بعدها.

(١٠) المصدر نفسه ص٧٤.

(١١) المصدر نفسه : دراسة فريد عبد الخالق : نحو مراجعة المقولات والآليات، ص٣١١ وما بعدها.

(١٢) شارك في هذه المناقشة : الأستاذ عصام سلطان المحامي، والمهندس أبو العلا ماضي، والدكتور المهندس صلاح عبد الكريم والدكتور (طبيب) الناشر محمد عبد اللطيف مساء السبت ٢٠٠٢/٢/٩. وما نقلته هو خلاصة ما سمعته منهم داخلاً بعضه في بعض.

(١٣) رفعت سيد أحمد، النبي المسلح، جـ ١ ــ الرافضون، ص٣١ .

(١٤) المصدر نفسه ص٣٣ بتصرف يسير جداً .

(١٥) المصدر نفسه ص٣٥ .

(١٦) المصدر نفسه ص٤١ .

(١٧) المصدر نفسه ص٤٣ .

[١٨] المصدر نفسه ص٤٦ .

[١٩] المصدر نفسه ص٤٢ .

[٢٠] كتبها في ليمان طرة سنة ١٩٨٦. ونشرها رفعت سيد أحمد في المصدر السابق، جـ ١ ص١١٠ ــ ١٢٦ .

[٢١] ص ١١١ ــ ١١٢ من المصدر السابق .

[٢٢] ص ١١٣ من المصدر نفسه .

[٢٣] ص ١١٤ من المصدر نفسه.

[٢٤] ص ١١٤ أيضاً .

[٢٥] ص ١١٨ من المصدر السابق؛ وهذا الكلام يكاد أن يكون مطابقاً لكلام الأستاذ سيد قطب ــ رحمه الله ــ الذي كان يرى أنه بمجرد تطبيق الإسلام ستختفي هذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية "بجرة قلم" !

[٢٦] ص ١١٩ من المصدر نفسه .

[٢٧] ص ١٢٢ و١٢٣ من المصدر نفسه .

[٢٨] نصها الكامل في : رفعت سيد أحمد، الجزء الأول ص ١٢٧ وما بعدها .

[٢٩] ص ١٢٩ ــ ١٣٠ من المصدر نفسه، ويصف رفعت السعيد هذه الوثيقة (الفريضة الغائبة) بأنها كانت المنهاج الفكري العام لتنظيم الجهاد الذي اغتال الرئيس السادات .

[٣٠] ص ١٣٦ من المصدر نفسه .

[٣١] يرى المهندس أبو العلا ماضي أن سنة ١٩٧٣ كانت هي السنة التي شهدت أول ظهور لتيارات العنف الإسلامية، راجع : جماعات العنف المصرية المرتبطة بالإسلام، المركز الدولي للدراسات، مارس ١٩٩٨ ص٤ و٥ .

[٣٢] كمال السعيد حبيب، باحث في العلوم السياسية، كان قائداً لتنظيم الجهاد خلفاً لقائده، أو مؤسسه، الأردني سالم الرحال الذي أُبعد من مصر إلى الأردن. وهو

صاحب رؤية متميزة بين الذين اعتنقوا فكر الجهاد، وله إسهامات متطورة في الفكر الحركي والتنظير السياسي .

(٣٣) مقاله سالف الذكر، ص ٥٢ ــ ٥٣ .

(٣٤) نفسه ، ص ٥٣ .

(٣٥) المصدر نفسه ص ٥٤ ــ ٥٥ . وهذا الكلام الأخير يشبه إلى حد بعيد كلام العلامة آية الله محمد مهدي شمس الدين في وصيته (بيروت ٢٠٠٢) أنظر مقالنا وصايا الإمام في صحيفة الأسبوع القاهرية بتاريخ ٢٠٠٢/١١/٤ .

(٣٦) نشرتها جميعاً مكتبة التراث الإسلامي في يناير ٢٠٠٢، والمشاركون في إعدادها وتأليفها ومراجعتها وإقرارها هم : أسامة إبراهيم حافظ، عاصم عبد الماجد محمد، كرم محمد زهدي، علي محمد على الشريف، ناجح إبراهيم عبد الله، محمد عصام الدين دربالة، فؤاد محمود الدواليبي، حمدي عبد الرحمن عبد العظيم .

(٣٧) مبادرة وقف العنف، ص ٣٤ و٣٥ و٣٩ .

(٣٨) المصدر نفسه ص٤٦ ــ ٤٧ .

(٣٩) المصدر نفسه ص ٧٤ ــ ٧٥ .

(٤٠) النبي المسلح، جـ ١ ص ٥٠ وص ١٣١ .

(٤١) حرمة الغلو في الدين ص ١٦٥ ــ ١٦٦ .

(٤٢) المصدر نفسه ص ١١٧ ــ ١٢٢ . وقارن ما كتبناه ، في هذا الشأن، في كتابنا (الحق في التعبير) دار الشروق ٢٠٠٠، ومقالنا (فرج فودة واللغة المرفوضة) الذي نشرته صحيفة الوفد بتاريخ ١١ يونيو ١٩٩٢ في أعقاب اغتيال الدكتور/ فرج فودة .

(٤٣) تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء ص٤٩ .

(٤٤) المصدر نفسه ص ٥٦ .

(٤٥) المصدر نفسه ص ٦١ .

(٤٦) المصدر نفسه ص ٩٩ .

(٤٧) النصح والتبيين ص ٨ ــ ٩ .

(٤٨) المصدر نفسه ص ٢٨ .

(٤٩) المصدر نفسه ص ١٣٧ وما بعدها .

(٥٠) كتابنا : في النظام السياسي للدولة الإسلامية، الطبعة السابعة، دار الشروق ١٩٨٩ ص ١٧٤ ــ ١٧٨ (وكانت طبعته الأولى عام ١٩٧٥)، والنصح والتبيين ص١٤٧ وما بعدها .

(٥١) النصح والتبيين، ص ١٦١ ــ ١٧٠ .

(٥٢) الأولى في ثلاثين صفحة، والثانية في عشر صفحات، وقد نشرتا في كتيب واحد صدر عن المركز الإسلامي للدراسات والبحوث في شوال ١٤١٤ مارس ١٩٩٤ .

(٥٣) من العجيب أنه لما صدر في الكويت مرسوم أميري يجيز للمرأة ممارسة حقها في الترشيح لمجلس الأمة، وفي التصويت لاختيار نوابه، كانت كثرة المعارضين له من التيار الإسلامي، ولا سيما من جماعة الإخوان المسلمين . ولست أدري كيف ساغ للإخوان المسلمين في الكويت أن يناقضوا ما أباحه الإخوان المسلمون في مصر، وأن يحرموا ما حللوه، بل لقد سمعت بعضهم يصف ــ في حديث إلي إذاعة لندن ــ إعطاء المرأة حقوقها السياسية بأنه مؤامرة على الإسلام !!

والعجيب أن قطر ــ وهي الجارة القريبة للكويت ــ قد سبقتها في إعطاء المرأة حق المشاركة في الانتخاب والترشيح للمجالس البلدية، ولم يعترض أحد هناك على الرغم من وفرة العلماء الصالحين، وعلى الرغم من تشابه ظروف البلدين حالياً وتاريخياً . فهل يبيح الإسلام لنساء قطر ما يحرمه على نساء الكويت ؟؟ ومثل ذلك يقال في مصر والجزائر والأردن والسودان وإيران وماليزيا وباكستان وعشرات البلاد الإسلامية الأخرى .

فلم يبق إلا أنه الحكم بالعادات والتقاليد، وتسويغها بحمل الدين نفسه عليها، وهو عكس ما يجب أن يكون.

(٥٤) من أمثال العلامة الشيخ محمد الغزالي، رحمه الله، والدكتور/ توفيق الشاوي والأستاذ/ حسن العشماوي، رحمه الله، والدكتور/ يوسف القرضاوي وغيرهم . راجع بحثنا : التيار الإسلامي في مصر، في : الخبرة السياسية المصرية في مائة عام، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠١ ص٢٨٥ وما بعدها .

(٥٥) كتابنا في النظام السياسي، سالف الذكر، ص٢٤٦ وما بعدها، ودراستنا عن : المواطنة بين شرعية الفتح وشرعية التحرير، مجلة المعهد، لندن، العدد الثالث تشرين الأول ٢٠٠١ ص٧٩ وما بعدها .

# الفصل الرابع

# التيار القومي في الفكر السياسي المصري المعاصر

د. محمد صفي الدين

**تمهيد :**

تتـــناول هـــذه الورقـــة التيار القومي العربي في الفكر السياسي المصري المعاصر باعتباره أحد التيارات الرئيسية في الفكر المصري ، إلى جانب التيارات الإسلامي والليبرالي والاشتراكي ٠

وتـــبدأ الورقـــة بتعريف التيار القومي السياسي المصري ، ثم تنتقل إلي الحديـــث عن التيار القومي في مصر منذ بداياته الأولى والخلط بين التيار القومي المصـــري والتيار القومي العربي ، ثم سمات التيار القومي العربي وتطورات هذا التـــيار منذ السبعينيات مع التركيز على هذه التطورات فيما يتعلق بقضايا محورية أهمهـــا الموقـــف من التعدد الحزبي والديمقراطية ، والموقف من إسرائيل وصيغ التعاون الشرق أوسطي في مقابل صيغ التعاون العربي ٠

**مقدمة :**

يُقصد بالتيار القومي في الفكر السياسي المصري المعاصر ذلك التيار الذي يتبنى وجهة النظر التي ترى أن الشعب المصري جزء من الأمة العربية وأن حدود الهُويـــة السياســـية للمصريين تتعدى الهُوية الوطنية ( القطرية ) إلي باقي المنطقة العربية ٠

ويعنى هذا التحديد أن التيار الوطني المصري ( الفرعوني أوغيره ) يخرج مـــن نطـــاق هذا البحث، وكذلك التيارات الأخرى الإسلامية والمتوسطية وغيرها، باستثناء الإشارة إليها في موضوع المقارنة ٠

وتنصرف سمة المصري هنا إلي رؤى المفكرين المصريين ( سواءً أكانت مصر التي انتموا إليها ولاية أو سلطنة أو مملكة أو جمهورية ) ، وبينما تعنى سمة الحداثة الفترة الممتدة منذ أواخر القرن الثامن عشر وحتى الآن مع التركيز بصورة أكـــبر علـــى الفـــترة الممتدة منذ إلغاء الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤ باعتبار ذلك الـــتاريخ حداً فاصلاً بين مرحلة انضواء البلدان العربية ( ومنها مصر ) تحت لواء

الإســلام منذ الفتح العربي ، ومرحلة سعى كل بلد عربي لتحديد هُويته المستقلة ٠ وقــد سبق هذا الإلغاء بعامين إعلان استقلال مصر ( ١٩٢٢) وسبقه بعشر سنوات إعــلان الحمايـــة البريطانية على مصر ، أي إنهاء تبعيتها الاسمية للدولة العثمانية والتـــي كانت قد وهنت منذ تأسيس الدولة المصرية الحديثة على يد محمد على عام ١٨٠٥ م٠بينما تشير سمة المعاصرة إلي الفترة الممتدة منذ نهاية١٩٥٢ وحتى نهاية القرن العشرين ولا سيما الفترة الممتدة منذ سبعينيات القرن العشرين [١]

## أولاً : التيار القومي في مصر

لــم توجــد في المنطقة العربية مدرسة مستقلة للفكر السياسي العربي حتى انبثــقــت القوميــة كــقوة أيديولوجيــة فــي نهايــة القــرن التاســع عشــر ٠ وقـــبل ذلــك ، سعى كل مفكر مسلم إلي تفسير الأوضاع الاجتماعية والسياسية المتغــيرة مــن منطلق المفاهيم الإسلامية عن الحكومة والسلطة ٠ولم يخبر العرب المسلمون يقظة قومية حقيقية حتى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، لقــد قضــت القومية العلمانية التركية – التي حظيت بتأييد قادة تركيا الفتاة خلال الفــترة ١٩٠٨ – ١٩١٨ – على الأسس السياسية للكونية الإسلامية وكانت المنبه أو المثــير لحدوث نهضة قومية بين مسلمي الإمبراطورية من غير الأتراك ٠ ولا يمكــن فصـــل هــذه التطورات عن التحولات في المنطقة بأكملها إبان خضوعها للإمبراطورية العثمانية ٠ كان لنهضة مصر ، كنظام سياسي مستقل في تحد معلن للسلطان في بداية القرن التاسع عشر ، آثار بعيدة المدى على الحكم العثماني وعلى العالم العربي ٠ ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن مصر قد تطورت بالأساس كدولة قومية ، ولم تسر في طريق القومية العربية حتى وقت متأخر نسبياً ، ونمت تيارات جديدة من الفكر تركز على الوطنية المصرية ٠[٢]

ويعتــبر الطهطـــاوى – مـــن وجهـــة نظر البعض – إمام القائلين بالفكرة المصـــرية ، حيــث ظلــت في وجدانه وعقله هي الوطن الذي يقصده ويهدف إلي

تغيـيـره ، ويمكـن تحديد مرحلتين في تطور فكر الطهطاوى حول الوطن الذي يقصده •

ففـي المرحلة الأولى لم تكن النتائج النهائية لمشروع محمد على السياسي الطمـوح وعلاقـته بالدولـة العثمانية قد اتضحت ، وكانت الأفكار الأوربية حول الوطـن والقومية والامتداد التاريخي الفرعوني لمصر قد وجدت طريقها إلي فكر الطهطاوى •

لذلك نراه يُؤول ما يسميه الأوربيون حب الوطن بأنه هو ما يتمسك به أهل الإسـلام من محبة الدين • بل إن هدف كتابه " تخليص الإبريز " هو إيقاظ الأمة الإسلامية ، عربها وعجمها، من نوم الغفلة.

أما المرحلة الثانية، فقد ترافقت مع انهيار مشروع محمد على وانكفائه إلي مصر • وهنا بدأ يتبلور في ذهن الطهطاوى تحديد الوطن بالمفهوم السياسي القومي على غرار المفكرين الأوروبيين في عصره • حيث دخلت عوامل أخرى في تحديد مفهوم الوطن والمواطنة مثل: روابط اللغة والأرض والعادات والحقوق والواجبات المشتركة فضلاً عن الرابط الديني •(٣)

وبـناءً علـى ما تقدم يمكن اعتبار الطهطاوى أول كاتب حلل فكرة الأمة المصـرية بمفهومها الحديث • ويعتقد الطهطاوى بأن تاريخ مصر ما قبل الإسلام جديـر بالدراسـة • فمصـر وإن أصبحت جزءاً من الأمة الإسلامية إلا أنها أمة منفصـلة تشكل موضوعاً مستقلاً للتفكير التاريخي • وما مصر الحديثة إلا الحفيدة الشرعية لأرض الفراعنة. ولم يحدث أن تحدث الطهطاوى أبداً عن مصر بوصفها عربية، ومنذ ذلك الحين بدأت فكرة الوطن المصري تهيمن على أيديولوجية الحركة الوطنـية بأكملها • وقد ظهرت النزعات المصرية أو الفرعونية المتأثرة بالغرب، والسـاعية إلي الارتباط به أو الاقتباس منه، لدى الفرع التغريبي – أو العلماني – مـن تلامـيذ محمد عبده أمثال أحمد لطفي السيد وطه حسين ومحمد حسين هيكل وسلامة موسى •(٤)

وبينما كان أمر الهوية العربية محسوماً في الشرق تقريباً عند اندلاع الثورة العربية الكبرى ٠ كانت مصر تتحسس خطى عروبتها بين تياري المصرية والإسلامية ٠

ففي عام ١٩٣٣ ، نلمح أول معركة حول العروبة – بمفهومها الحديث – بين كبار المثقفين المصريين ٠ وكانت مصر قد شهدت من قبل جدلاً حول الجامعة الإسلامية والجامعة المصرية منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى عشرينيات القرن العشرين ، غير أن " النبرة " هذه المرة ستكون عربية وقومية حديثة، وإن تضمنت الدافع الإسلامي ، أكثر من كونها تمسكاً تقليدياً بالمفهوم القديم للخلافة الإسلامية ٠

ثارت هذه المعركة عندما أشار د٠ طه حسين في إحدى مقالاته إلى العرب باعتبارهم ضمن غزاة مصر الأجانب (الفرس ، اليونان ، الترك ، الفرنسيون) وقد دافع عن عروبة مصر عدد من المثقفين كان أبرزهم عبد الرحمن عزام وأحمد حسن الزيات ٠ (٥)

لقد بدأت الملامح الأيديولوجية للقومية العربية في الظهور بعد عام ١٩١٦ ، وتمثلت الفكرة الأساسية للحركة القومية في أن العرب يكونون قومية واحدة وكياناً سياسياً ويشتركون في ثقافة ولغة بدأت واستمرت في منطقة تمتد من المحيط الأطلنطي إلي المحيط الهندي ، واعتبر الإسلام بدورة عربي السمات وجزءاً لا يمكن فصله عن الهوية القومية العربية ٠

ومهما يكن ، فإن المضمون القومي للبعد العربي لمصر ، لم يتبلور بشكله الحالي إلا على يد " جمال عبد الناصر " ، الذي استبدل بوحدة " وادى النيل " اتجاهاً عروبياً شاملاً جعله صاحب النداءات القوية على طريق الفكر القومي، منذ منتصف خمسينيات هذا القرن ٠ ولعل ذلك قد فتح شهية الشوام تجاه فكر عبد الناصر، وجعل منهم سنده الشعبي في حركته القومية رغم مراحل الاقتراب منه أو الابتعاد عنه ٠ (٦)

**سمات التيار القومي العربي في مصر:**

يمكن القول إن مصر لم تشهد مفكراً قومياً عربياً من طراز فريد كما شهدت كل من سورية ولبنان ، ولا يعتبر عبد الناصر بالطبع مفكراً بل زعيم قومي بارز .

وقد اتسم التيار الناصري – على المستوى الفكري – بسمات الفكر القومي العربي بصفة عامة والذي اتسم بالمثالية المفرطة وبالتوفيقية وبعدم الحسم.(٧)

**فمــن حيــث المثالية** ، اتسم الفكر الناصري – كما الفكر القومي العربي– بمثاليات بعيدة عن أرض الواقع من قبيل حتمية تحقيق الوحدة العربية ، وأن أغلبية العرب يؤيدون الوحدة الشاملة ، وأن فوائد الوحدة العربية مؤكدة الأمر الذى يضمن استمرارها حال حدوثها . وهى أمور أثبت الواقع استحالة الاقتناع بصحتها . فقد فشــلت الوحــدة المصــرية – السورية لأسباب تتعلق بالتيار القومي وليس بدوافع خارجــية. كما أن فشل محادثات الوحدة الثلاثية التي جرت في ربيع ١٩٦٣ بين الزعامات القومية في مصر وسورية والعراق تثبت أن الواقع ليس كما تصوره عبد الناصر ورفاقه .

**ومــن حيث التوفيقية** : اتسم الفكر القومي العربي بصفة عامة بالسعي إلي التوفــيق بين المتناقضات من قبيل العلاقة مع الإسلام والموقف من الأقليات وقوى الوحدة العربية وأسلوب تحقيق هذه الوحدة وغير ذلك من القضايا التي أثارها .

**ومن حيث عدم الحسم** ، تبنــى الــتيار القومي العربي مواقف غير حاسمة فــي قضــايا تستحق الحسم والوضوح . وقد كان هذا الغموض متعمداً في معظم الأحيان . ومن أمثلة ذلك التردد في تبنى محتوى ما للقومية العربية ، وهل يكون اشتراكياً أم إسلامياً أم سوفيتياً متعصباً ؟

## ثانياً : تطورات التيار القومي المصري منذ السبعينيات

مثلت هزيمة ١٩٦٧ ثم وفاة عبــد الناصر ضربة قوية للتيار القومي في الفكر السياسي المصرى المعاصر لأسباب كثيرة كان من أهمها، أن عبد الناصر لم

يترك حزباً أو تنظيماً قومياً ذا شأن كما لم يتــرك نظرية قومية تستحق الاعتبار، الأمر الذي يسر الابتعاد عن سياساته ومواقفة دون مقاومة جدية.

وقــد وجــد التــيار القومي المصري نفسه محاصراً بين مستجدات محلية وإقليمـــية ودولية متلاحقة وممارسة ناصرية لم تعد متسقة مع المستجدات ، وكان علـــى هذا التيار أن يحاول ممارسة الهواية الأثيرة لدى الفكر العربي وهى السعي للتوفيق بين هذه المستجدات وبين الرؤى الناصرية ، وتمثل المأزق في هذه الحالة في أن استحداث رؤى جديدة قد يُتهم من قبل خصوم التيار الناصري – وما أكثرهم – بأنـــه ردة عن أفكار عبد الناصر وممارساته وبأنه يقضي على التميز الذي يتسم به التيار القومي عن التيارات الأخرى ، لا سيما وأن صراعاً ساخناً قد ثار بين من أُطلـــق عليهم" الناصريون" من ناحية وبين خليفة عبد الناصر– السادات – بذريعة تحول الأخير عن السياسات الناصرية ،

ومــــن ناحــية أخــرى ، كـــان الاســـتمرار فـــي التمسك بثوابت الأفكار الناصرية، من قبيل الحزب الواحد والتخطيط المركزي ودور القطاع العام ومعاداة القوى الغربية ، يعنى عدم التوافق مع المستجدات الأمر الذي قد يعنى الجمود ،

وجـــاء تحالـــف الســـادات مـــع الـــقوى المحافظـــة محليـــاً من القيادات الإسلامية ، وإقليمياً – السعودية ودول الخليج – ودولياً – الولايات المتحدة والقوى الغربـــية – ليزيد من اغتراب وتطرف الرؤية القومية فتزداد تمسكاً بسياسات عبد الناصر تمييزا لنفسها عن السياسات الساداتية ،

ويمكن الحديث عن بعض القضايا التي لم يتطور موقف التيار القومي منها مثل التعدد الحزبي والديمقراطي، والموقف من إسرائيل والتعاون الشرق أوسطي، وتفعيل العمل العربي المشترك ،

**١- فمن حيث التعدد الحزبي والديمقراطية** : ما يزال التيار القومي في مصــر متأثراً بالرؤية الناصرية التقليدية القائمة على تبنى موقف معادٍ للديمقراطية الغربية باعتبارها قد تسمح بسيطرة رأس المال على الحكم

وتعــبر وجهة النظر هذه عن موقف سلبي من الجماهير ، لأنه إذا كانت الجماهير غير قادرة على تحديد من يحسن تمثليها ، فإن هذا يعنى اتهامها بالتقصير ، وليس مــن المنطقــي تبرير ذلك بتلازم الديمقراطية الاجتماعية مع الديمقراطية السياسية وبضرورة أن تسبق الأولى الأخيرة.

والغريــب أن التــيار القومي يبرر السلوكيات الناصرية من منطلق موافقة المواطنيــن عليها باعتبارها ديمقراطية. لأن من يقبل المنطق السلطوي أو الحكم الفردي عليه أن يقبل نتائجه سواء أتى من عبد الناصر أو من غيره. وتلك سمة من ســمات التــيارات المصرية والعربية عموماً. فالكل يوافق على الديمقراطية التي تيســر له الوصول إلى السلطة، لكنه ليس على استعداد للتخلى عنها بعد الوصول إليها وتلك معضلة أمام تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي في المجتمعات العربية .

إن منطق الديمقراطية يقوم على أساس تقبل النتائج مهما كانت، وقد تحدث الناصريون كثيراً عن حرمانهم من إنشاء حزب يعبر عنهم، وتحدثت أد بياتهم عن تمــتعهم بشعبية جارفة ستتضح عندما يسمح لهم بتكوين حزب يعبر عنهم ، فلما تمّ الســماح بتشكيل الحزب لم يحقق الناصريون النجاح الذي كانوا يأملون في تحقيقه، فانبروا يهاجمون العملية الانتخابية في حين عصفت بهم الانقسامات التي تدل على عــدم الاســتعداد لتطبــيق الديمقراطية الداخلية في الحزب الناصري، الأمر الذي يصعب معه القبول باحترام الديمقراطية والتعدد مع الأحزاب الأخرى المنافسة.

**٢- وفــيما يــتعلق بالموقف من إسرائيل وصيغ التعاون الشرق أوسطي**، يمكن القول إن التيار القومي لم ينجح حتى الآن في بلورة خطة لمواجهة الزحف الشرق الوســطى، إن جــاز التعبير. ويمكن القول إن التيار القومي المصري- والعربي بصــفة عامة- يتعلق بعدد من الأوهام من أهمها : يقتنع التيار العربي بأن النظام العربي يستطيع استعادة عافيته لأنة يقوم على أسس واقعية – أو لأنه نظام طبيعي

– وأن الـــنظام الشرق أوسطى نظام مصطنـــع • فـــإن كان النظام العربي أمراً طبيعـــياً يحظى بقوة ذاتية تمكنه من التحقق ، لا يستطيع المشروع الشرق أوسطي البقاء•

ويعتبر هذا الاقتناع غير صحيح علمياً ، ففرض النظام من الخارج لا يعنى بالضـــرورة فشله ، لا سيما وأن إقامة هذا النظام والتعاون المرتبط به لم تتم دون قـــرارات تتخذها حكومات عربية من الداخل ، وليست من الخارج ، كما أن السعي لتحقـــيق تعـــاون عربـــي لن يحقق هذا التعاون إذا لم تتخذ ترتيبات عملية لوضعه موضع التنفيذ ، وليس مجرد الحديث الحماسي عن الأمة الواحدة والمصالح العربية المشتركة [٨] •

كما يقول أحد الباحثين "على العرب وعلى العروبيين منهم بالذات أن يفهموا وهـــيا كلهم الأيديولوجية تنهار فوق رؤوسهم • أن المشروع العربي والمشروع " الســـوقي " كلاهما فعل إرادة راهنة وبالقدر نفسه فما يتضح عملياً من ردود الفعل السائدة هو تناقض لا أساس له بين وضع " طبيعي " ووضع مفتعل • وكأن قيام " نظام عربي " هو وضع طبيعي يكاد يتم وحده لولا مؤامرات الأعداء وقعود العرب عـــن مصـــالحهم • والســـوق الشـــرق أوســـطية نسق علاقات مفتـــعل نتيجـــة مؤامـــرات الآخريـــن علـــى العـــرب ، وبالتالـــي لا أمل له بالحياة الدائمة ، لذلك يصـــيب مشـــروع السوق في هذا النوع من الفكر القومي مقتلاً ، فهو ينفى علية إمكانية التحقق ويعيده لذاته ، لأوهامه ، لفراغ مضمونه • [٩]

ومـــن ناحية أخرى ، ينبغي تذكر أن الكيان الإسرائيلي كيان مصطنع ظل القوميون يطلقون عليه لفترة طويلة " إسرائيل المزعومة " ثم تضاءل الهدف القومي مـــن القضاء على إسرائيل إلى" إزالة آثار العدوان "، ومن رفض القرار٢٤٢ إلى القـــبول بمجـــالس بلديات تحت الحكم الإسرائيلي، ومن الانسحاب من أية مسابقة رياضـــية تشارك فيها إسرائيل إلى حث القوى الكبرى على الضغط على إسرائيل كـــي تقـــبل الجلوس مع وفد فلسطيني في إطار وفد أردني – فلسطيني مشترك • وينـــبغى أن نتذكر أن العرب يقبلون اليوم بأقل مما اقترحه الرئيس التونسي السابق

الحبيب بورقيبه في منتصف الستينيات واتُهم بسببه بالخيانة والعمالة ، دون الحديث عما طرحه الرئيس السادات وترتب عليه مقاطعة عربية لمصر في نهاية السبعينيات .

ومن ناحية ثالثة : يلاحظ تركيز التيار القومي المصري – والعربي بصفة عامة – على العوامل الخارجية والتقليل من أثر العوامل الداخلية .فإسرائيل مفروضة من الخارج ، والسلام مفروض من الخارج ، ويصبح التساؤل المحوري والمنطقي : ما هي العوامل الداخلية التي تتيح الفرص لنجاح المخططات المفروضة من الخارج ؟

فمن البديهي أن تسعى الدول – ولا سيما العظمى– لتحقيق مصالحها التي قد تتعارض مع مصالح الدول الأخرى . فلماذا ينجح الآخرون في تحقيق مصالحهم على حساب المصالح العربية ؟ ألا يعنى هذا قصوراً في الداخل العربي غير المحصن لمواجهة مؤامرات الأعداء والتي ما هي إلا محاولات من الأطراف الأخرى لتحقيق أكبر قدر من مصالحها القومية ؟!

وقد يجادل أنصار التيار القومي العربي بأن بعض النخب الحاكمة في العالم العربي " نخب موالية للخارج " أو غير واعية بمصالح الأمة العربية على أقل تقدير، أو نخب قطرية التفكير. لكن مصائر الشعوب تقررها سياسات وقرارات يتحمل مسئوليتها الحكام، أليس هؤلاء الحكام تعبيراً صادقاً وأميناً عن أوضاع المحكومين ؟ ألا يتمتع هؤلاء بقدر ما من الشرعية تـبّرر بقاءهم بغض النظر عن مصدر هذه الشرعية ؟ ألم يسهم النظام العربي الذي شيّده العروبيون في الخمسينيات والستينيات في إضعاف العرب وتقوية إسرائيل حتى حدثت " التنازلات العربية " التي يهاجمها القوميون ؟ ألم يتقاتل العرب على أرض اليمن طوال خمس سنوات وألم يتقاتلوا على أرض الكويت ؟ (١٠)

وقد يرى التيار القومي العربي إن المؤامرات الخارجية قد اضطلعت بالدور الأساسي في حدوث ما سبق ، وإذا كان هذا صحيحاً فإنه لا ينفى أن زعماء ونخباً عربية هي التي اتخذت قرارات خطيرة أدّت إلى نتائج أخطر . وإذا كانت الولايات

المتحدة تسعى لتحقيق ترتيبات إقليمية في كثير من مناطق العالم ، فلماذا نجحت وتنجح في منطقتنا العربية ؟ ولماذا لا يصادفها نفس النجاح في مناطق أخرى ؟

ومن الجدير بالذكر أن تركيز التيار القومي العربي على العوامل الخارجية والمؤامرات الدولية لا يسهم في إيجاد حلول لأي مشكلة من المشكلات لأنه يوهم العرب بأن القوى الدولية تتربص بهم على الدوام ، ويقدم تفسيراً غير واقعي للأزمات وينفى المسئولية عمن تسّبب في حدوثها ويلقى بها على عدو خارجي . ووفقاً لهذا المنطلق كانت هزيمة ١٩٦٧ مؤامرة خارجية وكذلك كانت حرب الخليج الثانية. ومن المؤسف أن هذا التبرير يحدث أثراً مخدراً على المواطنين العرب ويبعدهم عن التفكير العلمي في الأسباب الحقيقية الداخلية للكوارث والهزائم التي تحيق بهم كل فترة من الزمن . إن الاعتقاد بوجود هذه المؤامرات وبأنها كانت السبب الوحيد أو الأساسي في الكوارث يعنى استحالة تجنب كوارث مشابهة في المستقبل لأنه ليس في قدرة العرب التحكم في هذه العوامل أو التأثير فيها .[١١]

ومن ناحية رابعة، ما يزال العروبيون يعتقدون بأن المصلحة القومية العربية تتفق بالضرورة مع المصلحة القطرية، وأن التمسك بالسيادة القطرية الضيقة هي السبب الأساسي وراء تعثر التعاون العربي.

وفى الحقيقة إنه ليس ثمة دليل علمي على أن المصالح القومية تتطابق مع المصالح القطرية، لأن تحقيق الأولى قد يتم على حساب مصلحة قطرية لإحدى الدول العربية، ومن حق الدولة المتضررة أن ترفض هذا المنطق.

وتُثار في هذا السياق دوماً قضية تعديل ميثاق جامعة الدول العربية واستبدال قاعدة الأغلبية بقاعدة الإجماع المنصوص عليها في ميثاق الجامعة والتي تعتبر – من وجهة نظر معظم العروبيين – السبب الرئيسي وراء تعثر الدور المنوط بالجامعة .

ومن الواضح أن العروبيين يقعون في تناقض صارخ في هذا الصدد لأنهم يرون أن الإرادة السياسية تستتر وراء فشل مشاريع التعاون العربي، وفى نفس الوقت يهاجمون قاعدة الإجماع . وتوضح العودة إلي الماضي أن القرارات التي

اتخــذت بالإجمـــاع لم تنفذ بسبب غياب " الإرادة السياسية" ، ومن ثم فإن التحول إلـــي قـــاعدة الأغلبية سيؤدى إلي مزيد من عدم تنفيذ القرارات ٠ فإذا كانت الدول توافــق بالإجمـــاع ولا تنفذ فهل ستنفذ الدول التي وافقــت بالأغلبية على مثل هذه القرارات ، ناهيك عن الدول التي رفضت !؟[١٢]

ومـــن ناحـــية خامســـة، يعتقد التيار القومي العربي أن الديمقراطية طريق تحقـــيق الوحـــدة العربية أو تعزيز التعاون العربي٠ وبينما كانت الديمقراطية على النســـق الغربي موضوع انتقاد شديد من التيار القومي –ولا سيما المصري– إبان حقـــبة المـّــد القومي في الخمسينيات والستينيات، فقد أضحت الآن أحد المتطلبات المسبقة لتحقيق الوحدة العربية أو التعاون العربي٠

ويلاحـــظ أن التـــيار القومـــي العربـــي كان على خطأ عندما اعتمد على الـــزعامـــات العســـكريـــة المغامـــرة لتحقـــيق الهـــدف المنشود ، مرجئاً تحقيق الديمقراطـــية أو مهاجمـــاً إياهـــا باعتبارها ترفاً أو سبيلاً لسيطرة القوى الرجعية المعاديـــة للوحدة ٠ حسناً فعل التيار القومي بنقده الذاتي حول الموقف السابق من الديمقراطـــية. بـــيد أن نقطـــة الضعف الرئيسية أضحت تنحصر في الاقتناع بأن الشـــعوب العربية تريد الوحدة أو التعاون وأن النخب العربية الحاكمة – العميلة أو المغرضـــة أو غـــير الواعـــية – هـــي العـــائق أمام تحقيق ذلك ، وبأن وجـــود الديمقراطـــية سيحـــقق الوحدة حتماً أو على الأقل ييسر السبيل أمامها ٠ولا يمكن الـــثقة بصـــحة هذا الرأي، لأن قيام نظم ديمقراطية على النمط الغربي تماماً أمراً مستبعداً في الأجلين القصير والمتوسط في معظم النظم العربية، ولأن وصول نخب بديلة إلي السلطة لا يعنى أن مصالحها تقتضي تحقيق تعاون عربي أوثق من القائم الآن ، ولأنـــه لـــيس ثمة دليل قاطع على أن المواطنين العرب في أغلبهم يؤيدون تعزيـــز التعاون العربي المشترك الذي قد يأتى على حساب مصالح البعض ؛ ولأنه لـــيس ثمـــة دلـــيل علـــى أن النخـــب البديلة ستكون مختلفةعن نخب الثلاثينيات والأربعينيات " الليبرالية " والتي لم تحقق سوى جامعة الدول العربية ؛ ولأن النخب القومية العربية في الخمسينيات والستينيات لم تحقق سوى الوحدة المصرية السورية

قصـــيرة الأجـــل والتي قضت نحبها لخلافات داخل النخب القومية الوحدوية وليس لمؤامرة خارجية ، ولأن محادثات الوحدة الثلاثية في القاهرة عام ١٩٦٣ قد أثبتت أن القـــوى الوحدويـــة نفســـها ذات رؤى قطـــرية ضـــيقة فما بالكم بالنخب غير الوحدوية. [١٣]

**خاتمة :**

يتضح مما سبق أن التيار القومي المصري المعاصر ما زال أسير كثير من المســـلمات التـــي تمـــت صـــياغتها إبـــان المدّ القومي الناصرى في الخمسينيات والستينيات .

ما تزال بعض المعضلات مستعصية على الحل بالرغم من تغير الظروف المحلية والإقليمية والدولية . ولعل موقف التيار القومي من التعاون الشرق أوسطي يثبـــت أن كثـــيراً مـــن المواقف لم تتغير بعد ، وأن التيار القومي ما يزال متعلقاً بالشـــعارات بدرجـــة أكبر من دراسة الواقع دراسة علمية تسمح بتقديم صيغ أكثر ملاءمـــة للـــتعامل مـــع هذا الواقع الذي لم يعد مواتياً مقارنة بفترات المد القومي الســـابقة، ومـــا يـــزال أكـــثر ميلاً إلي تبرير الكوارث العربية من خلال العوامل الخارجـــية وأقـــل اســـتعداداً لتوجيه المسئولية نحو المسئولين الحقيقيين عنها من القيادات والتيارات القومية العربية .

وإذا كان للتيار القومي العربي في مصر وفى غيرها من الدول العربية أن يـــتطور، فـــإن عليه أن يعيد النظر في كثير من " المسلمات " التي ولدت من رحم تحديات عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي والتي لم يعد من الممكن التمســـك بها في مطلع القرن الحادي والعشرين، وعليه أن يقدم أسئلة جديدة تتعلق بـــالواقع الراهن وأن يسعى للإجابة عليها من خلال رؤى تدرك التحديات المحلية والإقليمية والدولية كي يقدم خطاباً قادراً على التعامل مع الحاضر والمستقبل بعيداً عن شعارات الماضي التي لم تعد تتلاءم مع التغيرات، ولم تعد تصلح بعد أن جرت في نهر السياسة العربية مياه غزيرة غير التي كانت في خمسينيات القرن الماضي

(١) أنظر، محمد عابد الجابرى: الخطاب العربي المعاصر : دراسة تحليلية نقدية ( بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الرابعة ١٩٩٢)

(٢) راجع K. Karpat : Political and Social Thought in the Contemporary Middle East (New York : Praeger , 1982 ); A.Hourani,.Arabic Thought in in the Liberal Age 1798, 1939 (Cambridge : Cambridge University Press, 2nd ed., 1983 ) ; M.Khadduri : Political Trends in the Middle . East ( London : The John Hopkins University Press, 1970).

وحول تطور الفكرة العربية في مصر انظر: نبيه بيومي عبد الله : تطور الفكرة العربية في مصر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٩٧٥ ) ٠

(٣) حليم اليازجى ، " الحرية والديمقراطية في الفكر العربي الحديث " في معن زيادة (إشراف) بحوث في الفكر القومي العربي: إشكاليات نظرية ( بيروت : معهد الانماء العربي ، ١٩٨٥ )؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى : تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة(القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٣)

(٤) محمد جابر الأنصاري تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي ١٩٣٠ - ١٩٧٠ ( الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠ )

(٥) المرجع السابق ٠

(٦) راجع في ذلك :

مار لين نصر : التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر (١٩٥٢-١٩٧٠) ( القاهرة : دار المستقبل العربي، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ )٠

(٧) أنظر حول سمات الفكر العربي، محمد صفى الدين خربوش٠" تحليل الخطاب القومي العربي : رؤية نقدية " قضايا استراتيجية ( دمشق)، العدد (٦) حزيران / يونيو ٢٠٠١ ٠ ص ص٦١ – ٨٢ ٠

(٨) محمــد صــفى الديــن خربوش " الدول العربية بين التعاون العربي والتعاون الشــرق أوسطي : قراءة في العروبيين والشرق أوسطيين ٠في محمد إبراهيم منصــور (محــرر) الســوق العربــية المشتركة ومستقبل الاقتصــاد العربي (أسيوط : مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط ١٩٩٨)٠

(٩) غســان ســلامه، " أفكار أولية عن السوق الشرق أوسطية " في أحمد صدقي الدجــانى (وآخــرون) الــتحديات الشــرق أوسطية الجديدة والوطن العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)٠

(١٠) أنظـــر حـــول انقسامات العالم العربي بين المعسكر الثوري والمعسكر المحافظ :

--M. Kerr : The Arab Cold War : Gamal Abd Al Nasir and His Rivals1958 1970(London : Oxford Univensity Press, 3rd ed; 1971 )

(١١) أنظــر: محمــد صفى الدين خربوش " العوامل الداخلية للنزاعات العربية " ورقة قدمت إلي مؤتمر " النزاعات العربية والإقليمية وتحديات القرن الواحد والعشــرين " جامعــة الــيرموك ( الأردن) – قسم العلوم السياسية ومركز الدراسات الأردنية ٢١/٤/١٩٩٩م٠

(١٢) محمــد صــفى الدين خربوش، الدول العربية بين التعاون العربي والتعاون الشرق أوسطي ٠٠٠ م ٠ س ٠ ذ ٠

(١٣) أنظــر: محاضر جلسات مباحثات الوحدة ( القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، د ٠ ت ٠)

# الفصل الخامس

## الفكر النسوى فى مصر : الوعى والفعل

د. هالة كمال

مقدمة :

"إن دمـــج آراء النساء في سلة واحدة تحت بند الفكر النسوي يعد اختزالا يطمس الاخــتلافات الفعلــية بين آراء هؤلاء النساء مفترضا وجود صوت واحد وموحد لهؤلاء النساء."[١]

عـــادة مـــا يـــتم الـــتأريخ لمـــيلاد الحركة النسائية المصرية بخروج النساء في مظاهـــرات ثـــورة ١٩١٩ ضد الاحتلال البريطاني التي تفجرت عقب نفي سعد زغلول ورفاقـــه مـــن الـــبلاد في أعقاب تصاعد الخلاف بينه وبين سلطات الاحتلال، كما تميل المصـــادر التاريخية إلى إرجاع الأسس الفكرية لتنامي الوعي النسوي وحقوق المرأة إلى جهود مفكرين مصلحين من أمثال جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده وقاسم أمين. إلا أن البحـــث المتأنـــي في مصادر التاريخ الرسمي وغير الرسمي يشير إلى أن خروج نســـاء مصـــر إلى الطريق العام مطالبات بالتحرر من قوى الاستعمار قد بدأت قبل عام ١٩١٩ بعقـــود عديدة، كما أن إرهاصات الوعي النسوي لم تقتصر على الفعل السياسي الحزبـــي المـــنظم ولـــم تعتمد بالضرورة على أيدي المصلحين الرجال، وإنما عبر ذلك الوعـــي عـــن نفسه في دعوة المثقفات المصريات إلى إعادة النظر في النظم الاجتماعية وحقـــوق النساء في إطار مشروع النهضة المصرية الشاملة. ومن هنا كان اندلاع ثورة ١٩١٩ التـــي شـــهدت ســـير المرأة المصرية في مظاهرة نسائية عامة يوم ١٦ مارس ١٩١٩ هي لحظة -تلتها بل وسبقتها- لحظات أخرى تقاطعت فيها قضية تحرير الوطن بقضية نساء هذا الوطن.

وســـأحاول فيما يلي رصد أهم ملامح الفكر النسوي المصري منذ بدايات القرن العشـــرين إلى اليوم لما تمثله الحركة النسائية المصرية من امتداد تاريخي ولما تتضمنه مـــن أوجه شبه وتواصل على مدار التاريخ. وسأحاول في هذا السياق التوقف عند بعض التســـاؤلات: إلـــى أي حد يمكن ربط/فصل العمل النسائي عن العمل السياسي والحزبي

المـنظم؟ مـا هي معالم الوعي النسوي في العصر الحديث؟ ما هي القضايا التي تبنتها نسـاء مصـر علـى سبيل المطالبة بحقوق المواطنة والعمل العام؟ ما هي القنوات التي استخدمتها المرأة المصرية للتعبير عن همومها ومطالبها؟

**أولاً : نساء مصر في الثورات:**

يحـتل دور نسـاء مصـر فـي ثورة ١٩١٩ مكانة بارزة في التأريخ للحركة النسـائية المصـرية إلـى درجة وصفها بأول مظاهرة تشترك فيها المرأة المصرية في مواجهـة السـلطة. إلا أن القراءة المتأنية لتاريخ مصر بحثا عن أدوار النساء فيه تشير إلـى اشتراك نساء مصر في العديد من المسيرات وحركات المقاومة ضد قوى الاحتلال وأوجـه السلطة الغاشمة. حيث يتضح دور المرأة المصرية في أحداث المقاومة الشعبية ضـد الحملـة الفرنسية بدءا من لحظة نزول القوات الفرنسية إلى الإسكندرية في يوليو ١٧٩٨، وكذلـك ضد حملة فريزر البريطانية عام ١٨٠٧.[٢] كما أن السنوات الأولى من القـرن التاسـع عشـر في الفترة ما بين خروج الحملة الفرنسية وتولي محمد علي حكم مصـر فـي ١٨٠٥ قـد شهدت سلسلة من المظاهرات النسائية ضمن الاحتجاج الشعبي ضـد السياسـات العثمانية في البلاد، كان من أكبرها مظاهرة حي بولاق احتجاجا على ارتفـاع الضـرائب ومظاهرة أخرى لنساء مصر القديمة ضمن مظاهرة شعبية توجهت إلـى الأزهر احتجاجا على سلطة الجند العثمانيين.[٣] وفي نهايات القرن انضمت النساء إلـى الـرجال دفاعـا عـن مدينة الإسكندرية عندما بدأ الأسطول البريطاني في ضرب المديـنة إيذانـا باحـتلال البلاد في يوليو ١٨٨٢، حيث يورد التاريخ دور أهل المدينة رجالا ونساء وأطفال في الذود عنها إلى جانب مساهمة نساء العائلة الخديوية في التبرع بالخيول والأربطة الطبية والأموال لصالح جهود المقاومة الشعبية.[٤]

أمـا مظاهـرة ١٩١٩ فـتظل في ذاكرتنا الجماعية هي "المظاهرة الأولى لنساء مصـر" حيـن خرجـت النساء يوم ١٦ مارس ١٩١٩ تأييدا للثورة واحتجاجا على نفي

زعمـــاء الأمة. وقد صاحب ذلك بيان احتجاج وقعت عليه عديد من النساء ومنهن السيدة صـــفية زغلـــول وهـــدى شعرواي وحرم حسين رشدي باشا رئيس الوزراء المستقيل، وجـــاء في البيان الموجه إلى المعتمد البريطاني: "يرفع هذا لجنابكم السيدات المصريات أمهـــات وأخوات وزوجات من ذهبوا ضحية المطامع البريطانية، يحتججن على الأعمال الوحشـــية التـــي قوبلت بها الأمة المصرية الهادئة، لا إثم ارتكبته سوى المطالبة بحرية الـــبلاد واســـتقلالها...".(٥) ومـــن الجديـــر بالملاحظة والمقارنة هنا موقف التاريخ في الاحـــتفاء بمظاهرة النساء في ١٩١٩ حتى يظن البعض أنها المظاهرة الوحيدة في تاريخ نســـاء مصـــر. وممـــا لاشـــك فـــيه أن هنالك عدة عوامل ساهمت في عدم سقوط تلك المظاهـــرة مـــن الذاكرة الجماعية، وتسجيل تفاصيلها في المصادر التاريخية. أولا: لقد خرجـــت هـــذه المظاهرة في إطار ثورة ١٩١٩ التي ارتبطت بتاريخ حزب الوفد، وجاء بـــيان نساء مصر معبرا عن مطالب الحزب لإعادة سعد زغلول وزعماء الأمة المنفيين. ثانـــيا: صـــاحب تلـــك المظاهـــرة بـــيان رسمي موقع بأسماء مجموعة من نساء مصر المنتمـــيات إلـــى عـــائلات مرتبطة بالعمل السياسي والحزبي. ثالثا: صاحب المظاهرة تغطـــية إعلامـــية ممثلة في صحافة ذلك العصر وصور فوتوجرافية ساهمت في التأريخ للحـــدث والحفـــاظ عليه في الذاكرة الجماعية. ذلك إلى جانب ما أثارته مسيرة النساء في نفـــوس مفكري مصر وأدبائها حينذاك دفعت شاعر النيل حافظ إبراهيم إلى كتابة قصيدة تحية لمظاهرة النساء.

وعلـــى الرغم من خلو البيان الصادر عن تلك المظاهرة من مطالب نسوية (أي متعلقة بأوضاع النساء وحقوقهن) وتعبيرها عن مطالب شعبية ووطنية عامة إلا أنها مع ذلـــك ظلـــت توصـــف بكونهـــا بداية الحركة النسائية المصرية. ومن الجدير بالذكر أن خـــروج النساء في مظاهرة ١٩١٩ يعبر بصورة غير مباشرة عن تنامي الوعي النسوي لـــدى مجموعة متزايدة من المثقفات المصريات وطالبات المدارس بل ونساء الصفوة من المنتمـــيات إلـــى ثقافـــة "ربـــات الخدور" ممن قررن وبوعي شديد كسر حاجز التقاليد

والخــروج إلــى الشــارع فــي مســيرات حاشدة تعبيرا عن موقفهن من قضية التحرر الوطنــي. ومــن هنا يمكن اعتبار تلك المظاهرات تعبيرا عن تبني القضية الوطنية على مســتوى مضمون الحدث، بينما يحمل شكله المتمثل في مسيرة النساء في الطريق العام أبعادا نسوية.

وإذا كانــت مطالب مظاهرات ١٩١٩ قد ركزت على قضايا الوطن، وبمقارنتها بمطالــب نســاء مصــر المساندات لثورة ١٩٥٢ على سبيل المثال، فإننا نلاحظ وجود تشــابه حيث يشير التاريخ في كلا الحالتين إلى لحظة تاريخية تقاطعت فيها بوضوح تام قضــية الوطن بقضية نساء الوطن. وعلى الرغم من تمتع نساء الثورات بقدر من الوعي النســوي وســعيهن الــدءوب نحو تحقيق مطالبهن لضمان المساواة في القوانين والتعليم والعمــل والمواطــنة، إلا أن ثورتي ١٩١٩ و ١٩٥٢ تقدمان نموذجا متكررا لما يحدث مــن تركــيز علــى المطالب الوطنية وتأجيل للمطالب النسوية على أساس أن مصلحة الوطــن أســبق مــن مصلحة الفرد/المرأة، وعلى وعد بأن تنال المرأة حقوقها وتتحقق مطالــبها بمجــرد نجاح الثورة. وعلى الرغم من مساندة النساء الكاملة لثورة ١٩١٩ إلا أنــه مــا لبثــت مطالبهــن أن همشت وتم تجاهل حقوقهن السياسية عند صياغة دستور ١٩٢٣، وهــو مــا تكــرر بعــد ثورة ١٩٥٢ واستبعاد النساء من لجنة صياغة دستور الجمهورية الوليدة، بل وتم إلغاء الاتحاد النسائي المصري بوصفه حزبا سياسيا!

ويتضح مما سبق أن الفكر النسوي حتى في المراحل التي انضم فيها تحت لواء العمــل الحزبــي بتشكيل لجنة سيدات الوفد المركزية عام ١٩١٩ لم تكن أهدافه متعلقة بالوصــول إلى الحكم، بل يمكن ملاحظة أن أضعف مراحل العمل النسوي هي تلك التي تم فيها إدماج برنامج العمل النسوي والمطالب النسائية ضمن مطالب حزبية أو سياسية، حيــث تــذوب عــندئذ خصوصية حقوق النساء في ذلك الكل الأشمل أي قضية الوطن. ومــن ناحــية أخــرى يتضح الوعي النسوي والفكر النسوي في مجالات العمل الثقافي والاجتماعــي لا بهــدف بلوغ مواقع السلطة وإنما من خلال المساهمة في إحداث نهضة

فكـرية وثقافـية تـنعكس على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي كلتا الحالتيـن، ومـع خوض النساء تجربة العمل السياسي يكتسبن مهارات سياسية وينجحن فـي توسيع دائرة العلاقات والاتصالات بما يؤهلهن للتنظيم والعمل النسوي بشكل أكثر فاعلية.

**ثانياً : قضية المرأة وقضية الوطن:**

تشـير المصـادر التاريخية الرسمية منها وغير الرسمية إلى تنامي وعي النساء المصـريات بحقوقهـن وتعبيرهـن عن هذا الوعي بداية من نهايات القرن التاسع عشر وبدايـات القـرن العشـرين. وتؤكد هدى الصدة على أنه "من الناحية التاريخية، تزامن طـرح قضية المرأة مع قضية تحديث المجتمع، ونشأت علاقة وثيقة بين تحديث المجتمع وتحسـين وضع المرأة، وبين النهوض بالوطن والنهوض بالمرأة".[٦] وفي نقدها لمفهوم الحداثـة توضـح ارتـباط مفهـوم المجتمع الحديث بالنموذج الغربي، حيث وقع رواد النهضـة فـي مأزق ما بين الأخذ من الغرب بما يساهم في نهضة المجتمع المحلي وما بيـن معايشـة وطأة الهيمنة الاستعمارية وما يترتب على ذلك من تشكيك في مصداقية الـنموذج الغربـي، وهو مأزق فكري نجم عنه الوقوع في شرك الثنائيات المتضادة بين الماضـي/الحاضـر، الـتراث/المعاصرة، الشرق/الغرب.[٧] وقد كان صوت الإصلاح مسـموعا مـنذ بدايات القرن التاسع عشر مع رفاعة الطهطاوي وجمال الدين الأفغاني ومحمـد عـبده وغـيرهم مـن دعاة الرجوع إلى صحيح الدين وجوهر الإسلام كسبيل للصـلاح والإصـلاح، ومن ثم جاءت دعوتهم للنهوض بنساء مصر بوصفهن جزءا لا يـتجزأ مـن المجـتمع وسبيلا لرفعة البلاد من خلال دور النساء في تربية أجيال الغد. ومـن هـنا يمكن اعتبار علاقتهم بقضية المرأة بمثابة رد الفعل المباشر وبالتالي وقوعا فـي شرك الفكر الغربي الاستعماري الذي وظف دعوى تأخر المجتمع المصري مبررا لـدوام اسـتعماره.[٨] فإذا كان الاستعمار قد وظف النسوية لخدمة المشروع الاستعماري

فمن الممكن قراءة فكر الرواد المصلحين بوصفه توظيفا للنسوية على سبيل مقاومة ذلك المشروع الاستعماري.

وإذا كانت بعض نساء الصفوة المثقفة قد اقتبسن الخطاب النهضوي ودعون إلى حصـــول المـــرأة على حقوقها في سبيل نهضة البلاد، إلا أن التأمل في كتابات نساء تلك الفترة وأعمالهن ومطالبهن يكشف عن وجود خيط يجمع ما بين أهداف رفعة الوطن من ناحــية وحقــوق المساواة والمواطنة والمعرفة والعمل من ناحية أخرى. وقد كانت عين المفكريـــن والمصـــلحين من الرجال متجهة صوب النهضة بأبناء وبنات مصر من أجل النهضـــة بالوطـــن وســـعيا إلـــى التحرر والتخلص من النفوذ الأجنبي ردا على توظيف الخطـــاب الاســـتعماري لقضـــية المرأة كمبرر للاستعمار. أما الفكر النسوي فكثيرا ما عـــبرت رائداتـــه عـــن اهتمامهن الأساسي والإضافي بصلاح المجتمع والنهضة الثقافية والاجتماعـــية الشـــاملة، ومـــن هـــنا تميز نشاط المثقفات المصريات في بدايات القرن العشـــرين بـــالعمل الاجتماعـــي من خلال الجمعيات المختلفة والعمل الثقافي عن طريق إصدار الكتب والمجلات النسائية التي تتبنى قضايا المرأة المصرية.

**١ – مظاهر التعبير عن الوعي النسوي – المعرفة والعمل:**

تشـــير بـــث بارون في كتابها "النهضة النسائية في مصر" إلى الدور المهم الذي لعبـــته الصحافة النسائية بداية من مجلة "الفتاة" الشهرية لصاحبتها هند نوفل التي أنشأتها فـــي عـــام ١٨٩٢ "للدفـــاع عن حقوق النساء والتعبير عن وجهة نظرهن"، وما لبثت أن توالـــت الإصـــدارات النســـائية الصحافية مثل "أنيس الجليس" عام ١٨٩٨، والعديد من المجـــلات الأخرى اللاحقة مثل "فتاة الشرق" عام ١٩٠٦ لصاحبتها لبيبة هاشم و"الجنس اللطـــيف" لملكة سعد في عام ١٩٠٨.[٩] وقد نشأت الصحافة النسائية في مصر متزامنة مـــع صعود الحركة الوطنية، وعلى الرغم من عدم تبني تلك الصحف القضايا السياسية بصـــورة مباشـــرة إلا أنه "مع ظهور حركة وطنية كان لابد من خلق تصور جديد عن المجـــتمع وانـــتماءاته، وبالتالـــي إعادة التفكير في الأسرة والأدوار الاجتماعية والثقافية

للجنسين. وهي القضايا التي حملتها الصحافة النسائية على عاتقها"[١٠] وأصبحت المجلات النسائية منبرا لمناقشة قضايا تخص علاقة المرأة بالمجتمع، مثل مسائل الزواج والطلاق وتعدد الزوجات والحجاب والتعليم والعمل إلى جانب دورها في تناول شئون الأسرة والمنزل.

وقد قامت الصحافة النسائية بالدور الأكبر في إثارة القضايا للجدل والنقاش وأدت إلى قيام حركة فكرية حول قضايا المرأة والمجتمع، ورغم قيام المجلات بمبادرات فردية إلا أنها بوجودها جنبا إلى جنب قد ساهمت في إحداث تأثيراً هو أقرب إلى العمل الجماعي الفعال. وإلى جانب ذلك صدرت مؤلفات لأصوات نسائية وبمبادرات فردية في مجالات تراجم النساء والأعمال الأدبية والنقد الاجتماعي، ولعل من أهم تلك العلامات كتاب مريم النحاس "مرآة الحسناء في تراجم مشاهير النساء" عام ١٨٧٩، وكتاب زينب فواز "الدر المنثور في طبقات ربات الخدور" عام ١٨٩٤، ذلك بالإضافة إلى أعمال عائشة التيمورية "نتائج الأحوال في الأقوال والأفعال" عام ١٨٨٧، و"مرآة التأمل في الأمور" عام ١٨٩٢. وقد لعبت تلك الإصدارات دورا هاما في بلورة الوعي النسوي بخصوصية قضية المرأة كما ساهمت بلا شك وربما لأول مرة في تشكيل رأي عام يشترك أفراده في مواقفهم تجاه ضرورة طرح قضايا تهم النساء للنقاش على صفحات الجرائد والمجلات. وفي سياق مجتمع "ربات الخدور" وفي غياب وسائل الإعلام كانت الكلمة المكتوبة وسيلة التواصل بين النساء وتجاوز الحجب فيما بينهن وبين مجتمعهن، وما في ذلك من شحذ لهممهن وتكثيف جهودهن في النضال من أجل حقوقهن.

وإلى جانب العمل الصحفي وتنامي الوعي النسوي المعرفي وتناقله على صفحات الجرائد والمجلات شهدت بدايات القرن العشرين اشتغال النساء بالعمل التطوعي من خلال الجمعيات بما كان يمثله ذلك لهن من احتلال مساحة ما بين حدود العام والخاص، حيث أن القيام بالعمل الخيري من رعاية المرضى والأيتام والاهتمام

بتعليم الأطفال هي أقرب من منظور المجتمع إلى مجالات عمل النساء. إلا أن قيام النساء بهذا العمل قد أتاح لهن مساحة خارج إطار شئون البيت والأسرة وساهم في تواجدهن المشروع في مجال العمل العام. كما ظهرت على الساحة التجمعات الثقافية النسائية وقيام "صالونات" ثقافية تلتقي فيها النساء لمناقشة شئونهن ودراسة سبل الارتقاء بأوضاعهن في المجتمع. وإذا كان قد درج على تسمية حلقات النقاش تلك باسم "صالونات" (صالون الأميرة نازلي، وصالون مي زيادة على سبيل المثال) فإنما يعكس ذلك شكل تلك اللقاءات لا مضمونها لارتباطها بالطبقة الحاكمة والنخبة المثقفة. إلا أنه بالنظر إلى تلك "الصالونات" شكلا ومضمونا فإننا نتلمس دورها الهام في خلق وبلورة وعي النساء بقضاياهن بصورة تدريجية تراكمية راسخة. كما أنشئت الجمعيات الثقافية ولعل من أشهرها "اتحاد النساء التهذيبي" الذي أنشئ عام ١٩١٤ كرد فعل لغلق الفرع النسائي في الجامعة الأهلية، وكان الهدف من إنشائه إتاحة مجال المحاضرات التعليمية العامة المتبنية لقضية المرأة.

وقد ظلت قضية تعليم النساء هي القضية ذات الأولوية خلال تاريخ الحركة النسائية المصرية، بدءا من الدعوة للتوسع في إقامة مدارس للبنات، مرورا بمساواة البنات بالأولاد في المناهج الدراسية والوظائف التعليمية، وصولا إلى المطالبة بفتح أبواب الجامعة للنساء بداية من الأيام الأولى لنشأة الجامعة الأهلية وإقامة الفرع النسائي. وعلى الرغم من إغلاق الفرع النسائي بعد سنوات معدودة من نشأته إلا أن الجامعة المصرية فتحت أبوابها لنساء مصر عام ١٩٢٨ على قدم المساواة بالطلاب مما ساهم بالتالي في ظهور جيل جديد من النساء اللاتي التحقن بسوق العمل العام بتخرج أول دفعة من طالبات الجامعة المصرية عام ١٩٣٣، ثم تدرج بعضهن في المواقع الأكاديمية والمناصب العامة.

**٣ – مطالب النساء:**

رغـم ازدحـام الصـحافة النسائية بآراء تعكس الجدل الدائر في بدايات القرن العشرين حول قضية المرأة وحقوق النساء، واقتصار ذلك الجهد على المبادرات الفردية والجماعـية فـي الإطار الثقافي والاجتماعي، إلا أن ملك حفني ناصف قامت في إطار خطـبة ألقتها في نادي حزب الأمة (عام ١٩٠٩) في حضور المئات من السيدات بتحديد عشر مطالب نسائية وجهتها إلى البرلمان، وهي:

١- تعليم البنات الدين الصحيح

٢- جعـل التعليم الأولي إجباريا للجميع وإتاحة فرص التعليم الابتدائي والثانوي للبنات

٣- تعليم البنات التدبير المنزلي ومبادئ الصحة والتربية

٤- تخصيص عدد من الفتيات لدراسة الطب ودراسة أسس التربية والتعليم

٥- إطلاق حرية الفتيات في تعلم كافة العلوم لمن تريد

٦- تربية الفتيات على الصبر والجد في العمل وغيرها من الفضائل

٧- اتباع الطريقة الشرعية في الخطبة، فلا يتزوج اثنان قبل التقائهما في وجود محرم

٨- اتباع عادة نساء الأتراك في الحجاب والخروج

٩- المحافظـة على مصلحة الوطن والاستغناء عن الغريب من الأشياء والناس بقدر الإمكان

١٠- على الرجال تنفيذ المشروع[١١]

وعلـى الـرغم من رفض مطالبها تلك، إلا أن ملك حفني ناصف كانت ضمن مجموعـة مـن النسـاء اللاتـي اتسعت دائرة مطالبهن لتشمل المطالبة بإصلاح قوانين الـزواج وخاصة فيما يتعلق بالطلاق وتعدد الزوجات وتحديد الحد الأدنى لسن الزواج. وقـد ظلـت تلـك الـنقاط هـي أساس المطالب التي كانت تتقدم بها نساء مصر إلى

الحكومـــة، ولكـــنها لم تأخذ شكل الفعل التنظيمي سوى بعدما خذل دستور ١٩٢٣ المرأة المصـــرية رغـــم نضالها واشتراكها الفعلي في ثورة ١٩١٩، فما كان من نساء الطبقتين العلـــيا والوســـطى إلا أن شكلن الاتحاد النسائي المصري في ١٦ مارس ١٩٢٣ برئاسة هـــدى شـــعراوى، والذي تبنى مطالب النساء الاجتماعية والقانونية والمعرفية إلى جانب المطالـــب السياسية من أجل حصول المرأة على حق التصويت بعد استقلال عام ١٩٢٣. ولأول مـــرة صـــدر عن تنظيم نسائي بيان يتضمن المطالبة بالحقوق السياسية جنبا إلى جنـــب حقـــوق التعلـــيم والمســـاواة أمام القانون، حيث ورد ضمن أهداف الاتحاد "رفع مســـتوى المـــرأة الأدبـــي والاجتماعـــي للوصول بها إلى حد يجعلها أهلا للاشتراك مع الـــرجال فـــي جمـــيع الحقوق والواجبات وأن تسعى المرأة لتنال كافة حقوقها السياسية والاجتماعـــية."[١٢] وقد استجاب البرلمان هذه المرة للالتماس المقدم من الاتحاد النسائي وشـــرع قانونـــا بـــتحديد سن الزواج بـــ١٦ سنة للمرأة و١٨ سنة للرجل كحد أدنى. أما معظـــم إنجـــازات النســـاء فقد تحققت على مستوى التعليم حيث أصبح التعليم الابتدائي إجـــباريا للجنسين بموجب قانون عام ١٩٢٥، كما التحقت أول دفعة من النساء بالجامعة المصـــرية في عام ١٩٢٨ وما تبعه من التحاقهن بالمهن والوظائف المختلفة بعد تخرج أول دفعة في عام ١٩٣٣.

وقـــد صاحب التحاق النساء بسوق العمل بدء المطالبة بحقوق عمالية، ومن هنا جـــاء تأســـيس الحزب النسائي المصري عام ١٩٤٢ بزعامة فاطمة نعمت راشد، والذي وضـــع علـــى رأس مطالـــبه المناداة بالمساواة الكاملة للمرأة والرجل في التعليم والعمل والحقوق والواجبات والتمثيل السياسي، كما تقدم بمطالب خاصة بالنساء العاملات ومنها حـــق العاملـــة فـــي إجازة وضع مدفوعة الأجر، إلى جانب حث العاملات على تكوين الـــنقابات بالمصـــانع. ومـــع ازدياد أعداد طالبات وخريجات المدارس والجامعة انضم العديـــد مـــن الطالـــبات والعـــاملات إلى اللجنة الوطنية للطلبة والعمال عام ١٩٤٦ في مـــرحلة شـــهدت تقاطع مطالب النساء بجهود مقاومة الاحتلال البريطاني ضمن حركة

وطنـية تطالـب بجـلاء الإنجليز عن البلاد. وهكذا شهدت الحركة النسائية بعدا جديدا باتسـاع دائـرتها وانضمام نساء يمثلن قطاعات متنوعة من المجتمع المصري، ولم تعد الحـركة النسـائية قاصرة على مبادرات صفوة نساء المجتمع.(١٣) ويسجل التاريخ دور لطـيفة الزيات ضمن النساء اللاتي خرجن في المظاهرات داعيات إلى المقاومة المسلحة ضد الاحتلال. وقد شهدت الأربعينيات إنشاء "اتحاد بنت النيل" عام ١٩٤٨ وجهود درية شـفيق فـي التعبئة من أجل حصول النساء على حقوق المواطنة الكاملة ممثلة في حق المشـاركة السياسية الكاملة، وهو ما تحقق بعد جهود مضنية بما كفله دستور ١٩٥٦ من حقـوق المسـاواة بيـن الجنسين في التعليم والعمل والترشيح والانتخاب. إلا أن قوانين الأحـوال الشخصـية ظلـت دون تعديل لتتجه إليها جهود الحركة النسائية المصرية في العقود التالية.

ويمكـن إيجـاز أهـم مطالب المرأة المصرية فيما يلي: المساواة من حيث حق التعلـيم والعمـل، حقوق النساء في إطار قانون العمل، حقوق النساء السياسية، ذلك إلى جانـب حقـوق الأحوال الشخصية التي كانت وما زالت هي الأبطأ حركة وتغيرا. ومن الجديـر بالذكر أن هذه القضايا ما زالت على رأس قائمة المطالب النسائية الحالية، وإن كـان الإطـار الـذي تتبناه الحركة النسائية المعاصرة على مدى العقود الثلاث الأخيرة شـبيها بالاسـتراتيجية التي انتهجتها نساء بدايات القرن ألا وهي المطالبة بحقوق المرأة والعدالـة والمسـاواة. ومـن الجديـر بالذكر أن الحركة النسائية المصرية قد تعرضت لمـرحلة من الركود خلال الخمسينيات والستينيات وجزء من السبعينيات، ويمكن إرجاع ذلـك الـركود إلـى وصـول الجيش إلى السلطة بثورة ١٩٥٢ وما تبعه من تعد على الحـريات وحـل الأحـزاب السياسية بما فيها الاتحاد النسائي المصري. كما تم احتواء العمـل النسـائي وامتصـاص جهود الحركة النسائية بدعوى حصول المرأة على كافة حقوقهـا! فـتراجع مجال العمل النسوي ليقتصر على العمل الخيري تحت مظلة وزارة الشئون الاجتماعية واقتصرت لجان المرأة إلى حد كبير على المجالات الخدمية.

**ثالثاً : حركة المجتمع المدني - وعي نسوي جديد وتجدد الحركة النسائية:**

إذا كـــان الـــتأريخ لأهم معالم نمو الوعي النسوي في أواخر القرن التاسع عشر وبدايـــات القـــرن العشـــرين يعتمد إلى حد كبير على ما شهدته تلك الحقبة من تزايد في مصـــادر المعـــرفة وطـــرح قضـــية المرأة على الرأي العام عن طريق كتابات النساء بمـــبادرات فـــردية، وتعـــدد قـــنوات العمل النسوي الثقافي والاجتماعي عبر الصحافة والجمعـــيات، ومـــا نجم عنه من تشكيل تيار معرفي جديد ساهم في بلورة وانتشار وعي نســـوي جماعـــي دفـــع بنســـاء مصر إلى نقد أوضاعهن والسعي نحو تغيير أدوارهن الاجتماعـــية والتمـــتع بقـــدر أكـــبر من الحقوق، كذلك كان لكتابات نوال السعداوي في بدايـــات الســـبعينيات مـــن القـــرن العشرين دور لا يمكن إنكاره في إثارة قضايا تتناول مـــناطق خاصـــة وحميمة من حياة النساء مع إدانة الممارسات الاجتماعية التي تتخذ من الـــتراث والتقالـــيد وســـيلة لقهر المرأة. وعلى المستوى الداخلي تزامن ذلك مع السياسة الداخلـــية والخارجـــية للدولة وما صاحبها من تراجع في فرص العمل وازدياد معدلات الـــبطالة مع تزايد المد الديني وموقفه تجاه المرأة القائم على تحميل النساء كافة مشكلات المجـــتمع، والدعوة إلى تنازل النساء عن كافة إنجازاتهن في العقود السابقة والعودة إلى البيـــت لإفســـاح الطـــريق أمـــام الـــرجال لـــيقوموا بشئون الوطن والأمة! كما شهدت الســـبعينيات تصـــاعد الحـــركة الطلابية بما فيها من نساء شاركن بدور فعال في العمل السياســـي والحزبـــي، مـــا لبثـــن أن تبنين قضية حقوق المرأة كرد فعل للنزعة التقليدية الأصولية المتنامية في المجتمع.

ومـــن ناحية أخرى شهد المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة تركيزا لاهتمام بقضـــايا المرأة والتي اتخذت أوضح صورها بدءا من مؤتمر المكسيك عام ١٩٧٥. ولم

يقتصـــر الـــتفاعل بين الفكر النسوي المصري في العقود الأخيرة على الاحتكاك بالفكر النســـوي الغربي بما يشتمل عليه من مناهج بحث نظرية ومعرفية من ناحية وممارسات نســـوية مطـــبقة على أرض الواقع ممثلا في القوانين المحلية والاتفاقيات الدولية. ولعل مـــن أبرز خصائص العقدين الأخيرين على وجه الخصوص النمو المتزايد لدور وفاعلية مؤسســـات حقـــوق الإنسان وحركة المنظمات غير الحكومية ونشاط المجتمع المدني في تكوين قوى لضغوط دولية ومحلية لتطبيق الاتفاقيات الدولية.

وفـــي دراســـتها حول الحركات النسائية المعاصرة تحدد عزة كرم ثلاثة أنماط أساســـية من الفكر النسوي والممارسة النسوية في مصر اليوم، ألا وهي: التوجه النسوي الإســـلامي، والـــتوجه النسوي المسلم والتوجه النسوي العلماني. وتصف الباحثة "التوجه النســـوي الإســـلامي" (النســـويات الإسلاميات) بكونه مبنيا على وعي صاحباته بصور معيـــنة مـــن قهـــر المـــرأة ويرون سبيل علاجها في الرجوع إلى مبادئ الإسلام، وهن ينتميـــن إلـــى حـــركة سياســـية تعمـــل على السيطرة على الحكم والتشريع. يعبرن عن تحفظهـــن إزاء مصـــطلح "النســـوية" ويـــرون أن قهر المرأة نتاج للمبالغة في المطالبة بالمســـاواة، وتتمثل أهدافهن في العمل على تطبيق الإسلام وتعزيز دور المرأة في إطار الأســـرة. أما "التوجه النسوي المسلم" (النسويات المسلمات) فيستخدم المصادر الإسلامية للتأكـــيد علـــى أن قـــيم المســـاواة بيـــن الجنسين هي من صميم وصحيح الدين، وتميل صـــاحبات هـــذا الـــتوجه إلى اتخاذ موقع وسط بين الخطاب الإسلامي وخطاب حقوق الإنســـان. ويتفق الفريقان على ضرورة ممارسة الاجتهاد وعلى قدرة النساء على تفسير الفقـــه وشـــغل المراكـــز القـــيادية. أما "التوجه النسوي العلماني" (النسويات العلمانيات) فمرجعيـــته تقـــع خارج الدين وتعتمد على خطاب حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية.(٤١) ورغـــم اعتماد عزة كرم على مقابلات شخصية مع نساء ترى أنهن يمثلن تلك التوجهات بصـــورة قاطعـــة، إلا أنه من الملاحظ أن الحدود بين تلك التوجهات ليست بذلك الحسم على أرض الواقع. كما أنني أميل إلى توصيف التوجهات النسائية لا طبقا لمدى علاقتها

بالمرجعية الدينية قربا أو بعدا، وإنما من حيث أن التيارات الفكرية لا تصبح تيارات سوى باتساع مجالاتها وتطبيقاتها وإنتاجها الفكري والثقافي وبالتالي فإن طبيعة العمل النسوي هي الأقرب إلى الوصول بنا إلى وصف ما وراءها من فكر.

ويتخذ نشاط الحركة النسائية في العقود الثلاثة الأخيرة عدة أشكال:

أ- لجان المرأة في الأحزاب السياسية. وهي رغم وجودها في الأحزاب السياسية الرئيسية في مصر، إلا أن نشاطها يتحدد في إطار برنامج الحزب. ويتضح من خلال حوار تم مع فرخندة حسن أثناء شغلها منصب أمين عام الحزب الوطني الديمقراطي أن دور لجنة المرأة وأهدافها تتمثل في "زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وعملية صنع القرار... من خلال عقد المؤتمرات والندوات وعبر وسائل الإعلام المختلفة وغيرها من القنوات."[١٥] وفي حوار مع ليلى الشال ممثلة عن اتحاد النساء التقدمي بحزب التجمع التقدمي الوحدوي، قامت بالتأكيد على المفهوم الذي يتبناه حزب اليسار من حيث رفض الفصل بين قضايا الرجال والنساء والتعامل مع قضايا النساء بوصفها قضايا ذات خصوصية في المجتمع من منطلق أن "نضالات الرجال والنساء داخل المجتمع غير منفصلة."[١٦] أما أسمهان شكري فقد أكدت عند حديثها عن لجنة المرأة في حزب العمل بأن سياسة لجنة المرأة جزء لا يتجزأ من سياسية الحزب.[١٧]

وهكذا يتضح أن لجان المرأة في الأحزاب السياسية الثلاثة السابقة لا تقوم بدور مستقل عن أهداف الحزب، ولعل فيما نسمعه من أمينات المرأة في تلك الأحزاب ما يقرب إلينا جو العمل الذي وجدت نساء مصر أنفسهن يعملن في إطاره من خلال لجنة سيدات الوفد المركزية، ومبررات تكوين مؤسسات نسوية مستقلة وخاصة في الحالات التي لا تتمتع بها النساء بحرية صنع القرار فيما يتعلق بقضاياهن.

ب – المـــنظمات النســـوية غـــير الحكومـــية. وتتضمن هذه المنظمات عدة نماذج، ومـــنها: مؤسســـات وجمعـــيات مشـــهرة بموجب قانون الجمعيات ٣٢ لعام ١٩٦٤ وتخضـــع بصـــورة مباشرة لرقابة وزارة الشئون الاجتماعية (جمعية نهوض وتنمية المـــرأة). كمـــا توجـــد مراكـــز بحثية مسجلة على هيئة شركات مدنية غير تجارية تتـــناول معظمها قضايا المرأة والنوع الاجتماعي من خلال العمل البحثي والميداني (مـــثل مركز دراسات المرأة الجديدة، وملتقى المرأة والذاكرة). وتتنوع أوجه نشاط المـــنظمات غير الحكومية ما بين خدمات صحية ومالية وقانونية تقدم لفئات مهمشة مـــن النســـاء، فمنها ما يعمل على مستوى العمل الثقافي بالتركيز على إنتاج تراكم ثقافي معرفي يتبنى قضية المرأة في سبيل إحداث تغيير في المفاهيم السائدة ولإعادة الـــنظر في الأدوار الاجتماعية القائمة. كما توجد مجموعة أخرى من هذه المنظمات تركـــز عملهـــا علـــى تغيير القوانين التي تميز ضد المرأة وتقديم المساعدة القانونية للنســـاء (مثل مركز قضايا المرأة المصرية والمركز المصري لقضايا المرأة). ذلك إلـــى جانب جهد فريد يتم من أجل مناهضة العنف ضد النساء (مركز النديم للعلاج والتأهـــيل النفسي لضحايا العنف). أما النموذج الثالث فيتمثل في صورة مجموعات نقاشية غير رسمية تتشكل لمتابعة قضية بعينها،[١٨] والمثال الواضح بالنسبة لها هي مجموعـــة مناهضـــة لخـــتان الإناث، وملتقى الحوار حول تفعيل اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

وهكـــذا علـــى مر قرن من الزمان يظل العمل النسوي متمثلا في إثارة النقاش وطـــرح قضـــايا النساء على الرأي العام من خلال العمل الثقافي من أجل بلورة الوعي النســـوي الـــذي يؤدي إلى الفعل والتغيير. كما يتضح قيام نساء مصر اليوم بالعمل العام فـــي سبيل النهوض بالفئات المهمشة من نساء المجتمع ودعمهن. وإلى جانب هذا وذاك تظـــل المـــرأة المصرية تطالب بالمزيد من الحقوق في نفس المجالات التي سبقتها إليها

أجـيال قـرن مضى. فما زالت قضية تعليم الفتيات من القضايا الأساسية وإن كانت قد اتخـذت أبعـادا مختلفة بالتركيز على الفتيات المتسربات من التعليم. كما يستمر نضال النسـاء فـي سبيل الحصول على حقوقهن في إطار قانون العمل بما له من تبعات على حقـوق العاملات. وتحتل قضية المساواة في المشاركة السياسية موقعا في الجدل الدائر حالـيا لا مـن حيث المبدأ وإنما من حيث التطبيق ومدى جدوى وفاعلية تخصيص نسبة للنسـاء فـي المجالس المحلية والنيابية، كما لا تزال قضية شغل بعض المناصب قضية سـاخنة فـيما يـتعلق باستمرار عدم تعيين قاضيات في القضاء المصري. وبالنظر إلى حقـوق المواطـنة تترقب النسويات الجدل الدائر حول المساواة بين الرجل والمرأة من حيـث حق المرأة المصرية في منح أبنائها الجنسية المصرية. وهناك العديد من القضايا ذات الحساسـية لارتـباطها بقوانين الأسرة والأحوال الشخصية بما فيها من تحيز ضد النسـاء، ناهـيك عن التمييز بين الجنسين في قوانين العقوبات، وعدم خضوعها للقوانين المدنية أو الاتفاقيات الدولية.

**ملاحظات ختامية:**

ممـا سـبق يبدو لي أن التيار الفكري النسوي المصري لا يقوم على النظرية بقدر اعـتماده على الوعي بأوضاع النساء وحقوقهن، ذلك الوعي الذي ما يلبث أن يأخذ شكل الفعـل. ومـن الملاحـظ أن العمـل النسوي في مصر قد ولد في ظل ظروف سياسية واجتماعـية خاصـة إلا أنـه سـرعان ما اتخذ لنفسه خطا إصلاحيا ساعيا إلى التغيير، وثوريـا أحـيانا، وذلك بفضل مبادرات فردية وحلقات تواصل مستمر -رغم الركود- تـتخذ شكل الوعي والفعل الجماعي. ومن الملاحظ أنه ولطبيعة ذلك الوعي الذي يتبلور وينتشـر علـى مسـتوى الفكر والمفاهيم فإنه لا يحتاج إلى سلطة فوقية تفرضه لتحقيق أغراضـها، وإنمـا يجب أن يتشكل وينتشر أفقيا فتنعكس آثاره على كافة جوانب الحياة،

ومـن هـنا كانـت الحركة النسائية في أنجح فتراتها هي حركة مجتمع مدني يسعى إلى خلق حياة أفضل لأفراده.

ومـن الملاحظ أن بدايات العمل النسوي التي ارتبطت بالعمل الثقافي والاجتماعي مـن خـلال الصحافة والجمعيات قد ساهمت في تدريب هؤلاء النساء على مبادئ العمل السياسـي بمـا فـيه من تحديد للأهداف واختيار للقرارات الاستراتيجية، والعمل المنظم والـدءوب فـي سبيل تحقيق الأهداف على المستوى البعيد. ولعل الأمر نفسه ينطبق إلى حـد ما على نساء اليوم حيث كانت البداية معرفية تحولت إلى العمل العام، إلا أن هنالك عاملا إضافيا ربما يكون قد أضفى على الحركة النسائية أبعادا أخرى نتيجة لتحول جيل مـن الناشـطات النسـويات المعاصرات من العمل السياسي الحزبي إلى العمل النسوي عـندما لاحظـن تكـرر تهميش قضيتهن وذوبانها ضمن قضايا أخرى بدعوى ترتيب الأولويـات. وممـا لا شـك فيه أن خبرة العمل السياسي لدي جيل الحركة الطلابية في السـبعينيات وتبنيهـن لقضايا النساء أضفى على قضية المرأة في التسعينيات من القرن العشرين حماسا وتنوعا.

إن المقارنة بين الحركة النسائية المصرية في بدايات القرن العشرين ونهاياته إنما تعكس عناصر ثابتة ومطالب تكاد تكون واحدة رغم اختلاف درجاتها وتفاصيلها، مما يؤكد سلامة الأسس التي تقوم عليها تلك الحركة وانطلاقها من جذور راسخة في تربة الوطن. ويمكن ملاحظة أن التفاعل مع الفكر النسوي الغربي سواء في بدايات القرن أو نهاياته لا يعبر عن اندفاع نحو تلك الثقافة الأخرى بقدر ما يعكس وعيا إضافيا بخصوصية قضايا المرأة المصرية من ناحية طبقا لسياقها التاريخي وواقعها الاجتماعي. كما أنه يعبر من ناحية أخرى عن قدرة نساء مصر على التضامن مع غيرهن من نساء العالم فيما يتعلق بالقضايا النسوية والإنسانية العامة. ومثلما كان لاحتكاك نساء الاتحاد النسائي المصري في بدايات القرن بالحركة النسائية العالمية المطالبة بالمساواة الاجتماعية والحقوق السياسية، كذلك يأتي التعامل مع الحركة

النسائية العالمية اليوم بمثابة قرار استراتيجي تستخدمه نساء مصر كوسيلة ضغط لتحقيق المساواة الكاملة طبقا لاتفاقيات حقوق الإنسان الدولية واتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي وقعت عليها الحكومة المصرية. كما يدخل الفكر النسوي المعاصر في حوار مع الماضي والحاضر والشرق والغرب في ذات الوقت، ولعل مما يميزه اليوم هو التركيز على البعد المعرفي ودور التراكم الثقافي في إحداث التغيير، مع تضافر الجهود البحثية مع العمل الميداني: "إن عملنا يعد تعبيرا عن موقف من الحياة وحرصا على المشاركة الإيجابية في الواقع الاجتماعي والثقافي من أجل إحداث تغيير أو تطور نحو حياة ثقافية واجتماعية أكثر عدلا وأكثر توازنا لجميع أفراد المجتمع."[١٩]

## هوامش الدراسة

[1]- بث بارون، "النهضة النسائية في مصر: الثقافة والمجتمع والصحافة"، ترجمة لميس النقاش، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩)، ص١٠٢.

[2]- هدى الصده وعماد أبو غازي، "مسيرة المرأة المصرية: علامات ومواقف"، (القاهرة: المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠١)، ص٢٣، ٢٧.

[3]- المصدر السابق، ص٢٤-٢٥.

[4]- المصر السابق، ص٣٤-٣٦.

[5]- المصدر السابق، ص٧٤.

[6]- **هدى الصدة (تحرير)، "من رائدات القرن العشرين: شخصيات وقضايا"، (القاهرة: ملتقى المرأة والذاكرة، ٢٠٠١)، ص٩.**

[7]- المصدر السابق، ص١٠-١٣.

[8]- ليلى أحمد، "المرأة والجنوسة في الإسلام: الجذور التاريخية لقضية جدلية حديثة"، ترجمة منى إبراهيم وهالة كمال، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ١٩٩٩)، ص ١٦٣.

[9]- بث بارون، "النهضة النسائية في مصر"، مرجع سبق ذكره، ص٩ وما بعدها.

[10]- المصدر السابق، ص١٩.

[11]- ملك حفني ناصف، "النسائيات"، (ط: ١٩١٠، ١٩٢٤)، (القاهرة: ملتقى المرأة والذاكرة، ١٩٩٨) ص١٤٧.

[12]- آمال عبد الهادي ونادية عبد الوهاب (تحرير)، "الحركة النسائية العربية: أبحاث ومداخلات من أربعة بلدان عربية"، (القاهرة: مركز دراسات المرأة الجديدة، ١٩٩٥)، ص١٣٦.

[13]-المصدر السابق، ص١٣٩.

[١٤]- عزة كرم، "نساء في مواجهة نساء: النساء والحركات الإسلامية والدولة"، ترجمة شهرت العالم، (إصدارات -سطور، ٢٠٠١)، ص٣٤ وما بعدها.

[١٥]- المصدر السابق، ص١٤١.

[١٦]- المصدر السابق، ص١٤٣.

[١٧]- المصدر السابق، ص١٥٢.

[١٨]- "الحركة النسائية العربية"، مرجع سبق ذكره، ص١٤٣-١٤٤، "نساء في مواجهة نساء"، مرجع سبق ذكره، ص١٥٦-١٥٧.

[١٩]- "رسائل الذاكرة: نشرة غير دورية"، هدى الصدة، افتتاحية العدد صفر، يناير ١٩٩٨، القاهرة: ملتقى المرأة والذاكرة.

# الباب الثانى

# دول وأقاليم الجوار فى الفكر السياسى المصرى

# الفصل السادس

# إيران فى الإدراك السياسى المصرى

د. محمد السعيد إدريس

**مقدمة : اعتبارات منهجية:**

كـــان مـــن المفترض أن تحمل هذه الورقة عنوان " إيران فى الفكر السياسى المصـــرى" ولكـــن لأسباب منهجية رأى الباحث أن هذا العنوان أكبر وأوسع كثيراً ممـــا تحملـــه هذه الورقة . بعض هذه الأسباب يتعلق بتعريف ما يمكن وصفه بأنه "فكر سياسى مصرى" وبعضها الآخر يتعلق بإيران من المنظور الديناميكى المتطور ابـــتداء مـــن العصـــر الإســـلامى وصـــولا الى حقبتى العهد الامبراطورى والعهد الإســـلامى، ذلـــك لأن الـــتاريخ يؤكد لنا أنه ليست هناك إيران واحدة، وليست هناك "شخصـــية وطنـــية" إيرانـــية نمطية ثابتة، بل هناك العديد من الشخصيات الوطنية لإيران فى مراحل تطورها المختلفة.

ولذلك فإن الورقة تحولت من دراسة الفكر السياسى إلى دراسة الإدراك السياسى المصرى لإيران وبالتحديد فى عهد الجمهورية الإسلامية، كما أن الورقة ركزت على إصدارات مؤسسة الأهرام (الصحيفة اليومية والمطبوعات الأخرى) لدراسة هذا الإدراك، باعتبار أن صحيفة الأهرام وأغلب ما يصدر عن المؤسسة من إصدارات يمثل حالة أقرب إلى الإدراك المصرى العام. طالما أن هدف البحث هو بالتحديد كيف ترى مصر إيران الآن؟ فمثل هذه المعرفة تفيد كثيراً فى دراسة السياسات المصرية نحو إيران، وفهم خصائص التوجهات الأساسية لهذه السياسات المصرية للتعرف على مستقبل العلاقات المصرية – الإيرانية.

ولقد استفادت هذه الورقة من دراستين مشابهتين للتصور العربى لإيران قدمتا فى المؤتمر الثانى للعلاقات العربية – الإيرانية الذى عقد فى طهران فى الفترة من ٢٤-٢٧ يـــناير ٢٠٠٢ . الأولى أعدها الدكتور/ طلال عتريسى(١) والثانية أعدها الدكتور/ وجيه كوثرانى(٢).

فـــى هاتين الدراستين كان التركيز على دراسة"التصورات القطرية، القومية، الإسلامية والليبرالية "لكن دراسة الدكتور/ عتريسى ركزت على التصورات القومية مـــن خلال تحليل بيانات المؤتمر القومى العربى على مدى عشر سنوات وبالتالى

اهتمـت فقط بالتصورات القومية وبتحديد أكثر على قطاع محدد من التيار القومى. أمـا دراسـة الدكـتور/ كوثـرانى فقد اهتمت بتحليل بعض من كتابات ثلاثة من المفكريـن والكتاب العرب عن إيران ينتمون إلى التيار الإسلامى (فهمى هويدى) والتـيار الليـبرالى (حازم صاغية) ، وثالث وصفة الكاتب بأنه "أكثر اعتدالا وهو الكاتب والباحث الكويتى حامد أحمد الحمود .

ومع الاحترام الكامل لكل ما جاء فى هاتين الدراستين فإنهما لم يقدما ما يمكن اعتـباره تصوراً عربيا لإيران . ذلك لأن الاكتفاء ببيانات المؤتمر القومى العربى لمعـرفة تطور الرؤية العربية لإيران، أو بتحليل بعض كتابات ثلاثة من المفكرين والكـتاب الذيـن ينتمون إلى ثلاثة تيارات سياسية لا يعطى صورة عربية متكاملة لإيـران، وهـذا مـا حاولنا أن نتفاداه فى دراستنا، مع تسليمنا الكامل بأن جريدة الأهـرام ومطـبوعات مؤسسة الأهرام ليست هى مصر، بل هى ربما تكون عينة ممـثلة لمصـر لأنها تتضمن تصورات نماذج وأنماط لنخب تنتمى لتيارات سياسية متـنوعة، كمـا تتضمن الرؤى الرسمية من خلال تصريحات المسؤولين ( رئيس الجمهورية – المستشار السياسى لرئيس الجمهورية – وزير الخارجية).

بهذه المحاولة تكون الورقة قد تفادت الوقوع فى خطأ تجزئة التصوريين (قومى – ليبرالى – إسلامى) أو بين (نخبوى – رسمى) ، بل إنها تقدم رؤية مصرية عامة لإيران ، وذلك من خلال تجزئة هذه الرؤية لمجموعة من القضايا التى تقدم تصورا متكاملا لإيران وذلك فى محاولة للإجابة على سؤال: أى إيران ؟

فإيـران تمثل حالة مركبة إلى حد بعيد وبالذات فى عهد الجمهورية الإسلامية. ويـأتى تركيـبها نتـيجة لعدد من العوامل لعل أهمها تعدد مؤسسات صنع القرار السياسى، وتعدد مستويات صنع هذا القرار، وتداخل البناء الهرمى والأفقى للسلطة، وتداخل صلاحيات المؤسسة الفقهية والدينية بصلاحيات المؤسسة السياسية والمدنية، وبحـدود الـتمايز بين آيات اللـه وتوجهاتهم ومواقعهم فى هرم السلطة، والدلالات السياسـية للشخصـية الـتى تتولى رئاسة الجمهورية، والصدام الممكن بين الدينى

المتمـثل بالولايـة الفقهـية والدنيوى المتمثل برئاسة الجمهورية وبعض مؤسسات الدولة الأخرى(٣).

كمـا أن إيران تمثل نموذجا خاصا لا يتماثل مع غيره، ولا يقارن بغيره، فهى بوصـفها دولة دينية تمثل سابقة فى تاريخ المنطقة المعاصر. وحين يقف المراقب أمـام البنى السياسية لدول المنطقة المحيطة بإيران فإنه يقف أمام بنى سياسية هى علـى قدر كبير من التماثل، والمختلف عنها. ومصادر تفرد إيران متعددة ، منها : أنهـا الدولة الدينية الإسلامية (التى يحكمها رجال الدين) التى كانت الوحيدة لفترة طويلـة قبل أن تظهر إمارة طالبان فى أفغانستان. وهى لم تنتقل من دولة علمانية إلى دولة دينية انتقالا تدريجيا وبفعل عوامل إقليمية أو دولية، بل بفعل ثورة جاءت غـير متوقعة فى المناخ السياسى الإقليمى والدولى الذى كان سائدا آنذاك. وجاءت هـذه الـثورة بنخب سياسية لم تمارس السلطة والحكم من قبل، كما لم تجد أمامها نظاما تحتذى به فكان عليها أن تضع نموذجها الخاص، ورفضت النماذج الشائعة. ولـم تكـن تملـك أيضـا نموذجا نظريا إلا بقدر ما يحتمل رجال الدين والملالى والحـوزات العلمـية والدينـية والولـى الفقيه من أدوار متعارف عليها فى المذهب الشيعى(٤). غير أن هذا التأليف بين عناصر السلطة الدينية ومزجها بعناصر السلطة السياسـية أنـتج نموذجا غير قابل للتصنيف. فأصبحت إيران حالة خاصة وفريدة لايمكن فهمها إلا بفهم المذهبية الشيعية مع كل ما يمثله ذلك من صعوبات ليس على مسـتوى الـرأى العـام فـى مصر والدول العربية بل وأيضا على مستوى النخب والقـيادات السياسـية فـى ظـل الوقيعة الكبرى بين السنة والشيعة والتشويه الذى تعـرض لـه المذهب الشيعى وأنصاره على مدى عقود بل وقرون طويلة ماضية، وفـى ظل القطيعة السياسية بين مصر وإيران منذ عام ١٩٧٩ أى منذ قيام الثورة بكل ما فرضته هذه القطيعة من إساءات متبادلة بين مصر وإيران.

وبسـبب كـل هـذه الخصوصيات فإن الورقة اختارت أن تركز على دراسة القضـايا الـتى تشكل مضمون الإدراك المصرى لإيران. ولكن قبل طرح الإدراك

المصـــرى لهذه القضايا فإننا سوف نعرض للعوامل التى تساهم فى تشكيل الإدراك لمزيد من فهم خصوصيات الإدراك المصرى لإيران.

### أولاً : العوامل المكونة للإدراك المصرى لإيران

علـــى الـــرغم من أن الإدراك عملية متجدد متغيرة بفعل عوامل كثيرة بعضها ثابـــت وبعضها متغير، وعلى الرغم من أن الإدراك ليس عملية آلية تتغير مباشرة بتغـــير العلاقـــات بيـــن البلديـــن المعنييـــن فإن تكوين الإدراك يرتبط بدرجة كبيرة بالمحددات التى تحكم العلاقات المتبادلة بين البلدين (مصر وإيران كحالة للدراسة).

فقـــد خضـــعت التفاعلات بين مصر وإيران ومعظم دول إقليم الشرق الأوسط طـــيلة النصف الثانى من القرن العشرين لأربعة محددات رئيسية كانت الأكثر فعالية فى التأثير على أنماط التفاعلات فى الإقليم وخاصة بين مصر وإيران بين علاقات تعاونـــية وأخـــرى صراعية أثرت بدرجة كبيرة على تشكيل الإدراك المتبادل بين البلدين. هذه المحددات هى(٥):

١- خصوصية النظام الدولى .

٢- تأثـــير الدول الحليفة وطبيعة مصالحها فى الإقليم (درجة تورطها فى شؤون الإقليم).

٣- الأيديولوجيا الوطنية الحاكمة وخصوصية نظم الحكم.

٤- إدراك الدور الإقليمى وحدود هذا الدور.

فالـــنظام الدولى ثنائى القطبية الذى تسبب فى اشتعال الحرب الباردة والصراع بيـــن الولايـــات المـــتحدة والاتحـــاد السوفيتى على مناطق النفوذ وفرض سياسة "الاستقطاب الدولى" كان له تأثيراً بارزاً على انقسام الدول أعضاء الإقليم بين مؤيد وحلـــيف للولايـــات المتحدة وحلف شمال الأطلسى وبين صديق للاتحاد السوفيتى ومعاد للولايات المتحدة.

كما كان للدولة الحليفة أو الصديقة أثراً بارزاً على أنماط التفاعلات بين القوى الإقليمـــية الكبرى فى الشرق الأوسط وخاصة بين مصر وإيران فالدول التى كانت

تتشارك فى حلف دولى أو أكثر كانت أكثر ميلا للتحالف الثنائى أو الجماعى، وأكثر عـداء مـع القوى الأخرى، خاصة إذا كانت تلك القوى صديقة لحليف له خلافاته وعداءاتـه مـع الحلـيف الدولى لتلك الدول. والنموذج المصرى- الإيرانى أكثر وضوحاً بهذا الشأن. عندما كانت مصر خاضعة للاستعمار البريطانى وكذلك إيران فـى عقـود مـا قبل ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ كانت العلاقات بينهما علاقات صداقة وتحالف بل ومصاهرة ثم تحولت فيما بعد إلى علاقات عدائية وصراعية بعد تفجر الخلافـات المصرية- البريطانية حول حلف بغداد أولاً، ثم بسبب العدوان الثلاثى علـى مصـر عام ١٩٥٦. وعندما تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وريث للـنفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط ودعمت تحالفها مع إيران، وبسبب العلاقات الأمريكـية العدائية ضد مصر والتقارب المصرى السوفيتى امتدت علاقات التنافس والصـراع بين إيران ومصر إلى أن بدأت مصر تنتهج علاقات صداقة مع الولايات المـتحدة وتـتراجع عـن صداقتها مع الاتحاد السوفيتى عقب تولى الرئيس السادات السلطة فى مصر وعادت علاقات الصداقة بين إيران ومصر، وكانت إيران طرفاً فاعلاً فى المفاوضات المصرية- الإسرائيلية والتوصل إلى اتفاقية كامب ديفيد. ولم تـتوقف هـذه العلاقـات التعاونـية إلا بعد سقوط نظام الشاه وقطع العلاقات بين الجمهورية الإسلامية والولايات المتحدة.

وظهـر تأثـير هذا المحدد واضحاً على مجمل أنماط العلاقات والتحالف بين القـوى الإقليمـية الكـبرى الست فى إقليم الشرق الأوسط (مصر وإيران وتركيا والعراق وسوريا والسعودية). فقد كانت إيران وتركيا والعراق (الملكية) -أصدقاء الولايـات المتحدة وبريطانيا- أكثر ميلا للتحالف والتقارب وكان حلف بغداد ثمرة هـذه العلاقات. كما أن إيران وتركيا كانتا أكثر استعداد للتقارب مع إسرائيل كدولة إقليمية منبوذة. أما بعد قيام الثورة فى العراق عام ١٩٥٨ وتوتر العلاقات العراقية- الأمريكية خرج العراق من منظومة التحالف مع إيران وتركيا، بل إن إيران وتركيا وإسرائيل كانت لهما تفاعلات عدائية مشتركة ضد العراق.

ولـــم تكـــن المملكة السعودية، بصداقتها مع الولايات المتحدة، بعيدة عن أنماط التفاعل التعاونية مع كل من إيران وتركيا، وكانت لها، تماماً مثل كل من الدولتين، علاقـــات تنافســـية وصراعية مع القوى الأخرى الصديقة للاتحاد السوفيتى وهى: مصـــر وســـورية والعـــراق خاصة فى سنوات ما عرف بسنوات الحرب الباردة العربية.

ولعبـــت الأيديولوجية الحاكمة وخصوصيات نظم الحكم دوراً لا يقل فاعلية فى التأثـــير على أنماط العلاقات الإقليمية الشرق أوسطية وخاصة بين الدول أو القوى الســـت الكـــبرى، فالدول الأكثر تجانساً فى أيديولوجيتها السياسية ونظمتها الحاكمة كانـــت أكثر ميلاً للتقارب والتعاون. هكذا كانت العلاقات بين النظم الملكية والنظم الجمهوريـــة (هـــذا لا ينفى حدوث تنافس بل وصراع أحياناً بين دول متشابهة فى أيديولوجياتها ونظمها الحاكمة). كانت إيران الملكية ومصر الملكية والعراق الملكية والســـعودية الملكية أكثر تقارباً وعندما تغيرت نظم الحكم فى العراق تغيرت أنماط العلاقات، وكذلك الأمر مع إيران بعد قيام الجمهورية الإسلامية عام ١٩٧٩.

فعـــندما تغـــير النظام الحاكم فى إيران من نظام ملكى امبراطورى إلى نظام جمهورى إسلامى تغيرت أنماط العلاقات بين إيران وأغلب القوى الإقليمية الشرق أوســـطية ملكية كانت أم جمهورية، بحكم المحتوى الأيديولوجى للنظام الجمهورى الإســـلامى الجديد فى إيران. فالاختلاف بين هذ النظام وكثير من النظم الجمهورية الشرق أوسطية (كجمهوريات قومية علمانية) لم تكن أقل منها بالنسبة للنظم الملكية الوراثية، خصوصاً أن تأثير العلاقة بالحليف الدولى كان عند بعضها (خاصة تركيا حلـــيفة الولايات المتحدة)، كما أن بعض هذه النظم قد شهدت تغيرات ملموسة على مســـتوى السياســـتين الداخلـــية والخارجـــية حيث تراجع الحماس للإلتزام بالخيار الاشـــتراكى وزادت درجة التقارب مع الولايات المتحدة على حساب العلاقات مع الاتحاد السوفيتى كما هو الحال بالنسبة لمصر والعراق.

وهكـــذا، وبسبب هذه التحولات التى زادت من حدة عدم التجانس السياسى بين إيـــران وكثـــير مـــن الدول الملكية والجمهورية الشرق أوسطية أصبحت العلاقات

الإيرانـية فى عهد الجمهورية الإسلامية وبالذات فى عقد الثمانينات صراعية أكثر منها تعاونية باستثناءات محدودة (سورية وليبيا لأسباب متعددة أخرى منها الخلاف السورى- العراقى، الصراع الليبى - الأمريكى، والخلافات الليبية- المصرية).

الـتحول كان أكثر وضوحاً فى العلاقات الإيرانية- الخليجية وبالذات العلاقات الإيرانية- السعودية.

فالسعودية التى استطاعت تأسيس مجلس التعاون الخليجى فى مايو ١٩٨١للرد على التهديدات الإيرانية المحتملة وجدت نفسها مدفوعة للتحالف مع الطرف الأقوى عسكرياً والأقرب سياسياً وهو العراق ضد إيران التى بدت أضعف عسكرياً (خاصة فـى الفـترة من ١٩٨٠- ١٩٨٢) لكن الأخطر أيديولوجيا على شريعة نظم الحكم والاسـتقرار السياسـى. ولذلـك كان الدعم الخليجى (خاصة السعودى والكويتى) للعراق فى حربه ضد إيران علامة أساسية من علامات التحول فى أنماط العلاقات والـتحالف بين القوى الثلاث الكبرى فى الخليج: إيران والعراق والسعودية، حيث انحـازت سورية إلى إيران فى حربها مع العراق بسبب ما يمثله العراق من خطر على الاستقرار السياسى فى سورية رغم التجانس الأيديولوجى البعثى فى البلدين.

وامـتد الـتحول فى أنماط العلاقات ليشمل كل من مصر وإسرائيل، فالتقارب الإيـرانى- الإسرائيلى والتقارب الإيرانى- المصرى (فى عهد السادات) تحول إلى صـراع إيـرانى- إسـرائيلى، وعلاقات عدائية إيرانية- مصرية بعد قيام الثورة الإيرانية، بسبب التحول الأيديولوجى فى إيران والتحول فى الموقف المصرى من الصراع العربى- الإسرائيلى وتوقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد، فى وقت كانت إيران قد تحولت جذريا فى علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل وحولت السفارة الإسرائيلية إلى سفارة لفلسطين.

وتتميز المرحلة التى فرضها العدوان العراقى على الكويت والموقف الإيرانى المـتوازن مـن الأزمة والتطورات الجديدة فى السياسة الخارجية الإيرانية فى ظل رئاسـة الرئيس رفسنجانى ثم من بعده الرئيس محمد خاتمى وهى التطورات التى تعـد امتداداً لتحولات داخلية فى بنية السلطة ودوائر صنع القرار باتجاه المزيد من

المؤسسة، تتميز هذه المرحلة بأنها كانت مرحلة المراجعات للعلاقات مع إيران والعراق من جانبى السعودية ودول الخليج وهى المراجعات التى وجدت لها أصداء.

ولم يكن المحدد الرابع وهو إدراك كل دولة لدورها الإقليمى أقل تأثير فى تحديد أنماط العلاقات الإقليمية الشرق أوسطية.

فإدراك مصر لدورها الإقليمي كقيادة قومية للنظام العربى فى عقدى الخمسينيات والستينيات أدى إلى العديد من الصدامات والعلاقات الصراعية فى الإقليم. كان الصراع الزعامى العراقى- المصرى فى عهدى نورى السعيد (العهد الملكى العراقى) وعبد الكريم قاسم (العهد الجمهورى) والصراع المصرى- السعودى بعد تأسيس الجمهورية العربية المتحدة من أبرز أنماط الصراعات الإقليمية على المستوى العربى، لكنه امتد إلى إيران فى شكل تحالف إيرانى- سعودى من خلال تأسيس ما سمى بـ (الحلف الإسلامى) كتكتل يمينى محافظ مناوئ للزعامة الناصرية ودعوة القومية العربية الراديكالية. كما أن وفاة عبد الناصر وانحصار الدور الزعامى المصرى دفع كل من سورية والعراق للمنافسة على الزعامة القومية فى حين باتت مصر فى عهد السادات أميل للتقارب مع السعودية وإيران. كما أن التنافس المصرى- الإيرانى فى سنوات المد القومى الراديكالى كان أحد الدوافع التى لا يمكن إنكارها لتكثيف التحالف الإيرانى- الإسرائيلى فى عهد الشاه.

ويرتبط إدراك الدور القيادى الذى يدفع إلى المنافسة على الزعامة الإقليمية بهيكلية بنية القوة فى النظام الإقليمى. فعندما كانت القوة السياسية- الأيديولوجية هى القوة المرجحة داخل النظام العربى فى الخمسينيات والستينيات كانت مصر أقدر على الزعامة الإقليمية.

ولكن ابتداء من منتصف عقد السبعينات وامتدادا لعقد الثمانينات عندما أصبحت القوة الاقتصادية- المالية هى القوة المرجحة للزعامة أصبحت السعودية هى الأجدر على قيادة النظام العربى فيما سمى بـ "الحقبة السعودية" أو "الحقبة النفطية".

ويظهـر تأثـير عامل القوة على إدراك الدور الإقليمى أوضح ما يكون على أنمـاط الـتفاعلات داخـل النظام الإقليمى الخليجى بدوله الثمانى. إيران والعراق والـدول السـت أعضـاء مجلس التعاون الخليجى باعتباره نظاماً فرعياً من النظام الشرق أوسطى(٦).

هذا التحليل يكشف عن حقيقة أساسية، هى صعوبة التعويل على محدد واحد أو عامل واحد من هذه المحددات لأحداث تغييرات فى أنماط التفاعلات والعلاقات بين مصـر وإيـران باتجـاه الـتعاون وخفض الدوافع الصراعية فى العلاقات بما يؤثر إيجابـياً علـى الإدراك المتـبادل بين البلدين، خصوصاً وأن هناك حزمة أخرى من المؤثـرات التاريخـية والثقافية التى تؤثر سلباً وإيجاباً فى هذه الأنماط التفاعلية مثل الخلافات المذهبية والقومية التى تؤثر سلبياً فى حين أن الميراث التاريخى- الثقافى يدفـع باتجاه تغليب علاقات التعاون على علاقات الصراع. كما أن التقييم العربى لإسـرائيل كدولة "منبوذة" إقليمياً، ومشاركة إيران بعد الثورة فى هذا المنظور كان عاملاً طاغياً يفوق غيره من المحددات الأخرى فى جعل العلاقات مع إسرائيل، فى مجملها، علاقات صراعية على عكس العلاقات التركية والإيرانية (فى عهد الشاه) مع إسرائيل حيث لم تخضع العلاقات إلى هذا المنظور التقييمى لإسرائيل.

ولحسن الحظ، وابتداء من عقد التسعينيات حدثت الكثير من التغيرات الإيجابية فـى معظمها، فى طبيعة وخصوصية تلك المحددات والعوامل التى تحكم التفاعلات الإقليمـية الشرق أوسطية، لكن دون إنكار أن التغيرات الإيجابية تلك كانت مصحوبة بتغـيرات أخـرى سـلبية تعمل فى اتجاه تقليص علاقات التعاون وتغليب علاقات الصراع.

فعلى مستوى المحددات الأربع الأساسية يمكن رصد التحولات التالية:

١- أدى سقوط النظام الدولى ثنائى القطبية إلى تخفيف حدة الاستقطاب الإقليمى بين دول الشرق الأوسط كامتداد للصراع الكونى- الأمريكى- السوفيتى. وتراجع حدة الاستقطاب الإقليمى خففت كثيراً من الضغوط الدولية على دول الشرق الأوسط وهيأت مزيداً من الفرص للتلاقى على أساس إقليمى خصوصاً

وأن التحولات فى النظام الدولى اقترنت ببروز ظاهرة الإقليمية الجديدة New Regionalism أو الكتل الإقليمية، مما يشجع دول الشرق الأوسط على المشاركة فى كتل إقليمية مثل مجموعة الثمانى وتكتل المحيط الهندى ومجموعة الـ١٥ وغيرها (مصر لعبت دوراً مميزاً لضم إيران إلى مجموعة الدول الـ ١٥).

وقد أغرت هذه التطورات بعض القوى الدولية مثل بريطانيا وإيطاليا للدعوة إلى تأسيس نظام أمن إقليمى أو إلى قيام نظام أمنى على غرار الأمن الأوروبى بمشاركة أوروبية، ثم كانت دعوة النظام الشرق أوسطى التى دعا إليها الرئيس الأمريكى جورج بوش فى خطاب إعلان أنتهاء حرب الخليج الثانية. ثم كان الحوار الأوروبى المتوسطى كإطار آخر للعلاقات الإقليمية.

ولكن هذا التطور الإيجابى كان مقروناً بتطور سلبى هو ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى أحادية فى العالم وفى النظام الإقليمى للشرق الأوسط، بحيث أصبحت الفاعل الأساسى فى النظام الإقليمى الخليجى ضمن ما يسمى بـ "مستطيل التوتر" الذى تغلب عليه العلاقات الصراعية ويضم الولايات المتحدة وإيران والعراق ومجلس التعاون الخليجى. لكن الولايات المتحدة، كقوة أساسية فى النظام الشرق أوسطى، أصبحت غير متحمسة لسلام عادل يؤمن السلام الحقيقى والاستقرار والتوازن بسبب انحيازها الكامل لإسرائيل، وفرضها لسياسة الاحتواء المزدوج على العراق وإيران، واستمرار سياسة العدوان ضد الشعب العراقى. وأدى غياب المنافس القوى للنفوذ الأمريكى (الاتحاد السوفيتى) إلى طغيان هذا النفوذ الأمريكى فى اتجاه لا يحقق التوازن المطلوب فى القوى داخل الإقليم بما يعرقل الوصول إلى السلام والاستقرار كأساس ضرورى للعلاقات التعاونية.

٢- تراجع دور القوى الخارجية من منظور التنافس لكنه تضخم من منظور الهيمنة. فغياب الاتحاد السوفيتى من ناحية وخضوع الاتحاد الأوروبى واليابان للتسلط الأمريكى على القرار الدولى، من ناحية أخرى، ومن ثم سيطرة

الولايات المتحدة على المنظمة الدولية أدى إلى غياب أى قوة دولية قادرة على منافســة الــنفوذ الأمــريكى فى الشرق الأوسط فى ظل إصرار أمريكى على التفرد بالنفوذ فى الإقليم أمام أى قوة عالمية أو إقليمية أو حتى محلية. وأصبح هذا الإصرار من أهم المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط.

وبــناء على ذلك لم تعد دول الشرق الأوسط منقسمة على أساس تباين الحليف الدولى بل أصبحت هناك قوة واحدة عالمية مسيطرة. وترافق ذلك مع حرص مــن دول الشرق الأوسط المعادية للولايات المتحدة على التقارب معها خاصة إيــران والعراق وليبيا لكن حدة المواقف السياسية الأمريكية نحو إيران والعراق وَوضــعهما ضمن ما أسمته واشنطن مؤخراً بــ "محور الشر" ودخول إسرائيل علــى طــريق تحــريض واشنطن ضد إيران وحزب اللــه يزيد من الأعباء الأمريكية المصرية فى التقارب مع إيران.

٣- ترتــب علــى ســقوط الاتحــاد السوفيتى تراجع، إن لم يكن اختفاء، الخطر الشــيوعى، وأخــذت الــدول الشــرق أوسطية الاشتراكية أو ذات الاقتصاد اللارأســمالى بالتوجه نحو الرأسمالية واقتصاد السوق والخصخصة والانفتاح علــى الاقتصاد العالمى ومؤسساته التابعة للولايات المتحدة. وقد أدى ذلك إلى تــراجع الصــراع والانقسام الأيديولوجى فى الإقليم مع مزيد من التقارب مع الولايــات المتحدة مما هيأ فرصاً أقوى للتقارب بين دول الشرق الأوسط. ولا يمكــن استثناء إيران، بالطبع، من هذا التطور، حيث وضع الرئيس رفسنجانى أسس التطور الاقتصادى البرجماتى الساعى إلى التكامل مع الاقتصاد العالمى لحــل أزمــات الاقتصاد الإيرانى والحرص على انهاء العزلة الدولية والاحتواء الأمــريكى. وظهــر ذلك فى تطور ملحوظ فى العلاقات الإيرانية مع الاتحاد الأوروبــى وظهــور ميل أمريكى إيرانى لتطوير العلاقات الثنائية لكنه واجه انتكاسة كبيرة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

واقــترن بهــذا التحول الاقتصادى حدوث تحولات فى خصائص نظم الحكــم بالاتجاه نحو المزيد من المؤسسة والمشاركة السياسية مما أدى إلى

تقلــيص فجوات عدم التجانس السياسى، وانعكس ذلك بالطبع على السياسة الخارجية لمعظم الدول الشرق أوسطية بالاتجاه نحو تأكيد علاقات التعاون على حساب علاقات الصراع. ولم تكن إيران أيضاً بعيدة أو غريبة عن هذا الــتطور فى السياسة الداخلية وامتداداته وانعكاساته على السياسة الخارجية فى ظل حكم الرئيس خاتمى.

٤- مــع تــراكم هذه التحولات أصبحت هناك قناعة لدى أغلب القوى الإقليمية، ربما باستثناء إسرائيل، أن الظروف الإقليمية لم تعد تسمح بدور مهيمن لأى مــن القوى الإقليمية. أدركت مصر مبكراً هذا منذ أوائل السبعينات وأدركه العــراق مــع تدمــير قدراتــه الاستراتيجية. وأدركته إيران بعد الحرب العراقــية- الإيرانــية وحرب الخليج الثانية. حتى تركيا -التى تحاول بين حيــن وأخــر الظهور كقوة مهيمنة استناداً إلى قدراتها المائية مع كل من ســورية والعــراق- تدركه أيضاً وتحاول تعويضه من خلال التحالف مع إسرائيل والسعى لتوسيع التحالف ليضم الأردن وربما مستقبلاً العراق.

٥- كان من نتائج حرب الخليج الثانية قبول الدول العربية بمشروع سلام مدريد. ورغم تعثر هذا المشروع فإن أغلب القوى الإقليمية بما فيها سورية وإيران، ناهيك عن العراق، باتت مستعدة للانخراط فى علاقات سلام ولم يعد هناك ما يحول دون ذلك إلا باكتمال عملية التسوية. وإذا ما اكتملت عملية التسوية بمفهوم السلام العادل يمكن أن ينتهى التعامل مع إسرائيل كقوة منبوذة إقليميا وستكون فرص التعاون مواتية بين دول الإقليم، وربما تكون هناك فرصة فعلية لصياغة إطار تنظيمى لعلاقات تعاون إقليمية، لكن يعرقل هذا الطموح الانتكاس الراهن فى عملية السلام فى ظل حكم شارون وفى ظل تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١على السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وبالذات إزاء عملية السلام وإزاء إيران والعراق ومنظمات المقاومة العربية حيث وضعت هذه المنظمات ضمن قائمة المنظمات الإرهابية، وكثفت التهديدات

بالحرب ضد إيران والعراق باعتبارهما من الدول المساندة والداعمة للإرهاب فى ظل ضغوط إسرائيلية على صانع القرار السياسى الأمريكى وتحريض ضد إيران وحزب اللـــه تحت زعم هروب عدد من قادة تنظيم القاعدة التابع لأسامة بن لادن إلى جنوب لبنان والانخراط فى صفوف معسكرات حزب اللـــه بعد نجاح هروبهم من أفغانستان إلى إيران، الأمر الذى زاد من تعقيد الأوضاع فى الشرق الأوسط، ولكنه يمكن أن يعمل باتجاه معاكس ضد ما تريده واشنطن وبالذات على صعيد الإدراك المصرى لإيران على الرغم من الضغوط التى يفرضها هذا الإدراك على صانع القرار المصرى.

## ثانياً : عناصر الإدراك المصرى لإيران

مجمل المحددات والتطورات السابقة وبالذات مسار تطور العلاقات المصرية – الإيرانية طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ –مع قيام الثورة الإيرانية– وحتى الآن ساهمت فى خلق مجموعة من المدركات أو التصورات المصرية لإيران تشكل معا رؤيـــة مصرية قابلة للتطور ومقترنة بما يحدث من تغيرات وتطورات فى العوامل السابقة.

ويمكن تلخيص هذه المدركات فى ثلاثة عناصر هى: أولاً، الإدراك المصرى للمجـــتمع والدولـــة والدور الإقليمى لإيران، ثانياً، الإدراك المصرى للعقبات التى تعـــرقل تطويـــر العلاقـــات مع إيران، وأخيرا الإدراك المصرى لآفاق ومستقبل العلاقات المصرية – الإيرانية، وذلك من خلال دراسة وتحليل الكتابات والتحليلات الصادرة عن مؤسسة الأهرام كعينة ممثلة للمجتمع المصرى.

### ١ – المجتمع والدولة والدور الإقليمى الإيرانى:

ارتـــبط الإدراك المصرى للمجتمع والدولة فى إيران بدرجة كبيرة بالتطورات السياسية الرسمية بين البلدين. فالوضع السياسى بين البلدين ظل هو المتغير الأصيل

فـــى حيـــن كان الإدراك هو المتغير التابع دون أن ينفى ذلك إمكانية تأثر الإدراك بالعوامل الأخرى والتأثير بدوره فى الموقف السياسى المصرى من إيران.

وقـــد أثـــر اقتران قيام الثورة الإيرانية بانقطاع العلاقات السياسية بين البلدين بقـــرار إيـــرانى عـــام ١٩٧٩ عقـــب توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل، على الإدراك المصـــرى للـــتحولات السياسية الجديدة فى إيران، وخضع لعملية تشويه إعلامى كانت تعكس مدى تردى العلاقات المصرية – الإيرانية، وهو التردى الذى استمر طيلة سنوات حكم الرئيس السادات حتى اغتياله، ثم استمر وبدرجة أكثر حدة بســـبب اتهامـــات مصـــرية لإيـــران بالتدخل فى الشؤون الداخلية ودعم المنظمات "الإرهابـــية" التى دبرت لاغتيال الرئيس السادات وارتكبت الكثير من الجرائم التى هددت الاستقرار السياسى فى مصر.

**فى تلك السنوات كانت هناك مصطلحات تتردد بكثرة فى أغلب وسائل الإعلام المصـــرية الرسمية تعكس هذا المناخ السلبى للعلاقات مثل "حكم الملالى" فى إيران ويقصـــد حكـــم رجال الدين، ومثل "حزب الله الشيعى المسنود من إيران" لوصف حزب الله ونشاطه المقاوم للاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان الذى ظل يحظى بدعم إيـــرانى وسورى قوى حتى تحقيق النصر بانسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلى من جنوب لبنان فى مايو ٢٠٠٠ .**

**مـــثل هذه المصطلحات "الرمزية" هى مجرد مؤشرات تدل على توتر العلاقات المصـــرية – الإيرانـــية الذى تفاقم بسبب الرفض الإيرانى فى مرحلة من مراحل تطـــور الحرب العراقية – الإيرانية لوقف هذه الحرب (الفترة من ١٩٨٢-١٩٨٤) التى اضطرت خلالها القوات العراقية الى الانسحاب من الاراضى الإيرانية واعقبها نجـــاح القوات الإيرانية فى احتلال بعض الاراضى العراقية ، ثم مرحلة ما بعد عام ١٩٨٦ عندما نجحت القوات الإيرانية فى احتلال الفاو وجزر مجنون العراقية.**

ولكن توقف الحرب العراقية الإيرانية، وحدوث تطورات جديدة فى الأوضاع السياسية الداخلية فى إيران بعد وفاة الإمام الخمينى انعكست بوضوح على السياسة الخارجية فى شكل ميل واضح لنزع التوتر مع القوى الإقليمية، ووقف ماسمى

بسياسة "تصدير الثورة"، ساعد على حدوث تطور فى السياسة المصرية نحو إيران، تأكدت بعد حرب الخليج الثانية والموقف الإيرانى المتوازن من هذه الحرب، فأخذ الاهتمام يتزايد بالكتابة عن إيران بشكل أكثر موضوعية وبعيداً عن مناخ التوتر السياسى السابق، وكانت كتابات الأستاذ/ فهمى هويدى عن إيران فى جريدة الأهرام، وكتابه الشهير " إيران من الداخل" الصادر عن مؤسسة الأهرام[٨] مثالا واضحا للتحول فى الإدراك المصرى لإيران الناتج عن التطور فى الموقف الرسمى المصرى من إيران، أعقبه مزيد من الاهتمام المصرى بالشأن الإيرانى عبر عن نفسه بوضوح على صفحات الأهرام. وغيرها من الصحف ووسائل الإعلام المصرية، وزيادة نشاط أقسام اللغة الفارسية وأساتذتها بالجامعات المصرية ومراكز البحوث والدراسات التابعة لها، الأمر الذى يمكن وصفه بأنه وضع أسس أدبية سياسية مصرية جديدة عن المجتمع والدولة فى إيران من خلال ثلاثة محاور هى: النظام السياسى الإيرانى، وظاهرة الانتخابات والتحول الديمقراطى، والدور الإقليمى لإيران.

**أ - النظام السياسى الإيرانى:**

تحـــول الحديث عن "نظام الملالى" فى إيران إلى تحليل دقيق للنظام السياسى الجديـــد فـــى إيران والمؤسسات الرئيسية الحاكمة، دون تجاهل للإرهاصات التى أعقبت نظام الشاه فى فبراير ١٩٧٩ .

ففى أعقاب الثورة ظهر على المسرح السياسى ثلاث تيارات أساسية هى[٩]:

الأول : تـــيار يـــرفع شـــعار "إيران أولا " ويقوم بالدرجة الأولى على شرائح المثقفين الليبراليين من ذوى الثقافة الغربية الذين كان تصادمهم مع نظام الشاه مبنيا علـــى مـــنطلقات وطنية وقومية، وكان محور أطروحاتهم هو تحقيق الديمقراطية واحترام القانون، وبناء إيران الدولة القومية الناهضة. ومن رموز هذا التيار شهبور بختـــيار أخـــر رئـــيس وزراء عينه الشاه ، وكريم سنحابى أول وزير خارجية بعد

الـثورة، والمهندس مهدى بازرجان الذى كان الأقرب إلى التيار الإسلامى وعينه الإمام أنه آية الله الخمينى رئيساً للوزراء فى أول حكومة بعد الثورة .

الـثانى : تيار يرفع شعار "المجتمع أولا " تقوده فصائل اليسار الإيرانى الذى كـان يضم حوالى ٢٤ تنظيما يتحركون على مساحة تمتد من الماركسين والماويين (تجـربة ماوتسـى تونـج فـى الصين) إلى الوطنيين ذوى الاتجاهات الاشتراكية والمطعمـة بأفكـار إسـلامية. هؤلاء كانوا يعطون الأولوية للقضية الاجتماعية أو "للـثورة الاجتماعية" لصالح الطبقات المحرومة والمسحوقة سواء من منظور أممى ماركسى أو منظور وطنى إسلامى.

كـان الدكـتور/ نور الدين كيا نورى رئيس حزب كوده الماركسى، ومسعود رجـوى رئـيس مـنظمة مجاهدى خلق فى مقدمة رموز هذا التيار، وكان أية الله طالقانى من الواقفين فى هذا المربع الذى تبنى حل القضية الاجتماعية فى إيران من منطلق إسلامى وكان على مسافة غير بعيدة من مجاهدى خلق.

الثالـث : تيار يرفع شعار "الإسلام أولاً، وكان معنيا بقيام دولة الإسلام التى تصطبغ بصبغته فتطبق أحكامه وتعاليمه وتقاليده ، بحيث يكون الإسلام هو المبتدأ وهو المنتهى.

كانـت مشكلة هذا التيار أنه بلا كوادر ولا تنظيمات سابقة على الثورة. كانت قـيادته الأساسية فى مدينة "قم" وكان الإمام الخمينى ورجاله هم الذين تصدوا لأداء الـدور الفاعل فى قيادة وتحريك هذا التيار الذى كانت قاعدته فى الشارع الإيرانى فـى المسـاجد والحسينيات والفاطميات بعواطفه الإسلامية الجياشة وانتمائه العميق للإسلام.

كـان مجلـس الشورى (البرلمان) أبرز الساحات الأساسية للصراع بين هذه التيارات الثلاث، وكان الصراع على اسم الجمهورية الوليدة من أولى القضايا التى عجلـت بحسـم هذا الصراع حيث رفض مجلس قيادة الثورة اقتراحا طرحه رسميا بعـض الليبراليـن واليسـاريين لإطـلاق اسم "الجمهورية الإيرانية الديمقراطية الإسـلامية" وحسـم التـيار الإسلامى الصراع لصالح اسم "الجمهورية الإسلامية

الإيرانـية" الـذى حسم بدوره قيادة التيار الإسلامى للجمهورية الجديدة ، وإعلانه الحـرب على أمريكا رغم بعض تحفظات الليبراليين ثم جاءت قضية "ولاية الفقيه" فـى الدسـتور الإيرانى لتؤسس معالم النظام الجديد فى إيران. وحسم الصراع فى النهاية لصالح الإسلاميين من أنصار خط الإمام .

كـان هـذا التشخيص للمرحلة الأولى من الثورة إيذانا بوعى جديد لحقيقة ما يجـرى فى إيران، وبالذات تحول الصراع إلى داخل دائرة "خط الإمام" بين تيارين أحدهما أخذ اسم "المحافظ" أو المتشدد والآخر أخذ اسم الإصلاحى فيما بعد وبالذات بعـد وفـاة الإمام الخمينى وظهور التنافس بين الرأسين السيد/ على خامنئى الذى أصـبح المرشد العام (الولى الفقيه) وتولى هاشمى رفسنجانى رئاسة الجمهورية[١٠]، وهـو التـنافس الذى امتد فيما بعد لعهد الرئيس خاتمى حول اختصاصات المرشد واختصاصـات الرئـيس ، حيث تولى رفسنجانى منصب رئيس مجلس تشخيص مصـلحة النظام عام ١٩٩٧ عقب انتخابات رئاسة الجمهورية التى فاز فيها السيد محمـد خـاتمى على منافسه القوى على أكبر ناطق نورى (رئيس مجلس الشورى الأسبق) حيث أصبح رفسنجانى أكثر قربا من المرشد والتيار المحافظ فى مواجهة التـيار الإصـلاحى خاصـة بعد فوزه الضعيف فى انتخابات مجلس الشورى عام ٢٠٠٠ وتنازلـه مضـطرا عن هذه العضوية لمجلس الشورى الذى أصبح مساحة مطلقة للتيار الإصلاحى.

فهـم حقيقة الصراع أو التنافس بين التيارين لم يكن ممكنا دون إدراك التحول الـذى حدث فى النظام السياسى عقب التغيير الدستورى عقب وفاة الإمام الخمينى وبـالذات فـيما يـتعلق بسلطات كل من المرشد والرئيس. فالدستور الصادر عام ١٩٨٠ عقب انتصار الثورة نص فى مادته رقم ٥٧ على دور إشرافى للولى الفقيه، فالإشـراف لـه والتنسيق لرئيس الجمهورية، لكن الوضع تغير فى الدستور الجديد حيـث تغيرت صيغة هذه المادة بحيث أصبحت ولاية الفقيه مطلقة، كما ألغى دور رئـيس الجمهوريـة فـى التنسيق بين السلطات الثلاث، وأصبحت تلك المهمة من صلاحية القائد (الولى الفقيه) الأمر الذى ضاعف من سلطاته. فبعد أن كانت المادة

١١ من دستور ١٩٨٠ تحدد وظائف القائد فى ٦ بنود أصبحت المادة ذاتها تحتوى على ١١ بندا فى الدستور المعدل. ومن أهم ما أضيف من صلاحيات حق القائد فى وظـائف السياسـات العامة للبلاد بالتشاور مع مؤسسة "تشخيص مصلحة النظام" ، والإشراف على حسن تنفيذ تلك السياسات . وفى ظل توسيع سلطات القائد أصبحت هـناك أجهـزة حساسة للغاية تتبعه مباشرة مثل الأمن الداخلى، والقوات المسلحة وحـرس الثورة ومؤسسة الإذاعة والتليفزيون، وأصبح هو الذى يعين رؤساء تلك الأجهـزة فضـلا عـن تعيين رئيس السلطة القضائية وفقهاء مجلس صيانة الدستور (عددهـم ٦ فقهاء ، أما الـ٦ الآخرون فيرشحهم مجلس القضاء الأعلى الذى يعين القائد رئيسه) [١٢].

هـذا التوسـع فـى سلطات القائد والذى جعله أقرب إلى الحاكم فى أى نظام شـمولى امـتد إلى التيار المحافظ الذى أحكم قبضته على السلطة ، وكان لابد أن يحـدث الصـدام مـع مجئ رئيس للجمهورية يحمل مشروعا جديدا للحكم ويطرح خطابـا تحديثـيا للثورة ويدعو إلى التنمية السياسية والمجتمع المدنى والديمقراطية الإسـلامية حيـث لا محاربة للديمقراطية باسم الإسلام ولا محاربة للإسلام باسم الديمقراطـية، وحيث تنامى تيار سياسى واسع فى أوساط المثقفين والشباب والمرأة يؤيـد ويطالـب بتوسيع هامش الحريات والديمقراطية ويؤيد اطروحات هذا الرئيس الجديد السيد/ محمد خاتمى.

هـذه الـرؤى أخذت تتضح فى كثير من الكتابات المصرية فى جريدة الأهرام الـتى شهدت سجالا بين الأفكار حول ماهية الفهم الحقيقى لما يحدث فى إيران فى ظـل تـنامى الخلافات بين التيارين المحافظ والإصلاحى مع توسع السلطة القضائية فـى إغـلاق عشرات الصحف وسجن واعتقال أعداد كبيرة من المثقفين وقادة الرأى الذيـن تعـرض بعضـهم إلـى محـاولات اغتيال تورط فيها بعض قادة وزارة الاستخبارات التابعة مباشرة للقائد .

فقد فهم البعض هذا الصراع على أنه صراع بين الدولة الدينية والدولة المدنية التى يريدها الرئيس خاتمى والتيار الإصلاحى.

الأســتاذ/ الســيد يسين وبعد زيارته لطهران ضمن وفد من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عاد ليكتب فى الأهرام من هذا المنظور الذى قال فيه(١٣):

"إن الممارسة الثورية الإيرانية أخذت تكشف بالتدريج عن الوجه الحقيقى لدولة دينـية مسـتبدة، تمارس القهر السياسى ضد خصومها بغير هوادة، وتصدر أحكام الإعدام بغير محاكمات قانونية عادلة، وتخنق حريات التعبير والتفكير، فى ظل حكم متشــدد لمجموعة من آيات الله، قرر أن يضع فاصلا بينه وبين العالم، بل إنه أراد عامدا أن يستفز هذا العالم من خلال دعاوى تصدير الثورة الإسلامية، التى اعتبرت فى الدوائر العالمية محاولة لهز الاستقرار السياسى فى مناطق متعددة".

ويكمــل الأستاذ/ السيد يسين الجانب الآخر للصورة حيث يتحدث عن التحول الجديــد فى عهد الرئيس خاتمى ويقول: "إيران تتحول الآن تحولا عميقا بعد أفول الدولـــة الدينـــية المستبدة، والاندفاع بقيادة الرئيس خاتمى زعيم الاتجاه الإصلاحى تجاه ديمقراطية حقيقية وليست شكلية، وانفتاح سياسى غير مسبوق. فى سبيل إسدال الســتار عن الدولة الدينية التقليدية وفتح الباب أمام الدولة المدنية التحديثية فى غير غلو ولا إفراط

" البعض الآخر انتقد هذا الفهم وبالذات مسألة الدولة الدينية والدولة المدنية. فقد اعتــبر الأســتاذ/ فهمى هويدى هذا الفهم للوضع المستجد فى إيران ووصفه بأنه "مدنـــى" وكأن له مرجعية مختلفة عن التيار الآخر فهما خاطئا، فالحقيقة كما يراها أن "جمهوريـــة خاتمى" لم تتخل عن طابعها أو مرجعيتها الإسلامية، وأن الوصف الدقــيق لها – الذى يستخدمه خاتمى وجماعته – أنهم يسعون إلى إقامة دولة مدنية إســلامية، وليس دولة مدنية فقط . كما يرى هويدى أن التوصيف الصحيح للوضع الراهــن أنــه " اجــتهاد آخــر أكثر انفتاحا واستنارة ، انطلق من ذات المرجعية الإسلامية نفسها التى استند إليها المحافظون"(١٤).

ويوضح هويدى هذا الفهم فى موضع آخر بقوله "إن الصراع ليس على مستقبل الــنظام الإســلامى فى إيران، ولكن حول السياسات الواجب اتباعها لترشيد النظام وبلوغــه أفضــل غاياتــه، ومــن الدقة القول أن الصراع يدور بين جناحين داخل

مشـــروع الثورة الإسلامية وليس بين جناح مع الثورة وآخر ضدها، أو بين طرف داخل الثورة وآخر خارجها"(١٥).

**ب – الديمقراطية والانتخابات :**

لفتــت التجربة الديمقراطية الإيرانية الأنظار إليها لأسباب كثيرة أهمها اقترانها بالــتجربة الإســـلامية فى الحكم . فقد فرضت هذه التجربة نفسها عقب فوز السيد/ محمــد خـــاتمى برئاســـة الجمهورية فى المرة الأولى عام ١٩٩٧ ، وما تلاها من انتخابات محلية ثم انتخابات مجلس الشورى (البرلمان) عام ٢٠٠٠ وأخيرا انتخابات رئاسة الجمهورية التى فاز فيها الرئيس خاتمى للمرة الثانية بالرئاسة.

هل يمكن مزج الإسلام والديمقراطية فى مزيج سياسى واحد ؟ السؤال طرحته مجلـــة الايكونوميست البريطانية فى إحدى افتتاحياتها وأعاد طرحه والإجابة عليه الأســـتاذ/ ســـلامة أحمـــد سلامة فى عموده اليومى بالأهرام ، ويلفت الانتباه إلى ضـــرورة أن ينشغل العالمين العربى والإسلامى بالتجربة البرلمانية الإيرانية التى "تجـــرى فـــى أجـــواء من الحرية غير مشوبة بالتزييف والتزوير الذى تعرفه كل الانتخابات المصطنعة فى أرجاء المنطقة"(١٦).

نـــزاهة الانتخابات فى التجربة الإيرانية هى واحدة من أهم معالم هذه التجربة. "فقد أثبت النظام الإيرانى – الذى يتهم بالتشدد والرجعية السياسية – أنه من الممكن أن تجرى فى ظله انتخابات نظيفة تتسم بقدر هائل من الحرية لا نشهده فى أى دولة عربـــية، وأنـــه من بين عناصر الصفوة المؤسسية الحاكمة أغلبية تؤمن بأن ولاية الفقيه ليست مبدأ مقدسا يعطيهم الحق الإلهى فى امتلاك السلطة أبد الآبدين"(١٧).

وقد اتفق مع هذه الرؤية الكثير من الكتاب فى الأهرام الذين أفاضوا فى تحليل الـــنظام السياسى الحاكم فى إيران، وموقع الرئيس خاتمى وآرائه الراجحة(١٨)، وما جـــاء علـــى لسان الأستاذ/ صلاح الدين حافظ مثال على ذلك حيث رأى فى بادرة اكتســـاح المعتدلين من أنصار جبهة المشاركة الانتخابات البرلمانية لمجلس الشورى بمـــا يفوق ٧٠% "بادرة تعطى إشارات قوية على الرغبة فى التغيير والقدرة على التغيـــير أيضا : فها هو مجتمع إسلامى شيعى، ودولة طالما وصفت بأنها متطرفة

وراعـية للإرهـاب الإسـلامى، ومصـدرة للثورة الخمينية المتشددة تتفاعل مع المتغـيرات العصرية، وتأخذ بالنموذج الديمقراطى فى حرية الرأى والتعبير، وفى تداول السلطة، وفى نزاهة الانتخابات وشفافيتها وحريتها ، فتتغير خلال عقدين من الـزمان، رغـم كل الشكوك التى ترى أن ما جرى مجرد لعبة ديمقراطية مازالت تحكمها المؤسسة الدينية صاحبة القول الفصل"[١٩].

رؤية صلاح الدين حافظ تعرض تطور التصور المصرى للنظام الإيرانى من السـلبية إلى الإيجابية من دولة متهمة بالتطرف ورعاية الإرهاب ومصدرة للثورة الـى دولـة ديمقراطية، بل إن النظرة الإيجابية وصلت إلى حد وصف إيران بأنها "دولـة إسلامية كبرى تنجح فى التحدى الديمقراطى بالأسلوب الغربى لتكون الدولة الثالـثة فى العالم الثالث التى أجرت انتخابات نظيفة حرة نزيهة على مدى الشهور القليلة الماضية بعد نيجيريا فى قلب أفريقيا وأندونيسيا فى قلب آسيا"[٢٠].

أما الأستاذ/ فهمى هويدى فكان حريصا على تقديم أكبر كم من المعلومات عن الـتجربة الانتخابـية البرلمانـية فبراير ٢٠٠٠) من منظور مدى جدية الـتـنافس بين تيارى المحافظين والإصلاحيين الذى وصل إلى درجة قول أحد أبرز الإصلاحيين على أكبر تنجى "إن الغيلان التى خرجت من القوارير فى إيران - يقصـد الإصـلاحيين - لـن تقـبل العودة إليها مرة أخرى ، وفى سبيل بقائها واسـتمرارها فإنهـا لن تكف عن منازلة الشياطين. يقصد غلاة المحافظين -حتى تحقق النصر النهائى عليها". كما اهتم هويدى أن يذكر وبالأرقام معدلات المشاركة العالـية فى التصويت ومدى نزاهة التجربة، وكانت كتاباته حريصة على أن تزف عُـرس الديمقراطـية الإيرانـية للآخريـن الذين هم المصريين خصوصا والعرب عموما، فى محاولة لتوسيع مساحة الصورة الإيجابية لإيران لدى المصريين.

هذه الرؤى الايجابية واجهت رؤى أخرى سلبية لم تر فى التجربة الديمقراطية الإيرانـية والـنظام الإيرانى إلا أنه "مثله مثل كل النظم المستبدة والديكتاتورية التى تعـتمد علـى الدولـة البوليسية للسيطرة والحكم. لديه ترسانة كاملة من الاتهامات الجاهـزة لجمـيع خصومه، فالكل متهم ، والكل مدان، والشرط الوحيد للبراءة هو

الطاعــة والخضوع"[٢٠] ووصل الأمر بالكاتب الى التساؤل: "ما هو الفارق الحقيقى الــذى أدخلــته الثورة الإيرانية على طريقة تعامل الدولة والسلطة مع المعارضين ؟ الــم تكن هذه هى نفس الطريقة التى استخدمها نظام الشاه البائد عندما كان يشرع فى توجيه الاتهامات لخصومه".

هــذه الرؤية السلبية للنظام الإيرانى، وإن كانت قد كتبت قبل إجراء الانتخابات خلال العامين الأخيرين (انتخابات مجلس الشورى وانتخابات الرئاسة) فإنها تكشف عن حقيقة مهمة هى أن التراكمات السلبية للصورة الإيرانية مازالت لها جذور، وأن مــا يحدث داخل إيران من تطورات يجد له أصداء سريعة وحساسة خارجها، على نحــو مــا أحدثــته الــتجربة الانتخابية الإيجابية من مراجعات لكثير من المواقف المصرية تجاه النظام السياسى الإيرانى وتجربته الديمقراطية .

**جـ الدور الإقليمى لإيران:**

تعتــبر قضية إدراك الدور الإقليمى لدولة من جانب دولة أخرى مسألة شديدة الحساسية والتعقيد، لأنها تمس المصالح الوطنية والأمن الوطنى ، وما إذا كان هذا الدور يتضمن تهديدا أم دعما للأمن الوطنى والمصالح الوطنية.

الإدراك المصرى أو الرؤية المصرية للدور الإقليمى الإيرانى يعكس أو يعبر عــن إجابات لأسئلة مهمة هى: إلى أى حد يمكن أن يكون الدور الإقليمى الإيرانى تهديدا للأمن الوطنى المصرى والأمن القومى العربى ؟ وإلى أى حد يخدم أو يهدد المصالح الوطنية والقومية لمصر ؟ هنا تلعب العلاقات الثنائية المصرية – الإيرانية ومســار تطور هذه العلاقات ، وكذلك العلاقات العربية– الإيرانية دورا أساسيا فى تحديد هذا الإدراك.

فإدراك دولة ما للدور الإقليمى لدولة أخرى يصعب أن يخرج عن دائرة تفاعل العلاقات بين الدولتين هل تدور هذه العلاقات ضمن محور الصداقة أم العداوة.

فالصراعات الطويلة بين العراق وإيران مثلا ، خاصة خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات جعلت العراق عندما يتحدث عن أمن الخليج يركز على أمرين: أولهما ربــط أمــن الخليج بالأمن القومى العربى، وثانيهما، استبعاد إيران من قائمة الدول

المعنـــية بأمـــن الخليج وجعل هذا الأمن قاصراً على الدول العربية الخليجية السبع فقط.

الأمـــر بالنسبة لمصر شبيه بذلك، فعندما كانت العلاقات المصرية - الإيرانية متوترة كانت مصر حريصة على طرح تصور عربى للأمن الخليجى وعلى تأكيد الحضـــور العـــربى فى المنطقة، وانتقاد الموقف الإيرانى الاستبعادى لمصر خاصة وباقى الدول العربية غير الخليجية عامة عن شؤون الأمن الخليجى.

تحســـن العلاقات المصرية - الإيرانية فى السنوات العشر الأخيرة والتطورات الإيجابـــية الداخلـــية فـــى إيران من منظور التجربة الديمقراطية، والدور الإيرانى الـــبارز فـــى دعـــم نضال المقاومة الوطنية اللبنانية ونجاح هذه المقاومة ، ممثلة فى حـــزب الله، فـــى دحر الاحتلال الإسرائيلى، أخذ يساهم فى تطوير رؤى مصرية إيجابية للدور الإقليمى لإيران، على نحو ما كتب صلاح الدين حافظ يقول "إن أبرز ما يعنينا، فى هذا الشأن، أن تستقر إيران الدولة الرئيسية فى المنطقة - قوة إقليمية عظمـــى مـــثل مصـــر تماما- وأن تتطور علاقاتها وتتحسن خصوصا مع الجوار العـــربى، وبـــالأخص مصـــر والسعودية والعراق، وأن تحل بالحسنى والتفاوض المشـــكلة المزمـــنة الـــتى تعقد علاقاتها بالعرب، ونعنى احتلالها لجزر الامارات العربـــية الـــثلاث فى الخليج، وأن تظل سندا رئيسيا للعرب فى صراعهم التاريخى ضـــد العـــدو الصهيونى، وضد الهيمنة الاستعمارية الغربية، مهما كان لون علمها ونوع اختراقها ونفوذها"[٢٤].

الموقف الرسمى لا يختلف كثيرا عن هذا التصور، وإن كان الحديث عن الدور الإقليمى لإيران، يثير من المنظور الرسمى أدوار القوى الإقليمية الأخرى (تركيا- إسرائيل)، فقد أوضح السيد عمرو موسى (وزير الخارجية السابق) أن "الحديث عن نظـــام أمـــن إقليمى جديد فى الشرق الأوسط لابد أن يثير أدوار دول المنطقة غير العربـــية مـــثل تركيا وإيران وإسرائيل ، ونعتقد أنه فى إطار السلام والتفاهم يمكن للجمـــيع أن يقـــروا نظامـــا منفتحا من التعاون الاقتصادى،وفى غيره من المجالات شـــريطة حل المشكلات المتعلقة بالأمن ومستوى التسلح فى المنطقة، علينا أن تعود

إلى مبادرة الرئيس مبارك الخاصة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط"[٢٥].

أما رؤية مصر للعلاقة بين الدورين الإقليمين المصرى والإيرانى فهى على حد ما وصفها الدكتور/ مصطفى الفقى وكيل لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشعب أن هذه العلاقة "يجب أن تكون تكاملية وليست تنافسية، لأن إيران دولة إسلامية شرق أوســطية شقيقة، يجب أن تكون إضافة للعمل العربى والدور المصرى وليس خصما منه"[٢٦].

هكــذا كشفت أيضا أعمال الندوة المصرية - الإيرانية الأولى التى عقدت فى طهــران (يولــيو ٢٠٠٠) بيــن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ومعهــد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية، فقد خرجت الندوة برؤية مصرية عامة تنطلق من الاتفاق العام على أن " إيران بلد كبير ومهم، له حضارته المتميزة، وله دوره الإقليمى الذى لايجوز التغاضى عنه ، وهى مركز أيديولوجى ذو طابع خاص فى الشرق الأوسط ككل وفى العالم الإسلامى على وجه الخصــوص، وأن موقعها الجغرافى وانعكاساته السياسية والاستراتيجية يؤهلها للعب دور مؤثــر فــى أكثر من إقليم جغرافى، لاسيما الخليج ووسط آسيا ، وهى أقاليم تتضمن مصالح حيوية لمصر"[٢٧].

**٣ - معوقات تطوير العلاقات :**

التحلــيل الســابق يكشف عن وجود إدراك ايجابى مصرى للدولة والمجتمع والدور الإقليمى لإيران، يتنامى مع تطوير العلاقات بين البلدين، ومن ثم فإنه سيبقى أســير التوصل إلى حلول للمعوقات والعقبات التى تحول دون تطوير هذه العلاقات إلى الآفاق المأمولة.

وعلى الرغم من وجود درجة عالية من التوافق والانسجام بين كل من الرؤية الرســمية ورؤية النخب المصرية لهذه المعوقات والعقبات إلا أنه يمكن تحديد بعض التمايز بين هاتين الرؤيتين والإدراكين.

**أ الإدراكات الرسمية للمعوقات والعقبات :**

**( ١ ) رؤية الرئيس:**

تتضـــمن رؤيـــة الرئيس حسنى مبارك للعقبات التى تعرقل تطوير العلاقات المصـــرية – الإيرانية أربعة عناصر أساسية هى: الأمن الوطنى المصرى ورفض مصـــر لأى تدخـــل فى شؤونها الداخلية، والموقف الإيرانى ضد اتفاقية كامب ديفيد ومســـيرة عملـــية السلام، والاحتلال الإيرانى لجزر الإمارات، وأخيرا نزوع الدور الإقليمى الإيرانى نحو الهيمنة والسيطرة.

ففى كثير من تصريحاته يحرص الرئيس على أن يؤكد أنه "يؤمن تماما بأهمية إقامـــة علاقـــات طيبة مع جميع الدول، وإن العلاقات بين مصر وإيران ذات تاريخ، وأن هـــناك روابط قديمة ، وتلك العلاقات ساءت بعد مبادرة الرئيس السادات لزيارة القـــدس، ودخولـــنا فى معاهدة سلام مع إسرائيل فى توقيت تزامن مع تغير القيادة الإيرانـــية"[٢٨]. و "جوهـــر الخلافـــات يقـــوم على توقيع اتفاق كامب ديفيد .. وقد أوضـــحت للإيرانييـــن أن كامـــب ديفـــيد كانت ورقة مبادئ، وإن الفلسطينيين قد رفضـــوها.. وقـــد ذكرت لوزير خارجية إيران كمال خرازى أن الرئيس الراحل السادات قبل قيامه بمبادرته بزيارة القدس قد تشاور مع شاه إيران وقام بزيارته قبل المـــبادرة ، وأن الشاه كان من المؤيدين بشدة للدخول فى علاقات سلام مع إسرائيل. والنتـــيجة أن إيـــران الدولة شجعت ووافقت على هذه المبادرة بغض النظر عن من يتولى الحكم فيها. وأتطلع إلى علاقات طبيعية مع إيران، اطمئن فيها إلى أنها تقوم علـــى أسس موضوعية بعيداً عن أى شبهة للتدخل فى الشؤون الداخلية وتحفظ لنا الأمن والاستقرار" [٢٩].

وفى مناسبة أخرى جدد الرئيس تأكيده الشديد على مسألة الأمن الوطنى وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية مستنكرا مسألة وجود اسم شارع فى طهران يحمل اسم قاتل الرئيس السادات .

يقول الرئيس: "إن سياستى هى الحرص على إقامة علاقات طيبة مع كل دول العالم، ولكن بشرط أن تقوم على أسس قويمة وسليمة . وقد بدأنا بجنى ثمار جهدنا

وعرقنا، وثمار الإصلاح الاقتصادى، ولست على استعداد لتقبل أى خطوة يمكن أن تؤدى إلى إفساد ما قمنا به. فهذه الأمور التى تتعلق بمصالح الوطن أتعامل معها بحذر شديد وحساب دقيق(٣٠)" وأشار ضمن هذا الحديث إلى أن "فى إيران الآن شارع يحمل اسم قاتل الرئيس السادات وهذا غير مقبول(٣١)". وفى حديث آخر كرر الرئيس نفس المعانى بقوله "لا أريد أن تكون علاقتى سيئة مع أية دولة من دول العالم بما فيها إيران، شرط الاحترام المتبادل، وألا يتدخل أحد بالشؤون الداخلية لأية دولة. وفى إيران اليوم أكبر شارع رئيسى يحمل اسم الرجل الذى قتل السادات.. هذا أحد الأسباب. أنا حريص على إقامة العلاقات مع كل دول العالم على أساس من الاحترام المتبادل. أنا لا أتدخل فى شؤون الغير، ولا أسمح لإيران أو لغير إيران أن يتدخل فى شؤون مصر. تلك مسؤولية الشعب المصرى ومسؤولية النظام الحاكم فى مصر"(٣٢).

هذه الأولوية للأمن الوطنى لا تنفى أهمية العقبات الأخرى الخاصة بالخليج والدور الإيرانى الإقليمى فمصر مع "إنهاء الاحتلال الإيرانى للجزر الإماراتية الثلاث بالطرق السلمية"(٣٣)، كما أنها تنصح إيران بـ "تبديد المخاوف الخليجية من تنامى القدرات العسكرية الإيرانية من خلال التفاهم، ودعوة إيران إلى التجاوب مع مساعى التهدئة، وعدم السعى الى فرض الهيمنة على الدول المجاورة" .

**( ٢) رؤية مستشار الرئيس :**

اهتم الدكتور/ أسامة الباز المستشار السياسى لرئيس الجمهورية بالتأثيرات السلبية لقضية جزر الإمارات على العلاقات المصرية – الإيرانية فهو يرى أن على إيران تسوية هذه المشكلة بالوسائل الودية وألا تضغط على الإمارات، لأن مفهوم الضغط لا يصح أن يكون بين جيران ينتمون إلى منطقة واحدة، ومصالحهم متشابهة إلى حد كبير"(٣٥)، وأكد على أن "مصلحة إيران تتطلب أن تكون علاقاتها مع العرب طيبة فى نهاية الأمر(٣٦).

( ٣) رؤية وزير الخارجية:

كان السيد/ عمرو موسى كوزير للخارجية (سابقاً) حريصا على التركيز على الطمــوح إلـــى تطوير العلاقات وأكثر ميلا إلى التقليل من إعطاء العقبات أولوية، ولذلــك نجــده يقول "إننا يجب ألا نحمل إيران كلها مسؤولية ما قد يثار فى بعض الصحف أو ندخله فى حساباتنا، غير أن ثمة عقبات لاتزال قائمة بين إيران وبعض الــدول العربية لابد من حلها، ومن غير الصحى وغير المقبول أن تبقى العلاقات المصـــرية – الإيرانية متوترة "[٣٧]. ومن أهم العقبات التى تكررت فى تصريحات عمرو موسى قضية احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث ، وقضية الأمن الخليجى والــدور المصـــرى والعربى فى هذا الأمن مثل تأكيده على "مساندة مصر لجهود الإمارات لاستعادة جزرها الثلاث التى تحتلها إيران"[٣٨] وأن "الأمن الخليجى يجب أن يــدرس مـــن زوايا عديدة كإعلان دمشق، والدور العربى، والموقف العراقى- الأمريكى".

ولا يمكن أن يبدأ الحديث عن الأمن الخليجى وينتهى بالحديث فقط عن التسلح الإيرانى"[٣٩].

**ب -رؤى النخب المصرية :**

تتوافق رؤى النخب المصرية مع الرؤية الرسمية للعقبات والعراقيل التى تحد مـــن تطويـــر العلاقـــات المصرية – الإيرانية لكنها لا تركز، كما هو حال الرؤى الرســـمية ، على مسألة تهديد إيران للأمن المصرى الداخلى، وربما يرجع ذلك إلى تراجع هذا الاتهام على المستوى الرسمى فى العامين الأخيرين بصفة أساسية، كما تـــتوافق معها أيضا حول مسألة احتلال إيران لجزر الإمارات ، لكنها تعطى أولوية للخلافـــات بين الرؤى المصرية والإيرانية للأمن فى الخليج ، والتعامل الإيرانى مع القضايا العربية.

فبالنسبة لقضية الجزر يرى الأستاذ/ زكريا نيل مثلا أن "من أراد أن يكون طليعة لعمل إقليمى مشترك عليه أن يبدأ بالإعلان عن فتح ملف قضية الجزر العربية الثلاث، واستعداده للالتقاء مع جارته الإمارات على مائدة مفاوضات ودية

لتسوية هذه القضية، وبالآليات المتبعة فى مثل هذه القضايا من تقديم الوثائق اللازمة وبحثها بالروح التى تضفى على العلاقات العربية مزيدا من الثقة والدعم"[٤٠].

هذا الاهتمام بالجزر لم يمنع الأستاذ/ سلامة أحمد سلامة من تقليل أولوية هذه القضـــية من منظور تأثيرها السلبى على العلاقات المصرية- الإيرانية دون مساس بأهميتها كقضية تهم كل العرب وتفرض على الإيرانيين التجاوب معها، فهو عندما يـــتحدث عن وجود فتور فى العلاقات المصرية الإيرانية يقول "ربما كانت هناك اعتـــبارات أمريكية أو خليجية حالت دون عودة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بين البلدين، ولكن الثابت أن معظم الدول الخليجية، حتى الإمارات نفسها، تقيم علاقات دبلوماســـية وتجرى اتصالات مستمرة وزيارات رسمية على أعلى المستويات مع إيران وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية"[٤١].

الإشـــارة إلـــى المســـألة الأمريكـــية أو تردى العلاقات الأمريكية- الإيرانية وانعكـــاس هـــذا التردى سلبيا على العلاقات المصرية- الإيرانية، لم يتكرر كثيرا، لكنه عامل يصعب نفيه نظريا، إذا أخذنا فى الاعتبار تأثير متغير "الدولة الحليفة أو الصديقة" الذى سبقت الإشارة إليه. السلوك الإقليمى الإيرانى له أولوية على إدراك النخـــب المصرية للعقبات ، ومن هنا كان تركيز الأستاذ/ صلاح الدين حافظ على المناورات العسكرية الإيرانية الاستفزازية المستمرة فى الخليج[٤٢].

إلـــى جانب هذه العقبات التى تقترب من إدراكات المسؤولين السياسيين يمكن تمييز ثلاثة رؤى للنخبة المصرية بهذا الخصوص:

**الرؤية الأولى:**

يعرضـــها الدكتور/ أحمد يوسف أحمد حيث يرى أن هناك ثلاثة صعوبات أو معوقـــات تعرقل العلاقات المصرية - الإيرانية بصفة خاصة، والعربية- الإيرانية بصفة عامة تتعلق بالجانب الإيرانى هى:

- عدم حدوث أى تغير فى الموقف الإيرانى من قضايا جوهرية فى العلاقات وعلى رأسها قضية الجزر .

- الطابع القومى الإيرانى المتشدد لمواقف إيرانية محددة ، وهى تبدو عجيبة بعض الشــئ مادام الخطاب السياسى الرسمى لإيران خطابا إسلاميا. هذا التشدد يظهر فى مســائل رمــزية مــثل تسمية الخليج باسم "الخليج الفارسى" ، والإفراط فى مسألة "الفارسى" فى كل الأمور المتعلقة بالخليج .

- المــنهج الإيــرانى فى التعامل مع العرب. حيث يعطى الإيرانيون أولوية لبناء التعاون على أساس ثنائى، أى مع كل دولة عربية كل على حدة، والتركيز على ما يسمى بـــ" الدول المفاتيح" خاصة مصر والسعودية وسوريا(٤٣).

**الرؤية الثانية:**

تعرضـــها الدكـــتورة/ هالـــة مصـــطفى وتتحدث فيها عن ثلاثة محاذير تهدد العلاقات المصرية- الإيرانية هى:

- وجـــود لغتيـــن سياسيتين مختلفتين على مستوى الدولة الإيرانية، مما يؤدى إلى تضارب الأقوال والأفعال على مستوى السياسة الخارجية، ويؤدى الى اضطرابات فى علاقات إيران مع الآخرين .

- الـــدور الإيـــرانى القديم الداعم للتيارات الأصولية المتطرفة (استمرار اسم خالد الاسلامبولى على الشارع المعروف بذلك أحد رموز استمرارية هذا النهج).

- الأبعـــاد الإقليمـــية للسياسة الخارجية الإيرانية خاصة فيما يتعلق بأمن الخليج، والترتيبات الأمنية الخاصة به ودور مصر فى هذه الترتيبات(٤٤).

**الرؤية الثالثة:**

ويعرضـــها اللواء/ طه المجدوب ، ويتحدث فيها عن الشارع الذى يحمل اسم خـــالد الاسلامبولى، والتأثيرات السلبية للصراعات السياسية الداخلية على السياسة الخارجـــية الإيرانـــية، والانقســـام داخل الساحة الإيرانية فيما يتعلق بدور مصر فى قضـــيتين مهمتيـــن، الأولى: هى دور مصر فى مسيرة السلام، والثانية، هى دور مصر فى ترتيبات أمن عربية مستقبلية فى الخليج(٤٥).

واضـــح أن مجمـــل هـــذه الـــرؤى للعقبات التى تعرقل العلاقات المصرية- الإيرانـــية، تـــتركز علـــى خـــلاف حول بعض السياسات الإيرانية وبعض الأدوار

الإقليميـــة- الإيرانية، وهى، لحسن الحظ ، أمور يمكن تداركها وتجاوزها شرط أن يكون هناك قرار سياسى إيرانى بذلك.

فعلى حد قول الدكتور/ أسامة الباز "ليس بيننا وبين إيران تضارب ولا تناقض فـــى المصالح الاستراتيجية، فهى دولة شقيقة فى منطقة الشرق الأوسط ، ونحن ليس بينـــنا وبينها، من حيث المبدأ أو من الناحية الاستراتيجية، صراع، وإنما بيننا وبينها بعـــض الخلافات التى يمكن أن نصل فيها إلى تسوية.. من هذه الخلافات أننا نريد أن نـــتأكد أن السياسات الإيرانية التى تتبع فى مواجهة الأقطار العربية فى منطقة الخلـــيج سياســـات قائمة على حسن الجوار، وألا تكون قائمة من منطلق القوة التى كانت تتبعها الدولة الاستعمارية. بالعكس إيران يجب أن تكون سندا ودعما للأقطار العربية".

**٣ – مستقبل وآفاق العلاقات :**

يـــتوقف مســـتقبل العلاقات بين مصر وإيران على موقف المؤسسات الرسمية الحاكمـــة فـــى البلديـــن بصـــفة أساسية، أما النخب فلا يبقى أمامها غير البحث فى الفـــرص الممكنة أمام البلدين لتطوير علاقات تعاونية فى كافة المجالات تتوافق مع حجم ونوعية التحديات التى تواجههما معا وتواجه المنطقة ككل.

فالقضـــية، أى قضية المستقبل، هى أولاً وأخيراً قضية قرار سياسى، ولحسن الحـــظ يمكـــن، من خلال متابعة مسار تطور العلاقات بين البلدين، ملاحظة إدراك مصـــرى متنامى فى فهم ووعى كبار المسؤولين لوجود فرص قوية مواتية لتطوير هذه العلاقات.

**أ الرؤى الرسمية :**

- **رؤى الرئيس:**

تكشـــف مـــتابعة رؤى الرئيس مبارك لمستقبل العلاقات مع إيران عن وجود موقف متصاعد نحو توثيق العلاقات مع إيران.

فـــالحذر كان شائعا فى التصريحات السياسية للرئيس عن مستقبل العلاقات مع إيـــران طـــيلة السنوات الماضية التى شهدت تأرجحا فى مسيرة هذه العلاقات بين

الــتقدم والـــتراجع. كانت العيون متركزة على ما يحدث داخل إيران من تطورات لوضع تصور لمستقبل العلاقات معها، الأمر الذى يجعل الأوضاع الداخلية الإيرانية واحــدة مـــن أهــم العوائق والعقبات فى حقيقة الأمر. يقول الرئيس عن الأحداث الداخلية الإيرانية خاصة الصراع بين الإصلاحيين والمحافظين قبل أشهر من إجراء الانــتخابات البرلمانــية الأخيرة "أتابع هذه الأمور وأتمنى لإيران أن يغلب معسكر الاعــتدال. ونحـــن نراقب وننتظر قبل أن نتخذ أى خطوة فى اتجاه إعادة العلاقات الدبلوماسية. فالواضح أن قوى التطرف مازالت نشيطة ، ونأمل أن يسود الاعتدال، ولن نسمح لأنفسنا بأن نقع فى مطب التطرف"(٤٧).

رَغــم اســتمرار هــذا الحذر، فإن فوز الإصلاحيين فى الانتخابات البرلمانية الأخـــيرة (فبراير ٢٠٠٠) بأغلبية مقاعد مجلس الشورى ثم فوز الرئيس خاتمى فى انــتخابات الرئاســة للمـــرة الثانية (مايو ٢٠٠١) شجع مصر على اتخاذ مبادرات إيجابـــية نحـــو إيـــران مـــثل قيام الرئيس مبارك بتهنئة الرئيس خاتمى بفوزه فى الانــتخابات، والـــدور الذى قام به فى ضم إيران لمجموعة "دول الـــ١٥"، واتصاله بالرئـــيس خاتمى لإعلامه بنجاح مساعيه، ثم دعوته للرئيس خاتمى لحضور القمة التى تقرر أن تعقدها تلك المجموعة فى القاهرة(٤٨).

مـــثل هذه المبادرات تأكدت أكثر عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حيث اتصل الرئـــيس مـــبارك بالرئـــيس خـــاتمى وتباحث معه حول ضرورة عقد مؤتمر دولى لمناقشة الإرهاب بحضور جميع الدول وتحت رعاية الأمم المتحدة(٤٩).

- **موقف مستشار الرئيس:**

تمـــيز موقـــف الدكـــتور/ أسامة الباز بتفاؤل حذر ، فهو يرى أن الاتصالات والإيماءات والحديث الإيرانى الإيجابى عن علاقة إيران بمصر واعتزازها بمصر وشـــعبها وتاريخهـــا ودورهـــا يمكن أن تؤدى إلى إزالة العقبات القائمة فى طريق تحســـين العلاقات والوصول بها إلى المستوى الذى يتناسب مع المصالح المشتركة ويتناسب مع دور كل من البلدين(٥٠)، كما أنه يرى أن التطورات الإيرانية الداخلية بعـــد فـــوز التيار الإصلاحى جعلت الأجواء مهيأة لتحسين العلاقات، وإن مصر لا

تضـــع عقــبات فى طريق إصلاح هذه العلاقات ، وليست لها مصلحة فى تعطيل تحقيق هذا الإصلاح، ويرى أيضا أن "التيار الإصلاحى بقيادة الرئيس خاتمى يمكن أن يفــتح المجال على مصراعيه لتعزيز علاقات إيران ليس مع مصر وحدها وإنما مــع مخـــتلف الدول العربية والإسلامية خاصة وأن هناك تحديات ضخمة تتطلب تضافر جهود كل الدول الإسلامية لمواجهتها(٥١).

هــذا الــتفاؤل كان قد سبقه تأكيد قدر من الحذر فى تعقيب على تساؤل حول تنســيق مصـــرى- ســـورى-سعودى- إيرانى حول عملية السلام حيث أكد على أمريــن: أولهما، أن العلاقات المصرية- الإيرانية لم تصل بعد إلى مرحلة التنسيق حول هذه القضية. وثانيهما، أن مصر ليست مع سياسة إقامة محاور أو أحلاف فى المنطقة، لكنه دعا إلى تفعيل اتفاقية الدفاع العربى المشترك(٥٢).

- **موقف وزير الخارجية:**

يمكن ملاحظة الدور المميز لوزارة الخارجية خاصة الوزير/ عمرو موسى فى خلق تفاؤل مستمر بآفاق رحبة أمام تطوير العلاقات المصرية- الإيرانية ، لكن هذا الــتفاؤل تراجع بدرجة ما فى تصريحات الوزير السيد/ أحمد ماهر. فدائما ما أكد عمــرو موســـى علـــى أن "كلا من مصر وإيران ترغب فى طى صفحة الماضى والــتعامل مــع المشكلات التى تواجه العلاقات بعقلانية مما يمهد لفتح صفحة جديدة بيــن القاهــرة وطهران وإعادتها إلى طبيعتها"(٥٣) وكثيرا ما أكد على وجود آليات تواصـــل عديدة بين البلدين عبر قنوات اقتصادية وإعلامية مختلفة(٥٤)، ونفيه لأى وســـاطة بيـــن البلدين حيث أن "مصر لا تحتاج إلى وساطة مع إيران لأن البلدين يســـتطيعان التحدث سويا لأن العلاقات بينهما أفضل بكثير من السابق"(٥٥). وقوله " نحـــن فى مصر نتحرك حاليا نحو وضع مستقر فى العلاقة مع إيران"(٥٦) ثم تأكيده على أن "العلاقات المصرية- الإيرانية ستعود حيث لا يوجد سبب وجيه لعدم وجود علاقات بين البلدين"(٥٧).

أمـــا الســـيد/ أحمـــد ماهر فقد كان أكثر واقعية، ففى أول أحاديثه عن مستقبل العلاقـــات المصرية- الإيرانية أوضح أن "باب مصر مفتوح لتحسين العلاقات مع

إيـــران، وأن الأمـــر حاليا يتوقف على طهران التى كانت تتحدث فى فترات سابقة بصـــوتين ولـــيس بصـــوت واحـــد مما عرقل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلديـــن"(٥٨). وأكد على أن "مسألة تحسين العلاقات بين الطرفين لا تقع على عاتق مصر التى تتبنى مواقف واضحة، وأن الأمر يعتبر مسألة داخلية إيرانية نظرا لتعدد الأصـــوات فـــى إيـــران" كما أكد أنه " لا يستطيع الحكم على العلاقات حتى تتحدث إيـــران بصـــوت واحد"(٥٩). وفى مناسبة أخرى أكد السيد/ أحمد ماهر رغبة مصر وحرصها واستعدادها لإقامة علاقات طيبة وقوية مع إيران، ولكن "شريطة استعداد إيـــران لإعـــادة العلاقـــات على أساس واضح ومعروف"، كما أوضح أنه "حدثت مقابلات واتصالات عديدة ولقاءات لوزيرا خارجية البلدين، ورغم ذلك لم يطرأ أى جديد"(٦٠).

وعـــندما زار كمال خرّازى القاهرة فى أعقاب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى نيويورك وواشنطن، وشاع تفاؤل حول تنسيق مصرى- إيرانى- سورى نفى السيد/ أحمـــد ماهـــر ذلـــك وقال "يجب عدم خلط الأمور. فهناك تنسيق مصرى- سعودى مســـتمر، وتنســـيق مصرى- سورى ، والاتصالات جارية. أما بخصوص زيارة وزير الخارجية الإيرانى للقاهرة فقد تمت بناء على طلبه"(٦١). وعقب لقاء خرازى مع الرئيس مبارك صرح أحمد ماهر بأن "المحادثات تركزت على مناقشة الأوضاع فى منطقة الشرق الأوسط ، وأن هناك توافقا فى الآراء حول أسلوب معالجة الأزمة الحالـــية بعـــد الأحـــداث التى وقعت فى الولايات المتحدة ، وبالتنسيق حول القضية الفلسطينية ودعم الموقف الفلسطينى"(٦٢).

**ب – رؤى النخب المصرية:**

تكـــاد تجمـــع رؤى النخـــب المصـــرية على رؤية آفاق واسعة أمام العلاقات المصرية- الإيرانية. البعض اهتم بتقديم مبررات ذلك والبعض الآخر ركز على أن يجيب على السؤال كيف ؟

– بالنســـبة للمـــبررات فهـــى كثـــيرة. مـــنها التقارب الملحوظ فى العلاقات الســـعودية- الإيرانـــية الـــذى وصـــل إلى درجة توقيع اتفاقية تعاون أمنى وتبادل

الزيارات على أعلى المستويات بين كبار المسؤولين[٦٣]. ومنها التوافق المصرى- الإيرانى على دعوة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل[٦٤]، ومنها التقارب فى دعم حوار الحضارات كبديل لصراع الحضارات[٦٥]، ومنها أن الدولتين "أصبحتا تلتقيان حول الأهداف الأساسية للمنطقة وهى: تحرير الأرض من الاستعمار الاستيطانى والصهيونية والتوسعية، وإقامة سلام شامل وعادل، وتوفير حياة ديمقراطية معادية للإرهاب"[٦٦].

- أما بالنسبة لكيفية تحقيق هذا الطموح ، فقد قدمت أوراق الباحثين المصريين فى الندوة الثانية للعلاقات المصرية- الإيرانية (يوليو ٢٠٠١) إجابات مفصلة لهذا السؤال على ثلاث مستويات[٦٧]:

المستوى الأول : مستوى التفاعلات الدولية ، على صعيدى العولمة وحوار الحضارات .

المستوى الثانى : على مستوى التفاعلات الإقليمية، على صعيدى الخليج والصراع العربى- الإسرائيلى.

المستوى الثالث : على المستوى الثنائى وبالذات على الصعيدين الاقتصادى والثقافى.

مجمل هذه الأوراق تؤكد أن مصر وإيران فى مقدورهما جعل العولمة وحوار الحضارات وسيلتان للتعاون الثنائى على مستوى التفاعلات الدولية والثنائية والإقليمية. كما أن هناك إمكانية للنهوض بالعلاقات الإقليمية بمشاركة مصرية وإيرانية فعالة لدعم نضال الشعب الفلسطينى، وللتوصل إلى نظام أمنى اقليمى فى الخليج تلعب فيه إيران دورا مميزا ضمن إطار ربط هذا النظام بالأمن القومى العربى. وإلى جانب هذا كله فإن آفاق التعاون الاقتصادى والثقافى واسعة شرط امتلاك القرار السياسى السليم للنهوض بمثل هذه العلاقات .

## هوامش الدراسة

(١) د. طـــلال عتريســـى، "التصور العربى لإيران- التصورات القطرية، القومية، الإسلامية والليبرالية"، ندوة تطوير العلاقات العربية الإيرانية، طهران ٢٤-٢٧يناير ٢٠٠٢ .

(٢) د. وجـــيه كوثرانى، "التصور العربى لإيران- التصورات القطرية، القومية، الإسلامية والليبرالية"، ندوة تطوير العلاقات العربية الإيرانية، طهران ٢٤-٢٧ يناير ٢٠٠٢ .

(٣) مـــنى شـــقير، " تعقيب على ورقتى عمل الدكتور/ طلال عتريسى والدكتور/ وَجـــيه كوثـــرانى بعـــنوان: "التصـــور العربى لإيران- التصورات القطرية، القومـــية، والإســـلامية والليبرالـــية"، ندوة تطوير العلاقات العربية الإيرانية، طهران ٢٤-٢٧يناير ٢٠٠٢ ، ص٣ .

(٤) المرجع السابق ، ص٤ .

(٥) د. محمـــد السعيد إدريس، "احتمالات التعاون فى الشرق الأوسط : الانقسامات التاريخـــية ومحـــددات التغيـــير" ، ورقـــة غير منشورة مقدمة للندوة الأولى المصرية- الإيرانية - طهران ١٠-١١ يوليو ٢٠٠٠)، ص٣.

(٦) المرجع السابق ، ص٥-١٠ .

(٧) واشنطن تصعد حملتها على حزب اللـــه وطهران، السفير ، ٢٠٠٢/٢/٧.

(٨) فهمـــى هويـــدى، إيران من الداخل، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨).

(٩) المرجع السابق، ص١٨٣-١٩٦ .

(١٠) المرجع السابق، ص١٩٦-٢٠٠.

(١١) أنظـــر فـــى مغـــزى اختيار خامنئى لرفسنجانى فى منصب رئيس مجلس تشـــخيص مصلحة النظام عام١٩٩٧ بعد انتهاء رئاسته الثانية للجمهورية فى: د. محمد السعيد عبد المؤمن، "مصر والتغيرات المتوقعة فى إيران"، الأهرام، ١٩٩٧/٤/١٨ .

(١٢) فهمى هويدى ، "خاتمى تحت الحصار" ، الأهرام، ١٤/٤/١٩٩٨ .

(١٣) السيد يسين ، "تحولات إيرانية" ، الأهرام ٢٧/٧/٢٠٠٠.

(١٤) فهمى هويدى، "اكتشاف إيران" ، الأهرام ٨/٨/٢٠٠١.

(١٥) فهمى هويدى، "صراع التمكين فى إيران" الأهرام، ٢١/٤/١٩٩٨.

(١٦) سلامة أحمد سلامة، "التحديث فى إيران" ، الأهرام ٢٤/٢/٢٠٠٠.

(١٧) المرجع السابق.

(١٨) من أمثلة هذه الكتابات أنظر مساهمة إثنين من أساتذة جامعة عين شمس: د. محمد السعيد عبد المؤمن ، "الانقلاب المتوقع فى إيران"، ٧/١/٢٠٠٠ ، د. سـعيد إسماعيل على "الثورة الإيرانية تبلغ سن الرشد"، الأهرام ، ٢٤/٣/ ٢٠٠٠، أنظر أيضا: رضا هلال، "الصراع على إيران" ، الأهرام ، ١١/٥/ ٢٠٠٠.

(١٩) صلاح الدين حافظ ، "نحن وإيران..هل تتغير قواعد اللعبة" ، الأهرام ٨/٣/ ٢٠٠٠.

(٢٠) المرجعع السابق.

(٢١) فهمى هويدى، "من إيران إلى من يهمه الأمر"، الأهرام ٢٩/٢/٢٠٠٠.

(٢٢) حازم عبد الرحمن، "أنياب السلة فى إيران"، الأهرام ، ٢١/٧/١٩٩٩.

(٢٣) المرجع السابق.

(٢٤) صلاح الدين حافظ، "ديمقراطية انتقال السلطة فى أربعة مشاهد" ، الأهرام ٢٠/٦/٢٠٠١.

(٢٥) الأهرام، ٢١/١٢/١٩٩٩ .

(٢٦) أدخلـنا الدكـتور/ مصـطفى الفقى ضمن فئة المسؤولين الرسميين هنا لأن تصريه للأهرام عقب عودته من طهران كان بصفته الرسمية كرئيس للوفد البرلمانى المصرى إلى إيران وليست كواحد من المثقفين المصريين الذين يكتـبون بشـكل منتظم فى الأهرام، أنظر: د. مصطفى الفقى، "تغيير اسم

شارع الاسلامبولى بطهران خطوة على طريق عودة العلاقات مع إيران" ، الأهرام ، ٢٠٠١/٥/٢٨ .

(٢٧) د.حسن أبو طالب، "الحوار المصرى- الإيرانى من القطيعة إلى التعاون"، الأهرام ، ٢٠٠٠/٧/٢٨.

(٢٨) لقاء الرئيس بأساتذة الجامعات، الأهرام، ٢٠٠١/٨/٢٧ .

(٢٩) المرجع السابق.

(٣٠) الأهرام ١٩٩٩/٦/٧.

(٣١) المرجع السابق.

(٣٢) حديث للرئيس مع مجلة الحوادث اللبنانية، الأهرام، ١٩٩٩/١/٢٨.

(٣٣) مبارك وزايد يبحثان القضايا العربية والتعاون الثنائى، الأهرام، ١٥/٤/ ١٩٩٩ .

(٣٤) المرجع السابق.

(٣٥) الأهرام ، ٢٠٠١/١/١٨.

(٣٦) المرجع السابق.

(٣٧) عمرو موسى فى افتتاح مجلس العلاقات الخارجية: العلاقات المصرية- الإيرانية تتحرك إلى الأمام ولا نقبل بتوترها، الأهرام، ١٩٩٩/٦/٢٨.

(٣٨) الأهرام ، ١٩٩٩/٤/١٤ .

(٣٩) المرجع السابق .

(٤٠) زكريا نيل، "بعد إطفاء الأزمة الخليجية: متى يبادر الجار الإيرانى بفتح ملف الجزر العربية"، ١٩٩٩/٦/٢٦ .

(٤١) سلامة أحمد سلامة "تغيير أسماء الشوارع"، الأهرام ٢٠٠١/٥/٣٠ .

(٤٢) صلاح الدين حافظ ، "الاختناق بين سباق التسلح وحرب المياه" ، الأهرام ، ١٩٩٩/٣/٢٤ .. أنظر أيضا حول مسألة الجزر والمناورات الإيرانية: د. إيناس طه، "العلاقات الخليجية- الإيرانية بين ميراث الشكوك وآفاق بناء الثقة"، الأهرام ، ٢٠٠٠/١/١١.

(٤٣) د. أحمد يوسف أحمد ، "انطباعات عن تطور العلاقات العربية- الإيرانية"، الأهرام، ١٩٩٩/٥/٦ .

(٤٤) د. هالة مصطفى، "حول مستقبل العلاقات المصرية- الإيرانية"، الأهرام ، ٢٠٠٠/٧/٩.

(٤٥) طـــه المجـــدوب، "دور مصر بين الماضي والحاضر والمستقبل"، الأهرام، ٢٠٠٠/٧/٣٠.

(٤٦) حديث الدكتور أسامة الباز للأهرام، ٢٠٠٠/٣/٢٠ .

(٤٧) الأهرام ١٩٩٩/٧/٢٤ .

(٤٨) الأهرام ٢٠٠٠/٦/٢٢ .

(٤٩) الأهرام ٢٠٠١/٩/٢٥.

(٥٠) الأهرام ٢٠٠٠/٢/٢٦.

(٥١) الأهرام ٢٠٠٠/٣/٧.

(٥٢) الأهرام ١٩٩٨/١١/٢٥.

(٥٣) موسى: مصر وإيران ترغبان في طي صفحة الماضي، الأهرام، ١٨/١١/ ١٩٩٨ .

(٥٤) المرجع السابق.

(٥٥) الأهرام ١٩٩٨/١٢/١٣.

(٥٦) الأهرام ٢٠٠٠/١١/٥ .

(٥٧) الأهرام ٢٠٠١/٢/٢٦.

(٥٨) الأهرام ٢٠٠١/٦/٢٤ .

(٥٩) المرجع السابق.

(٦٠) الأهرام ٢٠٠١/٧/٢٣.

(٦١) الأهرام ٢٠٠١/١٠/٣.

(٦٢) الأهرام ٢٠٠١/١٠/١.

(٦٣) سلامة أحمد سلامة ، "العلاقات مع إيران"، الأهرام، ٢٠٠١/٤/٢١ .

(٦٤) عبد العظيم حماد "دور إيرانى أولى بالرعاية" ، الأهرام ١٩٩٩/٦/٢٨.

(٦٥) د. مـيلاد حـنا، "عام ٢٠٠٣ للتواصل بين الحضارات القديمة والحديثة"، الأهرام ، ٢٠٠١/٥/٢٢ .

(٦٦) أحمد حمروش، "مستقبل العلاقات مع إيران"، الأهرام ، ٢٠٠١/١/١٦.

(٦٧) أنظـر: د. محمـد السـعيد إدريس (محرر)، تطوير العلاقات المصرية- الإيرانـية، (القاهرة ، الأهرام ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، فبراير ٢٠٠٢).

# الفصل السابع

# تركيا في الفكر السياسي المصري

د. باكينام الشرقاوي

مقدمة :

أثــارت تركيا على مستوى نموذجها السياسى الداخلى وعلاقاتها الخارجية جــدلا واسعا فى الفكر السياسى المصرى امتد منذ أكثر من قرن كامل عندما أثير فــى نهايــة القــرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين مسألة الموقف من الدولة العثمانــية والــتى مثلت مرحلة مفترق الطرق للمنطقة العربية والإسلامية فى تلك الآونة.

واجهــت هــذه الورقة **صعوبة منهجية** فى تحديد المقصود بالفكر السياسى المصــرى الذى ستعتمد عليه الدراسة لاستقصاء صورة تركيا وكيفية إدراك العقل المصرى لها، حيث واجهت مشكلة التعدد والتنوع ما بين التيارات السياسية المختلفة بــل والــتطورات الحادثة داخل كل تيار، فلجأت الدراسة إلى مسح سريع لما هو مــتداول من أدبيات سياسية مصرية كتبها أكاديميين وغيرهم من المهتمين بالشئون السياســية عامــة والتركــية خاصة وذلك خلال العشر سنوات الماضية، مع قراءة انتقائية لعدد من الدوريات رأيتها معبرة عن تيارات بذاتها مثل الرجوع إلى دورية المســتقبل العــربى لاستجلاء الرؤى القومية وإلى دورية إسلامية المعرفة والمنار الجديــد لمعــرفة خطوط إدراك الرؤى الإسلامية، وذلك بالإضافة إلى مسح سريع للصحف المصرية خاصة الأهرام منذ ١٩٩٥. وستحاول الدراسة استقصاء الصورة العامة لتركيا فى الفكر السياسى المصرى من خلال رصد كيفية تناول هذه الأدبيات للدولة التركية والقضايا المرتبطة بها.

تــنطلق صورة الشيء من منطلقات فكرية مسبقة تكسب الصورة بمفردات ممــيزة لــدى كــل تيار فكرى، فيظهر فيه الاختلاف وأحيانا التناقض بين الرؤى المختلفة، إلا أنه هناك بعض الجوانب العامة المتفق عليها.

بداية هناك إحساس عام بالتشابه والتقارب، فالدولتين متشابهتين ومتقاربتين فــى العديــد من الخصائص والقدرات، ومن ذلك حجم السكان والمساحة والقدرات الاقتصــادية بالإضافة إلى التداخل الديموغرافى بين أبناء الدولتين فهناك مصريون مــن أصول تركية والعكس صحيح أيضا.[1] وأجمع المحللون على أن العلاقة مع

تركيا علاقة لا فكاك منها فرضتها حقائق الجغرافيا والتاريخ فخلقت علاقة عضوية جيوبوليتيكية والدليل فشل محاولات الجانب التركى عقب قيام الجمهورية للابتعاد عن العرب، فتركيا شاءت أم لا جزء من عالم الشرق الأوسط الذى يشكل العرب مساحته الكبرى وهى لا تستطيع التنصل عنه مهما أرادت.بل إن الغرب بعد سنوات طويلة من إعطاء الظهر التركى للعرب ما زال يضع تركيا فى سلة واحدة معهم، وانعكس ذلك بوضوح فى كافة مشاريع الأحلاف الغربية التى وضعت كل من إيران وتركيا مع الدول العربية مثل حلف بغداد ومشروع أيزنهاور. كما أن تركيا شريكة للعرب فى عالم البحر المتوسط الذى مثل فى فترة تاريخية -خاصة الثلاثينيات والأربعينيات- من القرن العشرين نوعا من الانتماء " الانتماء البحر المتوسطى" وكان طه حسين من أشد أنصار هذا التيار الثقافى. وتأتى قضية المياه كحقيقة جغرافية أخرى حيث تنحدر روافد كثيرة من الأنهار العربية من الأراضى التركية كانت دوما عامل ربط بين تركيا والعرب ولكن فى ظل التطور الحادث فى عملية إنشاء السدود تحولت العلاقات المائية إلى علاقات شائكة شديدة الحيوية. ثم من الناحية التاريخية خلق ظهور الإسلام قدرا كبيرا من التمازج البشرى لا يمكن فصمه. وتمتع العنصر التركى بمكانة متميزة فى الدولة الإسلامية على اختلاف أطوارها بسبب الوضعية الخاصة للعناصر العسكرية والدور العسكرى الذى لعبه الترك الذى استمر منذ عصر الخليفة المعتصم وحتى سقوط الدولة العثمانية. ولعل هذا الدور الجهادى أدى بالعناصر الإسلامية الأخرى إلى قبول سيادة العنصر التركى من خلال الإمبراطورية العثمانية، وليس قبل منتصف القرن التاسع عشر حيث ظهر الشعور بالتمايز بين الشعبين التركى والمصرى (وكذلك العربى) مما مهد لظهور أشكال من الصدام ظهرت متأخرة انعكست أساساً فى مشاكل الحدود بين الجانب التركى والعربى. وامتد هذا التمازج البشرى إلى العمق الاجتماعى والثقافى مثل دخول العديد من المفردات العربية على اللغة التركية وكتابة اللغة التركية بالحروف العربية حتى العشرينيات من القرن الماضى.[٢]

يستدعى الوضع التركى من الفكر السياسى المصرى درجة عالية من اليقظة والانتباه.[٣] ويثير المشهد التركى الراهن التأمل والحذر معا لفهم تناقضاته التى تثير حالة من الجدل ربما أحيانا الصراع داخل تركيا بالأساس ولكنه ينعكس على العالم العربى ومصر بالضرورة. ويأتى الحذر تجنبا لقطيعة أو لعداء مع دولة لها حضور إستراتيجى حيوى وثقل إقليمى ولا تستطيع الأمة تحمل نتائج إهمالها أو تأجيل محاولة فهمها خاصة فى ظل النظام الدولى بل والنظام الإقليمى الحاليين. ومن أهم التناقضات إن تركيا عضوا بالناتو وفى نفس الوقت عضوا بمنظمة المؤتمر الإسلامى وبمجموعة الدول الإسلامية الثمانية وتتحالف عسكريا مع إسرائيل رغم تفاعلها التاريخى مع العالم العربى ومن هنا لابد أن يكون الجدل حول الهوية القومية التركية هو الأساس لفهم تركيا.[٤]

تشترك جميع التيارات السياسية المصرية فى إدراك مناخ الأزمة خاصة الثقافية التى يعيشها المجتمع والدولة فى تركيا. فعند تناول صورة تركيا فى العالم العربى عامة والفكر المصرى خاصة يفرض التقسيم الثنائى نفسه، فالمفاضلة فى الحالة التركية دوما بين اتجاهين غالبا ما تسودهما علاقات تنافسية إن لم تكن صراعية.

منذ نهاية القرن الثامن عشر انشغل العقل المصرى والعربى بهاجسين رئيسيين أولهما لماذا التخلف؟ وثانيهما كيف النهضة؟[٥] وجاءت التجربة التركية خلال حركة كمال أتاتورك لتدخل فى إطار هذا الجدل الفكرى الكبير وتكون أحد روافد الإدراك المصرى لتركيا. ومنذ ذلك الوقت قدمت تركيا نموذجاً لامتزاج عدة عوامل مجتمعة تتصارع وتتفاعل لتترك جدلا محتدما داخل الفكر السياسى المصرى، فهى ماضى إمبراطورى تقليدى، توجهات عصرية، ونزاعات عسكرية، وتطلعات ليبرالية، وخبرة تعددية وهواجس انقلابية.[٦]

وجدت الباحثة أن أفضل السبل لتنظيم هذا الجدل الواسع وتحديد معالمه الرئيسية أن تتم مناقشة صورة تركيا فى الفكر السياسيى المصرى من خلال مناقشة عدة قضايا محورية يكون الموقف من كل قضية المنطلق الرئيسى للنظر إلى النظام

والمجـــتمع التركى، وهى فى ذات الوقت قضايا ارتبط الجدل حولها بشكل أو بآخر بتركـــيا وموقفها منها وتطبيقاتها الخاصة فيها وبالتالى يحتدم النقاش حولها ما بين المفكرين المصريين. ويمكن تقسيمها لمجموعتين رئيستين: مجموعة ترتبط بقضايا خارجـــية وأخـــرى داخلية. وترتبط مجموعة القضايا الأولى بإشكالية رئيسية وهى العلاقـــة مـــع الغـــرب والتى تتأثر بها المواقف التركية سواء دولية أو إقليمية مثل العلاقـــة مع إسرائيل والعالم العربى بل وتلقى بظلالها أيضا على قضايا المجموعة الثانـــية. أما عن القضايا الداخلية فهى تدور فى فلك ثنائية واضحة ما بين العلمانية والإســـلام والديموقراطية والعسكرة . وجميع هذه المشاكل -حتى الخارجية منها- تصـــب فى أزمة رئيسية يراها المنظر المصرى أساسية وحاكمة للتوجهات التركية وهـــى أزمـــة الهويـــة التى مثلت مدخلا أوليا عند تناول الفكر السياسى المصرى لتركـــيا. وفى البداية كان لابد من الإشارة إلى الموقف الفكرى المصرى من الدولة العثمانـــية باعتـــبارها مدخلا تاريخيا هاما شهد المحك الأول لنظرة مصرية تميز الكيان التركى عن غيره.

ومـــن ثـــم اعتمدت الدراسة فى بعض أجزائها على المدخل التاريخى نظرا للأهمـــية القصـــوى التى احتلتها الدولة العثمانية داخل الوعى المصرى، ولاقتران صـــورة تركيا لدى المصرى بتاريخ طويل ممتد من التبعية للسلطان العثمانى؛ كما أن كثـــيراً مـــن القضـــايا المتناولة فى هذه الورقة لها أبعاد تاريخية كان لابد من الإشـــارة إلـــيها بطـــريقة أو أخرى فى سياق تحليل المواقف الفكرية المختلفة من القضايا الرئيسية المثيرة للجدل حول التجربة التركية والتى ارتبطت صورتها العامة بمناقشتها.

### أولاً: *الخبرة التاريخية كمدخل أولى:*

مـــثل الموقف من الدولة العثمانية البلورة الأولى الحقيقية للنظرة إلى تركيا ككيان سياسى له كعالمه الخاصة وحدوده الذاتية.

إن علاقة الدولة العثمانية مع مصر ما هى إلا تاريخ ملىء بالوفاق والخلاف، وشهدت هذه الفترة المزج بين الشعبين المصرى والتركى. كما تشير الحقائق التاريخية والواقع الفعلى إلى ما تبلغه الأواصر الوثيقة والقوية بين الشعبين التركى والمصرى، وتقدر بعض التقديرات إن ثلث سكان مصر يحملون فى عروقهم دماء تركية بدرجة أو بأخرى ولديهم صلة قربى مع أسر تركية.(٧) فإنه جوار جغرافى وتاريخى ولا توجد منطقة متحدة فى الثقافة والتاريخ منذ اقدم العصور حتى هذه الأيام مثل المنطقة العربية ودول الجوار.(٨)

وعكس الجبرتى المناخ الفكرى تجاه العثمانيين فى عصره حيث أن الناس والنخـبة بالرغم من انتقادهم لبعض أعمال العثمانيين كانوا يكنون الولاء للسلطان، ولقد أكد السلاطين العثمانيين أحقيتهم بلقب الخلافة الذى لم يسبق لهم أن اهتموا به كثـيرا حيـن كانـت الدولة قوية مرهوبة الجانب، أما حين حل بها الضعف عمل الساسـة العثمانيون على إبراز صفة الخلافة فى تعاملهم مع الدول المسيحية على اعتـبار أنه يمس علاقة السلطان العثمانى بالمسلمين خارج دولته ثم أصبح سلاحاً معنويا لمقاومة التدخل الأوروبى.(٩)

أعطى بعض المحللين أهمية كبرى "للغزو العثمانى" لمصر بحيث رفضوا الاتجاه الذى يراه حدثا عاديا ومجرد انتصار جيش وانتقال تبعية إقليم لحاكم جديد، بـل هو بمثابة حدث هام لم يؤثر على مسار مصر فقط بل المنطقة بأسرها وربما على العلاقات الدولية العلنية بحيث جعلوه بداية للعصر الحديث.(١٠)

وتأرجحت النظرة التقيمية للدولة العثمانية ما بين **التشديد على مثالبها إلى التركيز على إنجازاتها.**

وتعددت **أوجه النظرة السلبية**؛ نظر الدكتور/ عبد الملك عودة نظرة سلبية لفـترة الحكم العثمانى لمصر ورأى أن الاحتلال التركى لمصر بين القرن السادس عشـر والحملة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر ما هو إلا سلبا ونهبا لمصر، وتحطـيما للقومـية العربية، وقضاء على الثقافة والفكر والعلم، وأن ما حدث هو انكسـار تـام بين ماضى مصر الحضارى العظيم وحاضرها المظلم المغلق. كما

قضى الاحتلال التركى حتى على النزعة العالمية التى اتسمت بها الحياة العربية بعد الغـــزو العـــربى وفـــرض حصارا محكما على مصر جعلها فى عزلة عن العالم. وتزامـــن ذلك مع انكسار مماثل فى الشخصية المصرية وظهرت سمات جديدة فى الشخصية المصرية، ومن هنا يعتبر أن أزمة الفكر فى مصر قد بدأت.(١١)

وهـــناك من لم ينظر لهم كحضارة مؤثرة، فلم يكن الترك أصحاب حضارة قديمـــة مـــثل الفرس فكانوا عند دخولهم الإسلام رعاة يعيشون على الفطرة، ولكن بدخولهـــم دائـــرة الإســـلام أظهروا حماسة شديدة لدياناتهم الجديدة سواء فى مجال الجهـــاد أو فهم تعاليم الإسلام ودينه وشاركوا فى الحياة الفكرية فى نهاية العصور الوسطى وكان الاتجاه الغالب هو الأدب واللغة والعلوم الدينية ولم يبرز منهم إلا قلة فـــى الفلسفة والعلوم العقلية -مثل الفارابى-.(١٢) وتحت مظلة الإسلام حدث تفاعل حضارى بين العرب والترك ظهرت آثاره فى الأبعاد اللغوية والثقافية والاجتماعية. لـــم يكـــن الأتـــراك منســـاقين كلية لتأثير الحضارة الإسلامية بعناصرها العربية والفارســـية وفى نفس الوقت لم يكن التأثير التركى كبيرا حتى أنه لم تستطع اللغة التركـــية أن تصـــبح لغة رسمية أو لغة ثقافية فى بلد من البلدان التى سيطر عليها الأتـــراك مثل مصر وإنما ظلت اللغة العربية هى السائدة مع انسياب بعض الألفاظ التركـــية للغـــة العربية نتيجة ذلك التفاعل الحضارى بين الأتراك والمصريين (أو العـــرب عامـــة).(١٣) وفى المقابل كان هناك إسهاما مصريا كبيرا فى فنون وآداب الدولة العثمانية حتى أنه يوجد ما بين ٢٠ إلى ٣٠ مليون وثيقة من بين ١٥٠ مليون وثـــيقة فى الأرشيف العثمانى تتعلق بشكل أو بآخر بالشئون المصرية وكانت أول صحيفة مطبوعة باللغة التركية هى الوقائع المصرية التى صدرت فى القاهرة عام ١٨٢٨ قـــبل أول إصـــدار صحفى بالتركية فى استنبول ١٨٣١،(١٤) فقد كان هناك شـــعورا عامـــا بتمـــيز المكانـــة المصرية فى العالم العثمانى. بشكل عام لم ينكر الدكـــتور/ محمـــد حرب سيطرة الفكر العربى على الدولة العثمانية فكتب التراجم العثمانـــية بعـــد الفـــتح لا تخلو من ألقاب مثل المصرى، كما قام سليم الأول بنقل المعماريين والبناءين المصريين أصحاب الخبرة إلى استنبول للإفادة منهم. بل أشار

إلـــى أن اللغـــة العربـــية سواء قبل الفتح العثمانى أو بعده هى لغة الثقافة والأدب والعلـــوم عند العثمانيين _حتى أنه حتى الآن مازالت حركة تنقية اللغة التركية من الكلمات والمصطلحات العربية نشطة ويستمر الحديث بين المعاصرين الأتراك عن العمل على التخلص من سيطرة اللغة العربية على اللغة التركية-.[١٥]

وقـــد أشار الشيخ محمد الغزالى إلى أن عدم التمكن الكامل من الفقه وعدم أخذه من ينابيعه الأصلية "شاب حماسة الأتراك بالحدة المنفرة وإخلاصهم بالقصور المقعـــد"، فكانت عدم إجادتهم للغة العربية وراء عدم نقل معانى القرآن إليهم وعدم شـــرح هـــدى النـــبوة لهم، "فكان أن عاشوا ينتسبون لإسلام ويتخبطون فى العمل والعـــودة الـــيه. والأتـــراك شاهد صدق على هذه الحالة المحزنة ومصير الخلافة الإسلامية –أو بتعبير أدق الدولة القائمة على شئون المسلمين فى وصاية الأتراك- كان مصيرا فاجعا مخزيا".[١٦] ونلاحظ أنه اعتبر الدولة العثمانية الدولة القائمة على شـــئون المســـلمين ولـــيس الخلافة بشكلها المطلق العام. فمن أوضح مثالب الدولة العثمانـــية فـــى نظـــر بعض رموز التيار الإسلامى هو تمسكها بتركيتها حتى أن العثمانييـــن مـــن وجهة نظرهم قد احتقروا العرب والعروبة، بل لقد رواد تهم فى المرحلة الأخيرة أحلام تتريك الرعية العربية فكانوا البادئين لتلك المأساة التى تلقفها أعـــداء الإسلام وهى مأساة التناقض بين العروبة والإسلام كما كان صراعهم ضد العـــرب وقسماتهم القومية من أعظم العوامل الداخلية التى عجلت بزوال "سلطنتهم" المترامـــية الأطـــراف. وكان من آثارها أيضا إدراك روابط العروبة والحديث عن القومية العربية وحركتها كطريق سلكته الأمة للخروج من المأزق.[١٧]

كمـــا أنـــه وافـــق الغـــزالى الكواكبى فيما ذكره فى كتابه أم القرى من أن ســـلاطين آل عثمان كانوا يضحون بالدين فى سبيل إدراك كسب سياسى يزيد من نفوذهـــم ويؤيـــد ملكهم، وضرب مثالا على ذلك بتقاعس السلطان سليم الأول عن نصرة المقاومة الإسلامية فى الأندلس وتفضيله ضم مصر إلى ملكه.[١٨] ومن بين أوجه الانتقادات الأخرى التى وجهها التيار الفكرى الإسلامى إلى الدولة العثمانية ما ذكـــره الدكـــتور/ يوســـف القرضـــاوى من أن المسلمين شهدوا جمودا وتخلفا فى

العصور العثمانية "فلا اجتهاد فى الفقه ولا إبداع فى الأدب ولا ابتكار فى العلم ولا اختراع فى الصناعة".(١٩)

اتضح لأبناء الدولة من العرب أن العنصر التركى قد فقد وظيفة الدفاع عن دار الإسلام التى كانت تبرر تبوءه السلطة فى العالم الإسلامى. ولكن فى نفس الوقت وأستمر كثيرون لا يرون للصيغة العثمانية التى وحدت المسلمين ومنهم العرب والترك بديلا آخر، خاصة وأن البديل الواضح فى تلك الآونة هو السقوط فى يد الاستعمار الأوروبى مباشرة. ويقدم فكر الزعيم مصطفى كامل نموذجا فى هذا السياق: فبالرغم من هيامه الوطنى لم يجد ثمة تعارضا بين هذا الهيام وإستمرار العلاقة الخاصة بين مصر وتركيا فقد كان يعلم أن انفصام هذه العلاقة سيمكن من احتلال بريطانيا لمصر بشكل نهائى.(٢٠)

وساد شعور سلبى عام تجاه الممارسات السلبية فى عهد العثمانيين حتى أن محمد حسين هيكل أحد أهم رواد الليبرالية فى مصر عبر عن ذلك فى مذكراته السياسية حين قال:" وقد بقيت فى أذهاننا نحن أبناء الريف المصرى صورة قاتمة من حكم الترك ومن حكم الخديويين أنفسهم حين كان لهم وللترك السلطان المطلق الذى أدى إلى ثورة عرابى."(٢١)

ورأى البعض (دكتور نور الدين حاطوم) أن العثمانيين قبل الفتح الإسلامى لم يمتلكوا حضارة خاصة وقد أخذوا عن العرب الدين الإسلامى والكتابة العربية وتركوا العرب وشأنهم "بعد أن أثقلوهم بالضرائب من كل نوع وحكموهم حكما عسكريا". فى حين رد البعض الآخر (دكتور/ محمد حرب) على هذه المقولة بأن ضرائب العهد العثمانى مقسمة شرعيا وعرفيا وبعضها مؤقت كما أشار إلى أهمية مقارنة هذا النظام الضريبى فى الدولة المملوكية فى مصر وشدته، وذكر أيضا أن طبيعة الدولة العثمانية "عسكرية – جهادية).(٢٢)

رفض كثير من المؤرخين المصريين النظرة الخاطئة للدولة العثمانية ورأوا أن الهجوم نابع من الحملات المكثفة من الاستعمار الأوروبى والصهيونية، وأنهم قدموا صور حالكة من الظلام عنها بسبب المظالم ومصادرة الأموال والعزلة التى

فرضتها على العالم العربى ومصر وتغافل هؤلاء عن الخدمات الجليلة والأخطار الجسيمة التى واجهناها مثل وصول البرتغاليين إلى البحار الشرقية وتسللهم إلى شرق الجزيرة العربية، كما اجتاحت الدولة العثمانية أقاليم شاسعة فى جنوب شرقى أوروبا ووسطها وأحرزت باسم الإسلام انتصارات باهرة وامتلأت قلوب الأوروبيون فزعا منها ولا يجب إغفال مزايا الدولة والاقتصار على تسجيل عيوبها.(٢٣)

وهناك عدة عوامل وطدت من النظرة السلبية:كان طبيعيا أن يلجأ الاحتلال البريطانى إلى الإساءة إلى الإدارة العثمانية والتقليل من شأنها لكى تتذرع باحتلالها لمصـر. وكذلك الثورة الناصرية التى جاءت ضد الملك الحفيد المباشر لآخر والى عثمانى فى مصر ومثلها مثل كافة الثورات جاءت لتدين النظام السابق وتلقى عليه مسـؤولية معانـاة الشـعب المصـرى وكان نصيب العنصر التركى من المجتمع المصرى من هذه التبعة كبيرا لدرجة يمكن معها القول : أن صورة التركى تأثرت سلبا فى مخيلة المصريين كافة -وإن كان بدرجات متفاوتة- نتيجة الحملة الإعلامية الرسـمية الـتى دامت لأكثر من عقدين. وكرس من هذا الوضع أن موقع كل من تركـيا ومصـر جاء فى معسكرين متضادين إبان الحرب الباردة وبالتالى كان من الطبيعى عدم قيام السلطات المصرية ببذل جهد لتعزيز صورة تركيا فى الرأى العام المصرى.(٢٤)

فـإذا كـان هناك قدرا من الإجماع على حالة الركود والتخلف الذين حل بالعالم العربى خلال الحكم العثمانى ،إلا أن الخلاف ظهر حول أسباب ذلك؛ فهناك من رأى أن فرض العزلة كان ضروريا لحماية البقاع الإسلامية وخوفا من الصراع المسـتمر مـع العـالم المسـيحى، كما لا يجب إغفال التحول الحادث فى العامل الاقتصـادى الـناجم عـن تحول طرق التجارة العالمية إلى المحيطات وبالتالى لا تـتحمل الدولة العثمانية وحدها مسؤولية التدهور الذى أصاب الاقتصاد والثقافة فى العالم العربى.(٢٥)

يشـــير اتجـــاه آخـــر إنه إذا كان العهد العثمانى يعد فترة مظلمة من تاريخ مصر؛ فلماذا تركيا الآن ليست مظلمة أكثر من الدول العربية التى أمست غير تابعة للدولة العثمانية، وارتباطا بهذه الرؤية يجب تذكر أن تكوين الدولة العثمانية لم يكن قاصـــرا على الأتراك وحدهم وإنما على عرب ومصريين ويجب أن يتحملوا مثلهم مـــثل الأتـــراك مسؤولية أخطاء هذا العصر.(٢٦) وفى هذا السياق تعددت الكتابات المصرية التى تشيد بكثير من **إيجابيات الدولة العثمانية** وانطلقت مما يجمع مصر بها من تاريخ وتراث مشترك.

كان من أهم إنجازات الدولة العثمانية التى ظلت عالقة فى أذهان المسلمين جميعا وتحدث عنها المؤرخون المصريون إسقاطها للدولة البيزنطية بعد الاستيلاء علـــى القســـطنطينية عام ١٤٥٣ وأصبحت أقوى دولة فى العالم الإسلامى ورفعوا لـــواء الجهـــاد واعتبروا أنفسهم ملزمين بالدفاع عن دار الإسلام وهو الاسم الذى أطلقوه على إمبراطوريتهم بعد اتساعها.(٢٧) "كانت الدولة العثمانية خلاصة المدنية الإســـلامية علـــى مدى قرون وسارت عليها وزادت وطورت حتى اكتسبت ذروة التطور المدنى الإسلامى فى كل مناحى هذا التطور".(٢٨)

فوفق هذا الاتجاه وهو السائد بين الأكاديميين (خاصة فى كليات الآداب المصرية) فإن للترك دور مهم ورائد فى خدمة الإسلام والحضارة الإسلامية ليس فقط فى الميادين السياسية والعسكرية والإدارية بل أيضا فى الترجمة من اليونانية واللاتينية والفارسية والرومية إلى العربية فى مجالات العلم والفلسفة والجغرافيا، وهو الدور الذى استمر حتى وصلت إلى قمة مجدها. ثم بدأت عوامل الضعف تتعدد ومنها العامل الذى كثيرا ما أكد عليه الأكاديميون –وليس فقط أصحاب التيار الإسلامى– وهو البعد عن الشريعة وأحكامها والذى ارتبط به سقوط الدولة العثمانية.(٢٩)

نظـــر إلى الدولة التركية الجديدة على أنها برعت فى فنون الحرب الحديثة كما أكد رشيد رضا، بل إنه رجح الترك على الإفرنج "وإن ظلمونا واحتقرونا وبغوا عليـــنا وأعرضـــوا عـــنا وأسمعونا أذاً كثيرا ولم يعذروا من تعلموا منهم التعصب

القومـــى (أى العرب)".[٣٠] وخاطب الشعب التركى "الباسل: على أساس أنه يمتلك "مجـد حـربى تـالد" و"أنـه أقدر الشعوب الإسلامية" على تحقيق أمنية الحكومة الإسلامية.[٣١] وكثيرا ما أشير إلى التشابه الكبير بين الشعبين التركى والمصرى فى الـتعرض "لغلاة التفرنج" وكانوا يعتبروا قلة وكذلك الجامدون على التقاليد العريقة الخـيرة والسيئة والمنسوبة إلى الدين وبين هؤلاء هناك المعتدلون من علماء الدين وعلماء الدنيا.[٣٢]

من التناول السابق يمكن ملاحظة التباين الشديد فى بعض الأحيان فى تقييم الخـبرة التاريخـية التركـية ممثلة بالأساس فى الدولة العثمانية، وبذلك لا يقتصر التـناقض بيـن الرؤى (إن صح القول) على المرحلة المعاصرة -كما سنرى- بل أيضـا يمـتد إلى التاريخ حيث تناقضت الرؤية للعثمانيين بين شعب لا حضارة له اسـتغل الولايات العثمانية ومنها مصر استغلالا حضاريا واقتصاديا وبين حضارة عريقة لها فضل على العالم الإسلامى وعلى حمايته.

ولقد ربط كثيرون بين الإسلام وازدهار الدولة العثمانية والعكس أيضا أي بين تخليها عنه وتدهورها، وسادت تلك النظرة حتى بين غير الإسلاميين وبين كثير من الأكاديميين.

لقد وضح الطابع الدينى فى التطبيق الصارم للشريعة الإسلامية والنص فى قوانين الدولة منذ عهد سليمان القانونى، وظلت هذه السمات سائدة حتى أوصلتها إلى قمة مجدها وضمنت هذه السمات القوة للدولة والرفاهية للشعب ثم تجمعت عوامل عديدة أدت إلى انهيار الدولة وضعفها وأبعدتها عن الشريعة وأحكامها. وبدأت مرحلة ربط الإصلاحات بالقوانين الوضعية واشتدت الرغبة فى الاتصال بالغرب والأخذ عن حضارته إلى أن ظهر ما يسمى بالمعارضة المنظمة التى تمثلت فى العثمانيين الجدد ووصل الصراع إلى ذروته بصدور "القانون الأساسى"، فأصبح الدستور البلجيكى المعدل دستورا للدولة الإسلامية العثمانية بعد أن كان الإسلام هو دستور الدولة.[٣٣] فكان استلهام الإسلام هو الفكر الذى استندت إليه الإصلاحات فى البداية والتى رأت أن تطبيق الشريعة الإسلامية والنظم الإسلامية

فى مختلف مؤسسات الدولة سيعيد إلى الدولة قدرتها وقوتها من جديد، ولكن لم يقدر لهذه الدعوة أن يستجيب لها أحد وبالتالى فلم يعمل بها.(٣٤)

ومن هنا رأى كثير من الأكاديميين المصريين أن الفكر الغربى فى المجتمع التركى لم يظهر فجأة بل استمر عبر فترات طويلة بدأت مع بداية الاحتكاك بالغرب عامة، فخلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر أصبح المثقف العثمانى صاحب النفوذ يتشدق بالألفاظ الأوروبية ويتحدث عن أدباء الغرب وشعرائه. وارتكزت قوة الفكـر الغـربى داخـل المجتمع العثمانى على دعامتين: الأولى، ممثلة فى التيار اليسارى الذى عبرت عنه جماعة العثمانيين الجدد وتركيا الفتاة ثم الاتحاد والترقى، وثانـيها، ظهرت من خلال المحافل الماسونية التى كانت تحميها السفارات الأجنبية ذات النفوذ القوى فى العاصمة التركية.(٣٥)

فكـان للمـثقف العـثمانى وتطوره تجاه ثقافة الغير دورا فى تغيير وجه المجتمع العثمانى وتغيير عقيدته الرسمية من الإسلام إلى العلمانية، ولم تنفك عرى التماسـك بيـن المثقف والدولة إلا عندما تغير كنه ثقافة المثقف وتبنى مفاهيم غير أصـيلة وكان هو المفكر والمنفذ الذى نقل بلاده "من رحابة الشرق بإسلامه وثقافته إلى محدودية تركيا بعلمانيتها وثقافتها المتبنية للمفاهيم والأشكال الأوروبية فى كل مناحى الحياة" وإلا فمن كان يصدق أن أقوى دولة مسلمة فى التاريخ الحديث تتحول إلـى دولة علمانية لها موقف متصلب من الدين على يد هذا المثقف فى تطوره بعد أن نهـل مـن ثقافـة أوروبا وانضم -سواء أكان مدنيا أم عسكريا- إلى تنظيمات وخلايا وأحزاب بعيدة فى رؤيتها عن تفكير الأمة.(٣٦)

ظهـر صـراع بيـن أصحاب الفكر الإسلامى من ناحية وأصحاب الفكر المادى الغربى من ناحية أخرى ومن أبرز ممثلى هذا التيار الأخير الاتحاد والترقى وتجلـى فـى صورة قوية خلال الفترة الدستورية أو ما سميت بالمشروطية الثانية عندما تولى السلطة فى استنبول وأعلن رسميا الأخذ بالفكر الأوروبى.(٣٧)

هناك بعض الأقلام التى امتدحت الاتحاد والترقى ووصفتها بأنها دفاع عن الحرية فى الوقت الذى هاجمت السلطان عبد الحميد.(٣٨) فالكتاب القوميين

والمتأثرون بالثقافات الغربية أيدوا بالضرورة هذه الجماعة واعتبروها حركة تحررية علمانية.[٣٩] وقد ظهرت محاولات لرفاعة الطهطاوى لسلخ مصر عن الإمبراطورية التركية من خلال تأكيده على القومية المصرية والعربية.[٤٠] فى حين ألقى التيار الإسلامى معظم هجومه على حكم الاتحاد والترقى، والتى حدث فى عهدها خلط شديد للأوراق حين حملها رجال القومية العربية والمعارضة السياسية للدولة العثمانية وللجامعة الإسلامية كل الأوزار التى عانوا منها فى ظل حكم هذه الجمعية برغم من أن حكومة الاتحاد والترقى كانت ضد الجامعة الإسلامية، كما صب العلمانيون فى الدول العربية ومنها مصر جام غضبهم على الدولة العثمانية واختصوها بالكراهية بناءا على توجه فلسفى وأيديولوجي وليس عن تحقيق تاريخى. وأمام الشعور العربى القوى المخاصم للترك على أرض الشام فان فى المغرب العربى ظهر نداء بالحماية والارتباط فيما عرف كنوع من التبعية الاختيارية لدولة الخلافة،[٤١] كما أظهر عبد الله النديم تعاطفا مع الدولة العثمانية وأن الدول الأوروبية تكاتفت ضدها لكونها إسلامية فقط.[٤٢] ومن ذلك يمكن القول أن موقف مصر موقفا وسطا من الدولة العثمانية وخلافتها ثم إلغائها حيث تراوحت التيارات فى نظرتها سواء للدفاع أو للهجوم.

وربط طارق البشرى بين المناخ الفكرى **والدعاوى الإصلاحية فى مصر وتركيا**، فحركة الإصلاح المؤسسى التى قامت مع نهايات القرن الثامن عشر ونهايات القرن التاسع عشر على امتداد محور السلطة المركزية للدولة العثمانية بين استنبول والقاهرة: فجاء سعى السلطان سليم الثالث لإعادة بناء الجيش العثمانى على الطراز الحديث، وتلته حركة السلطان محمود الثانى (١٨٠٨-١٨٤٠) فى الوقت الذى ظهرت فيه حركة محمد على فى مصر وجاءت فى إطار الغزو الأوروبى للشرق.[٤٣] أنه مع نهايات العشرينيات من القرن الماضى بدأ الفكر العلمانى يعمل بإصرار على السيطرة على المجتمعات الإسلامية ومؤسسات الدولة وفصل الإسلام عنهما وإنشاء نظام علمانى وأنه بعد الحرب العالمية الأولى انفرط عقد الخلافة ونشأت نظم علمانية فى بلاد المسلمين وبات الإسلام بعيدا عن سياسة

الحكومـــات،[٤٤] وكأنـــه بذلـــك وجد تزامنا بين الموجات الفكرية فى تركيا والعالم الإســـلامى وخاصة مصر. فلقد تزامنت حركة السلطان سليم الثالث الإصلاحية مع حـــركة محمد على الإصلاحية وكتب للأخيرة النجاح فى إصلاح مؤسسات الدولة والجـــيش مـــا لم يكتب -بالقدر نفسه- للحركة المثيلة فى استنبول، ومن ثم يمكن ملاحظـــة أن حركتين للإصلاح المؤسسى ظهرتا معا على محور استنبول/القاهرة وقامـــتا على ضرورية كل منهما إزاء الأخرى.[٤٥] وحاول السلطان عبد الحميد أن يعـــيد بـــناء هذا المحور فى إطار طرحه لمفهوم الجامعة الإسلامية، ولكن ظهرت الحركة القومية التركية ومثلت انسلاخا من الجامع الإسلامى وذلك من خلال ثلاث موجـــات أولها: فى الستينيات من القرن التاسع عشر وثانيها: مع بدايات حكم عبد الحمـــيد فـــى نهايـــة السبعينيات وثالثها: والتى أطاحت بحكمه فى ١٩٠٨-١٩٠٩ بواسطة جمعية الاتحاد والترقى وفكت الرباط الإسلامى كرابط سياسى جامع للترك والعـــرب ولـــم تكن تلك الحركات فى ذلك الوقت الذى نشأت فيه ببعيدة عن النفوذ الغـــربى السياســـى أو الفكـــرى. حيث يجب ملاحظة العلاقة القوية ما بين الرباط الـــتركى العربى الذى يقوى فى ظل قوة الرابطة الإسلامية ويضعف بضعفه سواء فـــى سياســـات الدولـــة أو المعارضة.[٤٦] وبذلك مهدت حركة التنظيمات العثمانية -والـــتى نظـــر إليها كحركة ثقافية وإصلاحية- لإقامة حكم دستورى على النمط الغربى في البلاد على حساب الحضارة الإسلامية انتقلت فيها سلطة السلاطين إلى الصدر الأعظم والوزراء وتراجعت فيها مشيخة الإسلام من حيث الاعتبار والنفوذ ثم شل عملها.[٤٧]

ولم ترى كثير من الكتابات المصرية من عملية الإصلاح العثمانية مثلا يحتذي به بل قادت إلى انهيار الإمبراطورية العثمانية وتقدم كتابات التيار الإسلامى أبرز مثال على ذلك فهى ترى أن ضرب ما قد يعتبر قديما باليا ويقف عقبة فى وجه الإصلاح "أنه قد ترتب عليه صدع فى بنية الدولة أو المجتمع".[٤٨]

كما لاحظت بعض الكتابات ارتباط بين الأحزاب الوطنية ودولة الخلافة، ولا يحدث شيئا فى تركيا إلا وله نظير فى مصر والعكس صحيح أيضا مثال حزب

مصر الفتاة على نمط تركيا الفتاة. ولما قامت الثورة الكمالية فى عام ١٩٢٣ بدأت مصر تنتهج أيضا النهج التركى: على عبد الرازق، خالد محمد خالد، وبداية العلمانية وتقليد الأتراك: سلامة موسى شبل شميل فرح أنطون وغيرهم. ومن ثم ثقافيا وسياسيا وتاريخيا سيظل الاهتمام التركى فمصر لها صدى فى تركيا.(٤٩)

ســاد إدراك مصـــرى عــام بالاضطرابات الداخلية التى تعانيها السلطنة العثمانـــية والـــتى جاءت مع الاتصال القوى بين الشرق والحضارة الغربية ومثلت الحملة الفرنسية على مصر أحد أوائل مظاهره. واختلف الموقف من الحكم العثمانى فـــى مصر عن المشرق العربى أو الشام بسبب اختلاف وطأة واستبدادية واستغلال هــذا الحكم حيث كانت أخف فى الحالة المصرية، كما أن قوة اللغة العربية والدين الإســـلامى فـــى مصــــر أضافا نوعا من الثقة والقوة إلى إحساس المصريين أمام الســـلطنة العثمانـــية. ولقد أدى تعاقب الاستعمار الفرنسى والإنجليزي على أرض مصـــر إلـــى المطالـــبة بمســـاندة ودعم السلطنة العثمانية فى مواجهة هذه القوى الاستعمارية خاصة بعد أن ربط الكثيرون بين الأوروبيين بكونهم غير مسلمين وبين ضرورة الاستعانة بالسلطنة التى هى خلافة المسلمين لمواجهة أوروبا.(٥٠)

تشـــوب ذكـــريات عـــرب المشرق كثير من المرارة بالمقارنة بالعرب فى أقطـــار أخرى حيث اكتسب الصدام بين القوميتين العربية والتركية حدة أكبر حيث ســـادت القـــناعة أن الترك وسياساتهم هى التى سهلت من وقوع المناطق العربية فريســـة ســـهلة للأوروبييـــن.(٥١) فـــى الوقت الذى ارتكزت فيه الثورة على الشام والحجاز فإن الولايات العربية الأخرى خاصة مصر اتخذت موقفا مضادا، إذ كان هـــناك تأيـــيدا للدولة العثمانية وللخلافة الإسلامية واضحا وذلك رغم خضوع تلك الولايـــات للسيطرة الاستعمارية الإنجليزية فى مصر.(٥٢) وبذلك اختلف الوضع فى مصر عن الجزيرة العربية فلم تلق ثورة الشريف حسين نفس القدر من الترحيب بل لعلهـــا لقيـــت قدرا من الرفض، وعبر علماء الأزهر عن ذلك حينما اعتبروا ثورة الحجـــاز مؤامرة بريطانية لضرب الوحدة الإسلامية وأصدروا فتوى بإدانة "الخونة والمرتدين الذين يؤيدون صنيعة الإنكليز الملك حسين بن على". واتسق هذا الموقف

مع منطق أولويات المصريين الذى اختلف عن العرب فى الحجاز والشام والعراق، حيــث ركز الأوائل عدائهم للسيطرة البريطانية فى حين رأى الأخير ون أن العدو الذى ينبغى التخلص منه هو العدو التركى.(٥٣)

كان يقف مصطفى كامل فى السنوات الأولى من القرن العشرين على رأس الحركة المطالبة بإجلاء الإنجليز عن مصر واستعان فى ذلك بارتباط مصر بالدولة العثمانــية وبمركــز مصــر الدولــى الذى أقرته أوروبا فى ١٨٤٠ بمعاهدة لندن وبمقتضــاه تــبقى مصــر مرتبطة بالدولة العثمانية مع تميزها بأوضاعها الخاصة الداخلية. وهو وإن كان يستبعد ارتباط آمال كل من مصر وتركيا بالنسبة للاستقلال لا لســبب يتعلق بالنظرة السياسية أو طبيعة الأهداف، ولا لسبب يرجع إلى طبيعة الجماعة السياسة وهل هى مصرية أو عربية أو إسلامية وإنما لأن ذلك من شأنه أن "تجــتمع كلمــة أوروبــا ضدنا"، ففى وعى مصطفى كامل تجربة محمد على التى أفضــت إلــى اتفاقــية لندن ١٨٤٠ وهى الاتفاقية التى أكدت وشرعت من الناحية الدولية كسر محور استنبول دمشق القاهرة الحجاز.(٥٤) واستطاعت الدولة العثمانية الانتقال من الدفاع إلى الهجوم منذ سقوط القسطنطينية وتضم هذا الموقع الأوروبى المتميز إلى محور دمشق والقاهرة والحجاز.(٥٥)

فلــم يستطع المصريون استيعاب حجم التحول الذى أصاب الدولة العثمانية وأدى إلــى ســقوطها وحلول جمهورية تركيا الحديثة محلها بسهولة. فبالرغم من قومــية ثــورة ١٩١٩ استمرت قطاعات متعددة تنتابها مشاعر الانتماء الإسلامى وهــؤلاء لم يتصوروا أن يكون هناك عالم للمسلمين بدون خلافة. وعلى المستوى السياســى كــان الحــزب الوطنى الذى يمثل الفصيل المصرى من حركة الجامعة الإسلامية هو الذى واجه إشكالية كبرى وواجه ارتباكا شديدا حيث تنازعه اتجاهان: الــبقاء على ولائه العثمانى ذى الطابع الإسلامى ويتزعمه أحمد لطفى وعلى فهمى كامل إلا أن ضعف الدولة العثمانية أضعف من هذا الاتجاه، واتجاه ثان يقوده حافظ رمضــان يــرى أهمية التعامل مع المتغيرات الجديدة وأصبح هو التيار الحاكم بعد ذلك. وعلى المستوى الاجتماعى كانت هناك الطبقة التركية الحاكمة التى بالرغم من

تمصـــر كثـــير من أعضائها ظل عدد من الساسة لم تلحقهم يد التمصير مثل يكن وثروت ورياض وفخرى وغيرهم.(٥٦)

يعتبر الموقف من الخلافة العثمانية، من الموضوعات الأساسية التى يدور حولهـــا النقاش فى تراث الفكر القومى. وفى إيجاز بسيط فإن نشأة الحركة العربية مـــن الناحية السياسية كانت تعنى الانفصال بين العرب والسلطنة العثمانية، وتكوين هويـــة سياســـية مســـتقلة لهم؛ وبالتدريج ومع سقوط الخلافة على يد أتاتورك عام ١٩٢٤، اكتملـــت صـــورة إحســـاس العـــرب بأنهم أمة مستقلة بذاتها عن العنصر العثمانى. وأصبح المفكر أو السياسى الذى يتمسك بالخلافة العثمانية مضادا للحركة العربية ومن يرفضها يسير فى طريق العروبة.(٥٧)

تعد البدايات الأولى لهذا التيار متمثلة فى المشروع العربى لإمبراطورية محمد على العربية، فالعروبة والإحياء القومى العربى كانت سلاحا من أسلحة محمد على فى صراعه مع العثمانيين وذلك بصرف النظر عن الصدق وعن الدوافع، المهم أن صراع محمد على ضد العثمانيين قد أطلق العامل القومى العربى من عقاله للمرة الأولى فى العصر الحديث. وحتى بعد هزيمة المشروع العربى لمحمد على، بتحالف الغرب الاستعمارى مع العثمانيين ضده، وبمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ فإن الفكرة قد بقيت حية فى صفوف الحركة الوطنية المصرية ورأيناها تتردد فى أوساط قادة الثورة العرابية من أمثال عرابى ومحمد عبده وعبد الله النديم وحسن موسى العقاد ومحمود سامى البارودى.(٥٨) صحيح أن الإمام محمد عبده كان من أنصار تجديد الخلافة العثمانية وأحلامها وليس إزالتها والتخلى عنها، هذا الموقف فى ذاته يجب أن يوضع فى سياق الموقف العام له من الأتراك والحكم العثمانى والغاية من بقاء السلطنة العثمانية. لقد أراد عبده من تمسكه بالخلافة الاستفادة من الوزن الروحى لها وتأثيرها السياسى فى الشرق فى مواجهة الزحف الأوروبى الاستعمارى. مع ملاحظة تغير موقف الإمام من التأييد إلى الهجوم بغض النظر عن الأسباب التى تنوعت والآراء التى قيلت.(٥٩)

لـــم تظهـــر الـــنزعة الطورانية على أيدي دعاتها وحركاتها على إنها مجرد دعوة للانسلاخ ولكن ظهرت أيضا كدعوة لتوحيد العنصر التركى فى مجموعه الممتد فى بطـــن آســـيا،وأكد طارق البشرى أن كلا النزعتين الطورانية والعربية اللتين اتفقتا علـــى تضاد بينهما على إنهاء الرابط الإسلامى المشترك بينهما، وعندما صنعا ذلك لـــم تســـتطع أي منهما أن تحقق ذاتها ولم تستطع أن تقيم جامعها بديلا عن الجامع الشامل فلا الطورانية جمعت الطورانيين ولا العروبة جمعت العرب.(٦٠)

وظهـــر تـــيار يحاول التوفيق ويدعو إلى إقامة بنيان الدولة العثمانية على أساس من الرابطة العثمانية باعتبارها رابطة سياسية وليست دينية تمليها ضرورات التضامن والاتحاد فى مواجهة الخطر الاستعمارى الغربى مع ضرورة المساواة بين هاتيـــن القوميتين فى الحقوق والواجبات وترشيح اللامركزية إطارا يضمن الحرية القومية؛ وظهر حزب اللامركزية، وتأسس فى القاهرة من العرب العثمانيين وتبلور فـــى إطـــاره الفكـــر القومى العربى الداعى للعثمانية السياسية. ولكن بتصاعد المد الطورانـــى والمركـــزية والتتريك الذى قاده الاتحاديون أخذت تذبل الآمال فى قيام (رابطـــة عثمانية سياسية) تجمع العرب والأتراك فى دولة اتحادية، فسياسة التتريك الـــتى بـــدأت منذ عهد السلطان عبد الحميد قد غدت سيفا باترا ومسلطا على عنق العربية.(٦١)

وتناولـــت كثـــير مـــن الكتابات الأكاديمية تبعات سقوط الخلافة العثمانية وتراوحـــت ما بين تفرقة العالم الإسلامى وظهور الخلاف على الحدود بين دوله، إحـــياء القوميات والعداءات القديمة بين الشعوب الإسلامية، تعريب قضية فلسطين، إحـــلال الشـــكل العلمـــانى للحكم فى الدول الإسلامية واتساع حركة الاستشراق؛ وجمعيها ذات تأثير سلبى على الإسلام وقوته. وفق هذه الرؤية فإن حقوق المسلمين كانت مصانة فى ظل الخلافة العثمانية برغم "ما قيل عن ضعفها"، فالعثمانيين أذلوا الصـــليبيين وجعلوهم فى موقف المدافع طوال أربعة قرون، كما حملوا لواء الدعوة الإســـلامية ســـتة قرون. ولقد "توالت المصائب بعد إسقاطها على العالم الإسلامى" فسقطت فلسطين وعمل الاستعمار على إبعاد الشريعة الإسلامية من حياة المسلمين

فـــأحل النظام العلمانى محل النظام الإسلامى وعمل الاستشراق على جعل الأجيال القادمة بعيدة عن الدين وتابعة للغرب فى تفكيره.[٦٢]

رأى بعــض كــبار المفكريـــن الإسلاميين أن وقع الصدمة الكبير لإلغاء الخلافة ليس نابعا من الألم على ذهاب دولة بنى عثمان ولكن ألما على انفراط عقد المســـلمين وتشـــتيت شـــملهم فلـــم يعودوا يرون جهة أو هيئة تجمعهم.[٦٣] و ظل الـــتعاطف مســـتمرا حـــتى فـــى وقت انهيار الدولة العثمانية داخل العالم العربى والإســـلامى ومنها مصر حتى أطلق أسماء أبطالهم على أطفال المصريين، وكان ذلك تعاطفا مع "دولة عريقة ذات حضارة راقية خدمت التراث الإنساني والإسلامى وصانت البلاد العربية من أخطار فادحة".[٦٤]

لقد أحدث سقوط الخلافة فى نفسية الكتاب المصريين وقعا أليما فهاجت أحاسيسهم ومشاعرهم للتعبير بألم عن فداحة الخسارة التى حلت بالمسلمين. وأخذت تبين للناس الذين فتنوا بمصطفى كمال أتاتورك فظاعة الجرم الذى ارتكبه، ويعتبر ما كتبه مصطفى صادق الرافعى أصدق مثال وعينة للكتابات المصرية فى هذه الأونة وذكر فيها ألفاظ حادة فى هجومها على أتاتورك منها:"الطاغية" "حماقته" "كفره" "الذبابة" وندد بعصبيته التركية الطورانية والتى جعلته يلعن كل ما يمت بصلة إلى العرب. وكتب الأستاذ محمد حسين عن الحيرة التى أصابت المصريين بحيث" لم يدر الناس لمن ينصرف دعاء الداعين حين يبتهلون إلى الله فى ظهر كل جمعة". وبالمثل قابل علماء الأزهر هذا الحدث باستنكار بالغ، وأعلنوا فى بيان بعد أربعة أيام من إلغاء الخلافة بطلان ما أقدم عليه كمال أتاتورك من عزل الخليفة عبد المجيد الذى انعقدت له بيعة المسلمين جميعا، ونبه البيان أيضا إلى حاجة المسلمين إلى خليفة. ودار الجدل فى هذه الفترة حول ضرورة البيعة لخليفة المسلمين ولم يقتصر الأمر على علماء الأزهر الشريف بل شملت كتب لأمين الرافعى وعبد الوهاب عزام وغيرهم.[٦٥] وأشار عبد الوهاب عزام أن إلغاء الخلافة إنما هى خطة روسية إنجليزية أوروبية.[٦٦] وتطور الأمر بعد ذلك إلى جدل انقسمت فيه الآراء بين المؤيدة لما ذهب إليه أتاتورك ومنها كتاب الإسلام

وأصول الحكم لعلى عبد الرازق وأخرى رافضة وناقدة له (ومنها كتابات رشيد رضا)[٦٧].

ففـــي ســـياق عـــام من محاولات الملك فؤاد الفاشلة، تصاعد الهجوم على أتـــاتورك والحكومـــة التركية لإلغائها الخلافة وذهب رشيد رضا فى نقده إلى حد القول أن صفة الإسلام قد زالت عن المجتمعات الإسلامية وشعوبها بإلغاء أتاتورك لمنصـــب الخلافة العثمانية، وأن كل المسلمين آثمون حتى يبايعوا خليفة آخر وانهم قد عادوا بسبب إلغاء منصب الخلافة "أمة جاهلية". لقد فتح إلغاء الخلافة معركة من أهـــم المعارك الفكرية والسياسية فى التاريخ المصرى المعاصر واقترنت بصدور كـــتاب "الإســـلام وأصول الحكم" الذى كان واضحا على مؤلفه رغم ثقافته الدينية إعجابه البالغ بمنهج أتاتورك العلمانى.[٦٨]

لقـــد أعاد سقوط الدولة العثمانية مسألة الخلافة إلى أولويات الجدل الفكرى وأصـــبحت عند رشيد رضا مناسبة ملحة للعمل على "تجديد الخلافة الشورية على الـــنموذج الراشدى".[٦٩] كما بدأ الجدل حول علاقة الدين بالسياسة ولم ينتهى حتى الآن. وعـــبر رشيد رضا عن هذه المعركة الفكرية بأنها "الحرب السياسية العلمية" الـــتى هـــى "أضر وأنكى من الحروب الصليبية" وأن آخر فوز لهذه الحروب على المسلمين هو محو اسم السلطنة العثمانية الإسلامية من أوج الوجود وإلغاء منصب الخلـــيفة وتأليف الترك لحكومة جمهورية غير مقيدة بالشرع الإسلامى فى أصول أحكامـــه ولا فروعها وتصريحهم بالفصل التام بين الدين والدولة.[٧٠] كما أن قسما مـــن العلمانيين العرب قد بهرته التجربة الكمالية واعتبرها النموذج الرائد الواجب الاتباع. وحدث صدعا بين أهل مصر بلغ أقصاه فى العقد الأخير من القرن التاسع عشـــر والعقـــد الأول مـــن القرن العشرين وكان المصريون يرون فى ارتباطهم الرسمى بالدولة العثمانية سندا لهم على مكافحة الإنجليز وعلى العكس من ذلك كان العربـــيون من أهل الشام المناوئين للاستبداد العثمانى يلجئون إلى مصر فيفسح لهم الإنجلـــيز فيها ويساندوهم وانتج هذا الوضع صراعا هائلا بين اتجاهات المعارضة الشعبية فى كل من مصر والشام.[٧١]

وانخرط المفكرون الليبراليون المعجبون بالتجربة التركية فى تيار واحد -سواء من كـــان مستقلا عن العمل الحزبى أو مشتركا فيه- وكتبت جريدة الهلال المعبرة عن هـــذا التيار فى ١٩٢٥ إن كل أمة إسلامية حرة فى انتخاب من تريده حاكما عليها وهذه النظرية _تعليقا على نظرية الأتراك الحديثة- تتفق وأصول الحكم فى القرن العشـــرين. ومن أبرز المعبرين عن هذا التيار سلامة موسى الذى كتب مدافعا عن علـــى عـــبد الرازق وكذلك دافع محمد حسين هيكل عن أفكار هذا الشيخ من خلال جـــريدة حـــزب الأحرار الدستوريين المسماة بالسياسة. وعلى المستوى التنظيمى السياسى مثل حزب الأحرار الدستوريين تيار التغريب الذى عرفته مصر بدءا من الربع الأخير من القرن التاسع عشر وهو نفس التيار الذى قاده أتاتورك. بل وأيدت جـــريدة السياســـة ما أقدمت عليه الحكومة التركية فى عام ١٩٢٨ من حذف للمادة الدســـتورية التى تنص على أن دين الدولة هو الإسلام وأبطلت وظيفة شيخ الإسلام ورأت مثل الحركة الأتاتوركية "أن مفهوم الدولة مفهوم مجرد وليس للمفهوم المجرد أى ديـــن"،[٧٢] وبذلـــك تعددت مظاهر تأثير المتغيرات التركية على الحياة الفكرية السياسة فى ذلك الوقت واختلفت النظرة بالتالى إلى تركيا.

اســـتثمر فى البداية مصطفى كمال الجهاد لتحرير الأراضى التركية، ولكن بعـــد أن كشف عن حقيقة توجهاته العلمانية القومية أصاب الإسلاميين "خيبة الأمل" بعد أن نادى بعضهم به زعيما إسلامياً، فى حين كانت البشرى بالنسبة للقوميين.[٧٣] حيـــث تقـــبل التيار القومى فى مصر عملية إلغاء الخلافة الإسلامية من منطلق أن وحدة الدين واللغة لم تعد القاعدة الملائمة للوحدة السياسية أو لتأسيس دستور الدول، حل مفهوم العالم الإسلامى محل مفهوم الدولة الإسلامية وظهرت القوميات وقامت الدول على أسس المصالح العملية.[٧٤]

مـــع الثلاثينيات كانت التغيرات التركية قد فقدت أهميتها بالتدريج ولم تعد تحدث نفس ردود الأفعال المصرية الكبيرة التى كانت فى العشرينيات ولم تعد تثير نفس القدر من الجدل واستمرت بعض القضايا حية مثل الكتابة باللغة اللاتينية ولكن لـــيس بـــنفس الدرجـــة وظهـــر أعضاء جدد فى النخبة المصرية لا يكنوا العداء

لجمهوريـــة أتـــاتورك العلمانـــية مـــثل سابقيهم خاصة الطبقة التركية القديمة.(٧٥)
باختصـــار، تباين الموقف من تركيا العثمانية باختلاف النموذج الذى يدعو إليه كل فـــريق: فهـــناك نموذج الدولة العصبية الذى فى نهايته يتم الدفع بفصل الملك عن الخلافـــة وتمييز السياسى عن الدينى على يد على عبد الرازق، وهناك فى المقابل نمـــوذج المفهوم الفقهى التقليدى السلفى الذى يدعو لخلافة نموذجها المثالى الخلافة الراشـــدة حيـــث يـــندمج السياســـى مـــع الدينى كما دعى رشيد رضا وغيره من الفقهاء.(٧٦) وهذا الاتجاه ويمثله رشيد رضا يرفض الاعتراف بإسلامية الخلافة التى تقوم على التغلب والقهر والجور من خلافة بنى أمية وحتى خلافة بنى عثمان، ومن هـــنا فإن السلطة العثمانية ليست إلا شكلا من أشكال "سلطة التغلب" "مهما يكن فى طاعـــتهم مـــن الظلـــم والفساد وخراب البلاد وإرهاق العباد". فقد كان الترك على ادعـــائهم الخلافة الإسلامية جائرين، فاتسم حكمهم بالملكية المطلقة فلذلك بدأ الترك بتقييدهم بالقانون الساسى تقليدا لأمم أوروبا وسبب ذلك جهل الذين قاموا بهذا الأمر بأحكام الشرع الإسلامى كمدحت باشا وإخوانه ثم قام الكماليون بإسقاط هذه الدولة؛ ورأى أن الإربـــاك الذى أحدثه مصطفى كمال أتاتورك بجعل الخلافة روحية دينية إنما استبدل "نوع من التغلب بنوع آخر".(٧٧)

### ثانياً: *الإشكالية الحضارية للعلاقة مع الغرب*:

تكتسب إشكالية العلاقة مع الغرب أهمية محورية فى السياق التركى وتترك بصـــمة واضـــحة على رؤية العالم الخارجي ومن بينه مصر لتركيا. حيث تنبثق الثنائـــيات التركـــية العديدة من هذه المعضلة باعتبارها أبعادا مكملة "لأزمة الهوية" الـــتى تواجههـــا تركـــيا وتظهر نتاجا لأزمة حضارية تتعرض لها الجماعة بسبب متغـــيرات اقتصـــادية واجتماعية وسياسية تمر بها. وهى الأزمة التى أجمع معظم المحللين السياسيين على وجودها وإن اختلفوا على من ستحسم فى صالحه.

تســـود قناعة عامة وسط الجماعة العلمية المصرية بأن تركيا -بالرغم من موقـــف نظامها السياسى المرتمى فى أحضان الغرب- إنما هى دولة مسلمة تنتمى

للحضارة الإسلامية، وأن المساحة القليلة الأوروبية من تركيا فى الشرق ما هى إلا ذريعة ثقافية فى ثنائية الهوية التركية ليدللون بها على غربية تركيا ضد شرقيتها.[٧٨]

جاءت البداية الرسمية لفكرة تغريب الدولة العثمانية فى عهد السلطان عبد المجيد الأول فيما عرف بعهد التنظيمات وكان ذلك عام ١٨٣٩ وكان الهدف منها الاقتباس من الغرب فى جميع نواحى الحياة الثقافية والحضارية.[٧٩] وأجمع المحللين المصريين على أن مفترق الطرق الحقيقى فى علاقة العثمانيين بالغرب جاء فى عهد السلطان عبد الحميد الذى تنازعت الآراء حوله بين من صوره كظالم مستبد وآخرون انبروا للدفاع عنه وعن تقواه وإخلاصه وأن المؤامرات الصليبية والماسونية هى التى وراء عزلته وقادت إلى انتهاء الخلافة الإسلامية، لأن الخلافة ككيان إسلامى كان يقف فى وجه الصليبيين ويحول دون إقامة دولة اسرائيل.[٨٠]

هناك قدر من الترابط المنطقى بين سياسات تركيا الخارجية على مستوى الدوائر المختلفة، تعتبر تركيا سياساتها الشرق أوسطية مجرد امتداداً لسياستها المنحازة للغرب، وهى نفسها هذه السياسة الممالئة للغرب التى أعطت دفعة جديدة للتوجه التركى نحو التأثر بالفكر والثقافة الغربية مما زاد من تورط السياسة الخارجية التركية فى اتجاهها نحو الغرب ومؤازرتها لإسرائيل.[٨١] فلقد أشار الكثير من المحللين المصريين إلى أنه فى ظل سنوات طويلة من تجاهل الترك للعرب والتحالف مع خصومهم والتركيز السياسى على الغرب ممثلا فى أوروبا والولايات المتحدة وحلف الأطلنطى والعمل على كسب العضوية الأوروبية.[٨٢] فهناك إدراك مصرى لثبات واستمرارية الممالئة التركية للغرب منذ قيام الجمهورية.

منذ بداية الحرب الباردة وقفت تركيا منحازة تماما إلى الغرب وتتزعم محور الدفاع عن الشرق الأوسط ضد خطر الاتحاد السوفيتى وانتشار الشيوعية، وذلك فى مواجهة محور الدفاع عن المنطقة ضد الخطر الصهيونى وضد التسلط الغربى، وكانت مصر محور المشروعات العربية الوحدوية.[٨٣] وارتبط كثير من

التحول في المواقف التركية إزاء العالم العربى مثل تأييد تركيا لمصر فى عام ١٩٥٦ ضد إسرائيل بالرغم من حالة العداء التركى العربى التى كانت سائدة فى تلك الآونة لدوافع المنفعة والمصلحة الصرفة وجاءت لتعكس الالتزام التركى بالموقف الأمريكى الذى بدى حاسما فى الضغط على إسرائيل للانسحاب من سيناء.[٨٤] كما تميز الموقف التركى من أزمة الخليج بشدة تناغمه مع السياسة الأمريكية وتطابقه التام مع أهدافها الاستراتيجية فى المنطقة، أما الموقف غير الحكومى على الصعيد الشعبى فكان مختلفا ومعارضا بدرجات متفاوتة، أنذرت بتهديد الاستقرار السياسى وكبحت جماح السلطة الرسمية.[٨٥]

أثارت العلاقة مع الغرب جدلاً تركياً واضحاً ما بين التيارات السياسية الداخلية المختلفة: قدمت العثمانية الجديدة رؤية جديدة توازنية للعلاقة مع الشرق والغرب تعد أكثر حداثة من رؤية التيار الأتاتوركى، ويضع العلاقة بالشرق والغرب موضع افتراض فإذا كان الارتباط بالغرب والأتاتوركية لم يمنح تركيا تقدمها المأمول طيلة القرن، فإن الاستمرار فى فرضه يصبح أصولية علمانية معكوسة تحتمى بالأمر الواقع وتعيش فى مركب قصورها الذاتى، ولذا تدعو العثمانية إلى رد العلاقة بالغرب إلى حجمها الطبيعى ليس بمقاطعته ولكن بتحويل العلاقة معه من كونها وصفة سحرية للتقدم إلى مجرد علاقة عادية تخضع للحساب وإعادة التأمل ويصوغ منطق العثمانية نفسه فى التساؤل التالى: إذا كان من الصعب أن تقبل أوروبا بلدا إسلاميا عضوا فى وحدتها حتى لو كان ديموقراطيا فليس من الأفضل لتركيا أن تتجه نحو عالمها الشرقى وثقافتها الإسلامية التى لها فيها تاريخ كبير وإمكانية لدور مؤثر.[٨٦] وتعاطفت الكتابات الصحفية مع أربكان حتى إنها ترى أن سقوط سيناريو الرفاه للتسعينيات لا يعنى سقوط العثمانية الجديدة بل تشير إلى إنها ستزداد قوة فى مواجهة الأتاتوركية، فإن الأمر يخضع لعمليات تشكيل ثقافى تاريخى بالغة التعقيد والأغلب أن تنتصر عناصر الاعتدال من الجانبين مما يعنى بلوغ جدل الهوية صيغة أقرب كثيراً إلى العثمانية الجديدة منها إلى

الأتاتوركية مع توقع استمرا تردد تطورات العلاقات العربية التركية بين هذين السيناريوهين.(٨٧)

فيما يخص **العلاقة مع أوروبا**: هناك اختلاف للقيم بين تركيا وأوروبا انعكس فى استمرار النقد الأوروبى لتركيا حول تطورات القضية القبرصية وانتهاكات حقوق الإنسان وعسكرة السلطة السياسية التركية التعسفية. وعند تزايد الهجوم على النظام العسكرى الحاكم فى أوائل الثمانينيات رفضت دوائر الرأى فى أنقرة أن تتحول بلادها إلى نسخة كربونية من مؤسسات الحكم وتشكيلات السلطة الرسمية فى دول أوروبا الغربية.ولكن رغم تأزم العلاقات السياسية فى الثمانينيات مثلا استمرت الروابط الاقتصادية والتجارية والعمالية قوية.(٨٨)هناك دوما جدلية تركية رغم رفع لواء العلمانية.

تعرضت الأدبيات المصرية إلى إشكالية علاقة تركيا بأوروبا وما تعتريها من عقبات تنبع من اختلاف طبيعتها ولا تسمح لتركيا بالانضمام الكامل إلى الجماعة الأوروبية كما تبغى؛ فهى بلد المتناقضات حتى فيما يخص طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث يثار بشدة الموضوع الكردى فى الجدل العام فى تركيا حول الانضمام للاتحاد الأوروبى ففى إطار تحول تركيا إلى دولة مدنية ديموقراطية سياسيا وليبرالياً اقتصاديا كمطلب للاتحاد الأوروبى للانضمام له وأنه يجب أن يتم السماح للأكراد بالبث الإذاعي والتليفزيونى والتعليم باللغة الكردية وهو المطلب الذى يثير مخاوف قوى عديدة فى الدولة والمجتمع حيث انه تطبيق شروط الاتحاد الأوروبى يهدد "بتقسيم تركيا"، بعد محاولات مستمرة أصبحت فقط تركيا "دولة مرشحة للعضوية" لحين تنفيذ المتطلبات أو التوصيات ومنها أن تكون ديموقراطية مدنية بما يعنى تقليص دور الجيش فى السياسة التركية، احترام وحماية حقوق الأقليات وأول ما تشمله الأكراد، حماية حرية التفكير والاعتقاد والتنظيم ويرتبط ذلك بأمل الأحزاب المخالفين للديموقراطية، أما المطلب الاقتصادى يتضمن تأهيل الاقتصاد التركى للمنافسة فى السوق الأوروبية والشفافية فى المعاملات الاقتصادية ومحاربة الفساد وخصخصة النظام والتوازن المالى والاقتصادى. هناك رؤيتان

تتصارعان داخل تركيا الأولى تختار الجيش على حساب أوروبا إذا فرض الاختيار لأنه الأمن على تراث الأتاتوركية، والثانية ترى حاجة "الأتاتوركية" للإصلاح حتى تتوافق مع قيم الحداثة والديموقراطية الغربية ويرتبط بهذه الرؤية المثقفون الليبراليون ومجتمع الأعمال والأكراد وبعض الإسلاميين الذين يرون فى الانضمام لأوروبا تحقيقا للقيود المعروضة عليها.[٨٩] وبالتالى تعترض مشاكل كثيرة الاندماج المؤسسى مع أوروبا الذى تبغيه النخبة المثقفة والحاكمة فى تركيا حيث تبقى مجتمعا إسلاميا متميزا بذاتيته المختلفة عن المجتمعات الأوروبية بالإضافة إلى مشاكل خاصة بالطبيعة الديموقراطية المنقوصة والمشاكل الاقتصادية، فلأسباب أمنية كان من الأسهل قبول تركيا فى حلف الأطلنطى ولكن عند الدخول إلى السوق الأوروبية المشتركة فنحن أمام مشاكل أكبر. وفى ظل مشاعر الاستعلاء الحضارى كان من الطبيعى أن تلجأ تركيا إلى جذور عمقها التاريخى وأصالتها الحضارية الشرقية.أي أن تركيا كان عليها حتى تواجه مأزقها مع الغرب أن تتجه لتوثيق علاقاتها مع العرب.[٩٠]

وتتضح مكانة تركيا فى الاستراتيجيات الأمريكية والغربية عامة فى عملية التدخل الأمريكى فى أفغانستان حيث يتم الاعتراف بالدور التركى فى آسيا الوسطى وأفغانستان ومراعاة مصالحها ورؤيتها للحلول المناسبة بل أن القيادة المصرية نفسها ترى فى تدخل دول آسيوية إسلامية كقوات لحفظ السلام فى أفغانستان هو الحل المناسب ويظهر اسم تركيا فى المقدمة بطبيعة الحال.[٩١] وكانت تركيا وباكستان من بين الدول الإسلامية الوحيدة التى تتشاور معها الولايات المتحدة حول مصير الشعب الأفغانى.[٩٢] وساعد على ذلك الاتساق الكامل للموقف التركى مع الموقف الأمريكى: فكان من المتوقع أن تناصر تركيا راشد دوستم لكونه زعيم الأفغان الذين ينحدرون من أصول تركمانية ويشكلون ٩% من مجموع السكان الأفغان ولكنها آثرت مساندة المواقف الأمريكية أملا فى حسم نقل نفط آسيا الوسطى عبر أراضيها وتطبيقا لاعتقادها "بأن الزحف الأخضر أهون من الزحف الأحمر".[٩٣] وظهر تأييد بريطانى-أمريكى لاضطلاع تركيا بمسؤوليات واسعة فى

عملـــية إعـــادة بناء أفغانستان فى مرحلة ما بعد طالبان وهى المسؤوليات المناطة أساســـاً بالولايـــات المتحدة وبريطانيا وباكستان. ولم تكتف تركيا بالوعود الخاصة بقيادة أو لعب دور أساسي فى قوات حفظ السلام المنتظر تكوينها فى أفغانستان بل تـــريد دورا فـــى عملـــية اتخاذ القرار بشأن المستقبل الأفغانى وهى لا توافق على مشـــاركة عناصر معتدلة من طالبان فى الحكومة المستقبلية. وتستطيع تركيا الآن اســـتثمار ما قدمته من مساعدات إنسانية للفصائل الأفغانية المختلفة وعمليات بناء المستشـــفيات وحفر الآبار التى قامت بها.(٩٤) وكثيرا ما أشارت الصحف -خاصة المعارضـــة مـــنها مثل الوفد- إلى خصوصية الوضع التركى فى الأزمة الأفغانية الحالية فى محاولة للتأكيد على مركز تركيا المستمر كحليف مخلص للغرب.

**١ -العلاقة الخاصة مع إسرائيل:**

أشـــارت الكتابات الأكاديمية بالذات إلى المحاولات التاريخية لليهود للتأثير علـــى تركيا وسياساتها. فلقد عددت هذه الدراسات مظاهر تأثير الكتاب اليهود على فكر ضباط الاتحاد والترقى الذين ساندوا الفكرة القومية وترجمت فى الواقع التركى إلـــى دعـــوى لتجمع الترك فى دولة عالمية واحدة وهى ما نطلق عليه الطورانية، ودخـــل ضـــباط الاتحاد والترقى الحرب العالمية الأولى ليخرجوا منها وقد انتهت الدولة العثمانية وقامت تركيا على أنقاضها.(٩٥) ومن ثم فقد مهد التاريخ للعلاقة بين تركـــيا وإســـرائيل وكرســـتها عوامل قديمة سبقت توقيع الاتفاق الأخير بين تركيا وإســـرائيل والذى لا يمكن فهمه بمعزل عن دور الأقلية اليهودية فى تركيا أو يهود الدونمة كما شاع ذكرهم بين الأدبيات.(٩٦)

بالرغم من الحياد التركى التاريخى النسبى أمام القضية الفلسطينية حتى بعد الحـــرب العالمـــية الثانـــية بقليل إلا أن الفكر المصرى لم ينسى أن تركيا أول أمة إســـلامية تعترف بإسرائيل عام ١٩٤٩ وتبادلت معها السفراء فى ١٩٥٢، بالرغم إنهـــا وقفت إلى جانب العرب فى الأمم المتحدة ضد قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧ . وكثيرا ما يشار إلى أن تركيا تحدد سياساتها الخارجية وأهدافها فى الشرق الأوسط دون فهم لاتجاه التطورات والأهداف السياسية الخاصة بجيرانها العرب وكانت فى

منتصف القرن الماضى -وربما حتى الآن- تتعامل مع البلاد العربية من خلال فرنسا وإنجلترا (أى الغرب) أكثر من التعامل مع العرب مباشرة وافترضت بعد الحرب العالمية الثانية أن العرب مثلها سيتبعون سياسة متوافقة مع الغرب.(٩٧)

وعندما عملت حكومة مندريس فى الخمسينيات على التقارب مع العرب والمسلمين اصطدمت بعلاقة تركيا مع إسرائيل وبارتباط تركيا بسياسات الغرب ومصالحه فى الشرق الأوسط والتى لم تكن فى معظمها تتوافق مع أهداف الأطراف العربية. ومع انغماس الأتراك فى عملية التحديث والتوجه نحو الغرب أصبحت الطبقة السياسية الحاكمة فى تركيا غير مبالية بالعالم العربى ومشكلاته، وفى المقابل كان التوجه الراديكالى العلمانى لتركيا ومطامعها الإقليمية موضع نقد العالم العربى.(٩٨)

منذ ١٩٦٧عام تغير الموقف التركى الرسمى تجاه الصراع العربى-الإسرائيلي بحيث أعلنت تأييدها للموقف العربى وطالبت بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضى المحتلة فى تلك الحرب ولكن مع استمرار رفض قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، حيث ربطها الأتراك باعتراف العرب بجمهورية قبرص الإسلامية.(٩٩)

ويدرك المحللين المصريين أنه لم يكن بوسع تركيا أن تتغاضى عن تحالفها مع الولايات المتحدة وعضويتها فى حلف الأطلنطى. ولذا احتلت إسرائيل مكانة خاصة فى المبادرات التركية بشأن التعاون الإقليمي خلال أزمة الخليج الثانية وما بعدها ونالت هذه المبادرات دعم الولايات المتحدة والدول الغربية.ومن أهم مجالات التعاون الإستراتيجى مع الولايات المتحدة لتمكين تركيا من أداء دورها الإقليمي هى استمرار إضعافها للعراق والنيل من سيادته بالإضافة إلى استمرار الضغط على سوريا سياسيا وعسكريا بما يخدم مصالح إسرائيل والولايات المتحدة.(١٠٠)

تسود القناعة بين الكتاب المصريين بأن الرأى العام فى تركيا يكره إسرائيل بل ويكره اليهود والسبب فى ذلك غير واضح ربما كما يفسر البعض ذلك بخيانة اليهود للدولة العثمانية وإعمالهم على إسقاطها بالرغم من استقبالها لهم عقب

اضطهادهم فى الأندلس بحيث استقروا بها وتمتعوا بالنفوذ والثراء، أو بسبب صورة السيهودى فى التاريخ العثمانى التى اتصفت بالأنانية وكره الغير. ورغم هذا الجو المشحون ضد إسرائيل والذى يثيره دوما الإسلام السياسى وتحذيره من التعامل مع إسرائيل، فلقد تناقض موقف القوات المسلحة فى تعاونها مع إسرائيل مع الموقف الشعبى كما يراه كثير من المحللين المصريين بل وامتد الأمر لتعاون بعض رجال الاقتصاد الإسلاميين مع رجال أعمال إسرائيليين فسرها البعض بعدم رغبة الأوائل فى مواجهة "ديموقراطية الجيش". بل امتد هذا الرأى لأن يرى أن الأدباء والشعراء الأتراك إنما يقفون بجانب الحق العربى فى كل أشكاله اليوم، ويدافعون عن هذه المصالح الأخوية المشتركة عندما يهاجم الإعلام اليسارى أى مسؤول عربى.[١٠١] حيث لا تخلو مؤسسة كبرى فى الجانب اليسارى فى الإعلام التركى إلا ولليهود فيها تأثير واضح.[١٠٢] وذلك على عكس الإعلام اليمينى التركى المرحب بمصر والعرب ولذا يجب الاستفادة منه ومن الإعلام الإسلامى بالذات.[١٠٣] وتمت الإشارة إلى عدة استطلاعات للرأى وخاصة أثناء تولى حزب الرفاة الحكم والتى تشير إلى أن الأغلبية لا تفضل إسرائيل بل التوجه ناحية دول أخرى فى الشرق الأوسط وبدأت الصحف التركية الموالية للاتجاه الإسلامى تقر بالأهمية الاستراتيجية والثقافية والتاريخية لمصر وتدعو إلى تحسين العلاقات معها.[١٠٤] "تلعنها ولكنها تحقق مصالح تركيا" تلك هى الإجابة الشائعة لدى رجل الشارع التركى لدى سؤاله عن العلاقات الإسرائيلية التركية وهى إجابة مثلت واقعيا موقف أربكان خلال رئاسته للحكومة التركية ليوفر من خلال التنازلات التى قدمها للجيش اكبر غطاء للتعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل.[١٠٥]

لقد كانت حركة نجم الدين أرباكان هى الحركة الحزبية الوحيدة فى تركيا (ومن بعدها حزب الفضيلة) المضادة لإسرائيل إلا أن الجيش دفعها لقبول ما لم تكن تقبله ثم استطاعت المؤسسة العسكرية والمؤسسات العلمانية إسقاط حزب الرفاة فى "انقلاب ابيض هادئ" واستبعدت أربكان من الحياة السياسية.[١٠٦]

تعتبر تركيا من أكثر الدول فى النسق الإقليمي إدراكا لعمق وأهمية مكانتها الجيواســتراتيجية وعلى هذا الأساس تعاملت مع جميع القوى الفاعلة من خارج أو داخل منطقة الشرق الأوسط ومن خلال إدراك تركيا لأهدافها الاستراتيجية عموما، وتعاملت مع إسرائيل خاصة من منطلق ما رأته بعض الكتابات من أن تركيا تنظر لذاتها على أنها الدولة التى ليس كمثلها دولة فى الشرق الأوسط سوى إسرائيل التى تتشــابه معها فى كثير من السمات بينها إن كلا منهما محاط بدول تنخرط معها فى علاقات تصارعية منذ نشأتها حتى الآن، كما أن كلا منهما تقع فى الشرق ولكنهما تتواجهان إلى الغرب ويختلف النسق القيمى لكل منهما عن النسق القيمى السائد فى مــنطقة الشرق الأوسط على الأقل من الناحية الثقافية أي أنهما دولتان غربيتان فى المنشــأ والعــرق والثقافة، كما تضمن تأهيلها لأن تكون قائدة للتفاعلات فى النسق الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط خاصة فى ظل استراتيجية القطب الوحيد فى النظام الدولى الجديد كمرتكز أساسي فى منطقة الشرق الأوسط.(١٠٧)

رَبــط المحللون السياسيون التحركات والتصريحات التركية تجاه إسرائيل بالدور السياسى العام الذى تقوم به تركيا أو تسعىٰ للقيام به وهو توجهها الأوروبى وعضويتها فى حلف الأطلنطى، وكذلك بالواقع الثقافى المتشابك حيث يحكمها نظام علمانى ولكن فى سياق تراثى إسلامي حاضر فى استراتيجيتها تجاه آسيا الوسطى وفلســطين، فهــى تعتبر نفسها مالكة لواقع حيوى يتيح لها التأثير فى قضايا العالم الإسلامى. وعموما فإن السياسة التركية تسعى إلى إيجاد تكوين مزدوج فى آلياتها وحركتها تفرضها الخصوصية الجغرافية ما بين الشرق والغرب وهى الخصوصية التى تلقى بظلالها على بناء علاقات تركيا الخارجية.(١٠٨)

ويأتى التفضيل التركى لدولة أقلية كإسرائيل فى سياق مراجعة تركيا للعلاقة مع العرب التى مالت إلى السلبية منه إلى الإيجابية، فهناك تدهور مستمر للعلاقات التركــية مــع كــل مــن سوريا والعراق كما أن هناك أيضا تناقص فى العلاقات الاقتصــادية المــربحة مــع العــرب فلم تعد فى حاجة إلى الحذر فى ارتباطاتها بإسرائيل. وقد أسهمت حرب الخليج وبداية عملية السلام بين العرب وإسرائيل عام

١٩٩١بالتعجـيل التركى لتغيير سياساتها المؤيدة للعرب والاتجاه صوب إسرائيل، وسـاعد على ذلك تأزم العلاقات العربية – التركية، والأهم عدم قدرة العرب على اتخـاذ موقـف جمـاعى ومـن ثـم ثقل القدرة على التأثير السلبى على العلاقات الإسـرائيلية التركية، بمعنى آخر لم تعد تركيا أكثر حذرا أو حساسية تجاه العرب وقضاياهم فى الوقت الحاضر بنفس الدرجة التى كانت عليها فى الماضى.(١٠٩)

وتعـتقد القـيادات العسكرية أن العلاقات بينها وبين إسرائيل سيمكنها من تحديث الجيش التركى وتعظيم دورها الإقليمى.(١١٠) فالهدف تعزيز الدور الإقليمى لتركـيا حتى إذا اقتضى ذلك قبولها بدور "الشريك الأصغر" لإسرائيل التى ستكون عصب هذه الترتيبات ومحورها.١١١

يـدرك المفكـرون المصريون ما يمثله التحالف التركى - الإسرائيلي من تهديـد جديـد للأمن القومى العربى عامة والمصرى خاصة رغم المواقف التركية الرسـمية المعلـنة بشأن هذه الاتفاق وطبيعته. ويتمثل هذا التهديد فى ثلاثة أبعاد: الأول،خـاص بالضـغط علـى بعض البلدان العربية مثل سوريا التى تعارض أي ترتيـبات إقليمية أمنية قبل تحقيق السلام والثانى، يتعلق بالأثر المتوقع للاتفاق فى عملـية السلام القائم على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضى العربية المحتلة وقد يشـكل مقدمـة لترتيـبات أخرى تقوم على مبدأ الأمر الواقع، أما الثالث، فيرتبط باسـتهداف أمـن بلدان عربية مثل سوريا والعراق وأيضا مصر. كما يعد الاتفاق إخـلالا بالـتوازن الأمـنى فـى منطقة الشرق الأوسط، وقد يؤدى إلى تعديلات استراتيجية وجيوستراتيجية رئيسية فى التحالفات فى المنطقة ويمهد لإقامة تحالفات مضـادة اكـبر من قدرة الشرق الأوسط على استيعابها أو احتمالها. كما قد تتحول تركيا بفضل هذا الاتفاق إلى قاعدة عسكرية للقوات الجوية الإسرائيلية للتحليق فى الأجواء العربية،ولاشك أن التحالف التركى - الإسرائيلي فى ارتباطه بالاستراتيجية الأمريكية يتيح عمقا إقليميا واستراتيجيا جديدا لإسرائيل.(١١٢)

يوجـد مـا يشـبه الانقسام بين الباحثين بين فريق يراها تعبر عن تعاون عسـكرى وليس تحالفا استراتيجيا بالنظر إلى افتقادها المقومات الرسمية المعروفة

للتحالف، كوجود أجهزة دائمة وقوات مشتركة وقيادة موحدة وتصورات محددة للمخاطر المشتركة وآليات مواجهتها، وفريق آخر أكبر عددا يتبنى رأيا مغايرا. وتميل وجهة النظر الرسمية المصرية إلى تبنى الرأى الأول الأكثر اتفاقا مع التصور التركى لهذه العلاقات وإن كانت هناك بعض التصريحات لمسؤولين مصريين تضمنت إشارات إلى الرأى الثانى وإلى استخدام صفة التحالف لهذه العلاقات. ورأى الدكتور/جلال معوض أن هذه العلاقات أقرب إلى "تحالف عسكرى إستراتيجى" مدعوم أمريكيا ويستهدف بالأساس دولا معينة مثل سوريا والعراق والمنطقة العربية عموما ومن دلائل ذلك اتساع نطاق العلاقات التركية الإسرائيلية وتهديدها للأمن والمصالح العربية وتزايد دعم الولايات المتحدة للتحالف التركى الإسرائيلي وطرفيه ومشاركتهما فى مناورات ثلاثية.(١١٣) ولا يقتصر التهديد على سوريا والعراق بل أيضا "تضييق الخناق" على مصر بحكم امتدادها التاريخى ماديا ومعنويا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا وعسكريا جهة الشرق وذلك بالرغم من معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وعلاقات مصر السياسية والاقتصادية الطيبة مع تركيا. وكانت واشنطن تعول كثيرا على انضمام مصر إلى التعاون التركى الإسرائيلي ليصبح نواة لمنظومة أمنية إقليمية يكون بمقدورها مواجهة "قوس الأزمات" فى المنطقة، ولكن مصر رفضت هذه الفكرة.(١١٤)

ولذا تلخص بعض الكتابات الغرض الرئيسى لتلاقى تركيا وإسرائيل فى "قهر العرب" وتدرج تحته جميع الأعمال التركية الموجهة ضد سوريا والعراق سواء المطالبة بمنطقة الموصل والتمسك حتى الحرب بلواء الأسكندرونة وانتهاك الحقوق التاريخية والقانونية والمكتسبة للبلدين فى مياه نهرى دجلة والفرات وهو ليس إلا تهديد مباشر للأمن القومى العربى بمجمله.(١١٥) لقد اتخذ كثير من المحللين المصريين العلاقة التركية الخاصة بإسرائيل كمدخل لفهم السياسة التركية الموجهة إلى العالم العربى فهى وجه العملة الآخر للعلاقات التركية الإسرائيلية، ومن ثم أعطوها ثقل كبير عند تحديد معالم صورة تركيا لديهم.

**٣-العلاقات المتذبذبة مع العالم العربي:**

تركــيا دولــة علمانية الحكومة وقد أبعدتها طبيعتها العلمانية الرسمية عن الدول ذات الأغلبية المسلمة كما أن كونها دولة مسلمة الهوية والثقافة والتاريخ باعد بيــنها وبين الدول الغربية التى تختلف فى ثقافتها وعاداتها عن تركيا وقد اثر هذا الخلــط بيــن العلمانــية والإسلام فى درجة فهم الوضع التركى وتوجيه سياساتها الخارجية بصفة عامة.[١١٦]

يمكــن تلخــيص الأدبــيات المصرية التى تناولت تركيا والعرب فى أربع محــاور رئيسية: المحور الأول: رغبة تركيا فى لعب دور قيادى فى المنطقة، أما الــثانى: فيتعلق برؤية الدور التركى فى ظل مفهوم الشرق أوسطية الذى طرح فى فــترة سابقة بقوة، ثم الثالث: أشارت معظم التحليلات السياسية فيما يشبه الاجماع إلــى تحــيز السياسة التركية ضد سوريا والعراق وأخيرا تمت الإشارة إلى مكانة مصر الهامة فى الوجدان التركى رغم كثير من القضايا الشائكة العالقة بين البلدين.

ظهــرت عــدة متغيرات إقليمية سمحت **ببزوغ تركيا كقوة إقليمية** يخطب ودهــا الكثير من الدول: ففى ظل انفراد الولايات المتحدة بقمة النظام الدولى،وبعد دورهــا الهــام فى حرب الخليج الثانية ومفاوضات الحل السلمى للصراع العربى الإســرائيلي خــلا عقــد التسعينيات وتكريس مفهوم الشرق أوسطية لفترة جميعها ظروفا أدخلت تركيا من جديد بقوة فى معادلات التوازن الإقليمية. بل إن كثيراً من التحليلات تميل إلى أن السبب وراء إدخال تركيا فى هذا الصراع إنما بهدف تنظيم اســتخدامات المياه فى المنطقة ككل ودعم إسرائيل بالتحديد فى هذا المجال ولدعمه عامــة فى مواجهة العرب ولإكساب الصراع صفة الشرق أوسطية.[١١٧] وبدا بعد ضرب العراق عسكريا أن توازن القوى الإقليمية بدأ يتجه لصالح تركيا، ويوفر لها ظــروفا افضــل للقــيام بــدور إقليمى فاعل.[١١٨] تزداد حدة المنافسة بين العرب والأتراك على الساحة العراقية والسورية أكثر من المصرية التى يغلب عليها طابع التعاون.

ففـــى فترة التسعينيات بدى واضحا أن تركيا فى ظل ظروف دولية جديدة ســعت إلـــى ممارســـة دور قيادى إقليمى بل ودولى حيث تغير الدور التركى فى الاستراتيجية الغربية عقب حرب الخليج الثانية بعد فترة من انكماش الدور، وكذلك اشـــتركت فى المفاوضات متعددة الأطراف التى تمخضت عن صيغة مدريد للسلام وطرحـــت اســـتعدادها بتزويد عدة دول فى الشرق الأوسط بالمياه الزائدة لديها من خـــلال مشـــروعها المسمى بأنابيب السلام وشاركت فى المؤتمرات الاقتصادية فى سياق الشرق الأوسط. ولا يغفل آخرون دور تركيا فى آسيا الوسطى وطغيانه على اهـــتمام تركيا بالشرق الأوسط، فهى تصر على تعميق العلاقة مع الدول الإسلامية فـــى وســـط آسيا وذلك بدعم غربى لمنافسة إيران وتعمل على تجميع شمل الأمة التركـــية وتأكيد انتساب الأتراك داخل وخارج حدود تركيا إلى هوية واحدة وأنهم جمـــيعا أبـــناء تركـــيا الكـــبرى. وإنها تسعى إلى تعظيم فاعلية مقدرتها السياسية والاقتصـــادية بـــل والعســـكرية بالتعامل مع قوى إقليمية غير عربية مثل إسرائيل وإيـــران مـــن خلال الاتفاق التركى الإسرائيلى وصفقة الغاز الإيرانى وتتعامل مع العـــالم العـــربى من خلال قضايا مائية مثل مدخل مياه الفرات ومشروعات جنوب الأناضـــول وأنابيـــب السلام والمشكلة الكردية. وتحاول أن تقدم نفسها للعالم كدور الموازن فى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز وتسعى لإبراز فاعليتها لصـــيانة مصـــالح القطب الواحد فى النظام الدولى الجديد فى هذه المنطقة وتحاول ربـــط أهدافهـــا بالأهداف الأمريكية. ومن هذا المنطلق تعمل على التواجد فى قلب القضـــايا الإقليمـــية ذات الـــبعد الدولـــى مـــثل حـــرب الخلـــيج والسلام العربى الإسرائيلي.[١١٩]

ولقـــد ارتـــبط الحديث عن الطموح التركى لدى بعض الكتابات المصرية "بأوهـــام الإمـــبراطورية القديمـــة" بأمـــة تركـــية تضم جمهوريات آسيا الوسطى وأذربـــيجان وهو ما يدفع السياسة الخارجية التركية تجاه عدم الاستقرار.[١٢٠] فى ظل أطروحة العثمانية الجديدة حيث لم يترك أوزال فرصة دون أن يؤكد أهمية دور عثمانى مؤثر من ضفاف الأدرياتيك إلى سور الصين، وإن حاول نفى طابع الهيمنة

السياســية والتوسع الجغرافى، وقد فسرها العرب حنينا لهيمنة سابقة.[١٢١] فى حين يرى البعض ضرورة إخراج الجانب التركى مما حصر نفسه فيه مؤخرا من اعتبار العلاقــات العربــية التركــية هى الإمبراطورية العثمانية، حيث كانت العلاقة بين العرب والأتراك قائمة قبل وبعد الدولة العثمانية.[١٢٢]

ويرتــبط الــنجاح فى تدعيم هذا الدور التركى بالتوصل إلى توافق داخلى بشــأن هويــة وسياســة تركــيا ذاتها تجاه العالم الخارجى. فغالبا ما يشير الكتاب المصــريون إلى"اضطراب لسياسة الخارجية التركية" وأنها لا تعكس إجماع داخلى بيــن القــوى السياســة الرئيسية كالعلمانيين والإسلاميين، ولا يغفلوا دور الجيش كمــتحكم أساســى فى توجيه سياسة الدولة وكونه يميل للغرب ويرفض الاستقلالية الكاملــة عنه ومن ثم هناك توقع وتصور بصعوبة وجود سياسة خارجية واضحة لتركيا.[١٢٣]

وبذلــك تــرى التحليلات السياسة أن بداية تزايد المشاكل جاءت مع نظرة تركــيا لنفســها كدولة كبرى. فمع بروز الإطار الإقليمي الذى تسعى تركيا إلى أن تكــون دولة محورية فيه ومع استعادتها لأهميتها الاستراتيجية فى المنطقة ونتيجة للوضــع العربى المفكك بدأت فى إثارة بعض القضايا مع عدة دول عربية أبرزها مشــاكل مــياه نهرى دجلة والفرات مع سوريا والعراق وقيامها بعمليات عسكرية واسعة النطاق ضد الأكراد فى شمال العراق وكذلك حشودها ضد سوريا فى أزمة ١٩٩٧. وفــى هــذا الإطــار مالت السياسة التركية لدعم سياسات وإستراتيجيات إســرائيل الأمــر الذى دعم موقف الأخيرة فى مفاوضات التسوية السياسية خاصة علــى المســار السورى. كما تسعى تركيا إلى بناء نظام إقليمى فرعى جديد يضم المنطقة العربية ومنطقة الخليج ومنطقة آسيا الوسطى تكون تركيا مركزه.[١٢٤]

هــناك عدة سمات هامة للموقف التركى إبان الحرب العالمية الثانية خلال فــترة المــد القومــى ويمكن أن تمتد وتكتسب مصداقية حتى وقتنا المعاصر: أن الأتــراك وجــدوا أن الــتحالف مع الدول الغربية الديموقراطية -حتى ولو كانت استعمارية- هو الأجدى وأن العرب -بصفة عامة- لم يستوعبوا هذا الدرس، ولذلك

وقفت تركيا إلى جانب دول الحلفاء قبل وخلال وبعد الحرب العالمية الثانية وكسبت على حساب الأمن القومى العربى؛ أن الأمن القومى التركى كان متناقضا مع الأمن القومـــى العربى ولذلك كان من مصلحة تركيا أن تدخل فى أحلاف مع الغرب وأن تحــث العــرب علــى الدخول فى أحلاف تدافع عن المنطقة ضد الخطر السوفيتى الشيوعى؛ أن تركيا كانت تسعى إلى أن يكون لها اليد العليا فى المنطقة بطريقة أو بأخــرى وهذا أدى إلى مواجهة شديدة مع القومية العربية ودعاتها؛ وانقسم العرب علــى أنفسهم إزاء السياسة التى يجب أن يتبعوها إزاء تركيا سواء كانت صديقا أم خصــما.(١٢٥) أن الــتراث العــثمانى كــان دائما يطارد الأتراك أينما تحركوا فى المنطقة.(١٢٦)

بعد فترة من الترجيح التركى لكفة الغرب فى المعادلة الحضارية الصعبة، شوهدت منذ منتصف الستينيات جهودا خاصة يبذلها العقل السياسى التركى من أجل إحــداث حسم توازنى ما بين جناحى الحقيقة التركية وذلك بتنشيط وإنعاش علاقات تركيا بالعالم العربى على أساس من التراث الدينى والإنسانى المشترك وعلى ضوء المصــالح الأمنية بين الجانبين، فهناك السعى التركى الجاد الدءوب فى ربع القرن الأخــير نحــو إعــادة الــتوازن فــى علاقاتهــا بكل من العرب والشرق العربى والإســلامى.(١٢٧) تــنطلق القناعة التركية من ضرورة استثمار موقع تركيا سياسيا ودوليا وجيوسترتيجيا كدولة رابطة بين الشرق الأوسط والعالم الغربى بمعنى آخر أنها تهدف إلى القيام بدور مزدوج ممثلة للغرب فى الشرق الأوسط وممثلة للشرق الأوسط والعالم الإسلامى لدى الغرب.(١٢٨)

خلال فترة مندريس كانت المرة الأولى التى تحاول فيها الزعامة التركية أن ترشــح نفسها وكيلة للدولة الغربية فى منطقة الشرق الأوسط وقدمت تلك السياسة رصيدها التاريخى العثمانى فى الشرق كعامل محفز للولايات المتحدة لتعتمد عليها فــى مــلء الفراغ الناجم عن انسحاب إنجلترا وفرنسا من الشرق، إنها نفس اللغة والــنظرة فــيما نجــده فى خطاب القيادة التركية الحالية: ودور تركى فى الشرق

يســتثمر خبرات تركيا التاريخية لخدمة ولمصلحة الغرب مقابل مكاسب اقتصادية ومالية بالتحالف مع بعض الأنظمة الحاكمة فى المنطقة.(١٢٩)

على أن تركيا ما لبست قبل منتصف الستينيات أن بدأت مرحلة إيجابية فى علاقاتهــا بالعــرب بعــد فترة "عداء مستحكم" لمدة خمسة عشر عاما.(١٣٠) وبدأت تتــبلور صورا أكثر إيجابية بين الطرفين، حيث أن هناك ارتباط واضح بين شكل العلاقة بين الطرفين والصورة المتبادلة المنعكسة عند الأطراف.

وكــان هــناك تفهــم لوضع تركيا الإستراتيجي وحساسيتها التاريخية تجاه روســيا، ولذا أكدت هذه الكتابات على أن الأوضاع العالمية قد أملت على كل من العرب والترك موقفا معارضا للآخر وإنه لابد من الوعى بهذا التعارض وأن انتهاء الحــرب الــباردة قــد يساعد على إزالة الالتباس الحادث فى المواقف الدولية بين العــرب والأتــراك وتوثيق التعاون بينهما.(١٣١) وبزغ التساؤل هل فى ظل سيطرة غربية واضحة يتوحد العرب والترك؟

تشير صراحة بعض الكتابات –وأخرى بطريق غير مباشر– إلى الانتهازية التركية التى تقيم عليها تركيا علاقاتها بالدول العربية خاصة الخليجية منها وبشكل أخص السعودية حيث تلى الدول العربية أوروبا من حيث حركة التجارة الخارجية التركــية وتــأتى الســعودية فــى مقدمــة الدول العربية وبعدها الجزائر وليبيا ثم مصر.(١٣٢)

وتوسع الانفتاح التركى على الإسلام والعالم العربى والإسلامى وبدأت عدة خطــوات مــثل تصعيد التمثيل فى منظمة المؤتمر الإسلامى وغيرها. وفى أواخر الثمانيــنات وعــندما تــأكد انهيار الاتحاد السوفيتى لم تعد مسألة تحول تركيا نحو المشرق العربى مجرد خيار أو رهان بل صار أمراً حتميا نتيجة لحاجتها إلى دور إقليمــي يحفظ لها مكانتها فى الاستراتيجية الغربية. ولكنها مارست هذا الدور بقدر من الازدواجية فقامت بتعزيز علاقاتها مع بعض الدول من خلال الولايات المتحدة وخصوصا مصر والسعودية ومن ناحية أخرى تحاول الضغط على سوريا والعراق بالــتحكم فــى نهرى الفرات ودجلة، وراحت تروج لمشروع شامل لتصدير المياه

التركـية إلـى الخلـيج العربى والسعودية وفلسطين بالاتفاق مع إسرائيل وأمريكا ليمـنحها دورا سياسـيا فى التسوية السياسية بين إسرائيل والعرب كنتيجة طبيعية لمـرور أنابيب السلام . وجاءت أزمة الخليج الثانية فى هذا السياق كفرصة ذهبية لتركـيا.(١٣٣) وحصـلت على مكاسب ضخمة حيث لبت الولايات المتحدة وحلفائها جمـيع الطلـبات التركية من تعويضات مالية نظير استخدام القواعد فى أراضيها وتعهـدات بـتعويض أي أضـرار وحصـلت على حق امتلاك جميع الصواريخ والأسلحة التى ستحضرها أمريكا وحلفائها إلى الأراضى التركية، كما وافق الحلف الأطلسـطى على الدفاع عن تركيا فى حالة تعرضها لاعتداء وامتلكت غطاءا دوليا ضد جيرانها وهى بذلك تنفذ مخططاتها لزيادة دورها العسكرى فى الشرق وتوفير مظلـة "لأطماع ونيات عدوانية مبيتة لاستغلال الأزمة التى وقع فيها العراق"؛ كما طرحـت علـى المسؤولين الأمريكيين ضرورة دعم طموحها للعب دور قيادى فى المنطقة وتقوية مواردها المختلفة لتغدو قوة موازية للعراق ومتفوقة عليها.(١٣٤)

وغالـبا مـا يـربط المحلل المصرى التوجهات التركية تجاه العرب عامة ومصـر خاصة بمصلحة تركية ظاهرة وأحياناً يظهر الحديث عن انتهازية تركية ترتـبط فـى أغلـبها بظـروف العلاقة مع الغرب. فلقد اعترضت علاقات تركيا المعاصـرة بحلـف الأطلـنطى وبالولايات المتحدة وبالجماعة الأوروبية مشكلات خطـيرة خلال السبعينيات والثمانينيات وأدت إلى ظهور متغيرات غير مسبوقة فى الـرؤية التركية للروابط الأمنية الأطلسية التى تلتزم بها أنقرة منذ ١٩٥٢، جعلت لـزاما عليها أن تعيد النظر فى خيارها وأفضليتها وأسبقية روابطها الغربية على حساب علاقاتها العربية الإسلامية؛ ومن أمثلة ذلك الموقف الأمريكى والغربى عامة المناصـر للـيونان ضـد تركيا وبالتالى اجتاحت الأتراك مشاعر المهانة القومية والإحسـاس بضآلة الوزن النسبى لبلادهم فى الجناح الغربى الأطلسى قياسا لوزن الـيونان. وترجم العقل السياسى التركى هذا الإدراك إلى إعادة تقييم مبادئ الأمن القومـى الـتركى وجعلـه أكـثر سعيا لعلاقات حسن الجوار وبناء الثقة مع دول المـنطقة. ولكـن فـى أوائل الثمانينيات وتحت ضغط الغزو السوفيتى لأفغانستان

والثورة الإيرانية تطورت الرؤية التركية مرة أخرى تجاه التحالف الأطلسى وتقوية روابطها بها.(١٣٥) هناك إشارة مستمرة فى التحليلات المصرية أن هناك مقابلة بين التقارب العربى والتركى والتقارب الغربى وإنه إذا ما حدثت مشاكل فى الثانى يتدعم الأول وهكذا وكأن الخيار العربى والإسلامى هو الخيار الثانى والتابع لتوجه تركيا الغربى. ومن ثم ما يقرب تركيا بعالمها الإسلامى والعربى ليس روابط حضارية بقدر ما هى مصالح حالة ومتغيرة ومرتبطة بدرجة التقارب التركى الغربى.

كما أشارت الكتابات المصرية إلى إعلاء تركيا من المصلحة الاقتصادية بالذات وتصدرها سلم أولويات الدولة التركية. فقد سيطرت القضايا الاقتصادية على رؤية مصر لتركيا وتغلب الطابع الاقتصادى على المفاوضات بين مسؤولى الدولتين حتى أعلى مستوى منها. وتحدثت كثيرا الأدبيات المصرية عن التناقض بين العلاقات السياسية والاقتصادية أو على الأقل عن الترابط بينهما عند تركيا وسيقت أمثلة عديدة منها توطد العلاقات السياسة بين تركيا وإسرائيل فى وقت ظل حجم التبادل التجارى بين البلدين ضئيلا، العكس صحيح أيضا بالنسبة للعلاقات السورية التركية حيث تتسم العلاقات السياسية بالمحدودية فى الوقت الذى يصل حجم التبادل التجارى إلى ٦٨٠ مليون دولار.(١٣٦) وقدمت الولايات المتحدة مساعدات ضخمة لتركيا على مدار تاريخ العلاقات التركية الأمريكية وفى فترة الثمانينيات شجعت تركيا على التقرب من الدول العربية والإسلامية وزيادة حجم نشاطها فى شؤون الشرق الأوسط خاصة الخليج العربى وهو ما لقى قبولاً فى ا لداخل لتنامى القوة المالية لهذه الدول بحيث سمحت بالحصول على قروض واستثمارات كبيرة.(١٣٧)

ومن الأمثلة الأخرى الدالة فى هذا السياق الموقف الحيادى التركى من الحرب العراقية الإيرانية الذى نبع من اعتبارات المصلحة الاقتصادية فى المرتبة الأولى حيث حقق الحياد التركى مكاسب اقتصادية هائلة للمجتمع والاقتصاد التركى، بالإضافة إلى المتغير الجيوستراتيجى والكردى.(١٣٨) هناك حساسية تركية شديدة فى ألا يطال العراق ضربات جديدة وقد تؤثر على العلاقات التجارية التى

بدأت تتنامى عبر الحدود، وخاصة وأن لبقاء صدام مصلحة تركية فى إبقاء الوضع كمـــا هو عليه بعيدا عن احتمال ظهور دول كردية فى الشمال بمساندة غربية.(١٣٩) ومـــن هـــذا المـــنطلق سادت نظرة المصلحة أو بمعنى أدق الانتهازية الاقتصادية كمؤشر لتقييم السلوك والسياسة التركية خاصة فى المجال الاقتصادى.

وبالمثل يقوم الموقف التركى المعارض لاستمرار الحظر على العراق من اعتـــبارات اقتصادية بحتة ترتبط بما ألحقه هذا الحظر بتركيا من خسائر اقتصادية كبيرة تتجاوز ٣٠ مليار دولار وفق التقديرات التركية حتى ١٩٩٩ وهى خسائر لا تغطـــيها بقـــدر كـــاف التعويضـــات والمعونـــات الأمريكـــية والغربية والخليجية جمـــيعها.(١٤٠) ولـــذا تـــربط بين الرفع الكامل للحظر وبين إلتزام العراق بقرارات مجلـــس الأمـــن الدولـــى ولكن بشكل يتفق فى النهاية مع الموقف الأمريكى وجاء الـــتحرك الـــتركى الفعال للمطالبة بوقف هذا الحظر كجزء من ردود الفعل التركية الغاضـــبة إزاء قـــرار مجلس النواب الأمريكى بشأن الإبادة الجماعية للأرمن فى تركـــيا العثمانـــية فـــى العشرينيات.(١٤١) دائما ما تضع القناعة المصرية الولايات المـــتحدة كعامل مؤثر فى صياغة تركيا لعلاقاتها. ومثالا على ذلك إنه بالرغم من تنامى العلاقات الاقتصادية مع مصر خاصة فى مجال التجارة الخارجية والاستثمار والمشـــروعات المشـــتركة، إلا أنه فى نفس الوقت عملت تركيا على موازنة هذه العلاقات مع علاقاتها مع إسرائيل حتى لا تحدث خللا فى شبكة تفاعلاتها الإقليمية التى يقوم عليها دورها الفعال إقليميا.(١٤٢) ومن هنا فإنه حتى على مستوى العلاقات الاقتصـــادية لـــم تستطع أو ترد تركيا أن تتخطى علاقاتها على نفس المستوى مع اسرائيل.

هـــناك قناعة تركية بقدرتها على أن تجمع فى آن واحد بين مزايا ومصالح مـــتحققة مـــن علاقاتها الاقتصادية مع البلدان العربية وبين مزايا أخرى متحققة أو مـــتوقعة مـــن علاقاتها مع إسرائيل وأمريكا ودورها المتوقع فى الترتيبات الشرق أوسطية وبين تحركات أخرى لسياساتها مناوئة للمصالح والأمن العربى كالتحالف العســـكرى والاســـتراتيجى مع إسرائيل ومواصلة دورها متعدد الجوانب فى شمال

العـــراق (الغازى والوسيط والحامى للأكراد) وعدم قبول إبرام اتفاقية ثلاثية لتقسيم المياه مع العراق وسوريا بشأن الفرات. ويتمثل العامل الرئيسى الذى يساعد تركيا فـــى هــذا الخصوص فى قدرتها على مواصلة وتطوير هذه السياسة بالاستفادة من اســتمرار الانقســامات العربية منذ أزمة الخليج الثانية وأثر هذه الأزمة فى تدعيم اختلال التوازن بين البلدان العربية ودول الجوار.(١٤٣)

تركــيا تعتــبر نفســها دولة شرق أوسطية عندما يتعلق الأمر بالترتيبات الاقتصادية الإقليمية ودولة خارج المنطقة عندما تثور مسألة ضبط التسلح. وجاءت مشاركتها فى أعمال لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى حتى توقفها فى ١٩٩٥ من مــنطلق كونها "قوة من خارج الإقليم" بحكم عضويتها فى الناتو. ولن تتنازل تركيا عن الحفاظ على تفوقها العسكرى.(١٤٤)

يثير المفكرون السياسيون المصريون الموقف التركى من كثير من القضايا العربــية: فعلى صعيد العلاقات مع سوريا والعراق فإن تركيا تستثمر ورقتى المياه والأكــراد لــتدعم دورا نشــطا لها فى المنطقة مع التركيز على العلاقات السورية باعتــبار سوريا بوابة هامة للمرور إلى الأسواق الخليجية خاصة وأن تركيا تسعى للــتعاون فى المجالات الدفاعية مع السعودية. فأهم سمات الدولة التركية أنها فاعلة ولا تكــتفى بمراقــبة الأحــداث بل تنتهج أسلوب المشاركة والحركة والتأثير فى الأحداث واستثمارها. وعلى صعيد آخر تربط تركيا بين وفرة المياه وإمكانية خلق فائض فى الطاقة الكهرومائية عبر السدود ومجموعة محطات توليد طاقة كهرومائية فى إطار مشروع جنوب شرقى الأناضول. ويتكامل دور المياه والكهرباء فى دعم مركــز تركــيا الإقليمى سياسيا كما يدعمها اقتصاديا مباشرة من خلال بيع فائض المــياه والكهــرباء، "فتركــيا كشريك أساسي فى المنطقة" لا تترك أى ورقة يمكن استثمارها، وتعنى السوق الشرق أوسطية مكاسب متوقعة فى ظل الترتيبات التركية مــثال ذلــك ما تقدمه أحد المداخل الرحبة من حل لمشاكل الاقتصاد التركى والتى تتمــثل فى ارتفاع رقم واردات البترول،(١٤٥) وفى إطار المبادلات الشرق أوسطية يــتم تعزيز ميزان مدفوعاته، ويمكن أن تزيد نصيب الحصة التركية من مبادلات

هـــذه الســـوق إذا ما تم تحرير تجارة الخدمات، كما لا يجب إغفال الرؤية التركية الـــنافذة فى إدارة المتغيرات الإقليمية عندما قبلت بجمهوريات آسيا الوسطى كجزء من الشرق الأوسط ولكن عبر البوابة التركية.(١٤٦)

تولى تركيا اهتماما متزايدا بمنطقة الشرق الأوسط منذ نهاية حرب الخليج الثانية وبدء عملية السلام بين إسرائيل والعرب لأداء دور إقليمى أكبر فى التفاعلات الإقليمية، بما يعزز أيضا مكانتها الدولية وتطلعها الرئيسى للتكامل مع أوروبا وليس مجرد جسر بين الغرب والشرق الأوسط وتظهر مصالح وتطلعات تركيا فى هذا الصدد فى مجالات اقتصادية وسياسية وأمنية كمحاولتها طرح نفسها كنموذج للتطور السياسى والاقتصادى ودعوتها إلى تنفيذ مشروع مياه السلام والذى سيعنى واقعيا "مقايضة بين المياه والنفط" وتحركها للمشاركة فى مشروعات التعمير فى منطقة الخليج بعد الحرب وفى منطقة الحكم الذاتى الفلسطينى وسعيها إلى تحويل أسطنبول إلى مركز مصرفى متطور فى المنطقة قادر على جذب وتوظيف الأموال العربية النفطية واهتمامها بالإسراع بتنفيذ مشروع "جاب" لتعزيز دورها الإقليمي "كسلة" غذاء الشرق الأوسط فضلا عن تصوراتها –وبعضها ترجم بالفعل إلى واقع– لأداء دور فعال فى الترتيبات الأمنية الإقليمية. وظهرت عدة مؤشرات معبرة عن اهتمام تركيا بالمشاركة فى الترتيبات الشرق أوسطية ومنها المشاركة التركية الفعالة فى المفاوضات متعددة الأطراف فى مجالات المياه والبيئة والتعاون الاقتصادى وضبط التسلح والأمن الإقليمى بالإضافة إلى التطورات الأخيرة فى العلاقات التركية الإسرائيلية. وفى هذا السياق فإنه فيما يتعلق بترتيبات الشرق الأوسط فإن الموقف التركى يقترب من الإسرائيلي وتعبر بسلوكها الفعلى عن منطق مغاير للإدراك المصرى فهى ترى أن التعاون الاقتصادى بين دول الشرق الأوسط قادر على توفير البيئة الملائمة للسلام ويمكن تسمية هذا الإدراك والسلوك التركى "باندفاع تركى تجاه تدشين وبناء أسس شرق أوسط جديد قبل إتمام التسوية العادلة لقضية الأراضى العربية المحتلة"، وترجع التحليلات المصرية ومن أهمها الخاصة بالدكتور/ جلال معوض إلى أن هذا الاندفاع نتيجة للعلاقات الخاصة بين

تركيا والولايات المتحدة التى تعد القوة الرئيسية الدافعة والداعمة للترتيبات الشرق أوسطية وتعود أيضا إلى تأثير ونفوذ أوساط المال ورجال الأعمال اليهود فى تركيا واعتقاد الأخيرة أن هذه الترتيبات "آتية لا محالة" ومن ثم فمن الصالح التركى المشاركة فيها منذ البداية لتضمن دورا مؤثرا يعزز من مكانتها الإقليمية.[١٤٧]

تمـــثل مشروعات التسوية السياسية فى الشرق الأوسط مخرجا لتركيا من الازدواجية أو التوازنية بين العرب وإسرائيل فى سياساتها ويريح صانعى السياسة الخارجية من جزء هام من الحسابات السياسية والاستراتيجية وترى إمكانية تطوير العلاقـــات مـــع العرب وإسرائيل فى آن واحد بحرية وإن لم يكن بنفس الحجم أو المستوى أو معدل التطور.[١٤٨]

يتسم موقف مصر فى هذا الخصوص بالتريث على خلاف الموقف التركى الـــذى نـــراه أنـــه يتصـــف بالتعجل والاندفاع باتجاه بناء تلك الترتيبات الإقليمية والمشاركة فيها قبل تحقيق السلام بمعناه الحقيقى ويرتبط هذا الاندفاع بتقدير تركيا لمصالحها وبطبيعة علاقاتها الإقليمية والدولية ولا سيما بكل من إسرائيل والولايات المتحدة فرغبت تركيا فى استغلال ما لديها من عناصر قوة وخاصة المياه فى تدعيم دورهـــا الإقليمي فضلا عن توقعها الحصول على مزايا اقتصادية من المشاركة فى هـــذه الترتيـــبات فـــى مجـــالات أخرى كالتجارة والتمويل يساعدها على مواجهة مشكلاتها الاقتصادية.[١٤٩]

يكمن تناقض بل "غرور القوة التركى" الذى يسعى لأن يفرض إطارا أمنيا سياســـيا جـــيدا على العالم العربى حتى تكون لديه الرغبة والثقة فى التفاوض معه حول القضايا المعلقة بينهما، ويقترب هذا المنطق من المنطق الإسرائيلي الذى يفرق بيـــن سلام الديموقراطيات الذى يقوم على الحوار وسلام الديكتاتوريات الذى يقوم علـــى القهر وهو ما يتناسب مع وضع العالم العربى، ولذا ظهرت بعض الأصوات التركـــية المنادية بتجاوز العالم العربى كل أطروحات الوحدة القومية بوصفها من شئون الماضى ومن بواعث الحروب الإقليمية واستعاضتها عنه بأطروحة المجتمع

الصـــالح الذى يرتكز على رفاهة مواطنى الدول العربية وهو الأمر الذى يستدعى إقامة نظم سياسية تمثيلية تتمتع بالرضاء الشعبى.(١٥٠)

أشـــار أيضا كثير من المحللين المصريين إلى ما تطرحه تركيا من تنافس قبـــيل وبعد حرب الخليج الثانية بشأن طبيعة الترتيبات الأمنية ومشروعات التعمير فـــى الخليج، وهو التنافس الذى له جذور تاريخية قديمة وقدمت تركيا رؤية مغايرة لطبيعة الترتيبات الشرق أوسطية. وبعد اتجاه دول الخليج إلى الاعتماد على الدول الغربـــية والمفاوضات متعددة الأطراف بشأن الترتيبات الإقليمية الجدية فى الشرق الأوســـط والـــتى تخدم بالأساس مصالح إسرائيل بدأت الاعتبارات التعاونية على العلاقـــات التركية والمصرية وانعكست فى كثافة الاتصالات السياسية بين البلدين واتســـاع الموضوعات التى بحثت بين مسئولى البلدين خلال هذه الزيارات وتنظر مصـــر إليها كشريك إقليمي رئيسى فى منطقة الشرق الأوسط بحكم ما بينهما من مصالح مشتركة واهتمامات بالمشاركة فى الترتيبات الإقليمية الجديدة بالنظر لكونها من اكبر وأقوى بلدان المنطقة.(١٥١)

وجاء الموقف التركى السلبى من الثورة الجزائرية مثالا لغلبة مصالح الأمن القومـــى الـــتركى على مفهوم أشمل يضم مصالح الأمن العربى والشرق الأوسطى والإســـلامى معه عند الأتراك.(١٥٢) فدوما هناك إدراكا بأن تركيا تسعى لإضعاف وتفـــرقة العرب وأن افضل أوضاعها عند انقسامهم، والوجه الآخر لهذه المقولة هو أن ضـــعف العـــرب وعدم قدرتهم على صياغة صيغة جماعية هى التى سمحت بالـــتحرك الـــتركى بعـــيدا عـــن المصالح العربية وأهم مثل لذلك التحالف التركى الإسرائيلي. وفى المقابل ترى تركيا أن الصيغة المثلى لعلاقاتها بالدول العربية هى صيغة التعامل الثنائى المباشر تبعا لظروف وخصائص لكل دولة عربية على حدة، وأنه لا تنازع بين علمانية الدولة التركية والاشتراك فى التنظيمات الدولية الإسلامية وأبرزها منظمة المؤتمر الإسلامى.(١٥٣)

وجـــاء التحول الهادف للتعامل مع العرب فى إطار الشرق الأوسط تحقيقا لعدة أهداف منها تجاوز "عقدة الوحدة العربية" التى تثير حساسية تركية كبيرة ومنها

تســـهيل حـــل مشكلة المياه مع كل من سوريا والعراق بحيث يكون لهذا الحل عائد اقتصادى ملموس يقترب بقيمة المياه التركية من قيمة النفط العربى وإتاحة الفرصة لحل المشكلة الكردية من خلال منظمة الأمن والتعاون المقترحة.(١٥٤)

وتـــتركز معظم القضايا الشائكة بين العرب والأتراك فى العلاقات التركية مـــع كـــل مـــن ســـوريا والعراق حيث تزداد درجة الصراع بشكل أوسع وتركز الأطروحات المصرية على سلبية وعدم عدالة الموقف التركى فى معظمه.

فلقد أجمعت الكتابات المصرية على أن الموقف التركى متحيز ضد سوريا وغير مبرر إلا لتحقيق أهداف تركية خالصة، "ففجأة وبدون مقدمات" حشدت تركيا حشودا على حدودها مع سوريا وسردت تركيا أسباب عدة رأتها هذه الكتابات مجرد مـــبررات، مثل عبد الله أوجلان وقضية الأكراد، ولكن هناك أغراض أخرى أهمها توقيـــت الأزمـــة الـــذى جاء متزامنا مع اصطدام عملية التسوية السياسية للصراع العـــربى الإســـرائيلي بعقبات هددت بتوقفها بسبب تعنت مواقف بنيامين نيتانياهو وكذلك جاء انتهاء الأزمة مع توصل الفلسطينيين والإسرائيليين بالوساطة الأمريكية إلى اتفاق انتقالي لم يتم تنفيذه، ومن الأغراض الأخرى تهديد سوريا بعمل عسكرى لتكف عن انتقاد التحالف التركى الإسرائيلي ولإعداد سوريا لأن تكون أكثر مرونة فى تفاوضها مع إسرائيل (على الأقل فيما يخص مشاكل الجنوب).(١٥٥)

بشـــكل عـــام هناك نقدا مصريا لموقف تركيا من قضية الأكراد وأن هناك "اســـتعلاء تـــركى" يهدف للتعمية على مشكلة الحدود وبالأخص الاسكندورنة وانه حـــتى بعـــد القبض على عبد الله توجلان لن يتم حل المشكلة بمنطق التعالى وهو منطق "فاسد ومتناقض".(١٥٦) بل أن اتفاق أدنة يؤسس سابقة يثمر فيها التهديد بالقوة على النحو الذى تؤمن به المؤسسة العسكرية التركية ومن ثم يظل الطريق مفتوحا لتكرار الأزمات طالما لم تتم المصالحة التاريخية.(١٥٧)

وبالمثل تتبنى تركيا سياسة مزدوجة تجاه العراق فتؤكد رسميا الحفاظ على وحـــدة العـــراق وســـيادته وتقوم من ناحية بأداء دور متعدد الجوانب يتعارض مع جوهر هذا الهدف المعلن.(١٥٨) تركيا تستخدم المياه كسلعة اقتصادية. وأعلنت تركيا

وأثيوبـــيا رسميا رفضها التوقيع على قانون استخدامات المجارى المائية الدولية فى الأغـــراض غـــير المائية وذلك بعد مشاورات مكثفة مع الجانب الإسرائيلي وهناك خطـــورة تتهدد كل من مصر والسودان وسوريا والعراق وفلسطين بسبب المصالح المشـــتركة الـــتى تربط تركيا وأثيوبيا بإسرائيل فى مجال إقامة السدود والمشاريع الكهربائية.(١٥٩)

إن تركـــيا لديها رغبة عارمة فى تجاوز "مسألة الكتلة العربية" وهى أشبه بحالـــة نفســـية وسياســـية لديهـــا كانت دافعها للهرولة نحو الشرق أوسطية ثم إلى الاتفاقات العسكرية مع إسرائيل مع تعثر عملية السلام وكأنه بحث دائب وعلى نحو سلبى عن إطار أوسع من العالم العربى للتعامل معه يتجاوز حقيقة أنه كتلة قومية.

وللعرب دورهم فى التأثير على السياسات التركية إذا ما استطاعوا بلورة نوعـــا مـــن الإرادة المشـــتركة تعيد إنتاج العالم العربى من وجهة النظر التركية باعتـــباره "كـــتلة قومية" متماسكة مما يمثل رادعا لعدم التصرف على النحو الذى يـــؤدى لتشكيل تحالف عربى ضدها، فإن الخروج من حالة الفوضى العربية التى أعقبت حرب الخليج الثانية سوف يساهم كثيرا فى تحسين الموقف الإقليمي العربى فى التوازنات القائمة بشكل يزيد من اعتدال دول الجوار وعلى رأسهم تركيا.(١٦٠)

تـــرى بعـــض الأصـــوات ولكن قليلة ضرورة التعامل المصرى مع تركيا باعتـــبارها الخطـــر الثانى على الأمن القومى العربى بعد إسرائيل لاسيما فى ظل تحالفهـــا مع الأخيرة واحتلالها الاسكندرونة ورفضها تطبيق قواعد القانون الدولى علـــى الفرات ودجلة ودورها فى شما ل العراق، فى حين أن الرأى المقابل بالرغم من عدم إنكاره حجم المخاطر المرتبطة بالسياسة التركية تجاه هذه المسائل، إلا إنه يـــرى أنـــه ليس من مصلحة مصر ولا العرب عموما التعامل مع تركيا كإسرائيل الثانـــية مشددا على وجوب أن ينصرف الجهد الرئيسى للسياسة المصرية ليس فقط فـــى مواصلة الاتصالات مع تركيا ولكن ربما الأهم بناء التضامن العربى كوسيلة فعالة لمواجهة هذه المخاطر.(١٦١)

تـــرى مصر أن الفكر الاستبعادى للعرب على أساس كونه الآخر إنما هو سياســة مؤقتة وفى النهاية سيتغلب العامل التاريخى المشترك. هناك تركيز وثقل كبير لهذا العامل فى الوعى المصرى عندما ينظر لتركيا ولكنه فى نفس الوقت هو العامل الذى يدرك العقل المصرى معه أن تركيا تحاول التنصل منه أو على الأقل اســتخدامه عندما يكون فى صالحها إبرازه. فليس هناك ارتباط حضارى له تأثير دائم وأن الاستمرارية خاضعة لعملية نفعية بحتة من الطرف التركى.

هــناك علامـــات استفهام كثيرة حول أهداف ومقاصد السياسة التركية فى الآونـــة الأخـــيرة خصوصـــا ما يتعلق بالشكوك المتزايدة فى الوطن العربى حول ضـــلوع تركيا فى مخطط كبير يستهدف تطويق الأمة العربية وجذب انتباهها نحو قضايا وأزمات جديدة وبما يؤدى إلى إضعاف وحدة الموقف العربى إزاء التحديات الراهنة على صعيد عملية السلام لمصلحة إسرائيل أو إشعال سباق التسلح من جديد فـــى المـــنطقة لمصـــلحة القوى العظمى التى تبيع مبادئ الأمن والسلام بالكلمات وتتاجر فى الأسلحة والمعدات بالصفقات.[١٦٢]

إذاً يوجــد قلــق مصرى عام من الطموح الإقليمي التركى: وتشير بعض الكـــتابات إلـــى أن هناك مؤامرة تحاك خيوطها حاليا ضد البلاد العربية وتنعكس ظلالهـــا علـــى مسيرة السلام فى الشرق الأوسط وللأسف تقوم بالدور الأكبر فيها تركـــيا الـــتى تعـــانى بدورها من أزمة داخلية لا يعرف أحد كيف تنتهى. وأسباب الأزمتيـــن الداخلـــية والخارجـــية تكـــاد تكون واحدة "التبعية والفساد والصراعات الداخلية". فمشكلة تركيا الكبرى الموقف المعقد بداخلها ويتمثل فى إنه لا توجد قوة واحـــدة يمكن أن تحكم تركيا بمفردها بحيث يكون لها طابع مميز وهذا هو السبب الرئيسى فى أزمة تركيا الداخلية لا الجيش ولا اليمين ولا اليسار يمكن أن يكون قوة مـــنفردة تحكـــم تركيا الحديثة بل أن هذه القوى التى أشرنا إليها ليست وحدها على الســـاحة التركية، وإنما هناك إلى جانبها أو من خلفها قوى أخري كعصابات المافيا أو تجـــار المخدرات أو المهربين أو رجال الأعمال. باختصار فإن الخيوط متداخلة وغامضـــة توقع تركيا داخلياً فى أزمة والتوجهات غير المستقيمة تجعل من مواقف

تركـيا الخارجـية أزمة لدول الجوار.[١٦٣](وتشترك كل من جرائد الأهرام والوفد والشعب فى إدراك أهمية وانعكاس الأزمة الداخلية التركية على مسلكها الخارجى.

### ثالثاً: صراع الهوية وازدواجية تركية داخلية:

مثلت الأتــاتوركية تحولا انقلابيا على الهوية الإسلامية التاريخية دون سند إلا من وعد تاريخى بالتحديث والتقدم حاول فى الحقيقة إعادة تصنيع المجتمع وليس مجرد تغييره فى اتجاه النمط الغربى الذى صار "وصفة سحرية" للتقدم وليس مجرد تجــربة إنسانية فى التاريخ،[١٦٤] لقد هدفت تركيا بالعلمانية أن تتخطى القومية إلى نطاق أرحب وأن تكون محايدة تجاه الدين فى محاولتها لخلق دولة معاصرة حديثة تناسب النمط الجديد من المواطنين.[١٦٥] بينما أصبح الإسلام هو الآخر الذى تتحدد فـــى مواجهــته الــذات التركية فى الصياغة الأتاتوركية للهوية، وجرى تمديد هذه النظرة للإسلام فى الداخل لتشمل العرب باعتبارهم الآخر الإقليمى فى الخارج، إذا تمكنــت النخــبة الأتاتوركية من فرض تعريفها للمصلحة القومية وتحديدها للتوجه الخـــارجى نحـــو الأطلسى فعلا والأوروبى أملاً باعتباره الامتداد الخارجى للذات الأتاتوركــية فـــى الداخل. وقد جرت التغيرات التى طرأت على العلاقات العربية التركية فى سياق استمرار العالم العربى كآخر فى الامتداد الخارجى للهوية التركية يمكـــن مقاطعته أو استعداؤه أو التعايش معه فى الإطار العملى السياسى. وقد أبدى المجــتمع التركى ممانعة متزايدة لمحاولات تصنيعه ارتبطت عموما وتجسدت فى إخفـــاق -ولو نسبى- للوعد التاريخى بالتقدم ولكنها نبعت بالأساس من الرغبة فى الخلاص من حالة التغريب إلى اقترنت بالاغتراب عند الشخصية التركية. ومارس المجتمع التركى هذه الممانعة بشكل مختلف عبر مرحلتين أساسيتين: الأولى، امتدت مـــن الخمسينيات إلى الثمانينيات شملت تفكيكا بطيئا للأتاتوركية والاستعادة الوئيدة للإســـلام عبر عملية إحياء إسلامي بدت عميقة الجذور فى قلب هذا المجتمع، وفى المـــرحلة الثانـــية، التى بدأت مع مطلع التسعينيات مارس المجتمع التركى الاقتناع بالبناء الوئيد "للعثمانية الجديدة" كخطاب هوية يرتكز على الإسلام مستندا على قوة

سياسـية صـاغتها مظاهر الصحوة الإسلامية المتنامية والتى أفرزت نخبة جديدة مسـلمة مـثقفة تمكنـت بفضـل استقلاليتها المتزايدة عن الدولة ومرونتها الثقافية واعتدالها السياسى من اختراق نخبة الحكم والنظام السياسى لتطرح خطابها الجديد مـن داخـل الساحة السياسية -وليس المجتمعية فقط- بحيث يكون منافسا للخطاب الأتاتوركى فى التعبير الرسمى عن الهوية التركية ويعد حزب الرفاة فى هذا السياق "حامل لواء العثمانية الجديدة فى التسعينيات" وهى ذات منحنى توازنى بين العثمانية القديمـة والأتاتوركـية لصـياغة "واقعية متوازنة" تلبى على نحو أفضل متطلبات الهويـة التاريخـية دون تعال على ضرورات المصلحة الواقعية، إذ تقدم العثمانية الجديدة نفسها باعتبارها إطاراً توازنياً بين ثنائيات الدين والعرق فى تأسيس الهوية والدولة والمجتمع والثقافة والسياسة فى بيئتها التاريخية والجغرافية.(١٦٦)

وللخـروج مـن المأزق الذى يفرضه تحليل الواقع التركى الداخلى، رأت بعض الكتابات أن الحقيقة تكمن فى امتزاج عناصر التصارع داخل منظومة الهوية التركـية لـتفرز هوية تركية لها خصوصيتها. ومن هذا المنطلق ترى أن الهوية الثقافـية التركـية ليست كلها إسلامية ولا هى أوروبية وإنما هى نتاج لهذا المزيج الفـريد من الشرق والغرب وذلك واقع فرضته حقائق التاريخ والجغرافيا فاستنبول نفسـها هـى المديـنة الوحـيدة التى تقع بين قارتين بصفتها فى آسيا وآخر عبر البوسفور فى أوروبا.(١٦٧) وترتبط أزمة الهوية بأزمة الشرعية إذ تفجر تلك الأزمة العديـد من الرؤى التى تجمع بين متناقضين مثل الأصالة والتحديث وتلعب السلطة السياسية بخطابها السياسى الدور الأكبر فى سيادة أحد هذه المتناقضات لتضع حدا فاصـلا يكـون مـن صـالحها سيادته لأنه يعنى إكسابها مزيد من الشرعية.(١٦٨) وانعكست هذه الأزمة فى بروز ثنائية داخل الكيان التركى ما بين العلمانية/والإسلام والديموقراطية/والعسكرة.

**[١] علمانية النموذج والتحدى الإسلامى:**

بالـرغم مـن أن إعلان الجمهورية العلمانية يعبر عن تطور داخلى حدث بـالفعل إلا أن كثـير من المفكرين المصريين نظروا إلى علمانية الدولة أنها إن لم

تكن مؤقتة فهى لا تعبر عن المجتمع التركى المسلم تعبير حقيقى وسبب استمرارها هو الجيش وليس الديموقراطية التركية، بل وتتمادى الكتابات ذات التوجه الإسلامى إلى التنبؤ بفشلها وزوالها فى المستقبل.

أجمـــع الكـــتاب المصريين على أن التغييرات التى أجراها كمال أتاتورك ووصـــفها بأنهـــا جذرية وهى بمثابة "انقلابات" حيث أنها لم تنبع من ثقافة الشعب الـــتركى وتـــراثه وماضيه.(١٦٩) بل الأكثر غرابة فى الحالة التركية أنها انقلابات جاءت معها بمزيد من الحريات وقضت على الفوضى وأتت بمواد دستورية جديدة تساند الحياة الديموقراطية.(١٧٠)

وتعددت مظاهر الاصطناع التى عبر عنها الكتاب المصريين ومنها البنود السرية غير المعلنة لاتفاقية الصلح عقب انتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى والتى دفعت فيها الإمبراطورية العثمانية ثمن الهزيمة وكان من بينها إجبار تركيا على خلع العباءة الإسلامية للحكم والانتقال إلى نظام علمانى يضمن بقاؤه إعطاء أوسع الصلاحيات للمؤسسة العسكرية وتقنين ذلك دستوريا بمسميات وعبارات مطاطة تحت لافتات "الأمن القومى وحماية مصالح الشعب والوطن". ونجحت هذه المعادلة طوال حياة كمال فى "فرنجة" تركيا دون عوائق ولكنها إهتزت عقب وفاته.(١٧١) إذاً هناك رفض مصرى عام لجذرية وطبيعية التحول بعيدا عن الإسلام وكأن أصل الأمور هو إسلاميتها.

فعندما أصاب الدولة الوهن بفعل العوامل العديدة وألم بشعبها الفقر والفاقة بدأت مرحلة مهمة فى علاقة الدين بالسياسة وردد الغرب أن السبب فى التخلف هو الدين الإسلامى والمخرج هو الأخذ عن الغرب كل مناحى الحياة. ومن هنا ظهر الصراع بين كثير من التيارات الفكرية: تيار التغريب (تيار التتريك) وتيار الإسلاميين والوحدة الإسلامية، وبوصول جمعية الاتحاد والترقى تكثف الصراع الفكرى والقومى. وصاغت جمعية الاتحاد والترقى سياستها بما يتفق مع سيطرة العنصر التركى على الإدارة ومركزية الحكم حتى ولو باستخدام العنف وتشبثوا بالفكر الطورانى والعلمانى مما أفسح المجال على مصراعيه للصراعات

الأيديولوجية والعرقية واتضحت قوة القوميات حتى على الدين عند الاتحاديين، وبدأ الفكر الإسلامى فى تركيا يخبو نجمه بشكل ملحوظ وأصبح الفكر العلمانى -حتى قبل إعلان الجمهورية- هو السياسة الرئيسية فى الدولة حيث قضت الحرب العالمية الأولى على الفكر الإسلامى كقوة سياسية. وأقر الحكم الجديد العلمانية كأحد المبادئ الرئيسية وعلى أنه ضرورة ملحة لإصلاح وتحديث الدولة وليكون وسيلتهم لخلق المواطن والمجتمع الجديد من خلال تخليص المجتمع من سيطرة الإسلام. بل رأى البعض أنه فى البداية كانت تهدف تركيا العلمانية لأن تتخطى القومية والدينية إلى أن تصبح محايدة تجاه الأديان، ولكن بالتدريج بدأت الحكومة توصف باللا دينية رسميا. وتقبل المثقفون أكثر من غيرهم للعلمانية وفى المقابل ظهر المحافظون فى القرى والمدن الصغيرة المليئة بالطرق الصوفية غير المعلنة الذين يحافظون على إسلامهم. ومن ثم اتسمت الأهداف الثقافية العلمانية بسطحية التنفيذ وهذا ما أدى إلى تضاد الجبهتين وتصارعهما ودفع الحكومة أن تضع النشاط الدينى تحت المراقبة.[١٧٢] بات الأمر أشبه بصراع بين هوية تاريخية كامنة فى العمق الاجتماعى وأخرى سياسية ظاهرة فى البناء السياسى وعلى سطح الدولة الكمالية وظهرت ظواهر كثيرة معبرة عن هذا الصراع.[١٧٣]

تباينت الرؤى تجاه مصطفى كمال أتاتورك مؤسس تركيا الحديثة العلمانية ففى البداية اكتسب صورة بطل حرب الاستقلال وأنه صاحب الفكر الذى تسير تركيا على خطه حتى اليوم. ولقد أراد تتريك العبادة أو ما قال البعض تتريك الإسلام.[١٧٤]هاجمت أفكار رشيد رضا الأب الروحى للإخوان المسلمين بشدة فكرة العلمانية ونادى بإعادة بناء الخلافة.[١٧٥]

كان هناك انتقائية فى درجة الاهتمام التى توليها الصحافة المصرية لسلسلة الإصلاحات الأتاتوركية، فمثلا لم تحظى عملية إلغاء تدريس اللغة العربية من المدارس الثانوية التركية نفس الاهتمام الذى حظت به عملية كتابة اللغة العربية بالحروف اللاتينية وكذلك تغيير بعض المواد الدستورية؛ ويعلل البعض ذلك بكون الدستور المصرى نفسه مستقى من مبادئ أوروبية.[١٧٦]ولذا أثرت مرحلة إعادة

البناء التى تمر بها مصر على نظرتها إلى تركيا وإصلاحاتها فى هذه الفترة وبحسب تعبير البعض مثلت درجة العلمنة والتغريب فى الدولة المصرية العامل المحدد للنظرة المصرية إذا ما قورنت بدول أخرى تمر بمراحل مختلفة ونظرتها ربما التثويرية أو السلبية بشدة لهذه الإصلاحات،(١٧٧) كما لا يجب إغفال التنوع والتعدد الذى تتميز به الساحة الفكرية المصرية والذى انعكس فى تعدد نظم تعليمها الأمر الذى نوع من الرؤى المصرية لهذه الإصلاحات.

وأظهر التناول المصرى أن هناك عجزا عن تعاطى النموذج الغربى مع الاحتفاظ بالهوية الأصلية، تلك الإشكالية واجهت حركة التحديث التركية منذ البداية خصوصا وأن لتركيا ثقافة خاصة ومتميزة. ولم تكن المشكلة هى كيفية أو الحاجة إلى إيقاظ الوعى بالهوية التركية بقدر ما كانت تناقضا بين الأصالة والتحديث (أو التقليد للغرب). وفى نفس السياق يأتى شعور الأتراك بأن حركة التحديث والعلمانية استهدفتا خلق هوية جديدة لتركيا وبالتالى فقد كانت هذه الهوية مصطنعة تغذيها الرغبة فى التمايز: تمايز الترك عن العثمانيين أي القطيعة مع الماضى وعليه، وفى إطار عملية التحديث ورغبة الدولة فى ترقية الشعب التركى إلى حد مستوى الحضارة الغربية، تلك المهمة التى أخذتها الدولة على عاتقها، كانت أي حركة تمرد تفسر من جانب الدولة على أنها محاولة إعادة إحياء الهوية القديمة المرتبطة بالدين، وكانت الدولة ناجحة إلى حد كبير فى إظهار حنقها على هذه الحركات واحتوائها بشكل جاد، وحيث أن هذه الحركات قد جاءت من شرائح هامشية أو مناطق هامشية لم تصلها جهود التحديث بنفس مستواها فى المركز، فقد أدى حنق الدولة عليها أو قمعها إلى تعاظم الشعور بالاختلاف والتهميش فظلت الحقيقة باقية وفى تعاظم مستمر. فلقد تأسست الجمهورية التركية على مبادئ ليست أصيلة من ناحية وفوقية من ناحية أخرى. وفى هذا المناخ ظهرت جماعات أعربت عن رغبة واضحة فى إعادة تأسيس الهوية التركية، وطرحت رؤية خاصة لهذه الهوية قوامها التوفيق بين العلمانية والدين أو بين الحداثة والاتجاه الإصلاحي من ناحية والدين من ناحية أخرى، وأيا كان نوع هذا التوفيق أو شكل هذه المصالحة فإن هذه الجماعات مثلت

شـــرائح علمانية بدأت تبدى قدرا من التسامح إزاء الدين إلى جانب شرائح إسلامية تـــتفهم العلمانية أو الحداثة أو على الأقل لا تناصبها العداء، تلك الشرائح من حيث تكوينها الثقافى والفكرى هى نتاج التعليم الحديث، هذا التعليم العلمانى الذى انطوى على جرعة من التنشئة الدينية، وكان الأسلوب الديموقراطي هو عماد هذه التنشئة. ولـــم يكن مستغربا أن نرى تزاوجا بين الدين والعلمانية فى كثير من المواقع ولدى بعض الشرائح، مثال ذلك طلبة الجامعات الذين ينتشر بينهم الإسلام كعقيدة ولكنهم فـــى نفـــس الوقـــت يـــرون أن النهج الغربى فى الحياة وتكامل تركيا مع المجتمع الأوروبى عموما أجدى لمصالح البلاد. (١٧٨)

هناك تواصل فى الصعود التدريجي للنخبة الإسلامية إلى أعلى مستويات الاقتصاد والدوائر الثقافية والبيروقراطية يزداد تأثيرها على السياسات وتلعب هذه المجموعات دورا محورياً فى إعادة النظر فى الإرث الجمهورى وتشكيل الهوية الإسلامية العثمانية وبخاصة فى التسعينيات. وعندما تصدعت القاعدة المؤسساتية للعلمانية استعادت الجماعات التى كانت مهمشة فى الماضى أصواتها ومكانتها عبر النفاذ إلى جهاز الدولة. إذن فالعثمانية الجديدة تجسد نزوعا سياسيا إلى إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد فترة طويلة من هيمنة الدولة ونخبتها البيروقراطية-العسكرية على هذا المجتمع.(١٧٩)

تـــرى كثـــير من الكتابات التقدم النسبى لتركيا بالمقارنة بالدول الإسلامية، حيـــث تسود نظرة إلى أن عملية تحديث وتغريب تركيا قد أدت إلى تقوية المجتمع اقتصـــاديا وعســـكريا وسياسيا، إلا أنه فى نفس الوقت كشفت عن انقسام المجتمع التركى حول نظام القيم الذى يجب أن يسود وطريقة الحياة والهوية حيث أن تجربة التحديث والتغريب ما زالت تجربة فوقية بيروقراطية،ففرض العلمانية جاء بصورة فوقية دون سند اجتماعى أو أخلاقى أو فلسفى.(١٨٠)

لـــم يتمكن أتاتورك من تهديد المكونات العقيدية والروحية والفكرية للشعب الـــتركى وهـــى إســـلامية خالصـــة واقتصـــرت أهم إنجازاته على توطيد سياسى

وأيديولوجي لا دينى يحاكى النموذج الغربى فى عض توجهاته ومؤسساته وذلك فى مجتمع إسلامي بالأساس.[١٨١]

حققت العلمانية نجاحا محدودا فى الميدان الثقافى وكذلك السياسى، إلا أن الفعاليات الاقتصادية ومجانية التعليم التى سمحت بظهور طبقة جديدة أدت إلى اختراق المجتمع القروى وتضاؤل الدعوة الدينية ونمت الطبقة المثقفة رويداً رويداً، كل هذه العوامل أدت إلى استقرار العلمانية إلى حد ما داخل المجتمع التركى حتى بداية الخمسينيات ومن هنا مال الصراع لصالح السياسة وإتخذ الكماليون الإسلام كحتمية فى المعاملة.[١٨٢] مع مزيد من الديموقراطية تقود إلى إعادة النظر فى الإسلام كقوة سياسية. حيث أصبح الشغل الشاغل خلال الخمسينيات والستينيات التساؤل عما إذا كان البناء الحالى مهدد أم لا من قبل الامتيازات العديدة التى منحت للإسلاميين، ولكن لم يكن فى مقدور هذه اليقظة الإسلامية أن تنال من البناء الجمهورى والكمالى بهذه السرعة حيث استفادت طبقة عريضة من التغير الاشتراكى الاقتصادى ولكنها القوى الأجنبية التى آخذت تبث الدعاية ضد الإسلام وضد رئيس الوزراء الذى يحاول الخروج بتركيا عن الخطة المرسومة لها وتكاتفت منظمات الماسونية والصهيونية فألبوا صغار الضباط واستغلوا الأزمة الاقتصادية ومعاناة الطبقات المطحونة وأتاحوا الفرصة لمن تربوا فى أحضان العلمانية لكى يثيروا المشاعر فقامت المظاهرات وتدخل الجيش فى ١٩٦٠ وعلى عكس السائد لم يشكل النظام العسكرى الذى حل محل الديموقراطيين تهديدا للنظم التحريرية الإسلامية التى انطلقت وإنما بدأت فى محاصرة هذه الدعاية بانتهاج نهج مقرب إلى الإسلام.[١٨٣] ومع أواخر الستينيات كانت هناك علاقة حميمة بين الدين والسياسة فى تركيا فلم يعد الإسلام قوة تستغل قبل موسم الانتخابات فقط بل أداة تستغل ضد اليسار الراديكالى وضد الارتباط بحلف شمال الأطلنطى.[١٨٤]

منذ ظهور أتاتورك بعلمانيته المعادية للعرب وللإسلام، لم تحقق تركيا من الأمجـــاد أو حتى من الأمن والاستقرار ما يستجيب لطموحات شعب كان إلى عهد قريب على رأس إمبراطورية واسعة الأرجاء تعتبر حجر الزاوية فى كل التوازنات

الأوروبـــية والعالمية لعدة قرون ماضية، ومن هنا رأى بعض المحللين المصريين جاء الالتفاف الشعبى الكبير نسبيا حول القوى السياسية الممثلة للتيار الإسلامى فى تركيا.[١٨٥]

وكـــان هناك وعى بتنوع مظاهر الإحياء الإسلامى فى تركيا وأن ما سماه الـــبعض بالإســـلام السياســـى مـــا هو إلا أحد مظاهره العديدة والتى منها التمسك بالعـــبادات والمظهر الإسلامى وفى الدعوة لتطبيق الشريعة الإسلامية.[١٨٦]وبسبب المشـــاكل التى تعرضت لها الدولة التركية ذات الحزب الواحد فى الحرب العالمية الثانية ظهرت الإرهاصات الأولى لتعدد الأحزاب منذ ١٩٤٥، ومع دخول التعددية الحزبية عادت المناقشات حول علاقة الدين بالديموقراطية والعلمانية. وكلما زادت الحـــرية السياســـية يزيد الجدل حول العلمانية، فأبرز ذلك ثلاث تيارات لها مواقف واضـــحة مـــن الدين: المحافظون ويعتبرون الدين ضرورة ملحة للفرد والمجتمع، والمعتدلون يعتبرون الدين من الحقوق الشخصية لكل فرد ومن حقوق الإنسان كفالة الحـــرية الدينية، أما العلمانيون فهم المعارضون للدين على طول الخط ويرون فى أى تســـامح تجـــاه الديـــن تضحية بمبادئ الجمهورية. وأشارت كثير من الكتابات المصـــرية إلـــى أنـــه كلمـــا يصل الحكم من يقوم ببعض إجراءات التخفيف على الإســـلاميين وعلـــى مظاهر الإسلام عامة مثل إعادة الآذان باللغة العربية وافتتاح المدارس الدينية وغيرها تثير هذه المظاهر المعارضة العلمانية والمنظمات اليهودية والماســـونية، فتجمع صفوفها وغالبا ما يتكاتف معها الجيش، وهو السيناريو الذى حـــدث فى انقلاب مايو ١٩٦٠. ولكن عاد الإسلام فى النصف الثانى من الستينيات ليلعـــب دورا مفـــتوحا فـــى المجـــتمع التركى وعاد الجيش ليعترف بدور الإسلام التأثـــيرى ضـــد الشيوعية والاشتراكية والتيارات الأخرى الأكثر دمويا وفسادا فى المجـــتمع؛ وبذلك أصبح الدين من أهم الأسلحة التى تستغل ضد اليسار الراديكالى وأيضـــا ضد ارتباط تركيا بحلف الناتو.[١٨٧] وبالمثل فى انقلاب ١٩٨٠ تكرر نفس السيناريو، فبعد أن مثل حزب السلامة أملا كبيرا لدى الإسلاميين جاء تدخل الجيش ليقلـــب مـــرة أخرى كافة الموازين وأوجد الجمهورية الثالثة فى تركيا ولكن عادت

انـــتخابات ١٩٨٤ ومـــا تلاها لتثبت أن جذوة الدين والشعور الدينى لدى المواطن التركى لم تخمد،[١٨٨] بل وترى هذه الكتابات أنها لن تخمد سواء بناء على تحليلات للواقع التركى أو عن أمنية ورغبة كبيرة فى ذلك.

تشـــير الدوريـــات ذات الـــتوجه الإسلامى إلى أن الخمسينيات مثلت عقد الإحـــياء الإسلامى وأضحى الإسلام منذ ذلك الحين محورا ثابتا فى الحياة السياسية التركية وأصبح معادلا موضوعيا للحرية والديموقراطية ورمزا للمعارضة والإرادة الشـــعبية بيـــنما أضحت الفلسفة الكمالية أيديولوجية سلطوية قمعية ملطخة بالدماء وارتدت إلى أقصى اليمين فى الستينيات.[١٨٩]

وما يميز مرحلة ما بعد ١٩٨٠ هو أن جميع الأحزاب السياسية التى شكلت بعـــد الحظـــر داعبت الشعور الدينى لدى الناخب التركى بدرجات متفاوتة بعضها اكـــتفى بالتلميح والآخر أصر على التصريح فى برامجه السياسة بالارتباط بالدين وبمقدار هذه المداعبة نال الحزب ما يماثل هذا القدر من الأصوات.[١٩٠]

هـــناك إدراك لخصوصية الحركات الإسلامية التركية ذلك أنها ظهرت فى إطار نظام علمانى وتتسم بالعمق الدينى لدى الفرد التركى ولكن بمضمون صوفى بالإضـــافة إلـــى نجـــاح هـــذه الحـــركة فى الوصول إلى بعض أهدافها فى إطار الديموقراطـــية التركية. وظلت الحركات الإسلامية التركية سرية حتى بداية العهد الديموقـــراطى عـــام ١٩٤٥ وتنطلق من ثلاث مصادر أساسية: الأول، هو الطرق الصـــوفية مثل الطريقة النقشبندية، والثانى، الجماعات الإسلامية مثل حركة النور والثالـــث، العمـــل الحزبى وتتصدره أحزاب أربكان (حزب النظام الوطنى، وبعده حزب السلامة الوطنى، ثم حزب الرفاة وأخيرا حزب الفضيلة) إلى جانب التيارات الإســـلامية داخـــل الأحـــزاب اليمينية الأخرى.وترى التحليلات المصرية أن هذه الحـــركات هـــى فـــى معظمها معتدلة بدليل أنها وصفت التنظيمات الإسلامية فى الثمانينـــيات التى ظهرت عقب الثورة الإيرانية بتأثير منها أنها ثورية "وأنه توجه غريب على الفكر الإسلامى فى تركيا الذى يأبى الثورة منهجا له".[١٩١]

ورأى بعـض الكـتاب المصـريين أن "الإسلامية المعتدلة" ظهرت عقب الانقـلاب العسـكرى عام ١٩٨٠ وقد تبناه أوزال ومهد الطريق أمام طرح "النظام العادل" الذى تبناه حزب الرفاه الإسلامى بزعامة أربكان للوصول إلى السلطة.(١٩٢)

فـثمة إجمـاع بيـن الدارسين للحالة التركية على اعتدال الإسلام التركى، ويرجع البعض ضعف العنف الأصولى الإسلامى إلى أنه لم يجد بيئة مواتية بسبب تجذر القومية التركية. وما زالت فى نفس الوقت ظاهرة الإحياء الإسلامى تتنامى. ويـبقى التحدى أمام تركيا هو التحول السريع والمتلاحق فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعملية الانتقال من الريف إلى المدن فى سياق الحداثة.(١٩٣)

اتخذ النظام التركى موقف حاسم تجاه الثنائيات القديمة تاريخيا والممتدة منذ أوائـل القـرن التاسع عشر مثل: التوجه للشرق أم للغرب، الأصالة – المعاصرة، الشـريعة الإسـلامية–العلمانية، وقام النظام بتدعيم مواقفه دستوريا ومؤسسيا، فى الوقـت الذى تجسد عدم إذعان الطرف الآخر للهزيمة فى صورة حركات إسلامية تسـتهدف تحسين موقفها.(١٩٤) ولم تأخذ الحركات الإسلامية خطا ثابتا حيث إتخذت المعارضة الدينية خلال الدولة العثمانية وما بعدها شكل معارضة للتغريب من حيث المظهـر والشـكل، فكـان الحزب الوطنى نواة لصياغة مشروع نهضوى خاص يستخدم القنوات السياسية المتاحة لتحقيق أهدافه، الأمر الذى يعد تحولا محوريا من الـرفض الـتام للنظام والاكتفاء بمقاطعته إلى التفاعل معه من خلال مؤسساته مع المحافظة على الطرح الإسلامى ورؤاه.(١٩٥) وبالرغم من تركيز التحليلات السياسية على حزب الرفاة وأربكان إلا أن بعض الكتابات وخاصة المتخصصة فى الآداب لم تغفل التمايز داخل الحركة الإسلامية فكان الحديث عن حركة النور وسعيد النورسى تحـتل المرتـبة الثانية فى الكتابات المصرية والتى ركزت رؤيته الإصلاحية على المجتمع وقيمه وإصلاح الفرد لكونه نواة الأمة بينما لم تقدم طرحا سياسيا أو حتى اقتصاديا للمشكلات التركية.(١٩٦)

يعـد فكر أربكان أو الأربكانية كما يطلق عليها الدكتور محمد حرب بمثابة العمـود الفقـرى فى حركة الإسلام السياسى فى تركيا الذى يرتكز على "التصوف

المستنير" الذى يرفض الخلاف الحاد المتحرك ضد نظام الدولة، فلم يهدف أربكان يوما إلى تغيير النظام التركى الرسمى. وقد تأثر حزب الرفاة بفكر الإخوان المسلمين وبكتب سيد قطب عن العدالة الاجتماعية فى الإسلام وبترجمة رسائل حسن البنا. وأهم دلالات هذا التأثير ظهرت فى تبنى نهج أن الإسلام نظام شامل وليس عباديا فقط. ولكن تأثر الأتراك أيضا منذ السبعينيات فى البحث عن هويتهم الإسلامية السياسية بالجماعات الإسلامية المختلفة الأخرى مثل جماعة التبليغ وفكر المودودى وفكر الأمام الربانى السرهندى الذى أثر تأثيرا كبيرا فى الفكر التركى الإسلامى خاصة داخل بعض الجماعات المتصوفة مثل النقشبنديين. وبعد النضج الفكرى الذى استلزم سنوات السبعينيات والثمانينيات أصبحت النظرة للإخوان المسلمين مختلطة بالتقدير والنقد.(١٩٧) ولا يعادى أربكان العلمانية بمعنى فصل الدين عن الدولة وإنما يقف ضد التطبيق التركى للعلمانية فهو يقبل بها بشرط عدم اضطهاد المسلمين فى معتقداتهم أو فى إفصاحهم عنها.(١٩٨) بل وأشاد أربكان بأتاتورك بعبارات حارة وأكد احترامه للدستور التركى القائم واعتبر مبادئ الرفاة امتداد لمبادئ أتاتورك فالاثنان يسعيان للتنمية الوطنية والمدنية الحديثة والاستقلال وامتدح القوات المسلحة وأعلن حرص بلاده على العلاقات الأوروبية الأمريكية.(١٩٩)

أعطت كثير من الأدبيات المصرية -سواء أكانت أكاديمية أو صحفية- أهمية كبرى لحزب الرفاة وزعيمه، حيث رأوا "أن قوة العلمانية لدى الأتراك ضعيفة" فاختيار الناخب فى الانتخابات للأحزاب العلمانية يتوقف على ثقته فى المرشح وعلى مقدار ما يستطيع أن يؤديه للدائرة من خدمات، وأن الحزب الوحيد الذى يتم اختيار الناخبين لمرشحيه هو حزب الرفاة أي الحزب الإسلامى لأسباب كثيرة منها: تفوق خريجى المدارس الدينية عن العلمانية وأن المتخرجين من الأولى اكثر أمانة وإخلاصا للوظائف التى يشغلونها وأكثر استجابة لمساعدة الناس وهو ما أزعج الجيش، خاصة وأن أربكان يمتاز على السياسيين المنافسين بالدهاء السياسى فهو يفرض بأسلوب ناعم النجاح فى الوصول إلى مشاعر الناس، فكانت المعاملة

الطيبة لبسطاء الشعب فى دواوين الحكومة واهتمامه بالقرى وبالأحياء الشعبية إلى جوار سعيه المستمر لتقوية المشاعر الدينية عن طريق نتائج ملموسة فى الخدمات والـــرعاية بدل استعمال الخطب التى تحث على الدين، كل هذا إلى جانب الأسلوب الشديد الذكاء ساعد على أن تزداد شعبيته دون أن يأخذ الجيش عليه تطرفا أو عداء للعلمانية الأمر الذى زاد من ضيق قيادة الجيش.(٢٠٠) وقد إنشغل أربكان بمشروعه للمستقبل وانعكس ذلك فى تغلغل الأربكانية فى الاقتصاد والتعليم بل والجيش.(٢٠١) ونادرا ما تمت الإشارة إلى وجود فئات إسلامية متطرفة تعادى الأحزاب الإسلامية الشرعية بنفس القدر من العداء للنظام.(٢٠٢)

طور أربكان من طرح أوزال صيغة "الإسلامية المعتدلة" خاصة فيما يتعلق بالـــنظر إلـــى الفضـــاء العثمانى الذى كان يتصوره أوزال مرتبطا بالشعوب ذات الأصـــل الـــتركى، فجـــاء طرح الرفاة على نطاق أوسع وباعتباره تجربة تاريخية مشتركة شارك فيها الشرق الإسلامى وبالأخص العربى.(٢٠٣)

علـــى الرغم من أن أربكان لم يدخل تغييرات جوهرية تذكر خلال رئاسته للحكومـــة ســـواء داخلـــيا أو خارجـــيا إلا أنه قام ببعض الأمور المثيرة لمخاوف العســـكريين مـــن أن تكون مقدمة لخروج أربكان عن قواعد التوازن التى بموجبها قـــبلوا وصوله وحزبه إلى السلطة: ففى الداخل تبنى الرفاة بعض التدابير الإسلامية المحـــدودة ولكـــن المهمـــة رمـــزيا، وفى الخارج تركت ميول وتحركات أربكان الموصـــوفة بالاستعراضية بعض الانطباعات فى الداخل والخارج بأن تركيا تنتهج سياسة خارجية مزدوجة قد تنتهى بإحداث تحولات حقيقية فيها وما كان من مصلحة العســـكريين استمرار هذه الانطباعات لحرصهم على توثيق العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة تتعلق بتقديرهم لمصالح قومية تركية ولذا جاءت خطوات تدعيم العلاقـــات الإسرائيلية التركية إبان تولى أربكان الحكومة وتكثيف التدخل العسكرى فـــى شمال العراق كوسيلة للضغط على أربكان وإحراجه وتحجيم أي توقعات لدى العرب قد تثيرها مفردات خطابه السياسى "التعاونى المعتدل".(٢٠٤)

فحـــتى لو كان تم تشييد النموذج العلمانى التركى من أعلى بصورة انقلابية فـــإن تجـــاوزه وتفكيك بعض أعمدته لن يتم بنفس الأساليب ما بعد الحرب العالمية الأولـــى بـــل أن تحـــالف الرفاة مع حزب علمانى قد مثل فى حد ذاته تمردا على المفاهيم التقليدية التى تتبناها أغلب الفصائل الإسلامية.(٢٠٥)

ورفضت المؤسستين العسكرية والسياسية المسيطرة على البلاد تنازلات الرفاة بعد أن قدمها، حتى أنهما رحبتا بحذر بوصوله للسلطة وتشكيل ائتلاف مع الطريق القويم بالرغم من تأثير ذلك سلبا على مصداقيته.(٢٠٦) ولم يمنع الإعجاب العام بحزب الرفاه من توجيه النقد له والإشارة إلى وجود "خلل خطير فى أهم أحزاب الحركة الإسلامية السياسية التركية" إلا وهو النزعة الشخصية المسيطرة وغياب الروح الجماعية والمؤسسية فى نشاطها وعملها لاسيما على المستوى القيادى وذلك بعد خمسين عاما على انطلاقها والتجارب الكثيرة التى مرت بها.(٢٠٧)

يـــرى المفكر المصرى تميز ومعاصرة حزب الرفاة؛ فهو يراه مختلفا عن الإســـلام السياسى بنموذجيه السلفى والإخوانى والأصولى القبطى فى مصر، وعن الإســـلام السياسى الراديكالى التركى (حزب الله وجماعة جمال الدين قبلان) وقدم الرفاة كذلك إمكانية للتكامل القومى بحل المسألة الكردية على أساس التنوع الثقافى والعـــرقى فى إطار الهوية الإسلامية وليس بالتتريك أو الحل العسكرى الذى تقوم عليه رؤية الجيش لحل هذه القضية. وكان المحك الحقيقى الموقف من العلمانية التى ضـــحى الجيش فى سبيلها بالديموقراطية والذى حول العلمانية التى تجعل من الدين مسألة شخصية وليس شأن الدولة -كما فى المنظومة الغربية- إلى أداة تسلط للدولة بـــل إلـــى دين للدولة تفرضه بالقمع ومن ثم ضحى الجيش بالديموقراطية العلمانية (علـــى الأقـــل مـــن المنظور الغربى) فى صراعه مع الإسلام السياسى ممثلا فى المـــرحلة الحالية حزب الرفاة وما تلاه من أحزاب. وتشير بعض الكتابات -خاصة القومـــية والليبرالـــية مـــنها- إلـــى أنـــه ليس هناك ضمان لتحول الإسلاميين إلى ديموقراطييـــن وأنـــه من المجازفة الجزم بأن الإسلاميين إذا حكموا سوف يعيدون الاعتـــبار للحداثـــة، وهـــى معضـــلة هامة وفق هذا الفريق والتى تغذى باستمرار

الصراع بين الجيش والإسلام السياسى فى تركيا ما بعد الأتاتوركية.[٢٠٨] وتمثل هذه الـرؤى امـتدادا طبيعيا لنظرة الفصل بين الديموقراطية والإسلام التى تتبناها هذه التيارات.

وتسـود صـورة إيجابية عامة عن حزب الرفاة وزعيمه أربكان حتى بعد إغـلاق الحزب حيث أنه يصر على التعددية الحزبية ويؤمن بوجوب العمل ضمن الإطـار العلمـانى للدولـة ويسعى لأداء أدوار تراكمية تضمن استمراره وتمحى الصورة القديمة كحزب يسعى إلى التغيير الجذرى. بل "إنه خرج من الأزمات التى تعـرض لهـا منتصرا رغم إغلاقه" وغدى "حزبا مظلوما تعرض للغدر حيث أنه وصـل إلـى الحكم بأسلوب ديموقراطي وبرغبة شعبية وترك الحكم أيضا بصورة ديموقراطـية" وذلـك حـتى وسط الشعب التركى ذاته، بل إن المؤسسة العسكرية والنظام العلمانى بأكمله لم يحافظا على الطابع الديموقراطى.[٢٠٩]

مـا يكتسب أهمية ليس تأسيس حزب الفضيلة كنتيجة لهذا الانقلاب السلمى فهـذه عملية متكررة فى السياق التركى ولكن النتيجة الهامة هى إنهاء دور أربكان القيادى والشخصى كزعيم للحركة الإسلامية وفشله فى تطبيع العلاقات بين الأفكار الإسـلامية السياسـية الحزبية والمؤسسات الأتاتوركية التقليدية بوجهيها العسكرى والمدنى.[٢١٠]

يشكل التصوف قوة فعالة فى آليات الحركة الإسلامية فى تركيا وذلك على عكس ما هو كائن فى العالم العربى حيث يقف التصوف بعيدا عن العمل السياسى. ولقد كان التصوف هو القوة الفاعلة فى نشأة الدولة العثمانية والقوة المعنوية العالية التى أوصلت الإسلام على يد العثمانيين إلى أوروبا إلى أن استطاع الشيعة التسرب إلى الطريقة البكتاشية التى رأى المحللون أنها مدمرة للكيان العثمانى السنى. بل أن حـركة الطـريقة النقشبندية كانت أول مقاومة مسلحة ظهرت فى تركيا بعد إلغاء أتاتورك للخلافة. ولكنها آثرت بعد ذلك العمل على تحفيظ القرآن وبعدت نسبيا عن العمـل فـى السياسة.[٢١١] لقد انتقلت للعمل تحت الأرض وتعزيز شبكاتها السرية التضـامنية خـلال حكم أتاتورك واينون وأفسحت أيضا التعددية الحزبية الطريق

للطـــرق الصـــوفية حيث سمح لها بتعزيز أنشطتها بالرغم من عدم إلغاءه الحظر المفـــروض مـــنذ ١٩٢٥، وبـــدأت تظهر على الساحة من خلال الأنشطة التعليمية والثقافـــية والمؤسســـات الخـــيرية. ومن ثم يدرك المهتمون بالشؤون التركية من المصـــريين أهمـــية التصوف وجماعاته خاصة جماعة النقشبنديين التى "تعد أقوى الجماعـــات الإســـلامية فى تركيا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا" ولها ماضى حافل يحظى باحترام الأتراك.[٢١٢]

ويحصـــر الاتجـــاه الإســـلامى السياسى فى تركيا هدفه فى خدمة المجتمع التركى كله وليس قطاعه الإسلامى فقط.[٢١٣] لقد سعت الحركات الإسلامية التركية إلى استخدام وسائل عديدة لبناء نفوذها الاجتماعى ونشر أيدلوجيتها وذلك من خلال المؤسســـات التعليمـــية والاقتصادية والإعلامية وتفعيل دور المرأة وقضاياها.[٢١٤] ولاترى الكتابات المصرية أن تعامل النظام السياسى مع التيار الإسلامى قاسى على طول الخط وإنما يتعامل بحذر فهو يخشى تطور الأمور مثل إيران وكذلك لا يلجأ إلـــى قمـــع أو كبـــت المشاعر الدينية السياسية، فتشير إلى ما يقوم هذا النظام من تدريـــس اللغة العربية فى المدارس الحكومية التركية وتعليم الدين الإسلامى فيها، بهدف الوقوف ضد المفاهيم الدينية المغلوطة، كما سمح بإنشاء عدد من المصارف الإسلامية.[٢١٥]

مازالـــت المؤسسية والعلمية غائبة عن الحركة الإسلامية التركية مثل باقى العـــالم الإسلامى على رغم ما يبدو على السطح من مظاهر الحداثة والتقدم والقوة، فتعانى هذه الحركة -وفق بعض التحليلات- من الضعف بشكل مشابه لنظائرها فى الـــدول الإسلامية وهو ضعف هيكلى وتنظيمى بل ونظرى وبرامجى وقصور فى الـــرؤية الاســـتراتيجية للواقع والظروف المحيطة.[٢١٦] لقد تضخم التيار الإسلامى ولكنه ما يزال بعيدا عن اكتساب الشروط العلمية والعصرية الضرورية ليكون قوة مـــنظمة وديناميـــية فى تغيير الواقع الحالى فهو ما يزال غامض الأفكار والبرامج ولازالت متواضعة ومبهمة ووليدة أفراد أو عقلية زعامية شخصية ضيقة.[٢١٧]

يجب التميز عند الحديث عن الإسلام فى تركيا بين الإسلام السياسى والإسلام كعقيدة وأن تركيا تحولت بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور الجمهوريات الجديدة فى آسيا الوسطى والقوقاز "كصد أو جدار مضاد للشيوعية" إبان الحرب الباردة إلى دور "حاجز مضاد للمد الأصولى" عبر طرح نموذجها للتطور العلمانى فى إطار العثمانية الجديدة مدعومة فى ذلك من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى لمواجهة نماذج أخرى كالنموذج الايرانى. كما قلل البعض من جدوى الحوار الثقافى حاليا مع النخبة التركية بسبب توجهها نحو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبى وانصياعها للمطالب الأوروبية التى يتعلق بعضها بإضعاف هوية تركيا الإسلامية.(٢١٨)

وأخيرا أثار قرار الحكومة التركية بعدم الاعتراف بالشهادات التى تمنحها جامعة الأزهر للطلاب الأتراك ردود فعل واسعة لدى المسئولين فى الأزهر الذين اعتبروه جزءا من المؤامرة على الإسلام فى تركيا فقد وصف المسؤولين خريجى الأزهر بأنهم دعاة تطرف وإرهاب فى تركيا العلمانية التى وقفت كثيرا على أبواب الغرب وباعت كل شىء فى سبيل انضمامها للاتحاد الأوروبى إلا أنه فى كل مرة يطردها ذليلة.(٢١٩) ثم اتضح مع مرور الوقت أن هذا الموقف المتعنت إنما هو من جميع كليات الشريعة فى جامعة الأزهر والمدينة المنورة وبغداد وكراتشى، باختصار الموقف من الشريعة الإسلامية ذاتها لا من جامعة بعينها.(٢٢٠)

يدرك الكتاب المصريين استمرارية الصراع بين القوى العلمانية والإسلامية فهو صراع ممتد وأن "الانقلاب المدنى الأخير لم ينه الصراع بين الجيش و"الإسلام السياسى".

**[٣] ديموقراطية النموذج وتحدى العسكر:**

هناك إدراك فكرى عام بأن المعضلة التركية الرئيسية تكمن فى العلاقة بين الجيش والإسلام والحداثة.(٢٢١) فللديموقراطية التركية مراحل مختلفة مرت بها ، حيث اعتمد نظام الجمهورية التركية فى البداية على شرعية انقلابية وتنظيم سياسى واحد اتضح فيه الطابع السلطوى للنظام، ثم اتجه النظام لمزيد من الديموقراطية

بحيث تضافرت العوامل الاقتصادية مع الأوضاع السياسية لتحدث تغيرا فى السلوك السياسـى للـنظام الـتركى وبدأ النظام الديموقراطى الليبرالى فى الظهور. ولكنها ديموقراطـية لهـا خصوصية نابعة من صراع حزبى مستمر فى ظل دور سياسى للجيش وهو الدور المستمر داخل النظام حتى بعد أن أصبح غير مباشر فى الحركة الأخيرة.

يـرى المحللـون المصـريين -علـى اختلاف اتجاهاتهم- أهمية الجيش ومحوريـة دوره وأنـه القيم والحارس على أساسيات النظام العلمانى ومبادئه. فما تـزال المؤسسـة العسكرية تؤكد على استحالة التوائم مع التيار الإسلامى وتعتبره منافسـا لهـا، علـى خـلاف الأحزاب المختلفة المعبرة عن التيار الإسلامى التى أصـبحت تنظر إلى مؤسسات الدولة على اختلافها ومنها المؤسسة العسكرية على أنها شريك عمل معه وعليه أن يتفاعل معها لصياغة المستقبل التركى.(٢٢٢) وتسود القـناعة المصـرية مقولة أن المؤسسة العسكرية هى المؤسسة الحاسمة فى التوجه السياسى التركى.

ويؤكد جميع الكتاب على استقلالية الجيش ومكانته الكبرى فى السياسة التركية حتى أن مجلس الأمن القومى يعتبر السلطة الفعلية الأولى فى الدولة.(٢٢٣) وللجـيش مفهومه الخاص للديموقراطية بعيدة عن كونها أداة للتوفيق بين المصالح الاجتماعـية المتعارضة وإنما هى ليست سوى أداه لتقوية الدولة بل يرون ضرورة تدخلهم عند تهديد مصالح الجمهورية التركية.(٢٢٤)

حصـن أتاتورك نظامه بمؤسسة عسكرية ذات وظيفة أيديولوجية استثنائية غـير مقيدة بالدستور أو بالإرادة الشعبية أو حتّى بالمؤسسات السيادية فى حكومة ومجلـس نـيابى بل ورئاسة ومنحها تفويضا مفتوحا للقمع والتدخل لحماية الأسس التى استند إليها ذلك النظام وقد خلق هذا تناقضا عميقا بين المجتمع والدولة. فهناك تعددية حزبية مقيدة لاجتذاب الجمهور.(٢٢٥)

وكـان الجـيش هو أول ميدان للتحديث ثم الأداة لتحديث الدولة والمجتمع. وكـان العسكر وراء إعلان "المشروطية الأولى" أي دستور ١٨٧٦؛ وعندما ألغى

السلطان عبد الحميد الدستور شكل الجيش منظمات سرية ثم جمعية الاتحاد والترقى مما أضطر السلطان لعودة العمل به عام ١٩٠٨ ولذا يعد أول انقلاب عسكرى فى تاريخ تركيا الحديثة.[٢٢٦]

وقد ورثت الثورة الكمالية تقاليد الصفوة البيروقراطية هذه وعززتها بإعادة إنـتاجها فى شكل أيديولوجى حديث، وكانت التجربة الكمالية استبدادية مغلقة بطابع ثـورى وأبوي ووصائى وبرغم خفة حدة هذه السمات بعد التعددية فى ١٩٥٠ فإن سـيطرة الصفوة البيروقراطية على الدولة وممارسة الوصاية والاستبداد ما زالت قائمة بشكل أو بآخر.[٢٢٧]

وكذلـك ترى الكتابات ذات التوجه الإسلامى أن النظام التركى الأتاتوركى يعـد مـن الأنظمـة الشـمولية وهو نموذج عفى عليه الزمان ولم يعد قادراً على الاستمرارية، وقد تكون القدرة على تمديد الإضافية تأتى من استفادته القصوى من علاقاته الخاصة بالولايات المتحدة وحاجتها لحماية الوضع القائم فى تركيا أيا كان شـكل وطبـيعة الحكم فيها. ومن الواضح أن النظام التركى استنفذ فرص التطوير الذاتـى وبلغ من الشيخوخة القدر الذى جعله يعيد إنتاج نفس الأخطاء والممارسات والأسـاليب ويقـاوم محاولات الإصلاح، فهناك دوما إشكالية السلطة العاجزة عن الـتطور فالعلاقـة مع أوروبا متوترة بسبب "انعدام الديموقراطية" وغياب احترام حقوق الإنسان والحرب مع الأكراد والسيطرة على شمال قبرص، وكذلك الأمر مع العلاقـة بالعـرب بسـبب "الأطمـاع التوسعية" والتحالف مع إسرائيل والأزمات الاقتصـادية وانتشـار الفسـاد وعجز الأحزاب التقليدية عن توفير حلول لمشاكل المجتمع، وجميعها مشاكل ناجمة عن غياب الاستقرار السياسى والشفافية والتمسك بأيديولوجـية ميـتة وأساليب بالية فى الحكم، ويرهن النظام تقدم البلاد ومستقبلها لحسـاب حفـنة مـن العسـكريين المتطرفين وشرائح من الصفوة البيروقراطية والشمولية.[٢٢٨]

وعند الحديث عن مراحل الديموقراطية التركية، يحتل الرئيس أوزال مكانة هامـة فى الفكر المصرى حيث كثيراً ما أشار إلى دوره الهام فى السياسة التركية

فـأولاً كرئيس للوزراء أعطى للسياسة التركية شكلا جديدا قوامه الاستقرار النسبي والسـماح بالـتعددية الليبرالـية ومعارضة تدخل العسكريين في الشئون السياسة والتنفيذية. فحتى الثمانينيات تعددت الانقلابات العسكرية به واجتاحت تركيا ظاهرة العـنف السياسـي والإرهـاب السياسي داخل اليمين واليسار وبينهما نتيجة وجود تنظـيمات سـرية أغلـبها يسـارية وتوجه أنشطتها ضد النظام الحاكم والمصالح الأمريكية. (٢٢٩)

وقـد تواكب مع التحول الثقافي انفتاح سياسي وديموقراطي مواز في عهد الرئيس الراحل تورجوت أوزال، حيث شهدت الخبرة التركية انفتاحا سياسيا لاتجاه قوى اليسار الراديكالي وتيار الإسلام السياسي على السواء. وقد جسد نجاح كل من التيارين العلماني والإسلامي في تركيا المعاصرة في إجراء حوار ديموقراطي بداية الاعتراف المتبادل بشرعية كل طرف في الوجود العلني ثقافيا وسياسيا. فقد حدثت إعـادة تكييف في البنية الأيديولوجية والسياسية لكل خطاب مثلت قطيعة مع مجمل الأسـاليب والوسـائل الإستئصالية التي مارسها كل تيار تجاه الآخر وقد اتضحت تجلـيات هذا الاعتراف المتبادل عقب تقدم حزب الرفاة في الانتخابات المحلية التي جـرت عـام ١٩٩٣ ونجاحه في الحصول على عمودية أكثر من مدينة كبرى من بينها استنبول.(٢٣٠)

أدى وصـول الـرفاة الإسـلامي للحكـم إلى مواجهة مباشرة بين الجيش "والإسـلام السياسي" وزاد من حدة المواجهة إحساس الجيش بخطورة تغلغل الرفاة في المجتمع (التعليم والاقتصاد والمؤسسات المدنية) بل وداخل المؤسسة العسكرية ذاتهـا.(٢٣١)، بعـد ١٧ عاما عاد الجيش التركي للتدخل عام ١٩٩٧ "لإقالة حكومة مدنـية" برئاسـة أربكان ثم لحظر حزب الرفاة وفرض قوانين وإجراءات لمكافحة "الإحياء الإسلامي" في تركيا. وكثر استخدام لفظ "الانقلاب المدني" دون تولي مقاليد الحكـم مباشـرة من خلال انقلاب عسكري(٢٣٢) في الأدبيات المصرية للتعبير عن أحداث ١٩٩٧ .

جـــاء قـــرار مـــنع حزب الفضيلة الإسلامى صفعة للديموقراطية وانتكاسة للاستقرار السياسى وخطط صندوق النقد الدولى لمعالجة التدهور الاقتصادى لتركيا ويؤجـــل انضـــمامها إلـــى الـــنادى الديموقراطى الأوروبى. وترى النخبة التركية ضـــرورة سن دستور جديد يمنح مزيدا من الحريات والحقوق ويمنع تزايد الضعف الداخلـــى ويزيل التمييز على أساس الدين والعرق والثقافة، فالديموقراطية التركية يجـــب أن تخـــدم الثقافات التركية المختلفة داخل نسيج المجتمع التركى وبالأخص الهوية الكردية ومراعاة حقوق الإنسان والتصالح مع الإسلام. بطريقة أخرى، فإن الضـــعف الواضـــح لليمين واليسار فى المعادلة السياسية، جعل تكوين الحكومات الائتلافـــية أشبه بسيرك سياسى يختلط فيه الحابل بالنابل ويدفعها إلى مزيد من عدم الاستقرار.(٢٣٣)

بـــدأت تظهـــر إشكالية أخرى وهى بداية قيام بعض قطاعات من المجتمع التركى بانتقاد تدخل الجيش تحت ذريعة حماية العلمانية والديموقراطية من التهديد الإسلامى وأنه فى الحقيقة إعاقة للديموقراطية وإضعاف للمجتمع المدنى وأنه أصبح حاجزا أمام التطور السياسى وأنه لا يريد حل المشكلة الكردية حتى يبقى على دوره فى المجتمع مما يعنى تهديدا كبيرا للديموقراطية.(٢٣٤)

بالرغم من تغير أسلوب تدخل الجيش وانتقاله من انقلاب مباشر إلى انقلاب مدنـــى، ســـاد شـــعور عام أن المشكلات مازالت بدون حل فبعد كل انقلاب يعود المجتمع ليدخل من جديد فى دوامة الأزمتين الاجتماعية والاقتصادية. ومع التطور الاجتماعى والسياسى السريع فإن النخبة التركية لم تعد ترى فى الانقلاب العسكرى حـــلا بل تهديدا للديموقراطية مثال ذلك معارضة اتحاد الصناعيين ورجال الأعمال لأى تدخل عسكرى مباشر ونادوا بالحل الديموقراطى، كما زادت الظروف الدولية المناوئة لمثل هذا التدخل مثل تحذير الإدارة الأمريكية بالانقلاب ضد أربكان.(٢٣٥)

ولعـــل أهم ما أشارت إليه الكتابات المصرية -خاصة الليبرالية منها- هو نجاح التجربة الديموقراطية التركية -رغم كل مسالبها- فى أن تحتوى سلميا واحدا مـــن أكبر الاستقطابات السياسية والأيديولوجية فى العالم العربى والإسلامى وحدة

وقوة، هو الاستقطاب بين التيار المدنى-العلمانى، والتيار الدينى الإسلامى هذا على الـرغم مـن أن كثـيرا من هذه الوسائل كان بدور غير مباشر وأحيانا مباشر من المؤسسة العسكرية إلا أن وسائله السلمية والديموقراطية كانت واضحة وذات دلالة. وهكـذا فـإذا كـان من الصعب النظر إلى التجربة الديموقراطية فى ثوبها الأخير باعتبارها مرجعا وحيدا، أو نموذجا مثاليا لا يوجد بداخله سلبيات كثيرة، إلا إننا فى الـنهاية مـن الصـعب أيضا أن نتجاهل حجم التطور والنجاح فى احتواء إحدى الإشكاليات الكبرى بالمعنى الثقافى والسياسى فى العالم الإسلامى داخل قيم وقواعد الديموقراطية والتعدد الحزبى.(٢٣٦)

وفيما يخص المحللين المصريين للأحزاب التركية -أحد أهم أركان العملية الديموقراطية- فيسودها انتقاد يركز على السلبيات أكثر من المميزات.

ويقسـم المحللون السياسيين الأحزاب التركية إلى أحزاب يسارية تقف ضد المصـالح العربـية وضـد التقارب العربى التركى ومع اندماج تركيا فى المجتمع الأوروبـى، أمـا الأحزاب ذات الاتجاه الإسلامى فهى مع التقارب العربى التركى ومـع المصالح العربية التركية المشتركة، فى حين أن الأحزاب القومية هى بمثابة المترقـب للـتطورات العربية التركية وهمهما الأول الوحدة التركية الشاملة. فلقد اسـتطاع حـزب السلامة الوطنى فى السبعينيات فتح مجالات التعاون بين الشعب التركى والشعوب العربية.(٢٣٧) وبذلك ساد الاعتقاد أن المصلحة المصرية والعربية تتركز فى الجانب الإسلامى فى تركيا.(٢٣٨) ولذا رأى الكثيرون أن خسارة العلاقات العربية التركية وبالتالى المصرية أيضا كانت جسيمة بإضعاف حزب الرفاة وحركة نجـم الديـن أربكـان باعتباره الصديق الأكثر انتشاراً فى بلاده ولمصر مصالح اقتصادية وسياسية لدى تركيا والعكس صحيح.(٢٣٩)

إن الأحـزاب التركـية ظلت أحزاب أقلية، واستمرت الحكومات حكومات ائتلافـية ومـا زالت الصراعات الشخصية وقضايا الفساد بين قادة الأحزاب تشل الحياة السياسية، وتدخل الجيش عدة مرات لإعادة هيكلة النظام الحزبى.(٢٤٠)

وأشارت هذه النظرة الانتقادية للأحزاب التركية إلى ما يحدث غالبا من دخول الأحزاب السياسية التركية الرئيسية فى دورات متجددة من التنافس الحاد على السلطة، وذلك بالرغم من وجود توافق عام بينها حول الأهداف التركية المستقبلية الخاصة بالاندماج مع أوروبا والنظام الاقتصادى العالمى بشكل أوضح مما هو سائد فى معظم دول الشرق الأوسط.(٢٤١) كما ترى بعض الكتابات الصحفية وغيرها أن الأحزاب السياسية تفتقد الديموقراطية وتعيش حالة من الانفصام بين ما تنادى به وما تطبقه وصارت نمطية فى أفكارها وتوجهاتها بالإضافة إلى تغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة والتى غالباً ما تأتى فى مرتبة أقل. ولكن يظل الخلل فى البنية الدستورية والقانونية من عوامل النحر الأساسية وربما كان ضعف التعددية السياسية انعكاسا للخلل الأكبر فى الإطار التشريعى الذى يحكم الأداء العام للجمهورية التركية.(٢٤٢) ويلقى الأتراك باللوم على النظام السياسى العليل وليس الحكومة فقط فى الأزمة الاقتصادية بالإضافة إلى الفساد وهناك شعور فى الشارع التركى بالحاجة إلى التغيير والحاجة إلى تيارات سياسية قادرة على حل أزمته الاقتصادية.(٢٤٣) فى ظل بزوغ الإسلام السياسى وإسلام معظم الشعب التركى تظهر ضرورة البحث عن الصيغة الأنسب لتنظيم الدولة والمجتمع فى تركيا بما يحقق الحل الوسط بين مبادئ الحداثة السياسية وروافد التاريخ والثقافة دون طغيان لأحدهما على الآخر .(٢٤٤) تقوم الرؤية المصرية لتركيا على وجود أزمة فى علاقة الدولة بالمجتمع فى تركيا.

قد ينجح الجيش فى ملاحقة الإسلام السياسى ممثلا فى الجماعات الأصولية أو أي حزب إسلامي آخر،ولكن ذلك سيعنى أن الجيش قد أصبح سلطة سياسية عليا فوق الدستور ومؤسسات الدولة الأخرى حتى المنتخب منها وبذلك تحولت تركيا إلى جمهورية عسكرية وليس ديموقراطية وفى نفس الوقت وكما تشير تجارب أخرى فإن عسكرة المجتمع إذا ما نجحت فى إقصاء الإسلام السياسى فإن الإحياء الإسلامى سيبقى.(٢٤٥)

أدخلت حركة الجيش الأخيرة علاقة الائتلاف أو المركب المدنى العسكرى فى جهاز السلطة إلى مرحلة جديدة وإلى توازنات جديدة؛ بخلاف الانقلابات الثلاثة السابقة، أتاح الانقلاب السلمى المجال لتدخل الجيش فى السياسة اليومية لتركيا واقترابه أكثر من حركة المجتمع وهذا الاقتراب كلما زاد كلما كان يعنى مخاطر على الديموقراطية. كما أن تدخل الجيش ضد أربكان هو نموذج جديد للتدخل يختلف عن خبرة الانقلابات السابقة التى كانت تحدث ضد قلاقل أو فساد أو عنف، وكان تدخل حينئذ ضد نخبة فى السلطة استهلكت شرعيتها، لكن تدخل الجيش ضد أربكان تم بالمخالفة لقطاع كبير من المجتمع ولرصيد أربكان مدة سنة فى الحكم. كما أن من شأن تدخل الجيش هذه المرة ضبط عمليات اجتماعية تتفاعل تلقائيا من داخل المجتمع. وهذا ربما يكون داعما لممارسات تسلطية. كما أن تقليص مساحة الديموقراطية من خلال اقتراب الجيش من حركة المجتمع، يجعل احتمال الاصطدام بين العلمانية المدنية والعلمانية/العسكرية وارداً، أيضا فالعلمانية المدنية لا تستطيع التجديد فى السلطة إلا استنادا إلى الديموقراطية فى حين أن العلمانية العسكرية لا تستطيع الاضطلاع بدورها من دون ممارسة التسلط على قطاع من المجتمع (الإسلاميين)، وأن تعايش المركب العسكرى/المدنى يعنى الاقتراب من "نظام علمانى نصف ديموقراطى/ نصف تسلطى" يمارس الديموقراطية فى إطار الأحزاب العلمانية وقواعد العلمانية فى المجتمع ويمارس التسلط ضد الإسلاميين وقواعدهم الاجتماعية.[٢٤٦] بالرغم من تطور العلاقة بين الجيش والديموقراطية إلا أن القناعة الفكرية المصرية مازالت تدرك مناخ الأزمة الذى تعيشه هذه الديموقراطية بل المجتمع التركى بأكمله.

### رابعاً: *الرؤية المصرية الرسمية*:

إن للفكر السياسى المصرى، ممثلا فى الأدبيات السياسية المعالجة لتركيا والتطورات الحادثة فيها، له أهميته، ولكن الأكثر أهمية هى الرؤية المصرية الرسمية لما تمثله من محك واقعى تطبيقى للرؤى الأخرى السياسية النظرية لتركيا،

ولذا رأت الدراسة ضرورة تناول التوجه المصرى الرسمى الممكن استنباطه من المنشور على الساحة المصرية فى محاولة لتحديد المعالم الرئيسية لرؤية صانع القرار المصرى لتركيا التى هى فى نفس الوقت مؤشرا هاما ورئيسيا على منظور الفكر السياسى المصرى تجاه الدولة التركية.

يزداد شعور مصر بدول الجوار عندما تكون قوية لديها رسالة تسعى لنشرها ولها دور وتشعر أنها مركز وحولها الأطراف وهكذا قدرها منذ رمسيس وأحمس وحتى محمد على وعبد الناصر، وعرفنا ذلك أثناء حركة التحرر العربى ودعاوى الوحدة العربية والاشتراكية العربية وفى مواجهة القومية الطورانية فى البداية لكن عندما تصبح الدولة ضعيفة يقل إحساسنا بدول الجوار.[٢٤٧]

ولقد كان الرئيس جمال عبد الناصر مدركا للحيوية الاستراتيجية الجغرافية والبشرية لتركيا بالنسبة للعرب ووصفها بالشقيقة.[٢٤٨] وكانت زعامة ثورة ١٩٥٢ بـــدءا مـــن محمد نجيب إلى جمال عبد الناصر مقدرة لدور أتاتورك فى بناء تركيا المعاصـــرة، مـــع ذلـــك ساد نوع من الفتور فى العلاقات المصرية التركية خلاف الوضع مع إيران مصدق.[٢٤٩] حيث سادت النظرة إلى تركيا باعتبارها دولة تواجه وتـــناوئ أهـــداف مصر الثورة ودورها الجديد الذى تلعبه وهو دور الدولة القائدة للمسيرة التحررية الوحدوية، ومن ثم تضادت أهداف الدولتان.[٢٥٠] كما كان الموقف المصرى دوما من القضية القبرصية حجر عثرة فى التواصل الكامل بين النظامين؛ فاليونانيون يحتلون مكانة متميزة فى الوجدان المصرى فمنذ بدايات القرن العشرين ولليونانيين والجالية اليونانية مكانة متميزة انعكست مثلا فى نظام الامتيازات الذين كانوا يتمتعون به فى وقت لم يكن للأتراك حقوق وامتيازات مثلهم.[٢٥١] وانعكست إشـــكالية المسألة القبرصية فى السلوك التركى واليونانى تجاه حق مصر فى تأميم شركة قناة السويس ومن التطورات اللاحقة حتى وقوع عدوان ١٩٥٦ وهو العدوان الـــذى أدانته تركيا بعد أن كانت تقف مع الجبهة المعارضة للتأميم. وعقب الإعلان عـــن مؤامـــرة لقلب نظام الحكم فى ١٩٥٧ اشترك فيها أتراك زاد من سوء الظن المصـــرى بالجانب التركى، وكذا التحرك التركى ضد سوريا وضد اليسارية على

الطـريقة الناصرية القومية العربية الموحدة وهو التحرك الذى يستهدف وقف نمو مكانـة مصر الثورة، وجاء أيضا فى إطار قوة الارتباط التركى بالولايات المتحدة للعمل على تصعيد دورها فى المنطقة العربية لموازنة التصاعد المتزايد والمتسارع لمكانة مصر.(٢٥٢) بل أن مصر رأت أن قبول واعتراف تركيا بالجمهورية العربية المـتحدة جاء فى سياق رغبتها فى وقف المد الشيوعى فى سوريا والذى فشلت فيه الـتحركات التركية والأمريكية والعراقية، وبعد تكوين الاتحاد الهاشمى بين العراق والأردن والـذى به تواجد اتحادان إقليميان متواجهان أحدهما صديقا وحليفا لتركيا والآخر خصما لها وهذه التجزئة تفيد الأمن القومى التركى.(٢٥٣)

وكان عبد الناصر ينتقد السياسات التركية وليس الشعب التركى أو التاريخ التركى: حيث كان رافضاً لسياسة الأحلاف التركية والتبعية لأمريكا ولحلف الشمال الأطلنطى "ولكن فى النهاية مآسينا من مآسيهم" كما صرح.(٢٥٤)

وبعـد مرحلة قطع العلاقات الدبلوماسية فى الفترة من سبتمبر ١٩٦١ إلى إبـريل ١٩٦٣ بسـبب اعتراف تركيا بالنظام الانفصالي السورى، بدأت العلاقات الوديـة تعـود فى عام ١٩٦٥ بعد عزلة تركية بسبب الأزمة القبرصية. ثم ظهر التعاطف التركى مع العرب ومصر بعد نكسة ١٩٦٧ وتأييد مصر فى ١٩٧٣خاصة مـع تفضيل العرب لتركيا خلال فترة الحظر وارتفاع الأسعار. وشعر المصريون والعـرب عامـة بالتأيـيد الـتركى والذى كان بسبب استفادة تركيا الكبرى طوال السبعينيات والثمانينيات خاصة من خلال العلاقات الاقتصادية. ومع انتهاء الحرب الـباردة وظهـور حرب الخليج بدأ الحديث عن مرحلة أخرى تغيرت فيها السياسة التركية نحو مزيد من التقارب مع إسرائيل وتنمية العلاقات معها بالرغم من مواقف الأخيرة المتشددة. فمازالت تركيا موضع شكوك نظرا لمواقفها التاريخية المناهضة للقومية العربية وطموحاتها، وبالمثل تدرك الأطراف العربية -ومنها مصر- شكوك النخبة التركية ونظرتها السلبية للمواقف العربية من قضايا كثيرة مازالت شائكة بين الطرفيـن مـثل الأكراد ولواء الاسكندرونة والتعاطف مع الأرمن وتأييد القبارصة اليونانييـن ضد الاجتياح التركى للقطاع الشمالى ومشكلة المياه التى تثار كثيراً مع

سوريا والعراق. ولكن شهدت التسعينيات مرحلة تتسم بقدر من النمو المتوازن فى علاقــات تركيا مع مصر والعالم العربى خاصة على مستوى العلاقات الاقتصادية فـــى محاولـــة تركية لتعويض اضرار الحصار الاقتصادى على العراق التى كانت ثالث شريك تجارى لتركيا.(٢٥٥)

ترى كثير من الكتابات المصرية –واعتقد أن هذا هو منحى النظام المصرى– أن مصالح مصر وكذلك تركيا تقتضى تطوير العلاقات بين البلدين سواء فى إطار ثنائى أو عربى تركى دون ربط ذلك بالعلاقات مع إسرائيل أو بترتيبات شرق أوسطية تشارك فيها إسرائيل وذلك لأن اسرائيل ستكون عصب ومحور هذه الترتيبات بغض النظر عن شكل المشروعات الإقليمية وبالتالى فتركيا مثلها مثل مصر تواجه منافسة قوية من إسرائيل، كما أن تركيا تمتلك مثل مصر وضعا تجاريا وخبرة متراكمة أفضل للتعامل مع الأسواق العربية بالمقارنة بإسرائيل.(٢٥٦) وفى المقابل كثيراً ما تتعامل مصر بشكل ثنائى وليس من منظور دورها **الإقليمي كقائد للعالم العربى**.(٢٥٧)

ويساعد على تدعيم هذه الرؤية براعة وقدرة السياسة التركية على تحييد علاقاتها الاقتصادية بالبلدان العربية عن الصراعات والخلافات السياسية المستمرة بين هذه البلدان أو بين الأخيرة وبلدان أخري غير عربية كإيران وإسرائيل.(٢٥٨) فإن نجاح تركيا فى تحييد علاقاتها الاقتصادية مع مصر عن مشكلاتها السياسية يعد إيجابيا بالنسبة لها لقدرتها على مواصلة جنى مزايا اقتصادية من هذه العلاقات دون إدخال تعديلات جوهرية على مواقفها بصدد هذه المشكلات، وإن الإخفاق العربى عموما يشكل عاملا مساعدا ومشجعا لتركيا على مواصلة تبنى هذه المواقف وأن تركيا نفسها لم تفصل بين علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إيطاليا لدى تهديدها بمقاطعتها اقتصاديا لوجود عبد الله أوجلان على أراضيها. كما إنه لابد من توافر الإرادة السياسية المصرية والعربية لممارسة التأثير الاقتصادى على تركيا،(٢٥٩) وهو ما لم يتم إثباته حتى الآن. وبذلك فإنه ليس من صالح مصر أن تجعل الأولوية فى تعزيز روابطها الاقتصادية مع تركيا للتعاون السياسى والأمنى بالنظر إلى أن

صيغة هذا التعاون من وجهة نظر تركيا تتوافق مع التحالف التركى الإسرائيلي ومع الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة وهو ما يتعارض مع جوهر الموقف المصرى الثابت فى هذا الخصوص.(٢٦٠)

واســتجابت مصـــر إيجابيا لمشروعات اقتصادية كبرى ثنائية مثل تصدير الغاز المصرى إلى تركيا أو متعددة الأطراف مثل الربط الكهربائى ليس فقط بسبب المصــالح المحققة منها بل كنمط تعاونى للعلاقات المصرية والتركية بل والعربية لــيكون معــادلا أو موازنا للترتيبات الشرق أوسطية الذى كان جارى الإعداد لها وكابحا للعلاقات التركية الإسرائيلية آخذة فى التطور.(٢٦١)

ظهرت العديد من القضايا الخلافية ربما أكثر من القضايا المتفق عليها، ولكن ذلك لم يمنع صانع القرار المصرى من تدعيم العلاقات مع تركيا وتخطى أي خلاف أو تباين فى الرؤى بين البلدين فى إصرار واضح على الحفاظ بحد أدنى كاف من العلاقات القوية بين الدولتين.

فلقد رفضت مصر رسميا الاشتراك فى مناورات عسكرية تضم إسرائيل وتركيا والولايات المتحدة وكذلك أجلت لأجل غير مسمى معاهدة صداقة وتعاون مع تركيا بعد تزايد درجة الشكوك فى الموقف التركى الذى أضحى له تأثير على عملية السلام لصالح اسرائيل.(٢٦٢) كما ترى السياسة المصرية أن سياسة التحالفات التى تنتهجها تركيا بالتعاون مع إسرائيل لا تتناسب مع مرحلة ما بعد الحرب الباردة وعليها أن تعيد النظر فى مسلكها حتى لا تستعدى العرب. وترى مصر أن من أهم الأهداف الرئيسية لتقارب تركيا مع إسرائيل هو التقرب من الغرب عامة ومن الولايات المتحدة خاصة ولكى تقترب من أمنية الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبى، كما إنها بذلك تستهدف تهديد القاهرة وتوجيه ضربة قاضية لسوريا.(٢٦٣)

ولم يمنع التحفظ أو الرفض المصرى للتحالف الإسرائيلي التركى والمشاركة فيه من تبنى سياسة "الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع تركيا" والمقترنة "بالمتابعة الحذرة" لتطورات الموقف التركى. وذلك بالرغم من أن مصر بدت –أثر مباحثات مبارك وديميريل فى ١٩٩٧– مطمئنة إلى تفسيرات معينة

قدمها الرئيس التركى لتعاون بلاده عسكريا مع اسرائيل، بل إن مصر بعد تلك المباحثات عبرت على لسان رئيسها عن استعدادها لأداء دور ما فى نقل وتوضيح الموقف التركى طبقا لهذه التفسيرات إلى الدول العربية الأخرى خاصة سوريا. كما تكررت الدعاوى المصرية لتركيا بإعادة النظر فى علاقاتها العسكرية مع إسرائيل.(٢٦٤)

ترى مصر أن هناك تأثير سلبى لمشروع جنوب شرق الأناضول "جاب" على سوريا والعراق نتيجة نقص كمية المياه.(٢٦٥) وهناك مخاطر مشاركة إسرائيل فى هذا المشروع بالإضافة إلى ما توفره تركيا من منافذ إضافية لاختراق الأسواق العربية.(٢٦٦) وفى هذا السياق، ترى مصر عدم مرونة المواقف التركية وذلك لعدم ظهور بوادر أو مؤشرات إمكانية حدوث تحولات حقيقية وذات مغزى فى سياسة تركيا ومواقفها الثابتة إزاء المشكلات الجوهرية القائمة فى هذه العلاقات كمياه الفرات والاسكندرونة ودور تركيا فى شمال العراق وتحالفها مع اسرائيل.(٢٦٧)

تواجه تركيا حاليا مشكلة تعدد الخيارات وأنها -منذ نهاية حرب الخليج الثانية وانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى والدول الشيوعية السابقة- تشعر بأنها دولة كبرى تحتاج إلى سياسة كبرى فى التعامل مع الدوائر المحيطة بها وأن أولوياتها تشمل الغرب أولاً ثم القوقاز والبلقان وآسيا الوسطى وأخيراً الشرق الأوسط والعالم الإسلامى مع دعم أمريكى واضح للدور التركى فى آسيا الوسطى والقوقاز ولكن هناك اتجاها معارضا خاصة من قبل الأكاديميين أن الشرق الأوسط ما زال يشغل مرتبة متقدمة ضمن أولويات سياسة تركيا وحركاتها السياسية الاقتصادية وإن هذه المرتبة تكاد تسبق الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز التى لا يمكن أن تشكل بديلا لتركيا عن الشرق الأوسط فى قطاعات التجارة والإنشاءات والعمالة وكذلك النفط والغاز.(٢٦٨)

لا يمكن التغاضى عن الاختلاف الثقافى الرسمى بين البلدين: فعلى مصر الأخذ فى الحسبان عند التعاون الأمنى مع تركيا عضوية الأخيرة فى الناتو وفى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى لاسيما أن للأخير أولويات فى التعامل مع أعضائه

ترتبط بشروط سياسية واجتماعية وثقافية معينة لا تبدو دولة كمصر على خلاف تركيا مستعدة لقبولها، كإلغاء عقوبة الإعدام وتقرير المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة وحرية تغيير المعتقدات الدينية.(٢٦٩)

بالرغم من ذلك فهناك توازن فى السياسة المصرية فلا تريد أن تحدد بحزم الحليف والصديق والعدو من بين دول الجوار الجغرافية، وإذا تمت أحلاف بالفعل بين اسرائيل وتركيا فمن الأفضل الدخول من جديد من أجل محاولة استرداد تركيا.(٢٧٠)

يرى البعض أن فك الحصار عن العراق قد يعيد العلاقات العربية التركية إلى مسارها القديم لما ستقدمه من مكاسب اقتصادية متوقعة قد تحفزها على إعادة النظر فى علاقاتها مع إسرائيل التى يراها كثير من الأتراك على أنها حالة عارضة ومؤقتة وليست دائمة بل وقاصرة على مجالات محدودة ولم تصل بعد إلى شراكة اقتصادية.(٢٧١) فهناك إصرار على عدم استمرارية كل سياسة تركية لا تتمشى مع مصالحنا، وفى هذا السياق ظهر تأكيد متكرر لرفض الداخل التركى لإسرائيل ووقتية أي سياسة مضادة للمصالح العربية وانتهازية صانع القرار التركى فهو لا يقوى علاقاته مع العرب إلا من أجل المكاسب الاقتصادية فى المقام الأول.

ورسميا ترحب مصر برغبة تركيا فى لعب دور أكبر فى منطقة الشرق الأوسط "إذا كانت هذه الرغبة حقيقية" حيث يمكن أن تكون وسيطا بين العرب ودول آسيا الوسطى والعلاقات الاقتصادية مع العرب يمكن أن تفيد تركيا أكثر من علاقاتها مع اسرائيل.(٢٧٢)

فأمام النظام المصرى أدوات وأوراق كثيرة لم تستخدم وجسور كثيرة لم تستخدم، كانت العلاقات التجارية بين مصر وتركيا فى أوائل الثمانينات ٧٠ مليون، واليوم العلاقات المصرية التركية فى النطاق التجارى والاقتصادى تتجاوز ٧٥٠ مليون ومنتظر أن تصل هذا العام إلى مليار. وجمعيها مصالح، ولغة المصالح هى اللغة الأكثر تأثيرا فى القرار السياسى وإذا كانت هناك مصالح تركية مع إسرائيل لتدعيم دورها الإقليمى ولتحديث أدواتها العسكرية، فلابد من تعويضها عن هذا

بأشياء كثيرة والعمل بكافة الوسائل على اجتذاب الموقف التركى والقيادة التركية إلى جانب الموقف العربى. إن كل دولة عربية تحتفظ بعلاقات ثنائية جيدة مع تركيا ولكن لو أن الأتراك شعروا بأن للعرب هناك موقف واحد وأن الخطاب العربى لتركيا خطاب واحد وأن الموقف القومى العربى يعامل تركيا من هذا المنظور سيكون لذلك حساب كبير جدا فى تقدير القيادة التركية وسيكون له تأثيراً واضحاً على قرارها وأعتقد أنه سيرجح كفة الميزان التى تجعلها تتعامل مع العرب اكثر مما تتعامل مع إسرائيل مثل الأسواق العربية. هناك جسورا كثيرة جدا ثقافية واقتصادية وسياحية يمكن استثمارها بشكل بناء وخلاق فى نسج علاقة دائمة ومتواصلة وإلحاح دائم لكسب الأتراك إلى جوارنا. هناك الكثير من المسلمين -وهم قيادات إسلامية- تخرجوا فى الأزهر وهناك كثير من المثقفين الذين يحاولون إحياء العلاقات المصرية التركية وعلينا أن نستخدم هذه الجسور.[٢٧٣] وعندما رفضت أوروبا قبول تركيا فى الاتحاد الأوروبى لم يتم استثمار ما تولد عند الأتراك من نفور من الغرب بشكل جيد فلم يتم فيه التأكيد على التاريخ الواحد والثقافة الواحدة.[٢٧٤] مازالت مصر تسعى لجذب تركيا وترى إنها لم تستفد جميع السبل، تقوم الرؤية المصرية من منطق التعامل المختلف عن إيران ليست المقاطعة بل محاولة تقديم أكثر وأكثر لتركيا لكسبها.

يمكن استنباط قدر من الخلط بين ما يجب أن تكون عليه الاستراتيجية التركية وماهو حادث فى الواقع، فكأن الرغبة الكبرى فى عدم فقدان تركيا كحليف إقليمي أو إدراك لعناصر التشابه والقيم المشتركة يجعل هناك دوما تصورا للرؤية المصرية للعلاقات الاستراتيجية مع تركيا تتقارب مع ما يجب أن يكون عليه المسلك التركى من: احترام تركيا لاستقلال وسيادة الدول العربية والحقوق القومية للشعب الفلسطينى والعمل من أجل إقرار سلام عادل وشامل فى المنطقة تحكمه ضوابط الأمن المتكافئ وإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل ومراعاة التوازنات الإقليمية بعيدا عن الهيمنة الخارجية وضرورة كف تركيا عن محاولة تحقيق طموحاتها على حساب علاقاتها مع دول عربية مثل سوريا والعراق وألا

تبدو فى هيئة الدولة الرافضة للتفاهم أو فى هيئة "التاجر الماهر" الذى يتغذى على أزمات منطقة "محتقنة" ومتفجرة. ولكن فى مقابل ذلك هناك الرؤية التركية التى يراها الفكر السياسى المصرى والتى تقوم على أساس تحقيق أقصى مصالحها مع جميع الأطراف دون رغبة منها فى تدخل أي طرف فى مجرى سياساتها، كما تردد حديث الأتراك عن عودة الإمبراطورية العثمانية وأن القرن القادم هو القرن التركى العثمانى وأنهم يسعون بكافة الطرق لتحقيق أهدافهم. ومن ثم توجد مشاكل تثيرها الفجوة بين الرؤيتين وفى المقدمة تقف اسرائيل.[٢٧٥]

بمعنى آخر استقرت مكانة هامة لتركيا فى الوعى المصرى رغم المشاكل، حيث تتوافر الإرادة السياسية على أعلى مستوى فى البلدين لدعم علاقاتهما التجارية والاقتصادية، ولم تتأثر هذه العلاقات بما يثور بين البلدين من خلافات فى وجهات النظر أو توتر بشأن بعض القضايا الإقليمية، وهى السمة المميزة لعلاقات تركيا بالدول العربية حتى تلك الأكثر تضررا من بعض أفعال وتحركات السياسة التركية كالعراق وسوريا، وقد تعنى من ناحية أخرى عجز مصر أو عدم استعدادها وغيرها من البلدان العربية عن توظيف علاقاتها مع تركيا كوسيلة للتأثير على الأخيرة لإعادة النظر فى سياساتها. وعلى سبيل المثال، بالرغم من انتقاد عمرو موسى -خلال زيارته فى عام ١٩٩٨ لتركيا- العلاقات العسكرية الاستراتيجية مع إسرائيل والدور التركى المتزايد فى شمال العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية إلا أنه تم الاتفاق على دعم العلاقات الثنائية بين البلدين عبر وضع نظام للتشاور والتنسيق بينهما على مستوى كبار المسؤولين ونواب وزيرى خارجية البلدين، ومن المؤشرات الهامة المعبرة عن توافر هذه الإرادة كثافة الاتصالات والزيارات المتبادلة بين رئيسى البلدين مع اهتمام البلدين بتوفير آليات تفعيل التعاون الاقتصادى الثنائى ووجود مشروعات وأتفاقيات كبرى للتعاون الاقتصادى الثنائى ومتعدد الأطراف.[٢٧٦] وتنظر مصر إلى تركيا كشريك تجارى واقتصادى مهم للتعامل مع بلدان أخرى من أهمها -لمصر- التعامل مع الجمهوريات الإسلامية فى

آسيا الوسطى والقوقاز المرتبطة بتركيا بعلاقات متنوعة تاريخية وثقافية واقتصادية.(٢٧٧)

هناك دوما تركيزا مصريا على الطابع الشخصي لأى سياسة تركية، فللقيادة أهمية واضحة فى نسق التفكير المصرى وتوجهه لتركيا. وكان ينظر إلى أوزال كصانع القرار الوحيد فى ظل الإشراف العسكرى ولكنه حول السلطة إلى مزرعة للمحسوبية ووزع المناصب الاقتصادية الحساسة على أقاربه؛ بل وتم اعتباره ليبرالى لادينى وإسلامى عثمانى فى آن واحد وحليف وثيق للغرب والولايات المتحدة ومن الجيل الذى نشأ على النظرة الدونية للعرب.(٢٧٨) وبالمثل تم إعطاء شخصية ديميريل أهمية واضحة والتى كان لها تأثيرها أيضا حيث تطورت العلاقات مع تركيا إيجابيا خلال عهده وأرجعته بعض الكتابات إلى العلاقات القوية بين الرئيسين وتساءلت عن مصيرها فى مرحلة ما بعد ديميريل.٢٧٩

ويلاحظ اختلاف نمط شخصية ديميريل وقيادته، الأكثر إتزانا عن أوزال الأكثر اندفاعا، مما كان له تأثيرات معينة فى السياسة التركية إزاء المنطقة العربية حيث أصبحت أكثر حذرا وأقل اندفاعا سواء بصدد طرح مشروعات اقتصادية إقليمية كبرى وخصوصا فى مجال المياه أو بصدد المشاركة فى ترتيبات الأمن الإقليمية بعد حرب الخليج الثانية أو بصدد القبول من دون مناقشة بالمسلك الغربى الأمريكى المتشدد فى التعامل مع قضية الحظر المفروض على العراق. لكن هذا التغير لم يواكبه تغير يذكر فى السياسة التركية تجاه سوريا والعراق بخصوص قضايا المياه والحدود والأكراد، الأمر الذى يعكس نوعا من الاستمرارية فى رؤية القيادة التركية الجيدة لمصالح تركيا القومية.(٢٨٠)

إن الذى أجرى التحول فى السياسات التركية نحو تقارب عربى كان قيادات سياسية اختفت من المسرح السياسى الآن، وأن التيارات العسكرية والسياسية التى كانت تؤمن بجدوى العلاقة بين تركيا والدول العربية اختفت من على المسرح وظهرت قيادات جديدة وهناك تطلع لتوسيع الدور الإقليمى، ومن ثم رأت الحاجة إلى إعادة النظر فى مجمل السياسات لتدعيم هذا الدور، فوجدت انضمامها إلى

الحلف الأمريكى والإسرائيلي سيساعدها على ذلك وهو بالفعل يدعم دورها الإقليمي المنتظر بالنظر إلى قوة هذا الحلف وتحكمه فى المنطقة وبالنظر إلى التمزق العربى وسلبيات موقفه.[٢٨١] إن لمصر والعرب فى داخل المجتمع التركى لوبى عربى إسلامي، هناك قيادات إسلامية فى تركيا وقيادات تؤمن بصحة قوة العلاقة بين تركيا والبلاد العربية ولكن لم نستفد ونستثمر هذه العلاقات والصلات ومن أمثال القيادات الفكرية والسياسية المؤمنة بالعلاقات مع العرب الرئيس كنعان أفرين ولذا كان التحول الذى جرى فى عهده تحولا بناءا وخلاقا أتاح فرص عديدة لتوثيق العلاقة مع مصر وكانت زيارة الرئيس مبارك فى ١٩٨٥ أول زيارة لرئيس مصرى منذ سبعين عاما ومنذ وقتها كثرت الزيارات المتبادلة. فهناك شخصيات ترى وجود هذه العلاقة نظرا للعلاقات الثقافية القديمة الموجودة والتاريخية التى كانت بالعالم العربى وتركيا.[٢٨٢]

وكان هناك ارتياح مصرى للتوجه الإسلامى لحكومة أربكان والدليل الفرق الكبير بين تفاقم الأزمة السورية التركية فى ١٩٩٦ والتى تم احتوائها سريعا وبين أزمة ١٩٩٨ التى تطلبت وساطة مصرية وإيرانية وتزايدت فيها حدة لهجة التهديد فى التصريحات التركية.[٢٨٣] فعندما أتى أربكان للسلطة بدا هناك نوعا من الحيوية فى العلاقات بين الدولتين وبدأت فكرة دول الجوار، وجاءت زيارة أربكان لمصر وليبيا لتجديد إمكانية تحييد تركيا بالنسبة لإسرائيل، وبالطبع ظهر غضب الجيش وكان من الممكن الانفتاح على تركيا أكثر، بل كان من الممكن حل المشكلة الكردية فى إطار النظام العربى.[٢٨٤] وفيما يخص مجموعة الثمانية التى طرحها أربكان، رأت مصر أن هناك رغبة مستمرة بالإبقاء على المجموعة وأنه تم تعيين منسق عام تركى لها إلا أن الحماس فى عهد يلمظ لم يعد بنفس القدر الذى كان فى عهد أربكان.[٢٨٥]

ويجب ملاحظة تميز النظرة المصرية الرسمية لأربكان وما يمثله من إسلام سياسى تركى يختلف عن نظرة النظام المصرى إلى الحركات الإسلامية المصرية، فبالنسبة للأولى تسود نظرة احترام وتقدير وتربطها بالعملية الديموقراطية على

اختلاف الوضع محليا. فلقد طلب مبارك من أربكان عندما طلب لقاء أحد زعماء الإخوان المسلمين أن يكون أكثر حذراً لأن برنامج حزبه الرفاة الذى يلتزم قواعد الديموقراطية يختلف تماما عن برنامج الأخوان.[٢٨٦] ومن ثم فالقيادة السياسية المصرية تمتلك نظرة إيجابية نسبيا للحركة الإسلامية التركية وخاصة الممثلة منها حزبيا ولا تضعها فى سلة واحدة مع الصورة أو النسخة المصرية من الإسلام السياسى.

وتحدثت الصحافة كثيرا عن نجاح الوساطة المصرية بين تركيا وسوريا والتى حالت دون وقوع حرب بين الدولتين، وأنها مؤشر على قوة العلاقات المصرية التركية والتى جعلت تركيا تتقبل الإيضاح المصرى للموقف السورى الذى كان غامضا أمام صانع القرار التركى.[٢٨٧] ولم تتم الإشارة إلى محاولات أطراف إقليمية أخرى مثل إيران وتم التركيز فقط على الدور المصرى وثقل مصر لدى تركيا، فالاعتقاد السائد أن مصر تتمتع بمكانة رفيعة عند صانع القرار التركى الذى لابد أن يعمل على الحفاظ على علاقات قوية معها مهما تبدلت العلاقات الإقليمية الأخرى. ومن ناحية أخرى، تعلق مصر أهمية قصوى على تركيا وتعد سلسلة الزيارات المتبادلة على أعلى المستويات –خاصة فى التسعينيات– مؤشرا صادقا للمكانة الاستراتيجية الهامة التى تحتلها تركيا كدولة إقليمية قوية فى الإدراك المصرى خاصة وإنها تعد من أقوى الدول العسكرية فى المنطقة، وذلك بالإضافة إلى التاريخ المشترك الطويل حتى لو تعرض إهتزازات ما بين التقارب واللامبالاة. فعندما اتخذت الدولة الكمالية موقفا جديدا وسعت لأن تكون قطعة من أوروبا وقامت بتبنى عددا من المبادئ التى تجعلها تنفصل "إلى حد ما" عن النطاق الإسلامى الآسيوى وتنتمى بالفكر والعقيدة والسياسة الاستراتيجية إلى العالم الغربى، فإن هذا الفكر ظل يحكم السياسة التركية إلى وقت قريب جدا "وهو بالذات منتصف السبعينيات"،[٢٨٨] وبدى بعده اعتقاد واضح فى حدوث تغيير هام فى هذه الفترة تجاه الموازنة بين الشرق والغرب.

ويمكن اختصار الرؤية المصرية الرسمية التى تصر على الاحتفاظ بالصداقة التركية -رغم جميع العقبات- فى كلمات صاغها إبراهيم نافع عبر فيها عن أن: استنبول كانت الخلافة والقاهرة كانت عاصمة الثقافة فهناك تاريخ مشترك بإيجابياته وسلبياته، وأشار إلى أن توجه تركيا نحو أوروبا هو شأن داخلى تركى فهى وحدها التى تحدد اختياراتها وهى المسئولة أمام شعبها عن نتائجه وهذا لا يبرر الانصراف العربى عن تركيا خاصة إذا كانت تتفرد وتتميز عن كل دول الجوار بأنها الجار الوحيد الذى يكاد لا يتدخل فى شئون العرب الداخلية فهى لا تخطط لتصدير أيديولوجية ولا نظام ولا مذهب(ولهذا السبب قد تكون ظهرت الازدواجية مبسطة عند النظر لدول الجوار: هناك تركيا العلمانية وإيران الأصولية)، خاصة أن العقود الماضية من تاريخ تركيا التى شهدت محاولات الاندماج فى أوروبا لم تسفر عن نتائج يقينية بل على العكس عادت تركيا تفكر فى قدر من التوازن الذى يجعل المياه تجرى فى جوارها العربى والإسلامى. وحين تعثرت محاولات الاندماج فإن هذا قد وفر جوا مناسبا للانتقال من مجرد الثقة إلى إمكانية بناء علاقات أفضل بين العرب وتركيا، وإذا كان العرب يحملون مرارات تاريخية تجاه الحكم العثمانى وكذلك الأتراك تجاه العرب فليس من العدل تحميله أوزار الماضى. أما فيما يخص اسرائيل فأين كان العرب قبل ١٩٩٦، فلا شك لم تكن الدبلوماسية العربية حاضرة بشكل كاف، ومن ثم فالعرب -ومصر من بينهم- تتحمل جزء من المسؤولية، ثم، ماذا فعلوا بعد توقيع الاتفاق، هذا لا يعنى ضياع تركيا من يد العرب إلى الأبد فليس من القومية فى شئ أن ندع ساحة تركيا خالية لإسرائيل وان يزداد العرب ابتعادا فتزداد اقترابا من إسرائيل فلا يجب أن ندع الخط مفتوحا لإسرائيل خاصة وأن هناك رصيد معقول يمكن التأسيس عليه.(٢٨٩)
ومما سبق يمكن استخلاص المكانة الهامة التى تحتلها تركيا فى التوجه الإقليمي المصرى الذى يقوم على كسب تركيا أو على الأقل عدم استعدائها، ولذا عمل صانع القرار المصرى على تدعيم قوة العلاقات مع تركيا بكافة السبل.

**ملاحظات ختامية:**

هناك شبه إجماع بين المفكرين المصريين على توافر مناخ أزمة الهوية فى تركيا الذى تتعدد جوانبه سياسيا واجتماعيا وثقافيا، بل وخارجيا أيضا.

تعـيش تركـيا مـنذ بداية تاريخها السياسى الحديث صراعا فكريا مجتمعيا قوامه ازدواجـية ثقافية أو ثنائية حضارية ومعنوية تتميز بها الشخصية القومية التركية. بمعـنى أن تركيا تنتمى فى آن واحد لعالمين مختلفين الغرب أو القارة والحضارة الأوروبية، ثم هى جزء من القارة الآسيوية ومن التراث الحضارى الشرقى التليد. وتظـل المعضلة الحقيقية أمام النظم الحاكمة المتتالية هى فى كيفية التوفيق ما بين متطلبات الانتماء إلى كل من العالمين السابق ذكرهما.[٢٩٠] ومن ناحية أخرى تعيش تركـيا المعاصـرة جدلية القوة والضعف معا: فهى تمتلك الموقع الخطير وقدرات عسـكرية وبشرية، وتعيش فى نفس الوقت علاقات التبعية السياسية الدولية لحلف الأطلنطى "والإلحاق القسرى" بتراث حضارى أوروبي استعلائى ومخالف لأصالتها الشرقية المتجذرة.[٢٩١]

تحدث دوما الفكر السياسى المصرى عن الفصل بين المواقف الرسمية من ناحـية والشـعبية مـن ناحية أخرى والوعى بوجود ازدواجية بينهما وأن الموقف الشـعبى اكثر صداقة لنا وقربا لرؤانا من الموقف الحكومى. ويوجد هذا الازدواج فـى التفكير فى أعماق المجتمع التركى وفى كثير من المواقف السياسية حتى اليوم وداخـل كل الدوائر الثقافية نتيجة عدم حسم قضية الهوية فالمجتمع التركى -بحكم التقالـيد وبحكـم العقيدة وبحكم الانتماء الروحى- هو فى الحقيقة جزء من النطاق الإسـلامى العـربى ومن النطاق الإسلامى الآسيوى.[٢٩٢] وبالرغم من هذه الأزمة الـتى تفرز ثنائية مجتمعية واضحة إلا أن الفكر السياسى المصرى يرى أن تركيا دولة إسلامية بالأساس وتنتمى حضاريا لمنطقتنا مهما كانت السمة الرسمية المعلنة للدولة.

وتحدثـت بعض الأقلام عن مرحلة مراجعة الذات التى يمر بها حاليا الفكر التركى، وتردد مقولات فيها من قبيل أنه من الأوهام المضللة الإصرار على اعتبار

الذات التركية منسلخة عن محيطها الطبيعى الجغرافى والجيوستراتيجى أو التصميم علـــى إلحـــاق تركيا حضاريا وسياسيا ودوليا بالمعسكر الغربى وإنها ستظل جسم غريب حضاريا ومعنويا وثقافيا بل واقتصاديا ضمن المنظومة الغربية.[٢٩٣]

أدرك المحلـــل المصـــرى محوريـــة أتـــاتورك فى تكوين وتشكيل تركيا المعاصـــرة حيث أسس حدود الوطن التركى وأرسى دعائم فكر تركيا الحالية وهذا المفهوم هو الذى تحافظ عليه الآن القوات المسلحة التركية ومؤسسات الدولة.[٢٩٤]

تـــبدو صورة تركيا سلبية فى كثير من الأحيان بتأثير أكثر من عامل: فترة الحكـــم العثمانى لمصر وما اتصفت به من جمود واستبداد، تركيا الكمالية العلمانية وموقفهـــا تجـــاه الإســـلام، عداء تركيا فى الخمسينيات والستينيات للقومية العربية ودورهـــا آنذاك فى الأحلاف الغربية الهادفة إلى تطويق واحتواء الخطر الشيوعى والعلاقـــات الحالـــية بيـــن تركـــيا وإسرائيل والولايات المتحدة، فضلا، عن تأثير المقررات الدراسية لدى تعرضها لتاريخ العثمانيين فى مصر والمواد الإعلامية فى تكـــريس هـــذه الصورة.[٢٩٥] كما ظهر بعض التركيز على سلبيات النظام التركى ولكـــن الدرجة تختلف من تيار لآخر حيث تزداد حدة الهجوم على النظام العلمانى داخل الدوريات ذات التوجه الإسلامى.

استشـــعرت معظـــم الأدبـــيات المصرية -التى إطلعت عليها الباحثة- جو الأزمـــة الناتجة عن عدة تناقضات رئيسية تتنازع على الساحة التركية، لكن ظهر الاخـــتلاف بين التيارات الفكرية الرئيسية -خاصة القومية والإسلامية- حول اتجاه هـــذه التناقضات ومحاور التركيز ودرجة تأزم هذه الإشكاليات ومآلها ومصيرها. فلقـــد تكـــررت إشارات الكتابات القومية إلى دور تركيا كقوة إقليمية وتأثيره على مكانـــة مصـــر وتراوحت النظرة إلى هذا الدور ما بين كونه تحديا للأمن القومى العـــربى ككـــل والمصرى أيضا وبين كونه رصيدا إضافيا غير معاديا على المدى البعيد ولا يمثل تهديدا حالا، فاحتل التحالف الإستراتيجي مع إسرائيل مكانة محورية فـــى الجدل الدائر حول تركيا. فى حين أن الأدبيات ذات التوجه الإسلامي ركزت علـــى علمانية النظام وارتباطه بالعسكر، وتعددت التحليلات داخل هذا التيار التى

تتنبأ بفشل النموذج التركى ككل وتتشكك فى ديموقراطيته لكونه يقهر الحركة الإسلامية التى تعبر عن القطاعات العريضة فى المجتمع التركى.

وجاءت الرؤية الرسمية لتعكس نظرة إيجابية للنظام التركى يتم فيها الربط بين تركيا والتعامل معها بالمصلحة الوطنية المصرية كما تراها القيادة السياسية، حيث ظهر الإصرار الواضح على استمرار العلاقة مع تركيا كأحسن ما يكون حتى فى ظل وجود أزمات إقليمية أو فى سياق تباين شديد فى التوجهات السياسية بين الدولتين، فلم تسمح مصر مطلقا بأن تؤثر مثل هذه المتغيرات بالسلب على الارتباط القوى بالنظام التركى وساعدها على ذلك الموقف البراجماتى التركى الذى يرى إمكانية الموازنة بين لعب دور قوى وفعال فى الاستراتيجيات الغربية وبين الاضطلاع بدور مؤثر فى إقليمها الحيوى بل لعل الأخير شرط للثانى.

ومن ناحية أخرى، كثيراً ما اقترن الموقف المصرى داخل الأدبيات المصرية المختلفة بالموقف العربى، خاصة وان خط علاقة تركيا بالعالم العربى يسير فى اتجاه عام واحد لا تظهر تمايزات واضحة داخله ما بين الدول العربية فى مجموعها، وتكتسب مصر أهمية كبيرة من كونها محور هذا العالم. ولذا كثيرا ما ربطت الدراسة بين موقف مصر سواء الرسمى وغير الرسمى (الفكرى الثقافى) بالموقف العربى فى عمومة، ما عدا فى بعض الفترات التاريخية التى تباين فيها موقف الشرق العربى عن غربة وتميز موقف مصر بالخصوصية بسبب الوسطية الملحوظة وتعدد الرؤى الداخلية كما كان هو الحال إبان سقوط الخلافة العثمانية.

تشترك الرؤى المصرية الأكاديمية مع الرسمية فى أن العوامل المشتركة بين العرب وتركيا أكبر بكثير بالمقارنة بالمختلف حولها، إذ أن المشترك بينهما أصيل وعميق وممثل فى الدين والتراث والتاريخ وفى الجغرافيا بينما المختلف حوله عارض متغير وينعكس فى السياسات وتصورات النخب والنظرة إلى العالم الخارجى وربما يكفى وجود زعامات سياسية حقيقية على الجانبين لتذويب هذه العوارض التى خلفها ضيق الأفق السياسى. ويبرز السيناريو الأتاتوركى -كأبرز مثال لهذا العارض- ضيق الأفق الذى يعكس توترا سياسيا ولا يعبر عن رؤية

تاريخية عميقة حتى من وجهة النظر التركية ولهذا فهو بحكم بنائه، ضد الزمن لأنه لا تـــاريخى.[٢٩٦] فـــبالرغم مـــن الحديث عن التناقض والازدواجية على أكثر من مســـتوى إلا أنه من السهل استنباط الانطباع السائد لدى الكتاب المصريين وهو أن تركـــيا تســـاوى مجتمع إسلامي يربطنا به الكثير من الروابط ذات الجذور العميقة الدائمـــة فـــى حين أن جميع عوامل التفرقة ومحاور الاختلاف -وإن تكاثرت فى لحظة تاريخية ما- هى متغيرات عارضة ومؤقتة.

(١) جمال زهران، العلاقات المصرية التركية، محمد السيد سليم وإبراهيم عرفات – (تحرير)، العلاقات المصرية الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص٤٠٨.

(٢) مقدمة، العلاقات العربية التركية من منظور عربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص٩-١٢.

(٣) داخلة الأستاذ فهمى هويدى، فى كتاب، مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الجغرافى، نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافي في التسعينيات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص ٥٨٣

(٤) صلاح سالم، تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص٥.

(٥) أميمة مصطفى عبود، "العدالة في الفكر الليبرالي الجديد: دراسة في تحليل الخطاب الليبرالي في مصر"، رسالة دكتوراه، إشراف د.مصطفى كامل السيد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جمعة القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢٤٣.

(٦) أبو بكر الدسوقى، الصحافة التركية: الحقوق والقيود، السياسة الدولية، يناير ١٩٩٨، ص١٧١.

(٧) وجدى كيديك، العلاقات الثقافية بين مصر وتركيا، فى نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، المرجع السابق، ص٥٦٠

(٨) مداخلة الدكتور حسن حنفى، مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الجغرافى، فى نازلى معوض أحمد (تحرير)، المرجع السابق ، ص٥٧٢

(٩) أحمد عبد الرحيم مصطفى، العرب فى ظل الرابطة العثمانية، ، العلاقات العربية التركية من منظور عربى، المرجع السابق ، ص١٤٤.

(١٠) عبد الرازق الطنطاوى القرموط، العلاقات المصرية العثمانية، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة،١٩٩٥، ص٨.

(١١) أنور عبد الملك، الشارع المصرى والفكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص٣٨-٣٩.

(١٢) سعيد عبد الفتاح عاشور، الدور التركى فى الدفاع عن الوطن العربى، العلاقات العربية التركية من منظور عربى، المرجع السابق ، ص١٠٠-١٠١.

(١٣) المرجع السابق ، ص١٠٣.

(١٤) فتحى الشاذلى (سفير مصر فى تركيا) وحديث عن العلاقات المصرية التركية، الأهرام، ٢٢ مايو ٢٠٠١.

(١٥) محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصرى للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركى، القاهرة، ١٩٩٤، ص٣١٠-٣١٢.

(١٦) محمد الغزالى، ظلام من الغرب، الطبعة الثالثة، دار الاعتصام، ١٩٧٩، ص٧٥.

(١٧) محمد عمارة، الجامعة العربية والجامعة الإسلامية، المستقبل العربى، عدد ٢٤ فبراير ١٩٨١، ص٧٢-٧٣.

(١٨) محمد الغزالى، المرجع السابق ، ص٢٥٠-٢٥١.

(١٩) يوسف القرضاوى، الإطار العام للصحوة الإسلامية المعاصرة،، سعد الدين إبراهيم (تحرير)، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربى، الطبعة الأولى، منتدى الفكر العربى، عمان، ١٩٨٨، ص١٩.

(٢٠) مقدمة، العلاقات العربية التركية من منظور عربى، المرجع السابق ، ص١٣-١٤.

(٢١) أميمة مصطفى عبود، المرجع السابق ، ص٢٦٥.

(٢٢) محمد حرب، المرجع السابق ، ص٢٩٩-٣٠٠.

(٢٣) عبد العزيز محمد الشناوى، الدولة العثمانية: دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٥-٦.

(٢٤) وجدى كيديك، المرجع السابق ، ص٥٦٤.

(٢٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق ، ص١٣٣-١٣٥.

(٢٦) وجدى كيديك، المرجع السابق ، ص٥٦٣.

(٢٧) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق ، ص١١٥-١١٦.

(٢٨) محمد حرب، السلطان عبد الحميد الثاني: آخر السلاطين العثمانيين الكبار، دار القلم، دمشق، ١٩٩٠، ص١٣.

(٢٩) الصفصافى أحمد المرسى، الترك والإسلام (تقديم)، طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، الطبعة الأولى، جواد الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٠.

(٣٠) وجيه كوثرانى، الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا (تقديم ودراسة)، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٦، ص١٨-١٩.

( 31) المرجع السابق ، ص٥٢.

( 32) المرجع السابق ، ص١٠٩.

(٣٣) الصفصافى أحمد المرسى، الدين والسياسة في تركيا الحديثة والمعاصرة، ندوة العلامة الطرازى، كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٧، ١٩٨-١٩٩.

(٣٤) محمد حرب، السلطان عبد الحميد الثانى: آخر السلاطين العثمانيين الكبار، المرجع السابق ، ص١٥.

(٣٥) محمد حرب، المعالم الرئيسية للأسس التاريخية والفكرية لحركة حزب السلامة في تركيا، ندوة اتجاهات الفكر الإسلامى المعاصر، البحرين، فبراير ١٩٨٥، ص٤.

(٣٦) محمد حرب، المثقف: وتغيير نظام الحكم، حالة أتاتورك، مركز بحوث آسيا، الزقازيق، ٢٠٠٠، ص٦-٧.

(٣٧) محمد حرب، الصراع بين الفكر الإسلامي والمادية في تركيا المعاصرة، ١٩٩٠، ص٢.

(٣٨) ماجدة مخلوف، جمعية الاتحاد والترقي في الأدبين العربي والتركي، ١٩٩٠، ص٥

(٣٩) المرجع السابق ، ص١٠.

(٤٠) أميمة مصطفى عبود، المرجع السابق ، ص١٦١.

(٤١) طارق البشرى، العلاقة بين العرب والترك: نظرة إجمالية، مستقبل العالم الإسلامي، العدد ٢، ربيع ١٩٩١، ص٩٣.

(٤٢) أميمة مصطفى عبود، المرجع السابق ، ص١٦٠.

(٤٣) طارق البشرى، الملامح العامة للفكر السياسى الإسلامى فى التاريخ المعاصر، عبد الله النفيسى (تحرير)، الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية مستقبلية، مكتبة مدبولى، ١٩٨٩، ص١٥٣-١٥٤.

(٤٤) المرجع السابق ، ص١٦٣-١٦٤.

(٤٥) طارق البشرى، العلاقة بين العرب والترك: نظرة إجمالية، المرجع السابق ، ص ٨٧.

(٤٦) المرجع السابق ، ص٨٩.

(٤٧) محمد حرب، السلطان عبد الحميد الثانى: آخر السلاطين العثمانيين الكبار، المرجع السابق ، ص٢٩.

(٤٨) سيد دسوقى حسن، الجدل حول المشروع الإسلامي في مصر: مقدمة في شهادة الواقع، أحوال مصرية، السنة الثانية، العدد الخامس، صيف ١٩٩٩، ص١٤٧.

(٤٩) مداخلة الدكتور حسن حنفى، مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الجغرافى، فى نازلى معوض احمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، المرجع السابق ، ص٥٧٦

(٥٠) أميمة مصطفى عبود، المرجع السابق ، ص١٤٤-١٤٥.

(٥١) مقدمة، العلاقات العربية التركية من منظور عربى، المرجع السابق ، ص١٤.

(٥٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق ، ص١٩٧.

(٥٣) يونان لبيب رزق، العلاقات العربية التركية فيما بين الحربين العالميتين، فى العلاقات العربية التركية من منظور عربى، المرجع السابق ، ص٢١٤-٢١٣

(٥٤) طارق البشرى، العلاقة بين العرب والترك: نظرة إجمالية، المرجع السابق ، ص ٨٣-٨٤.

(٥٥) المرجع السابق ، ص٨٥.

(٥٦) يونان لبيب رزق، المرجع السابق ، ص٢١٥-٢١٦.

(٥٧)عبد العاطى محمد أحمد، السمات القومية للاتجاه الإسلامي التجديدى، المستقبل العربى، العدد الخامس، يناير ١٩٧٩، ص٤٢.

(٥٨) محمد عمارة، الجامعة العربية والجامعة الإسلامية، المستقبل العربي، عدد ٢٤، فبراير ١٩٨١، ص٨٧-٨٨.

(٥٩) عبد العاطى محمد أحمد، المرجع السابق ، ص٤٤-٤٥.

(٦٠) طارق البشرى، العلاقة بين العرب والترك: نظرة إجمالية، المرجع السابق ، ص ٩٠-٩١.

(٦١) محمد عمارة، المرجع السابق ، ص٨٣-٨٥.

(٦٢) مجدى عبد المجيد الصافورى، سقوط الدولة العثمانية وأثره على الدعوى الإسلامية، دار الصحوة للنشر، ١٩٩٣، ص٣٤١-٣٤٣.

(٦٣) طارق البشرى، الملامح العامة للفكر السياسى الإسلامى فى التاريخ المعاصر، المرجع السابق ، ص١٦٤.

(٦٤) محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، المركز المصرى للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركى، القاهرة، ١٩٩٤، ص٣١٣.

(٦٥) مجدى عبد المجيد الصافورى، سقوط الدولة العثمانية وأثره على الدعوى الإسلامية، دار الصحوة للنشر، ١٩٩٣، ص١٨٢-١٨٥.

(٦٦) المرجع السابق ، ص١٨٩.

(٦٧) المرجع السابق ، ص١٩٠.

(٦٨) يونان لبيب رزق، المرجع السابق ، ص٢١٨-٢١٩.

(٦٩) وجيه كوثرانى، المرجع السابق ، ص١٨.

(٧٠) يونان لبيب رزق، المرجع السابق ، ص٢١٩.

(٧١) طارق البشرى، العلاقة بين العرب والترك: نظرة إجمالية، المرجع السابق ، ص ٩٤.

(٧٢) يونان لبيب رزق، المرجع السابق ، ص٢٢٠-٢٢١.

(٧٣) وجيه كوثرانى، المرجع السابق ، ص٧.

(٧٤) Anouar Abdel-Malek, La pensee politique arabe contemporaine, troisiem edition, Edition du Seuil, 1970, p144.

(٧٥) يونان لبيب رزق، المرجع السابق ، ص٢٢٧.

(٧٦) وجيه كوثرانى، المرجع السابق ، ص١٣.

(٧٧) المرجع السابق ، ص١٥.

(٧٨) محمد حرب، تركيا والمصلحة العربية، رسائل النداء الجديد، ٤٣، يوليو ٩٨، ص٥

(٧٩) هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية: نموذج الإمام سليمان حلمي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٨، ص٩.

(٨٠) مذكرات السلطان عبد الحميد، تقديم وترجمة الدكتور محمد حرب، الطبعة الثالثة، دار القلم، دمشق، ص١٣-١٤.

(٨١) عبد الوهاب بكر، تركيا والصراع العربى الإسرائيلي، العلاقات العربية التركية من منظور عربى، المرجع السابق ، ص ص٢٨٦.

(٨٢) علاء عبد الوهاب، الشرق الأوسط الجديد؟! سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥، ٣٣٩.

(٨٣) عبد العزيز سليمان نوار، العلاقات العربية التركية فى مرحلة المد القومى العربى، العلاقات العربية التركية من منظور عربى، المرجع السابق ، ص٢٦٤.

(٨٤) صلاح سالم، المرجع السابق ، ص٤٢.

(٨٥) محمد خليفة، تركيا وأزمة الخليج، مستقبل العالم الإسلامي، العدد ٢، ربيع ١٩٩١، ص٩٩-١٠٠.

(٨٦) صلاح سالم، المرجع السابق ، ص٩-١٠.

(٨٧) المرجع السابق ، ص١٢.

(٨٨) نازلى معوض أحمد، التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، ، المرجع السابق ، ص٣١٨-٣١٩.

(٨٩) رضا هلال، الخيار الصعب في تركيا بين الديموقراطية والعسكر، الأهرام، ٢١ ديسمبر ٢٠٠٠.

(٩٠) نازلى معوض أحمد، التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، ، المرجع السابق ، ص٣٢٠.

(٩١) سلامة أحمد سلامة، من قريب، الأهرام، ١٩ نوفمبر ٢٠٠١، ص١٠.

(٩٢) سلامة أحمد سلامة، من قريب، الأهرام، ٢٧ أكتوبر ٢٠٠١، ص١٠.

(٩٣) الحرب الأمريكية ضد طالبان: في تركيا عين على وسط آسيا وأخرى على العراق، الأهرام، ١١ أكتوبر ٢٠٠١، ص٦.

(٩٤) منح تركيا دورا رئيسيا في إعادة تعمير أفغانستان، الأهرام، السبت ٢٠ أكتوبر ، ٢٠٠١، ص٣.

(٩٥) محمد حرب، المعالم الرئيسية للأسس التاريخية والفكرية لحركة حزب السلامة فى تركيا، ندوة اتجاهات الفكر الإسلامى المعاصر، المرجع السابق ، ص٥

(٩٦)عزة جلال هاشم، الأقلية اليهودية في تركيا، السياسة الدولية، يناير ١٩٩٨، ص١٩١

(٩٧) عبد الوهاب بكر، تركيا والصراع العربى الإسرائيلي، العلاقات العربية التركية من منظور عربى، المرجع السابق ، ص٢٨٤-٢٨٥.

(٩٨) أحمد عبد الحليم، تركيا والصراع العربى الإسرائيلي، فى نازلى معوض احمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، المرجع السابق ، ٣٥٧-٣٥٨.

(٩٩) نازلى معوض أحمد، التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، ، المرجع السابق ، ص٣٣٠-٣٣١.

(١٠٠) أحمد عبد الحليم، تركيا والصراع العربى الإسرائيلي، المرجع السابق ، ص٣٦١.

(١٠١) محمد حرب، تركيا والمصلحة العربية، المرجع السابق ، ص٢٦-٢٧.

(١٠٢) المرجع السابق ، ص٢١.

(١٠٣) المرجع السابق ، ص٢٨.

(١٠٤) جمال زهران، المرجع السابق ، ص٤٣٠.

(١٠٥) رضا هلال، التحالف التركي-الإسرائيلي تحت غطاء الرفاة الإسلامي، الأهرام، ١٩٩٧/٧/٧.

(١٠٦) محمد حرب، تركيا والمصلحة العربية، المرجع السابق ، ص١١١.

(١٠٧) خالد فياض، العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيللر إلي أربكان، السياسة الدولية، عدد ١٢٩، يوليو ١٩٩٧، ص١٨٢.

(١٠٨) علاء عبد الوهاب، الشرق الأوسط الجديد؟! سيناريو الهيمنة الإسرائيلية، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣٤٩-٣٥٠.

(١٠٩) جمال زهران، المرجع السابق ، ص٤٢٦-٤٢٧.

(١١٠) مداخلة السيد السفير محمد وفاء حجازى، مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الجغرافى، فى نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، المرجع السابق ، ص٥٩٠.

(١١١) حال الأمة: الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال عام ١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٣١.

(١١٢) أحمد عبد الحليم، المرجع السابق ، ص٣٦٦-٣٦٧.

(١١٣) جلال عبد الله معوض، قضايا العلاقات المصرية-التركية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص٦٢-٦٣.

(١١٤) المرجع السابق ، ص٦٤.

(١١٥) هيثم الكيلانى، مصر وتركيا وقضايا الحدود والمياه، فى نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، المرجع السابق، ص٤٧٥.

(١١٦) ماجدة مخلوف، تأثير السياسة الخارجية التركية في الأمن القومي العربى، ص١.

(١١٧) جمال زهران، المرجع السابق ، ص٤٠٧-٤٠٨.

(١١٨) طلعت مسلم، مشروع النظام الشرق أوسطي وموقف العرب والأتراك منه وموقعهم فيه، ندوة العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥، ص٤١٣.

(١١٩) جمال زهران، المرجع السابق ، ص٤٢٥-٤٢٦.

(١٢٠) مقدمة، العلاقات العربية التركية من منظور عربى، المرجع السابق ، ص١٨

(١٢١) طلعت مسلم، المرجع السابق ، ص٤١٣

(١٢٢) مقدمة، العلاقات العربية التركية من منظور عربى، معهد البحوث والدراسات العربية، المرجع السابق ، ص١٨.

(١٢٣) جمال زهران، المرجع السابق ، ص٤٢١.

(١٢٤) أحمد عبد الحليم، المرجع السابق ،ص٣٥٩.

(١٢٥) عبد العزيز سليمان نوار، العلاقات العربية التركية فى مرحلة المد القومى العربى، العلاقات العربية التركية من منظور عربى، المرجع السابق ، ص٢٨٠.

(١٢٦) المرجع السابق ، ص٢٧٧.

(١٢٧) نازلى معوض أحمد، التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، ، المرجع السابق ، ص٣٠٩-٣١٠.

(١٢٨) المرجع السابق ، ص٣٢٩.

(١٢٩) محمد خليفة، تركيا وأزمة الخليج، مستقبل العالم الإسلامي، العدد ٢، ربيع ١٩٩١ ، ص١٣٥.

(١٣٠) نازلى معوض أحمد، التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، ، المرجع السابق ، ص٣٠٩.

(١٣١) طارق البشرى، العلاقة بين العرب والترك: نظرة إجمالية، المرجع السابق ، ص ٩٧.

(١٣٢) جمال زهران، المرجع السابق ، ص٤١٤.

(١٣٣) محمد خليفة، المرجع السابق ، ص١١٤-١١٥.

(١٣٤) المرجع السابق ، ص١١٩-١٢٠.

(١٣٥) نازلى معوض أحمد، التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، ، المرجع السابق ، ص ص٣١٢-٣١٣.

(١٣٦) جمال زهران، المرجع السابق ، ص٤٢٢-٤٢٣.

(١٣٧) محمد خليفة، المرجع السابق ، ص١٠٨-١٠٩.

(١٣٨) نازلى معوض أحمد، التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، ، المرجع السابق ، ص ٣٤٣-٣٤٤.

(١٣٩) الحرب الأمريكية ضد طالبان: في تركيا عين على وسط آسيا وأخرى على العراق، الأهرام ، ١١ أكتوبر ٢٠٠١، ص٦.

(١٤٠) جلال عبد الله معوض، قضايا العلاقات المصرية-التركية، المرجع السابق، ص ٩٢.

(١٤١) المرجع السابق ، ص٩٥-٩٦.

(١٤٢) جمال زهران، المرجع السابق ، ص٤١٨.

(١٤٣) جلال عبد الله معوض، العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا، فى نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، المرجع السابق ،ص٥٣٣.

(١٤٤) جلال عبد الله معوض، قضايا العلاقات المصرية-التركية، المرجع السابق ، ص ٧٦-٧٧.

(١٤٥) علاء عبد الوهاب، المرجع السابق ، ص٣٥٣-٣٥٥.

(١٤٦) المرجع السابق ، ص٣٥٦.

(١٤٧)جلال عبد الله معوض، واقع وآفاق العلاقات المصرية-التركية، فى عبد المنعم المشاط (تحرير)، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٣٥٠-٣٥٢.

(١٤٨) أحمد عبد الحليم، المرجع السابق ، ص٣٨٠.

(١٤٩) جلال عبد الله معوض، العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا، فى نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، المرجع السابق ، ص٥٢٦.

(١٥٠) صلاح سالم، المرجع السابق ، ص٨٥.

(١٥١) جلال عبد الله معوض، واقع وآفاق العلاقات المصرية-التركية، فى عبد المنعم المشاط (تحرير)، الدور الإقليمي لمصر فى الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٣٢٦-٣٢٧.

(١٥٢) عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق ، ص٢٧٧.

(١٥٣) نازلى معوض أحمد، التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، ، المرجع السابق ، ص٣٢٩.

(١٥٤) صلاح سالم، المرجع السابق ، ص٨٧.

(١٥٥) أحمد عبد الحليم، المرجع السابق ، ص٣٧٣-٣٧٤.

(١٥٦) صلاح سالم، المرجع السابق ، ص٨٦.

(١٥٧) المرجع السابق ، ص١١٧.

(١٥٨) جلال عبد الله معوض، قضايا العلاقات المصرية-التركية، المرجع السابق ، ص ٩٦.

(١٥٩) مؤامرة أثيوبية تركية ضد مصر، الأهرام، ١٩٩٨/٦/٢٢.

(١٦٠) صلاح سالم، المرجع السابق ، ص١٤.

(١٦١) جلال عبد الله معوض، قضايا العلاقات المصرية-التركية، المرجع السابق ، ص ١١١.

(١٦٢) مرسى عطا الله، زيارة تثير الشكوك والريب، الأهرام، ١٩٩٧/١٠/٢٣.

(١٦٣) لمعى المطيعى، تركيا..مشروع أزمة، الوفد، ١٩٩٧/٨/٣.

(١٦٤) صلاح سالم، المرجع السابق ، ص٧

(١٦٥) الصفصافى أحمد المرسى، الدين والسياسة فى تركيا الحديثة والمعاصرة، المرجع السابق ، ص٢٠٣.

(١٦٦) صلاح سالم، المرجع السابق ، ص٧-٨.

(١٦٧) محمد سلماوى، المتطرفون وقراءة أتاتورك، الأهرام، ٢٤ فبراير ١٩٩٧.

(١٦٨) أميمة مصطفى عبود، المرجع السابق ، ص١٤٢.

(١٦٩) طارق عبد الجليل السيد، الحركات الإسلامية في تركيا المعاصرة، الطبعة الأولى، جواد الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص٤٤.

(١٧٠) المرجع السابق ، ص٣٣٩.

(١٧١) مرسى عطا الله، وما زال أتاتورك يحكم تركيا، المساء، ١٩٩٨/٢/٨.

(١٧٢) الصفصافى أحمد المرسى، الترك والإسلام (تقديم)، طارق عبد الجليل السيد، المرجع السابق ، ص١٠-١١.

(١٧٣) صلاح سالم، المرجع السابق ، ص٢٥.

(١٧٤) محمد حرب، تركيا والمصلحة العربية، المرجع السابق ، ص٦-٧.

(١٧٥) أميمة مصطفى عبود، المرجع السابق ، ص١٦٠.

(١٧٦) Richard Hattemer, Ataturk and the reforms in Turkey as reflected in The Egyptian press, Journal of Islamic Studies, V 11, No 1, January 2000, p41.

(١٧٧) Ibid,, p43.

(١٧٨) صلاح سالم زرنوقة، التعليم الحديث في تركيا، السياسة الدولية، يناير ١٩٩٨، ص١٨٠-١٨١.

(١٧٩) صلاح سالم، المرجع السابق ، ص٧٦.

(١٨٠) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلي أربكان، الطبعة الأولى، دار الشروق، ١٩٩٩، ٢٦١.

(١٨١) محمد خليفة، إنجازات كبيرة وهموم أكبر وإشكاليات منهجية خطيرة، المنار الجديد، أبريل ١٩٩٨،ص١٩.

(١٨٢) الصفصافى أحمد المرسى، الدين والسياسة فى تركيا الحديثة والمعاصرة، المرجع السابق ، ص٢٠٤.

(١٨٣) المرجع السابق ، ص٢١٨-٢١٩.

(١٨٤) المرجع السابق ، ص٢٢٨.

(١٨٥) نازلى معوض أحمد، التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، ، المرجع السابق ، ص٣٢٥

(١٨٦) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، المرجع السابق، ص٢٥٧.

(١٨٧) الصفصافى أحمد المرسى، الترك والإسلام (تقديم)، طارق عبد الجليل السيد، المرجع السابق ، ص١٢-١٣.

(١٨٨) المرجع السابق، ص ١٤.

(١٨٩) محمد خليفة، إنجازات كبيرة وهموم أكبر وإشكاليات منهجية خطيرة، المرجع السابق ،ص٢٠.

(١٩٠) الصفصافى أحمد المرسى، الدين والسياسة فى تركيا الحديثة والمعاصرة، ندوة العلامة الطرازى، المرجع السابق ، ص٢٣٣-٢٣٥.

(١٩١) طارق عبد الجليل السيد، المرجع السابق ، ص٢٤-٢٥.

(١٩٢) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، المرجع السابق، ص٢١.

(١٩٣) المرجع السابق ، ص٢٦٩.

(١٩٤) طارق عبد الجليل السيد، المرجع السابق ، ص٣٣٨-٣٣٩.

(١٩٥) المرجع السابق، ص ٣٤٠.

(١٩٦) المرجع السابق، ص ٣٤٢-٣٤٣.

(١٩٧) محمد حرب، تركيا والمصلحة العربية، المرجع السابق ، ص١٢-١٣.

(١٩٨) المرجع السابق ، ص١٧-١٨.

(١٩٩) محمد خليفة، إنجازات كبيرة وهموم أكبر وإشكاليات منهجية خطيرة، المرجع السابق ،ص٢٩.

(٢٠٠) أحمد أبو الفتح، الإسلام والعلمانية في تركيا، الشرق الأوسط، ١٩٩٧/٥/١١.

(٢٠١) رضا هلال، الرفاة يتغلغل في المجتمع وحظره يهدد بحرب أهلية، الأهرام، ١٠ / ١٩٩٨/١٢.

(٢٠٢) محمد خليفة، إنجازات كبيرة وهموم أكبر وإشكاليات منهجية خطيرة، المرجع السابق ، ص٣٤.

(٢٠٣) صلاح سالم، المرجع السابق ، ص٧٣.

(٢٠٤) جلال عبد الله معوض، العرب ودول الجوار الجغرافى، حال الأمة: الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، أبريل ١٩٩٨، ١٧٥.

(٢٠٥) عمرو الشوبكى، تحولات النموذج السياسى التركى أو البناء الإيرانى معكوسا، الحياة، ١٩٩٦/٨/١٠.

(٢٠٦) محمد خليفة، إنجازات كبيرة وهموم أكبر وإشكاليات منهجية خطيرة، المرجع السابق ، ص٣١.

(٢٠٧) المرجع السابق ، ص٣٣.

(٢٠٨) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، المرجع السابق، ص٢٣.

(٢٠٩) طارق عبد الجليل السيد، المرجع السابق ، ص٣٤١.

(٢١٠) محمد خليفة، إنجازات كبيرة وهموم أكبر وإشكاليات منهجية خطيرة، المرجع السابق ، ص١٨.

(٢١١) محمد حرب، تركيا والمصلحة العربية، المرجع السابق ،ص١٠٥-١٠٦.

(٢١٢) المرجع السابق ، ص٢٤.

(٢١٣) المرجع السابق ، ص١٧.

(٢١٤) طارق عبد الجليل السيد، المرجع السابق ، ص٣٤٧.

(٢١٥) نازلى معوض أحمد، التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، ، المرجع السابق ، ص٣٢٥

(٢١٦) محمد خليفة، إنجازات كبيرة وهموم أكبر وإشكاليات منهجية خطيرة، المرجع السابق ، ص٣٦.

(٢١٧) المرجع السابق ، ص٣٥.

(٢١٨) جلال عبد الله معوض، قضايا العلاقات المصرية-التركية، المرجع السابق ، ص ١١٤.

(٢١٩) حوار مع الدكتور أحمد عمر هاشم، العالم كله يعترف بشهادات الأزهر.. وموقف تركيا لن يضيرنا، عقيدتي، ١٩٩٧/٨/٢٦.

(٢٢٠) أحمد بهجت، تركيا ..والأزهر، الأهرام، ١٩٩٧/٨/٣٠.

(٢٢١) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، المرجع السابق، ص٢٦

(٢٢٢) طارق عبد الجليل السيد، المرجع السابق ، ص٣٤٢.

(٢٢٣) محمد خليفة، تركيا وأزمة الخليج، المرجع السابق ، ص١٠٢.

(٢٢٤) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، المرجع السابق، ص ٢٦٥.

(٢٢٥) محمد خليفة، إنجازات كبيرة وهموم أكبر وإشكاليات منهجية خطيرة، المرجع السابق ،ص١٩.

(٢٢٦) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، المرجع السابق، ص٢٦٢-٢٦٣.

(٢٢٧) محمد خليفة، تركيا وأزمة الخليج، المرجع السابق ، ص١٠١.

(٢٢٨) محمد خليفة، إنجازات كبيرة وهموم أكبر وإشكاليات منهجية خطيرة، المرجع السابق ، ص٣٥.

(٢٢٩) نازلى معوض أحمد، التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، ، المرجع السابق ، ص٣٢٢-٣٢٣.

(٢٣٠) عمرو الشوبكى، الديموقراطية التركية نموذجا للاستيعاب السياسي، السياسة الدولية، يناير ١٩٩٨، ص١٦٤

(٢٣١) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، المرجع السابق، ص٢١.

(٢٣٢) المرجع السابق ، ص٨.

(٢٣٣) تركيا..تداعيات حظر حزب الفضيلة، الأهرام، ٢٠٠١/٩/١٤.

(٢٣٤) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، المرجع السابق، ص٢٣.

(٢٣٥) المرجع السابق ، ص٢٦٧.

(٢٣٦) عمرو الشوبكى، الديموقراطية التركية نموذجاً للاستيعاب السياسى، المرجع السابق ، ص١٦٤-١٦٥.

(٢٣٧) محمد حرب، تركيا والمصلحة العربية، المرجع السابق ، ص٩-١١.

(٢٣٨) المرجع السابق ، ص٢٤.

(٢٣٩) المرجع السابق ، ص٢٨.

(٢٤٠) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، المرجع السابق، ص٢٦٧.

(٢٤١) إبراهيم نافع، أنقرة: نهاية صراع الحضارات، الأهرام، ١٩ فبراير ٢٠٠٠.

(٢٤٢) سيد عبد المجيد، الانتخابات التركية دراما عبثية من فصل واحد، الأهرام ، ٢٤ مارس ١٩٩٧.

(٢٤٣) وائل الليثى، الإسلاميون المعتدلون ..التحدى الجديد للعلمانيين الأتراك، الأهرام ، ٢٦ أغسطس ٢٠٠١.

(٢٤٤) الأهرام ٢٢ يونيو ٢٠٠١.

(٢٤٥) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى أربكان، المرجع السابق، ص٢٦٨.

(٢٤٦) معتز محمد سلامة، الجيش والسياسة في تركيا، السياسة الدولية، أكتوبر يناير ١٩٩٨، ص١٢٦.

(٢٤٧) مداخلة الدكتور حسن حنفى، مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الجغرافى، فى نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، المرجع السابق ، ص٥٧٢.

(٢٤٨) محمد حرب، تركيا والمصلحة العربية، المرجع السابق ، ص٢٨.

(٢٤٩) عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق ، ص٢٦٧.

(٢٥٠) المرجع السابق ، ص٢٦٩.

(٢٥١) يونان لبيب رزق، المرجع السابق ، مثالا على ذلك تجارة الدخان اليونانية التى كانت تتمتع بتسهيلات خاصة نابعة من نظام الامتيازات الممنوح للتجار اليونانيين ص٢٢٣-٢٢٥.

(٢٥٢) عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق ، ص٢٧٢-٢٧٣.

(٢٥٣) المرجع السابق ، ص٢٧٦.

(٢٥٤) مداخلة الدكتور حسن حنفى، مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الجغرافى، فى نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، المرجع السابق ، ص٥٧٦

(٢٥٥) جمال زهران، المرجع السابق ، ص٤٢٠-٤٢٢.

(٢٥٦) جلال عبد الله معوض، واقع وآفاق العلاقات المصرية-التركية، عبد المنعم المشاط (تحرير)، الدور الإقليمي لمصر فى الشرق الأوسط، المرجع السابق ، ص ٣٤٨.

(٢٥٧) جلال عبد الله معوض، قضايا العلاقات المصرية-التركية، المرجع السابق ، ص ٧٤-٧٥.

(٢٥٨) جلال عبد الله معوض، واقع وآفاق العلاقات المصرية-التركية، عبد المنعم المشاط (تحرير)، الدور الإقليمي لمصر فى الشرق الأوسط، المرجع السابق ، ص ٣٤٩.

(٢٥٩) جلال عبد الله معوض، قضايا العلاقات المصرية-التركية، المرجع السابق ، ص ٤٩.

(٢٦٠) المرجع السابق ، ص٤٨.

(٢٦١) جلال عبد الله معوض، العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا، فى نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، المرجع السابق ،ص٥٣١.

(٢٦٢) جمال زهران، المرجع السابق ، ص٤٢٨.

(٢٦٣) المرجع السابق ، ص٤٣٠.

(٢٦٤) جلال عبد الله معوض، قضايا العلاقات المصرية-التركية، المرجع السابق ، ص ٦٥.

(٢٦٥) المرجع السابق ، ص٤١.

(٢٦٦) المرجع السابق ، صص٤٥.

(٢٦٧) المرجع السابق ، ص٩١.

(٢٦٨) المرجع السابق ، ص٥٠.

(٢٦٩) المرجع السابق ، ص٧٤.

(٢٧٠) مداخلة الدكتور حسن حنفى، مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الجغرافى، فى نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، المرجع السابق ، ص٥٧٦

(٢٧١) جمال زهران، المرجع السابق ، ص٤٣٢.

(٢٧٢) جلال عبد الله معوض، العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا، فى نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، المرجع السابق ،ص٥٣٢.

(٢٧٣) مداخلة السيد السفير محمد وفاء حجازى، مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الجغرافى، فى نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، ١٩٩٧، ص٥٩٢-٥٩٣.

(٢٧٤) مداخلة الدكتور حسن حنفى، مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الجغرافى، فى نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، المرجع السابق ، ص٥٧٦-٥٧٧.

(٢٧٥) جمال زهران، المرجع السابق ، ص٤٢٤-٤٢٥.

(٢٧٦) جلال عبد الله معوض، قضايا العلاقات المصرية-التركية، المرجع السابق ، ص ١٧-١٨.

(٢٧٧) المرجع السابق ، ص٢٣.

(٢٧٨) محمد خليفة، إنجازات كبيرة وهموم أكبر وإشكاليات منهجية خطيرة، المرجع السابق ، ص٢٤.

(٢٧٩) جلال عبد الله معوض، قضايا العلاقات المصرية-التركية، المرجع السابق ، ص ١١١.

(٢٨٠) حال الأمة: الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال عام ١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢٧-٢٨

(٢٨١) مداخلة السيد السفير محمد وفاء حجازى، مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الجغرافى، فى نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، المرجع السابق ، ص٥٨٩-٥٩٠.

(٢٨٢) المرجع السابق ، ص٥٩٢

(٢٨٣) جلال عبد الله معوض، قضايا العلاقات المصرية-التركية، المرجع السابق ، ص ٨٨.

(٢٨٤) مداخلة الكتور حسن حنفى، مستقبل علاقات مصر بدول الجوار الجغرافى، فى نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، المرجع السابق ، ص٥٧٦

(٢٨٥) جمال زهران، المرجع السابق ، ص٤٢٩.

(٢٨٦) تحذير مصرى لأربكان من "الأخوان المسلمون"، الأنباء، ١٩٦٦/٧/١٨.

(٢٨٧) جمال زهران، المرجع السابق ، ص٤٢٥.

(٢٨٨) مداخلة السيد السفير محمد وفاء حجازى، المرجع السابق ، ص٥٨٥

(٢٨٩) إبراهيم نافع، بهدوء..مبارك في تركيا ومحاولة خلق واقع عربي تركي جديد، الأهرام، ١٩٩٨/١٢/٤.

(٢٩٠) نازلى معوض أحمد، التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، ، المرجع السابق ، ص٣١٠.

(٢٩١) المرجع السابق ، ص٣٢٢.

(٢٩٢) مداخلة السيد السفير محمد وفاء حجازى، المرجع السابق ، ص٥٨٥-٥٨٦.

(٢٩٣) نازلى معوض أحمد، التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، ، المرجع السابق ، ص ٣٢٨.

(٢٩٤) محمد حرب، مصر وتركيا وقضايا الإرهاب والأكراد، ، فى نازلى معوض أحمد (تحرير)، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى فى التسعينيات، المرجع السابق ، ص٣٩٣.

(٢٩٥) جلال عبد الله معوض، قضايا العلاقات المصرية-التركية، المرجع السابق، ص ١١٣.

(٢٩٦) صلاح سالم، المرجع السابق ، ص١١٥.

## الفصل الثامن

# أفريقيا فى الفكر السياسى المصرى

## رؤية أولية

د. إبراهيم نصر الدين

## مقدمة :

هذه الدراسة هى مجرد رؤية أولية ، قد تشكل بداية لمشروع بحثى ضخم، يعكـف علـيه فريق بحثى من المتخصصين فى الشئون الإفريقية على مدى فترة زمنـية كافـية تسمح بحصر المشتغلين فى حقل الدراسات السياسية الإفريقية على مدى نصف قرن مضى من جهة، وتتيح الفرصة لتوثيق الدراسات والبحوث فى هذا الحقـل مـن جهة ثانية، ولتمهد الطريق أمام نظرة نقدية متأنية لهذا الإنتاج العلمى المصرى المتعلق بالشئون السياسية الإفريقية من جهة ثالثة.

واستناداً إلى ما تقدم فإن هذه الورقة لا تعدو أن تكون مجرد رؤية أولية تعكس خبرة الباحث الذاتية الأكاديمية والعلمية فى حقل الشئون السياسية الإفريقية، وبالتالى فهى ورقة نقاشية تسعى إلى إثارة واستثارة الجدل والحوار حول هذا الموضوع الهام، علها تصل من خلال الحوار إلى تمهيد الطريق إلى دراسات أكثر استفاضة، تسفر فى النهاية عن التوصل إلى رؤية تقييمية نقدية للفكر السياسي المصري الإفريقى على مدى نصف قرن مضى، رغبةً فى ترشيد البحث فى هذا المجال خدمة للمصالح المصرية فى إفريقيا.

ومـنذ البداية نشير إلى عدة محددات وضوابط تحكم مضمون هذه الورقة وتتمثل فيما يلى :

**أولاً :** أن المجال الزمنى لهذه الورقة ينصرف إلى فترة نصف قرن مضى، أى مـنذ ثـورة يوليو ١٩٥٢ وما واكبها وتبعها من اهتمام رسمي وبحثي بالشئون الإفريقية.

**ثانياً** : يلاحظ أن عدد المهتمين بالشئون السياسية الإفريقية طوال هذه الفترة المذكورة لا يتعدى العشرين متخصصاً وباحثاً سواء من داخل الحقل الأكاديمى أو مـن داخل الحقل الإعلامى، بل إن البعض منهم قد انصرف عن الشئون الإفريقية إلى مجالات أخرى ربما لممارسة العمل السياسى، أو بسبب أن البحث فى الشئون الأفريقية لا يحقق مغنماً مادياً أو معنوياً، ويظل الأستاذ الدكتور/عبد الملك عوده-

عمـــيد الدراســـات السياسية الإفريقية- هو الوفى الوحيد للشأن الإفريقى منذ نهاية خمسينات القرن الماضى حتى الآن.

**ثالثاً:** لذلك ليس من المستغرب ألا يزيد عدد الكتب المصرية المنشورة عن الشـــئون السياســـية الإفريقية عن ثلاثين كتاباً أسهم فيها الأستاذ الدكتور/عبد الملك عوده بالنصيب الأوفر.

**رابعاً** : أن عدد رسائل الماجستير والدكتوراه فى الشئون السياسية الإفريقية لا يـــتعدى المائة فى كافة الجامعات المصرية، أسهم فيها معهد البحوث والدراسات الإفريقية بالنصيب الأوفر بحكم وجود قسم متخصص بالمعهد منذ بداية السبعينيات، ويلـــيه فـــى ذلـــك قســـم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، فمعهد الدراسات العربية (جامعة الدول العربية ) مؤخراً .

**خامســـاً:** أن عدد المقالات والبحوث المنشورة فى الدوريات المصرية عن الشـــئون السياســـية الإفريقية لا يتجاوز المائتى مقال وبحث، وتحتل مجلة السياسة الدولـــية (الأهـــرام) مكان الصدارة فى نشر هذه المقالات والبحوث طوال الفترة المذكورة ، وصحيح أن هناك دورية يصدرها معهد البحوث والدراسات الإفريقية تحت مسمى "مجلة الدراسات الإفريقية" منذ السبعينيات إلا أن تأخر إصدارها فضلاً عن عدم انتشارها أضفى على دراساتها الطابع الجغرافى والإنثروبولوجى.

**سادساً** : أن كافة المحاولات التى بذلت لإصدار مجلة أو دورية إفريقية لم يكتـــب لها النجاح، فقد أصدرت الجمعية الإفريقية بالقاهرة مجلة "نهضة إفريقية" ثم توقفت، ثم أصدرت مجلة "رسالة إفريقيا" كمجلة شهرية باللغات العربية والإنجليزية والفرنســـية ثم توقفت وعادت الجمعية لتصدر دورية "دراسات إفريقية" ولم يصدر مـــنها غير عددين ثم توقفت، وكانت آخر المحاولات فى هذا الصدد إصدار دورية ربع سنوية "آفاق إفريقية" عن الهيئة العامة للاستعلامات، والتى نأمل لها الاستمرار حيث صدر منها حتى تاريخه سبعة أعداد.

**ســـابعاً:** ولربما كانت المؤتمرات والندوات التى عقدتها المؤسسات العلمية المصـــرية الأكثر ثراء فى هذا الشأن، فلقد عقد معهد البحوث والدراسات الإفريقية

العديد من الندوات كان أهمها فى هذا السياق "الندوة الدولية للقرن الإفريقى"، و"الندوة الدولية لحوض النيل"، وندوة "مصر وإفريقيا: مسيرة العلاقات فى عالم متغير"، ومؤتمر "الصراعات والحروب الأهلية فى إفريقيا". يضاف إلى ذلك العديد من الندوات التى عقدها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية عن العلاقات العربية الإفريقية، وكذا مركز بحوث ودراسات الدول النامية بذات الكلية.

**ثامناً** : أن الهيئات الأكاديمية المعنية بالشئون الإفريقية فى مصر ما زالت محدودة ولا تتلاءم مع مكانة مصر والدور الإفريقى المتصور لها، فمعهد البحوث والدراسات الإفريقية ما زال يطغى عليه الطابع الدراسى التعليمى، والكثير من طلابه يفقدون الاهتمام بالشئون الإفريقية عقب تخرجهم، ومازال يبحث بجدية عن تأكيد دوره البحثى فأنشأ مؤخراً مركز البحوث الإفريقية ليشكل الذراع البحثية له، ونتيجة لعبء المصروفات الدراسية يندر أن نجد طالب إفريقى بالمعهد، وللغرابة فإن معهد البحوث والدراسات العربية ما زال يستقطب عدداً كبيراً من الطلاب الأفارقة، وهو الأمر الذى انعكس على رسائل الماجستير والدكتوراه بالمعهد. وقد شهدت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية طفرة فى مجال الشئون الإفريقية بإنشاء مركز بحوث ودراسات الدول النامية تعززت بإنشاء برنامج الدراسات المصرية الإفريقية ؛ وإذا كانت الجمعية الإفريقية بالقاهرة قد تراجع دورها فى مجال النشر، فإن مركز البحوث العربية يقوم بدور رائد فى ترجمة الأدبيات السياسية الإفريقية الصادرة عن مؤسسات بحثية إفريقية رصينة، غير أن نقص التمويل، فضلاً عن تراجع الاهتمام بالشئون الإفريقية، وقلة المهتمين فى ذات الوقت، قلل من تأثير الدور الذى يلعبه المركز فى هذا المجال.

**تاسعاً** : أن مجال الفضاء الأكاديمى للدراسات السياسية الإفريقية فى مصر ما زال محدوداً سواء من حيث عدد الدول الإفريقية التى تناولتها ا لدراسات والبحوث، وسواء من حيث الموضوعات محل التناول البحثى، فمن جهة لم تتناول الدراسات المتعلقة بالنظم السياسية الإفريقية أكثر من ثلث عدد الدول الإفريقية

وكلها دولاً أنجلوفونية، وهى فى غالبيتها يطغى عليها الطابع الوصفى، ومن جهة ثانية فإن الدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية ظلت محصورة فى دراسات العلاقات العربية-الإفريقية،والمصرية-الإفريقية، والإسرائيلية-الإفريقية، والأمريكية-الإفريقية، وأحياناً السوفيتي-الإفريقية (سابقاً) دون أن تتعرض هذه الدراسات لشبكة العلاقات الإفريقية الإفريقية إلا فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ومن جهة ثالثة فإن هذه الدراسات لم تصل بعد إلى الدراسات الميدانية التى تدرس قضية بحثية بعينها بطريقة متعمقة كقضايا الأقليات، وحقوق الإنسان، والمرأة، والبيئة، والمجتمع المدنى، والانتخابات، والممارسات الحزبية، ودور المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية ..إلخ. فما زالت الدراسات كلية، مكتبية، يطغى عليها الطابع الوصفى دون التحليلى، ناهيك عن الطابع التنبؤى، ثم إن الجانب الأكبر من هذه الدراسات لا يولى اهتماماً ذى بال بتبنى أو وضع تصور يرشد ويفعل أداء السياسة المصرية إفريقيا .

وفى إطار ما تقدم واستناداً إليه، ستتم مناقشة تناول الفكر السياسي المصرى للقضايا الإفريقية التالية:

أولاً: الهوية الإفريقية لمصر.

ثانياً : قضايا تصفية الاستعمار ، وحق تقرير المصير.

ثالثاً : قضايا الحدود والحروب الأهلية.

رابعاً : قضايا النظم السياسية الإفريقية.

خامساً : قضايا العلاقات الدولية.

## أولاً: الهوية الإفريقية لمصر

منذ أن حدد كتاب "فلسفة الثورة" الدائرة الإفريقية باعتبارها الدائرة الثانية من دوائر العمل السياسي الخارجى، والسياسة المصرية تولى اهتمامها بهذه الدائرة على مدى عقدين من الزمان على الأقل منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، وقد انعكس هذا التوجه على حجم ومضمون الدراسات الإفريقية فى مصر، غير أن انشغال السياسة

المصرية بالتوجه العربى وبالصراع العربى-الصهيونى، قد أثر سلباً على التوجه الإفريقى لمصر، وبالتبعية على حجم ومضمون الدراسات الإفريقية المصرية، فمن جهة انصرف بعض المتخصصين فى الشئون الإفريقية عن اهتمامهم الإفريقي، ومن جهة حاول البعض الآخر الربط بين بعض القضايا العربية وبعض القضايا الإفريقية وبالذات ما يتعلق منها بمواجهة النظامين العنصريين الاستيطانيين فى فلسطين وجنوب إفريقيا، وقد أثر هذا -بشكل أو بآخر- على الرؤية الرسمية والأكاديمية للهوية الإفريقية لمصر، إذ ما زال ينظر إلى إفريقيا بطريقة شعورية أو لا شعورية، على أنها الآخر، فنجد من الدراسات والبحوث والندوات ما يحمل عناوين مثل: "السياسة الخارجية المصرية تجاه إفريقيا"، و"مصر وإفريقيا"...إلخ، كما ينظر إلى الإفريقي باعتباره الآخر بصفة دائمة، وهو ما يعنى -بمفهوم المخالفة- أن مصر ليست إفريقية وان شعبها ليس شعباً إفريقيا، وأنها بشكل أو بآخر دول عربية فحسب، وأن شعبها شعب عربى ليس إلا، وعلى نفس المنوال فإن العديد من الدراسات المصرية حول إفريقيا تميز بين إفريقيا العربية شمال الصحراء وإفريقيا غير العربية جنوب الصحراء، فباتت الأولى تدرس فى إطار الدراسات العربية، والثانية تدرس فى إطار الدراسات الإفريقية، هذا رغم محاولات البعض نفى هذا التقسيم تحت دعوى إنه تقسيم استعمارى، ولذلك فليس من المستغرب أن تلتقى وجهة النظر هذه مع وجهة نظر الأكاديميين الأفارقة الذين يستبعدون من دراساتهم وبحوثهم وكتبهم الموسوعية الشمال الإفريقي باعتبار عروبته، ونفيا لإفريقيته، وإذا ما أضفنا إلى ما سبق رفض بعض الأكاديميين المصريين ما انتهى إليه الشيخ انت جوب -المفكر السنغالى- مع أن الحضارة الفرعونية هى حضارة إفريقية، وأنه يتعين اعتبار التاريخ الفرعونى مرجعية للتاريخ الإفريقي، بمثل ما تشكل الحضارة الإغريقية مرجعية للتاريخ الأوروبى، إذا ما أخذنا ذلك فى الحسبان لأدركنا أنه مازال هناك رفض ضمنى أو صريح لهوية مصر الإفريقية .

### ثانياً: قضايا تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير

اتخـــذت ثورة يوليو منذ قيامها موقفاً رائداً فيما يتعلق بحق تقرير المصير عندما سلمت بهذا الحق للسودان التى حصلت على استقلالها عام ١٩٥٦، وبادرت مصر إلى تقديم الدعم بكافة أنواعه وفى كل المحافل لحركات التحرير الإفريقية فى نضـــالها من أجل حق تقرير المصير والاستقلال، ولقد كان الموقف المصرى فى مسألة استقلال السودان موقفاً مبدئياً من جهة وجنب مصر العديد من المشكلات من جهـــة أخرى، ذلك أن رفض بعض الدول الإفريقية التسليم بحق الشعوب الخاضعة لحكمهـــا فى الاستقلال قد جر عليها العديد من المشكلات وألقى على كاهلها بأعباء ثقـــيلة؛ فـــرفض جنوب إفريقيا استقلال ناميبيا قد فجر نضال التحرير فيها وانتهى الأمـــر باســـتقلالها مع بداية التسعينات، ورفض أثيوبيا استقلال إرتريا أدخلها فى حـــرب اســـتمرت ثلاثين عاماً مع حركات التحرير الإرترية أسفر فى النهاية عن استقلال إرتريا عنوة عام ١٩٩٣، ورفض المغرب منح هذا الحق للصحراء الغربية أدى إلى اشتعال الكفاح المسلح، وما زالت المغرب متورطة فى هذا الصراع. غير أن هـــذا الموقف المصرى المبدئى تجاه مسألة السودان لم ينعكس بشكل واضح فى كتابات الأكاديميين المصريين، وفى إطار هذه النظرة المقارنة. بل إن البعض منهم شكك فى سلامة هذا الموقف، ومنهم من عارض استقلال إرتريا انطلاقاً من نظرة برجماتـــية باعتـــبار مســـاندة الاتحـــاد الســـوفيتى لإثيوبيا على عهد مانجستو فى النصـــف الثانـــي من السبعينيات، أو انطلاقاً من أيديولوجية دفعته إلى تغيير موقفه المؤيـــد لاســـتقلال إرتريا فى عهد هيلاسلاسى إلى اتخاذ الموقف المضاد من هذا الاســـتقلال عـــندما رفـــع مانجستو الراية الماركسية . وفى ذات الوقت فإن موقف الباحثيـــن المصـــريين فى الشئون الإفريقية مازال غامضاً أتجاه مسألة حق تقرير المصـــير للشـــعب الصـــحراوى. وإن كـــان يبدو أنه يميل إلى ضم الصحراء إلى المغرب إما انطلاقاً من توجه عروبى، أو مواكبة للسياسة الرسمية لمصر.

## ثالثاً: قضايا الحدود والحروب الأهلية

كانــت قضــايا الحــدود الإفريقية من بين القضايا التى تعرض لها الفكر السياسي المصري حيث رأى فيها الأكاديميون قضية على جانب كبير من الخطورة باعتــبار أن هذه الحدود هى حدود استعمارية اصطناعية لم تؤخذ فى حسبانها أية اعتــبارات طبيعية أو بشرية، وبالتالى فهى بمثابة قنابل موقوتة ستؤدى إثارتها إلى انفجــار الصراعات بين معظم دول القارة بشكل يهدد استقرارها وأمنها . وقد دفع هذا الوضع أحد الباحثين إلى وصف قرار منظمة الوحدة الإفريقية فى قمتها الأولى بالقاهرة عام ١٩٦٤ -والذى يطالب الدول الإفريقية باحترام الحدود الموروثة عن الاسـتعمار وعدم السعى لتغييرها بالقوة- بأنه يشكل مبدأ من مبادئ المنظمة أطلق عليه وصف "مبدأ قدسية الحدود" لدرجة دفعت بعض الباحثين بعد ذلك إلى اعتباره أحــد مبادئ المنظمة، والزعم خطأ بأنه أحد المبادئ المنصوص عليها فى ميثاق المنظمة .

بيد أن هذه النظرة، والتى ترى فى اصطناعية الحدود الإفريقية سبباً أساسياً مــن أســباب الصــراعات فى القارة، لم تثبت صحتها على مدى أربعة عقود من اســتقلال الدول الإفريقية منذ ذلك، ذلك أن عدد الحروب التى نشبت حول الحدود الإفريقــية بدايــة ســتينيات القرن الماضى لم يتجاوز أربعة حروب (بين الجزائر والمغــرب، وبين ليبيا وتشاد، وبين الصومال وإثيوبيا، ثم بين إرتريا وإثيوبيا) هذا فــى حيــن أن الحــروب الأهلــية والتى لم يلتفت إليها مبكراً فى الفكر السياسي المصــرى (رغــم أنها بدأت فى السودان عام ١٩٥٥، ثم الكنغو ١٩٦٠، فنيجيريا ١٩٦٧) قد ضربت نحو سبع عشرة دولة .

وحــتى فيما يتعلق بنظرة الفكر السياسي المصرى لحروب الحدود، والتى كان يجب أن تنصرف إلى اتخاذ موقف يتمشى على الأقل مع مبدأ احترام السيادة، ومبدأ احترام السلامة الإقليمية للدول الإفريقية وهما مبدآن من مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية، نقول إن نظرة الفكر السياسي المصرى تجاه هذه الحروب لم يغلب عليها -فــى معظمهــا- الطــابع الموضوعى فبدا أن هناك تحيزاً إلى جانب الجزائر فى

حـربها ضـد المغرب على الحدود، ولاذ الفكر السياسي المصرى بالصمت تجاه احـتلال ليبيا لقطاع أوزو فى تشاد، وظل هذا الصمت سائداً حتى بعد حكم محكمة العدل الدولية لصالح انسحاب ليبيا من القطاع، وظهر وكأن هناك تأييداً -ولو على استحياء- لقيام الصومال بانتزاع أو جادين من أثيوبيا. وفيما يتعلق بالجولة الأخيرة مـن الحـرب بيـن إرتـريا وأثيوبيا، والتى انتهت بانتصار الأخيرة، فإن البحوث والدراسـات المحدودة حول هذه الحرب باتت وكأنها تبدى قدراً من الارتياح إزاء نتـيجة الحـرب، وهى رؤية تعبر فى جانب منها عن موقف معاد لإرتريا بسبب احـتلالها لجـزر حنيش اليمنية، وبسبب عدم انضمامها للجامعة العربية. وبسبب المزاعم حول وجود إسرائيلى مكثف بها يهدد الأمن القومي العربى.

ويبدو واضحاً مما تقدم أن الطابع الأيديولوجى هو الذى سيطر على رؤية الفكـر السياسـي المصرى لهذه الحروب، حيث وقف إلى جانب الجزائر الثورية آنـذاك فـى مواجهة المغرب، والى جانب كل من ليبيا والصومال بحكم العروبة، وضد إرتريا بسبب رفضها الدخول فى الحظيرة العربية.

ويـبدو أن الفكـر السياسي المصرى أكثر اتساقاً فى رؤيته تجاه الحروب الأهلـية الإفريقـية خصوصاً وأن كل هذه الحروب -فيما عدا الحرب الأهلية فى السـودان والصـومال تدور رحاها فى دول إفريقية غير عربية. وتنصرف هذه الـرؤية إلـى ضـرورة احـترام السلامة الإقليمية للدول الإفريقية، وعدم السماح بتمزيقها إلى دويلات إثنية أو دينية أو إقليمية متناحرة بشكل يهدد الاستقرار والأمن فى إفريقيا . وليس من شك فى أن هذه الرؤية تنسجم مع الرؤية المصرية الرسمية المـبكرة والتى دفعتها إلى إرسال قوات لحفظ السلام فى الكونغو أثناء أزمة كاتنجا وإلـى تقديـم العون للحكومة المركزية النيجيرية أثناء حرب انفصال بيافرا، وإلى محاولتها تسوية الأزمة الصومالية بشكل يحافظ على وحدة التراب الصومالى. غير أنـه لوحظ فى الآونة الأخيرة صمتاً رسمياً وأكاديمياً تجاه تطورات الأوضاع فى الصومال، فيما يبدو وكأنه تسليم بالوضع الراهن، كما لوحظ فى ذات الوقت بعض الـتوجهات البحثـية التى راحت تسلم بقبول استقلال جنوب السودان على استحياء

طالما أن كافة أطراف الحرب قد قبلت حق تقرير المصير للجنوب، وإذا كان من شأن هذا الحل أن يقود إلى الاستقرار فى السودان !!

## رابعاً: قضايا النظم السياسية الإفريقية

ركزت معظم الدراسات الإفريقية فى مصر طوال فترة الحرب الباردة على دراســة قضــيتين أساســيتين فى إطار النظم السياسية الإفريقية ألا وهما : قضية الحــزب الواحد، والنظم العسكرية فى إفريقيا، وبحكم ظروف هذه المرحلة، فضلاً عــن التوجه الاشتراكى لمصر طوال ستينات القرن الماضى؛ فإن معظم الدراسات فـــى هذيــن الميدانيــن اتجهت لتأييد نظم الحزب الواحد فى إفريقيا وتبرير تدخل العسكريين واستيلائهم على السلطة فى إفريقيا، ربما انطلاقاً من الخبرة المصرية ، ورددت هذه الدراسات مقولات القارة الأفارقة فى هذا الشأن والتى كان من بينها أن المجتمع الإفريقي بطبيعته مجتمع اشتراكى غير طبقى، وان التعددية الحزبية على هذا النحو تهدد الاندماج الوطنى فى وقت تحتاج فيه الدول الإفريقية إلى بناء الأمة وتكــريس الهويــة الوطنــية كى تتمكن من التعبئة الوطنية وحشد الجهود لتحقيق التنمية، وفضلاً عما تقدم، فقد نظر إلى المؤسسة العسكرية باعتبارها مؤسسة وطنية غــير رســمية، وبحكم كونها قوة حديثة وعصرية تملك أدوات القهر، فضلاً عن إلــتزامها بالضــبط والربط فإنها تستطيع مقاومة الفساد من جهة، وتحقيق التماسك الوطــنى والتنمــية الشاملة من جهة أخرى. لذلك فمن النادر أن نجد باحثاً مصرياً -طــوال هذه المرحلة- يتناول بالتقييم الموضوعى ممارسات نظم الحزب الواحد، وحكــم العسكر، فغلب على الدراسات فى هذا الشأن وحتى نهاية سبعينات القرن الماضى الطابع التبريرى، هذا رغم وقوع انقلابات عسكرية فى دول الحزب الواحد شأنها فى ذلك شأن دول التعدد الحزبى (الجزائر- غانا- مالى كأمثلة). على أنه ما إن بــدأ ميزان القوى يميل فى صالح الغرب مع منتصف ثمانينات القرن الماضى ومـــع انــتهاء الحــرب الباردة مع بداية تسعينيات نفس القرن، حتى بدأت الأجندة البحثــية للأكاديميين المصريين تنحو منحى آخر، ربما يبدو معاكساً ومتناقضاً مع

الأجندة السابقة، إذ بدأ الفكر السياسي المصرى يولى اهتماماً بقضيتين جديدتين ألا وهما: مشكلة الاندماج الوطنى من جهة، والتحول الديمقراطى فى إفريقيا من جهة أخـرى، وهـو بذلـك إنما يعبرعن استجابة لظروف التحولات الدولية، ولتدهور الأوضـاع الإفريقية حيث شهدت القارة اندلاع موجة عاتية من الحروب الأهلية، وتـردت أوضاعها الاقتصادية بشكل غير مسبوق، كما قد يعبر فى جانب منه عن الـتحولات الـتى أخـذت تتجذر فى المجتمع المصرى والمتمثلة فى الأخذ بآليات السوق، ومحاولات تأكيد التعددية الحزبية.

غير أنه يلاحظ أن الأجندة البحثية للباحثين المصريين فى الشئون الإفريقية لـم تصـل -حتى الآن- إلى تبنى الأجندة البحثية الغربية التى طرحت مع انتهاء الحـرب الـباردة ، إذ لـم يقترب الباحثون المصريون حتى الوقت الحاضر من الخـوض فـى الدراسـات الإفريقية المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة، والأطفال المجـندون فـى الحـروب الأهلية، أو قضايا الأقليات، أو قضايا البيئة، أو قضايا المجتمع المدنى الإفريقي، أو قضايا حقوق الإنسان.

وفضـلاً عمـا تقـدم فإن الدراسات التى أجريت على مشكلات الاندماج الوطـنى فى إفريقيا مازالت قاصرة . لأن مثل هذه الدراسات فى حاجة إلى بحوث ميدانية تعجز المؤسسات الأكاديمية المصرية عن تمويلها، وتحمل أعبائها من جهة، ثـم إن الدراسـات والبحوث التى أجريت تتجه معظمها إلى اعتبار مسألة التعددية القائمـة فى الدول الإفريقية سبباً رئيسياً للمشكلة، متناسية أن غالبية مجتمعات دول العـالم مجـتمعات تعددية، وبالتالى فإن المشكلة تتمثل فى كيفية إدارة هذه التعددية (الإثنـية-الإقليمـية-الدينية...إلخ) بأسلوب رضائى يحقق -ولو الحد الأدنى- من مطالب مختلف الجماعات فى المجتمع.

وإذا كانـت هـناك العديـد مـن الدراسات والبحوث المصرية قد تناولت -وبالـتفاؤل غالـباً- مسألة التحول الديمقراطى فى إفريقيا باعتبار ذلك بداية لعهد جديـد تزدهـر فيه القارة سياسياً واقتصادياً واجتماعيا، إلا أن أحداً من الباحثين المصريين لم يدخل فى اعتباره أن التجربة الديمقراطية- وتحت مظلة الرأسمالية-

قـــد فشـــلت فشلاً ذريعاً فى القارة الإفريقية عقب الاستقلال مباشرة، حيث اعتنقت معظـــم الدول الإفريقية عقب الاستقلال التوجه الرأسمالى، وأخذت بالتعدد الحزبى، واعتنقت نظم الحكم الموروثة عن الاستعمار سواء كانت برلمانية أو رئاسية. وكل ذلـــك تم فى ظل ظروف أفضل كانت تعيشها الدول الإفريقية حيث الحس الوطنى عقب الاستقلال كان قوياً، والبنية الأساسية كانت معقولة، والوضع الاقتصادى كان أفضـــل فلم تكن هناك أزمة ديون، ولا أزمة غذاء ..إلخ ورغم ذلك فشلت التجربة الديمقراطية.

ويدفعـــنا ذلـــك إلى إثارة تساؤل هام كان يتعين طرحه فى الرؤية المتفائلة للـــتحولات الديمقراطـــية فى إفريقيا ألا وهو : ما هى الظروف الموضوعية التى تجعل التحول الديمقراطى ممكناً فى إفريقيا ؟

إن حصاد التجربة الديمقراطية فى إفريقيا على مدى العقد المنصرم لا يبشر بالشئ الكثير، فهاهى الحروب الأهلية قد انتشرت ، وهاهو الفساد قد عم واستشرى، وهاهو الوضع الاقتصادى يزداد سوءاً.

يبدو أن المتفائلين بعملية التحول الديمقراطى فى إفريقيا قد أسقطوا رغباتهم وأمنـــياتهم على تحليلهم ، فجاء هذا التحليل مبتوراً، متجاهلاً للظروف الموضوعية التى يتعين توافرها لنجاح عملية التحول الديمقراطى، وهى الظروف التى لم تنضج إفريقياً حسب تقديرى.

ألا تذكرنا هذه الرؤية المتفائلة بذات الرؤية المتفائلة التى سادت طوال فترة ســـتينيات وبداية سبعينيات القرن الماضى حول نظم الحزب الواحد، وحكم العسكر وهـــى الرؤية التى افتقرت إلى التنبؤ بمسار الأحداث العالمية والإقليمية والمحلية وإلى فهم لطبيعة التكوين الاقتصادى /الاجتماعي الإفريقي ؟

## خامساً : قضايا العلاقات الدولية

سنعرض لهذه القضايا وبإيجاز ، على محاور ثلاثة تدور حول:

١. العلاقات المصرية – الإفريقية.

٢. القضايا العربية – الإفريقية.

٣. العلاقات الإسرائيلية – الإفريقية.

### ١. العلاقات المصرية – الإفريقية:

تتسم الدراسات المصرية المتعلقة بهذا الموضوع بعدة سمات يمكن إيجازها فيما يلي:

أ – أنها قليلة من حيث عددها، ولنذكر منها على سبيل الحصر كتابى "مصر وثورة الجزائـــر"، " عبد الناصر والثورة الإفريقية"، وندوة " مصر وإفريقيا : مسيرة العلاقات فى عالم متغير"ورسالة دكتوراة لطالب سنغالى تحمل عنوان" السياسة المصرية الخارجية تجاه إفريقيا فى السبعينات".

ب – أن هـــذه الدراســـات ، فضـــلاً عن بعض المقالات المحدودة هنا وهناك . قد توقفــت منذ نحو عشر سنوات ، إذ يندر أن نجد دراسات أو بحوث حول هذا الموضوع على مدى الفترة الزمنية المذكورة .

ج– أن معظم الدراسات فى هذا الصدد انصرفت إلى التركيز على الدور المصرى فـــى مســـاعدة حركات التحرير الإفريقية وعلى النشاط المصرى فى إفريقيا على محدوديتة فى المجالات الاقتصادية والفنية.

د– أن هـــذه الدراســـات مـــا زالـــت عاجزة عن وضع تصوراستراتيجى للسياسة الخارجـــية المصـــرية تجـــاه إفريقيا على ضوء التغييرات الراهنة فى النظام الدولى، وتماهى شبكة العلاقات الدولية، وطبيعة التطورات الجارية فى إفريقيا، فضلاً عن تغيير توجهات السياسة المصرية داخلياً وخارجياً.

هـــــ– أن هذه الدراسات لم تتمكن من صياغة مظلة أيديولوجية، أو على الأقل من رفـــع رايـــة تعمل فى ظلها السياسة الخارجية المصرية ، بشكل يجذب اهتمام الـــدول الإفريقـــية للـــتعامل مع مصر، رغم أنه يمكن لمصر رفع رايات عدة

حسب ظروف أقاليم القارة الإفريقية، الراية الإسلامية فى غرب إفريقيا، وراية الوحـــدة الوطنـــية مع الدول التى تعانى من مشكلات الاندماج الوطنى، وراية المصـــالح المتـــبادلة فى منطقة حوض النيل، وراية الفرعونية وراية الجامعة الإفريقية على مستوى القارة ..إلخ.

**٣. العلاقات العربية - الإفريقية:**

تتسم الدراسات المصرية المتعلقة بهذا الموضوع بعدة سمات نوجزها فيما يلى :

أ - أن هـــذه الدراســـات بدأت عقب حر ب أكتوبر ١٩٧٣ استجابة لمواقف الدول الإفريقـــية التى أوقفت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قبل وأثناء هذه الحرب، ثـــم تـــزايدت هـــذه الدراسات عقب انعقاد مؤتمر القمة العربى الإفريقي الأول والأخير فى مارس ١٩٧٧ .

ب - أن هـــذه الدراســـات ظهـــرت فى شكل العديد من الندوات والمؤتمرات التى عقدتهـــا العديد من المؤسسات الأكاديمية (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الآداب جامعـــة القاهرة، ومعهد البحوث والدراسات العربية..إلخ)، وإلى حد ما فـــى رســـائل الماجســـتير والدكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومعهد البحوث والدراسات الإفريقية.

ج- أن هذه الدراسات سرعان ما تراجعت منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضى عقـــب توقـــيع معـــاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وتجميد عضوية مصر فى الجامعـــة العربـــية، وقـــد عادت هذه الدراسات مرة أخرى فى تسعينات القرن الماضـــى، بقدر محدود وعلى استحياء، محاولة البحث عن أسس جديدة للتعاون العـــربى- الإفريقي على أنقاض الأسس القديمة التى انهارت، تلك الأسس التى كانـــت تقـــوم على وحدة النظام ضد الاستعمار، والعمل على مواجهة الكيانين العنصـــريين الاســـتيطانيين فـــى فلســـطين وجنوب إفريقيا، فمع انهيار الكيان العنصرى فى جنوب إفريقيا فى عام ١٩٩٣، وقبله عقد مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل ومع انتهاء الحرب الباردة مع بداية التسعينات انهارت الأسس السياسية

للـــتعاون العربى الإفريقي، وبدأ البحث عن أسس جديدة رآها البعض اقتصادية، فى حين رآها البعض ثقافية .

د - ويبدو من متابعة الدراسات الحديثة فى هذا المجال أن مشكلة العلاقات العربية الإفريقـــية تتمـــثل فـــى المدركات والإمكانيات، فالصورة الذهنية العربية عن الإفريقـــي مـــا زالت سلبية والصورة الذهنية الإفريقية عن العربى مازالت هى الأخرى سلبية، بشكل يقلل من فرص القبول المتبادل من جهة، ثم إن قدرة الدول العربـــية علـــى التعامل مع إفريقيا تصديراً واستيراداً ما زالت ضعيفة من جهة أخـــرى، ولهذا فإن الطريق يبدو طويلاً وشاقاً إذا ما أريد بناء علاقات عربية إفريقية صحيحة ومستدامة شريطة أن يتخلى البعض عن مقولاتهم التى يرددونها فى الصحافة كثيراً من أن إفريقيا هى " المجال الحيوى لمصر أو للعرب" وهى نظرة نازية استعمارية، أو أن إفريقيا تشكل" مجالاً للعمالة المصرية " متجاهلين أن البطالة تضرب بأطنابها فى دول القارة الإفريقية .

**٣. العلاقات الإسرائيلية الإفريقية:**

المتتـــبع للدراســـات المصرية فى هذا الصدد يجد أنها جاءت انسجاماً مع طبـــيعة مرحلة سبعينات القرن الماضى وبداية ثمانينيات نفس القرن، ويمكن إيجاز أهم سمات هذه الدراسات فيما يلى :

أ - أن هـــذه الدراســـات بـــدأت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقيام الدول الإفريقية بوقف علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل قبل وأثناء الحرب، ولكنها تراجعت - إن لم تكن قد توقفت مع منتصف ثمانينات القرن الماضى بعد معاهدة السلام المصـــرية الإســـرائيلية، وعـــودة العلاقات الدبلوماسية بين الدول الإفريقية وإسرائيل.

ب-أن هـــذه الدراســـات بدأت فى شكل رسائل للماجستير والدكتوراه، وأحياناً فى صـــورة كتابيـــن أو ثلاثة على الأكثر. وأحياناً أخرى فى شكل مقالات هنا أو هناك.

ج-أن الجانـــب الأكـــبر من هذه الدراسات قد ركز على أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه إفريقيا . وعلى أدوات هذه السياسة فى حين ركزت دراسات أخرى على أوجه التشابة بين الكيانين العنصريين فى إسرائيل وجنوب إفريقيا، بيـــنما آثـــرت بعض الدراسات تتبع النشاط الصهيونى فى منطقة حوض النيل والبحر الأحمر باعتباره مهدداً للمصالح المصرية فى إفريقيا .

د - فى الوقت الذى بدأت تظهر فيه مؤخراً بعض الإشارات والتلميحات الخفية إلا أن الظـــروف الراهنة تفرض التعامل مع إسرائيل كدولة عادية شأنها شأن أيه دولـــة، وأن نشاطها فى إفريقيا أمرعادى يتعين التعامل معه بمنطق التنافس لا الصـــراع، نجد فى المقابل سبلاً من الدراسات -أغلبها صحفية- تشن هجوماً ضارياً على إرتريا تحت دعوى تعاونها المكثف مع إسرائيل فى كافة المجالات دونما دليل واضح.

هـــ-واستناداً إلى ما سبق يمكن القول بأن جانباً من القصور فى الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع يعود إلى عدم بناء تصور للإستراتيجية الإسرائيلية فى إفريقيا أو فلنقل للمشروع الصهيونى فى إفريقيا، فبناء على هذا التصور سيكثف بالضرورة أن إســـرائيل عـــدو يسعى لتهديد الأمن القومي العربى، ومن ثم يتعين استمرار الدراســـات والـــبحوث فـــى هذا المجال سعياً لبناء تصور استراتيجى لمواجهة النشاط الصهيونى فى إفريقيا.

**خاتمة :**

واضـــح مما تقدم أن هناك نقصاً فى الكوادر الأكاديمية المشتغلة والمهتمة بالشئون الإفريقية، بل أن الساحة الأكاديمية المصرية قد شهدت انصرافاً من البعض عــن الشـــئون الإفريقية إلى الشئون العربية على اعتبار أن الأولى لا تحقق مغنماً مادياً أوأدبياً، ثم أن هناك نقصاً خطيراً فى منافذ النشر حيث لا توجد دوريات ذات بال متخصصة فى الشئون الإفريقية تفتح المجال أمام شباب الباحثين لنشر بحوثهم والتعبـــير عن آرائهم، وقد انعكس هذا وذاك على حجم الدراسات والبحوث المتعلقة بالشـــئون الإفريقية، وعلى مضامين وميادين هذه الدراسات التى اعتمدت الأسلوب المكتبى سبيلاً لكتابة الدراسات والبحوث، اعتماداً على ما تنشره الدوريات الغربية، لذلك فلا غرو أن نجد مثل هذه الدراسات لا تغطى إلا ثلث عدد الدول الإفريقية من جهـــة، وعدد محدود من الموضوعات من جهة أخرى، وإزاء الافتقار شبه الكامل للـــتمويل عجـــز الباحثون فى الشئون الإفريقية عن القيام بدراسات ميدانية متعمقة فجاءت تحليلاتهم مبتورة يطغى عليها طابع التعميم من جهة ثالثة.

فضـــلاً عمـــا تقـــدم، فيلاحظ أن غالبية التحليلات والمواقف التى اتخذها الباحثون المصريون فى الشئون الإفريقية، إما أنها قد غلب عليها الطابع الذاتى، أو تلونت بأيديولوجية الباحث فتغيرت نظرته من وقت لآخر، أو أنها جاءت مواكبة أو فلنقل تابعة لتوجهات السياسة الخارجية المصرية وتغيراتها من مرحلة إلى أخرى، أو أنها جاءت انعكاسا وتعبيرا عن توجهات الدول الإفريقية، أو استجابة للتطورات الـــتى شـــهدها الـــنظام الدولـــى، ولذلك فليس من المستغرب أن تتغير التحليلات والمواقـــف وتنتقل من موقف إلى موقف مضاد، و أن تظهر فى الفضاء الأكاديمى دراســـات وبحـــوث حول موضوعات معينة سرعان ما تتوقف ويسدل عليها ستار النســـيان، وكأن القضايا التى طرحتها هذه الدراسات والبحوث قد حلت أو تجاوزها الزمن .

ولـــيس من شك فى أن هذا الموضوع إنما يعكس قدراً من ضبابية الرؤى خاصـــة مع عدم وجود تصور استراتيجى مصرى واضح تجاه إفريقيا يحدد طبيعة

المصـــالح المصـــرية وكيفية الحفاظ عليها وتعزيزها، استناداً إلى رؤية موضوعية لطبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى كل مصر وإفريقيا ولطبيعة التطورات السياســية الـــتى تشـــهدها مصر وإفريقيا، فضلاً عن التغيرات التى لحقت بالنظام الدولى؛ بالشكل الذى يتيح قدراً معقولاً من التنبؤ بمسار التطورات، ويضمن قسطاً وافراً من استمرارية وتفعيل العلاقات المصرية- الإفريقية .

# الفصل التاسع

## المتوسطية فى الفكر المصرى الحديث :
## من جدل حول الهوية إلى إرادة إقليمية

د. نازلى معوض أحمد

من المعلوم لدي الدارسين والباحثين في علوم السياسة أن الفكر السياسي هو أعلى وأعمق تعبير عقلي عن ثقافة المجتمع، كما أنه أرفع تجسيد كتابي واتصالي لخصائص البناء الاجتماعي المعين، وذلك فيما يتعلق بتحليل ماهية العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم في حقبة تاريخية محددة من تاريخ الجماعة محل التحليل.

وتأسيساً على ذلك، فإن الفكر السياسي لا ينبع إلا من مصدرين بالأساس: **إمـــا من الذات**، وذلك حينما يكون الفكر هو نتاج لتفاعل عقل الفيلسوف أو المفكر مع البيئة المجتمعية التي يعيش فيها، وفي هذه الحالة تأتي الأفكار السياسية تجسيداً لخصَـــائص الثقافة العامة للمجتمع. **أو من التأثيرات الفكرية الوافدة من الخارج،** وذلـــك حيـــنما يكـــون الفكـــر هو محصلة التفاعل العقلي للأفكار النابعة بأصولها ومصادرها من عناصر البيئة الخارجية.

وبتطبيق تلك القاعدة على الفكر السياسي المصري، فلسوف يبين لنا أن هذا الفكر في عمومياته ومجمله، إما نابع من الذات المصرية، وهو ما تعكسه التيارات الفكـــرية الإســـلامية والوطنية المصرية والقومية العربية. وإما نابع من الثقافات والتـــيارات الفكـــرية الأجنبـــية، التي تأثر بها الفكر المصري خلال فترات زمنية معينة، وهو ما يتجلى في التيارات الفكرية الليبرالية والماركسية والعنصرية.

وبتدقـــيق النظر في فكرة "المتوسطية"، وكيفية ظهورها في الفكر السياسي المصـــري، فلسوف يتضح أن لها خصوصية معينة في هذا السياق. "فالمتوسطية" هـــي محصـــلة لـــتفاعل واقعي ما بين حقيقة مادية وموضوعية فرضها الامتداد والتواصـــل الجغرافـــي، وهذا الواقع أنبت الفكرة "المتوسطية" في الفكر السياسي المصري، والتي تحولت مؤخراً إلى حركة سياسية معلنة تتبناها الدولة المصرية، وتحـــرص على الاندماج سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مع الطرف الأوروبي -الذي تجمعـــنا به صلات تاريخية وواقعية متميزة- في إطار "المتوسطية"، بما يدعم من المكانة الإقليمية والمكانة الدولية لمصر.

وتتفق "الشرق أوسطية" مع "المتوسطية" في المقدمات، ولكنها تختلف عنها في النتائج، "فالشرق أوسطية" هي أمر واقع نابع من الحقيقة الجغرافية المادية، ومن هنا نبتت الفكرة، ومع ذلك لم يتبناها صانع القرار السياسي الخارجي المصري، نظراً لأنها طرح نابع من خصوم مصر في المنطقة التي يفترض أن تمارس فيها دور الدولة الربان إقليمياً. " فالشرق أوسطية" التي دعت إليها إسرائيل، وأيدتها الولايات المتحدة، تنهض على انتزاع دور الدولة المركزية من مصر لصالح إسرائيل .

## أولاً : *المتوسطية وحسم الجدل حول الهوية المصرية*

### ١- تعريف المتوسطية

**إن أي تعريف متعلق بالسياسة في ارتباطها بالطبيعة الجغرافية يكون دائماً مصدر جدل. فالتفسيرات السياسية والأكاديمية المعاصرة تتأثر بالرؤية الذاتية، الأمر الذي يحول دون صياغة سياسة متكاملة تجاه مفهوم المتوسطية.**

ولعل أحد أهم أسباب الغموض الذي يكتنف المفهوم السياسي للمتوسطية هو غياب التماسك الاجتماعي والاقتصادي والهوية السياسية في إقليم البحر المتوسط. ومما يبرر أيضاً وجود العديد من المشكلات في تعريف "المتوسطية" أنه على أرض الواقع قد لا يبدو أنه يوجد "إقليم بحر متوسط" واحد، وإنما عدد من الأقاليم التي تحيط بالبحر المتوسط. ويعتبر ذلك مؤشراً ومبرراً في نفس الوقت لخلافية **تعريف المتوسطية.**

ولعل أبرز مشكلة يمكن أن تثار نتيجة لذلك هي **"قضية الإدماج والإقصاء"**. ذلك أن التعريف الجغرافي المحض الذي تبنته المجموعة الأوروبية "للمتوسطية" من خلال سياسات المجموعة تجاه منطقة البحر المتوسط خلال فترة الحرب الباردة، وهو نفس التعريف الذي تبناه لاحقاً الاتحاد الأوروبي للمتوسطية، ووفقاً لهذا التعريف، فإن المتوسطية تشمل فقط الدول التي لها ساحل على البحر الأبيض المتوسط. ولكن هذا المعيار المادي الواضح تم التخلي عنه في حالة الأردن التي

اعتــبرت مؤخراً واحدة من دول البحر المتوسط، دون أن تكون دولة مطلة عليه، وذلــك لأغراض تتعلق بسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه قضية الصراع الفلسطيني- الإســرائيلي، والمــناطق المحتلة في الضفة الغربية والضفة الشرقية عبر الأردن. كذلــك فـــي غربي البحر المتوسط، حيث تم إدماج موريتانيا في المتوسطية رغم كونهــا غير مشاطئة للبحر المتوسط. ولكن الأمر الذي لا يمكن تفسيره موضوعياً هــو استبعاد ليبيا، فقد أقصيت عن المشاركة الأوروبية المتوسطية بالرغم من أنها دولة متوسطية وهو إقصاء -على غرار إقصاء إيران والعراق عن مشروع الشرق أوسطية- لا يستند إلا إلى اعتبارات سياسية ليست منبتة الصلة عن عداء الولايات المــتحدة الأمريكــية لتلك الدول الرافضة للسياسة الأمريكية في المنطقة والمتهمة بتورطها في أعمال إرهابية.

وتتضح الصعوبة في تعريف المتوسطية أيضاً في الخطط التي تحاول تنظيم العلاقــات مــتعددة الأطراف حول البحر المتوسط، وفي شكل التعاون بين الشمال والجــنوب، ومن بين الأمثلة لهذه الظاهرة، محاولة تنظيم أشكال مؤسسية للحوار العربي – الأوروبي الذي جاء نتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣، وما أعقبها من ارتفاع أسعار البترول بمعدلات كبيرة، ومثال آخر هو المحاولة التي قام بها مؤتمر الأمن والــتعاون الأوروبـــي لتبنى بعد جديد للبحر المتوسط، والمثال الثالث هو الاقتراح الإيطالي- الأسباني في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٠ في "بالمادى مايوركا" لعقد مؤتمر للأمن والــتعاون فـــي البحر المتوسط، وفي هذه الحالات الثلاث ، فإنه يتم تعريف البحر المتوسط ككيان شديد التكيف والتغير، ويمكن أن يتسع ليضم الخليج وإيران وأوروبا كلهــا، وبالنســبة لمؤتمر الأمن والتعاون في المتوسط فإنه يضم الولايات المتحدة أيضاً .

وإذا ما تم تبني منظور الشرق والغرب أو المشرق والمغرب بدلاً من الشمال والجنوب، فلسوف نجد حالة من الانقسام بدلاً من الوحدة، ذلك أن تعريف المشرق في حد ذاته تعريف محير. فبداية نجد أن الاستراتيجية العسكرية السوفيتية (السابقة) – فـــي تعريفها لمسارح العمليات المختلفة – تقسم إقليم البحر المتوسط إلى جزأين

بخط يمر عبر وسط تركيا والبحر الأحمر، وذلك إلى منطقة شرقية (جنوب شرق) وتـــتكون مـــن شـــرقي تركيا، والهلال الخصيب، وشبه الجزيرة العربية، وإيران، وجـــزء مهـــم من وسط آسيا، وجزء من شبه القارة الهندية، ومنطقة أخرى غربية (جـــنوب غـــرب)، وتتكون من غربي تركيا، والبلقان، وشمالي أفريقيا، وإيطاليا. وعلـــى الجانب الآخر، فإن الولايات المتحدة قد اعتبرت إقليم المتوسط كياناً واحداً في نهاية الحرب الباردة، وخاصة فيما يتعلق بالنزاع بين الشرق والغرب (في إطار مـــنظمة حلـــف شـــمال الأطلنطي). ولمصالح ترتبط بالاستراتيجية الغربية العامة (الأســـطول الســـادس في البحر المتوسط وشواطئه).كما كانت القواعد الغربية في المتوســـط ذات فعالـــية عســـكرية شديدة في جنوب غربي آسيا وذلك كما تبين في الحـــرب ضـــد العراق (٩٠-١٩٩١). حيث اعتمدت الرؤية الأمريكية على مفهوم مســـرح العمليات الغربي الذي يضم كل حوض البحر المتوسط، ومسرح العمليات الشرقي الذي يمتد من الخليج إلى آسيا الوسطى.

وعلـــى الرغم من الصعوبات التي تكتنف تعريف مفهوم المتوسطية، إلا أن هناك العديد من المحاولات لتعريف المفهوم. بعض تلك المحاولات نابع من الخبرة المصرية، وبعضها الآخر نابع من الخبرة الغربية.

فلقد اجتهد بعض المفكرين والباحثين المصريين في محاولة منهم لتعريف مفهوم "المتوسطية"، فيعرف الأستاذ/محمد سيد أحمد المتوسطية بأنها "المشروع الذي يهدف إلى جمع الدول المطلة على البحر المتوسط جميعاً وربما بالذات الدول العربية التي تطل على شاطئه الجنوبي مع الدول الأوروبية التي تطل على شاطئه الشمالي، للحيلولة دون صدام الحضارات عبر هذا البحر الذي شهد مولد العديد منها". ويرىالأستاذ/ السيد يسين "أن المتوسطية هي نموذج من نماذج التعاون الجديدة التي تقوم ليس على أساس إقليمي يرتبط بالجوار الجغرافي وإنما لتحقيق أهداف سياسية وغايات اقتصادية لها أهمية استراتيجية بالغة في تحقيقها على أرض الواقع". وينظر الدكتور/حسن أبو طالب إلى المتوسطية على "أنها عملية تنظيم تبادل المنافع بين أعضاء من أقاليم قائمة على ضفاف المتوسط، وهي متعددة

الثقافات والهويات والتجارب الاجتماعية والسياسية، وتعيش حالة من الترابط الواقعي بفعل الجغرافيا والتاريخ والسياسية والاجتماع". ويرى السفير/فتحي الشاذلي أنه من الأفضل الأخذ بالتعريف الجيوبولتيكي في تعريف " المتوسطية " انطلاقاً من أنه يصعب الفصل بين التطورات التي تحدث في أجزاء من المنطقة المطلة أو القريبة من البحر المتوسط عن تطورات إقليم المتوسط" واستناداً إلى هذا الفهم، فهو يتصور الدائرة المتوسطية متسعة لتضم كل الدول العربية، فضلاً على دول القرن الإفريقي.

وفي تعريفه للمتوسطية، يرى السيد/عمرو موسى وزير الخارجية المصري السابق، أن : "المتوسطية تستند إلى وجود إرادة سياسية لدى دول البحر المتوسط، لتشـكيل تجمع فعال يرتكز على أسس محددة ذات طابع اقتصادي وسياسي وثقافي وأمني، وتتحرك نحو إطار أشبه بإطار هلسنكي الأوروبي، ويتم بناؤها استناداً على اتفاقـيات مشاركة وإلتزامات تعاقدية ونقاش جاد حول كافة القضايا التي تهم دول الـبحر المتوسط بكافة تفاصيلها، ويتم التفاعل بين أطرافها بشكل سلس، ويتوقع أن يتسع إطارها مع الوقت لتضم دولاً أخرى في المنطقة لا تطل على البحر المتوسط مباشرة وإن كانت ترتبط بالدول المطلة عليه، والإطار المتوسطي بهذا المفهوم يمثل توجهاً بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية".

وبالإضـافة إلـى هـذه الاجتهادات المصرية، هناك أيضاً محاولات غربية لـتعريف مفهـوم المتوسـطية، أبـرزها ذلك التعريف الذي تبنته المدرسة العليا للدراسـات الأوروبية والدولية بجامعة ريدنج بالمملكة المتحدة، حيث تذهب إلى أن المتوسطية تعني ظهور تجمع جديد للعالم القديم في حوض البحر الأبيض المتوسط الغني بالحضارات، وله إطار سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي مقارب لصيغة هلسـنكي التاريخية للأمن والتعاون الأوروبي، وذلك للعمل على بناء منطقة سلام وازدهار مشتركة في حوض البحرالمتوسط.

ثم هناك التعريف الذي طرحته الباحثة الأمريكية "إيلين لايبسون" للمتوسطية حيـنما قالت : "إن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة من الماء تفصل

بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا وأفريقيا وأسيا، وأنه بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماماً، مع ذلك فإن البحر يوحد بالقدر الذي يفصل به، والـدول التي تحيطه مرتبطة بعلاقات الجيرة، وقد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة، لها مبررات التنافس على الموارد ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المحلية التي تزداد اتساعاً" .

**٣- الهويات الثلاث للشخصية المصرية**

مفهوم الهوية من المفاهيم المركبة المستعارة أساساً من علم النفس، نتيجة لقيام الدول الجديدة في أفريقيا وآسيا بصفة خاصة من مجموعات غير متجانسة من القبائل المختلفة عرقياً ولغوياً وثقافياً...إلخ.

وحتى الآن ليس هناك أي اتفاق على تعريف محدد لهذا المفهوم، وقد يرجع ذلك إلى ثلاثة عوامل رئيسة، هي : أولاً: حداثة المفهوم، وثانياً: أنه على درجة عالية من التعقيد والتجريد، وثالثاً : اختلاف الوجهة العلمية لمن يستخدمه، إذ أنه يستخدم في كل من علم النفس، وعلم الأنثروبولوجي، وعلم الاجتماع، وعلم السياسة، ويختلف في كل حقل من هذه الحقول الأربعة الجوهر الذي يتم التركيز عليه.

ويقصد بمفهوم "الهوية" في علم السياسة معرفة المواطن بأولوية انتمائه، أو بمعنى مبسط (من هو) من حيث الانتماء الجمعي ، وما يترتب على ذلك من أولويات الانتماء والإحساس بالتكامل مع الشركاء والتمايز عن الغير". ومن العوامل التي تساعد على تكوين هذه الهوية الجمعية المعيشة المشتركة والتفاعل الإيجابي والتنشئة الاجتماعية والسياسية ووحدة الأهداف والآمال والآلام لأفراد الجماعة. ولذلك فالهوية الجمعية لأي جماعة تتكون من خلال التجارب والخبرات التاريخية".

فعبر رحلة الحياة -أو بمجرد أن يعي الإنسان ما حوله- تتكون لكل منا رؤية ووجهة نظر، يشارك المجتمع في صياغتها، من خلال الأسرة والتعليم والإعلام والثقافة والخبرة اليومية المكتسبة. لأن الإنسان كائن مجتمعي، يرتبط بمجموعات

بشرية، فتتراكم لديه انتماءات كثيرة، يمكن تصنيفها إلى نوعين: موروث ومكتسب. وكمـــا أن للفـــرد انـــتماءات يعتز بها، كذلك تتراكم للشعوب والأمم والمجموعات البشـــرية انـــتماءات، وهي التي تتحول إلى "خصوصيات ثقافية"، ومع الاعتراف بالخصوصيات الثقافية للشعوب والجماعات، تتولد الرغبة في التعرف على بعضها البعض من خلال الحوار بين الحضارات.

وترتيـــباً على ما سبق، فالهوية ليست صفة ملموسة وإنما هي مجرد عملية شـــعور بالانـــتماء، أو بمعـــنى آخر فإنها مثلها مثل أي حقيقة اجتماعية هي حقيقة عقلـــية، يبنـــيها الإنســـان بعقله، ثم يتصرف على هداها، حقيقة أنه قد تكون هناك عوامـــل موضـــوعية مثل اللغة والدين والقيم الاجتماعية والسياسية ...إلخ، تعمل لصالح هذه الحقيقة العقلية، ولكن الأهم من كل هذا هو إيمان الأفراد بوجودها.

وانطلاقـــاً من التحديد السابق لمفهوم الهوية،فإن الإشكالية المثارة حالياً هي تحديـــد طبيعة وموقع المتوسطية في الفكر المصري،وما إذا كانت المتوسطية تمثل بعداً أصيلاً وثابتاً في الثقافة المصرية وقيمة راسخة في الهوية المصرية، أم لا ؟.

وتأتـــي الهويـــة المصـــرية الذاتـــية بثوابتها وركائزها اتساقاً مع التجارب والخبرات التي عاشتها الدولة المصرية، فلقد نبتت مشتملات الهوية المصرية نتيجة لتداخل واعتمال جملة من التطورات التاريخية والمجتمعية داخل المجتمع المصري خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، والتي أفضت إلى تبلور منعطفات واتجاهات فكـــرية تشـــكل فـــي مجموعهـــا لب الهوية المصرية العامة. ويعد مجيء الحملة الفرنسية إلى مصر عام ١٧٩٨ بمثابة نقطة التحول في تكوين الثقافة والهوية ومن بعدهمـــا العقلـــية المصـــرية، فلقد مثلت الحملة الفرنسية الوافد الأجنبي الذي عمق إحساس المصرين بذاتيتهم وتميزهم عن باقي أجزاء الإمبراطورية العثمانية. وأكد هـــذا الإحســـاس العـــودة إلـــى العســـكرية المصرية ابتداءً من عصر محمد علي وخصوصاً بعد انتصاراتهم المتتالية في محيطهم الإقليمي.

وقـد أدى إنشاء المدارس المدنية وإرسال المصريين فى بعثات إلى الخارج فـى عصر محمد على إلى إرساء ازدواجية التعليم، مما أضعف التوجه الإسلامى المحض لدى الشخصية المصرية.

ثـم عمـل الاحـتلال الإنجليزى لمصر منذ عام ١٨٨٢ على تعميق جذور القطـرية فـى مصر عن طريق نشر الكتابات التى تربط حاضر مصر بماضيها الفـرعونى. وهـو ما أدى إلى حمية النزعة الدينية لدى نخبة من المصريين ضد الدعوة لفكرة الوطنية المصرية وخصوصاً فى شكلها الفرعونى.

وأخـذوا يـنادون بالتحصن بالدين الإسلامى ورفع راية الجامعة الإسلامية كسلاح ضد الاحتلال الإنجليزى، ثم ما لبث أن ظهرت الفتنة الطائفية فى مصر فى الفـترة ١٩٠٨ – ١٩١١ نتيجة لتواتر الأحداث السابقة، ولكن انتصرت المصلحة الوطنـية للشعب المصرى على عوامل الفرقة وانصهرت الأمة المصرية بطائفتيها الإسلامية والمسيحية فى بوتقة واحدة لتؤلف نسيجاً متلاحماً يخوض كفاحاً مشتركاً ضـد الوجود الإنجليزى فى مصر والذى تجلت فيه أسمى صور الوطنية والتوحد المصرى فى ثورة ١٩١٩.

ومنذ العقد الثانى من القرن العشرين بدأ الاتجاه الإسلامى الذى كان سائداً من قبل، وتؤيده الأغلبية الساحقة فى الضعف وتوازى ذلك مع انهيار الخلافة العثمانية، وفى نفس الوقت أخذت تقوى وتشتد شوكة الوطنية المصرية مما ترتب عليه تعادل التوجهين فى النهاية معاً فى القوة والوزن والأثر داخل المجتمع المصرى.

ثم بدأ الاتجاه القومى العربى فى البروز ابتداءً من أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات من القرن الحالى .

وبهـذه المتوالية التاريخية المنطقية، تشابكت وتفاعلت التطورات والأحداث السياسـية والاجتماعـية التي عايشتها مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وتداخلت واختلطت إلى حد كبير بالقضايا الفكرية والصراعات التي دارت حولها، واحتلت مصر مكاناً بارزاً في متواليات الصراع والمواجهة الحضارية بين الشرق والغرب.

وهكذا، تطورت مصر خلال القرن العشرين بثلاثة اتجاهات فكرية تبحث كل منها عن تحديد **هوية مصر** وإلى أي التيارات تنتمي : تيار (الجامعة الإسلامية) أم تيار(الوطنية المصرية) أم تيار(القومية العربية) ولقد تفاعلت هذه التيارات الفكرية الثلاثة بقوة وتجادلت بعنفوان داخل العقل العام والضمير الثقافي للشعب المصري. ثـم تمكن العقل المصري العام من صهر التيارات الفكرية الثلاثة في بوتقة واحدة محكمة تألف من مجملها جوهر الهوية المصرية، حتى جاءت المحصلة النهائية لهذا التفاعل الجدلي الفكري في صيغة توفيقية فيما بين التيارات الفكرية الثلاثة، وتشكلت القـناعة المصـرية الجماعية بحقيقة هوية الوطن والمجتمع والأمة المصرية. تلك الهوية التي يجسدها نسيج محكم من القيم الثلاث (الإسلامية) و(الوطنية المصرية) و(القومية العربية) دون أسبقية أو أفضلية إحداها .

ومما سبق، يتضح أن *"المتوسطية"* ليست مكوناً أساسياً من مكونات الذهن المصري، وليست بعداً ثابتاً ضمن أبعاد الهوية المصرية، ولم تكن المتوسطية خلال أي مرحلة تاريخية قيمة فكرية ثابتة وأصيلة في العقل أو الهوية المصرية .

ورغـم ذلك،فـإن التـيارات الفكـرية الثلاثة التي تفاعلت بقوة داخل العقل والضـمير المصـري العـام، ورغم تباين مواقفها تجاه قضية الدائرة المتوسطية باعتـبارها إحدى مجالات الحركة الخارجية لمصر، بل ورغم تباين مواقف أنصار كـل تيار على حده في الرؤى إزاء هذا الموضوع ، إلا أن جميع هذه التيارات قد دعـت -وبدرجـات متفاوتة الشدة- إلى ضرورة التعاون والتفاعل مع دائرة إقليم الـبحر المتوسط وإن إختلف حجم ونطاق التأييد الذي أولاه أنصار كل تيار للدائرة المتوسطية في سياسة مصر .

لقـد كانت فكرة "المتوسطية" في **نظر أقطاب تيار الجامعة الإسلامية** تعني الحضـارة الأوروبـية الغربـية، ومن ثم رفض قيمها الفكرية، وسلوكياتها، ونمط حياتها.

ولكــن رغم حرص هذا التيار على محاربة التغريب –فكراً وعملاً–، إلا أنه كــان أكــثر حرصاً على عدم الانغلاق وطالما حث على السعي إلى الاستفادة مما وصل إليه الغرب من تقدم علمي ومادي.

وبذلــك يكــون التيار الإسلامي المصري قد **رفض المتوسطية كقيمة فكرية** تحمل في طياتها إيحاءات علمانية ومضامين الحياة الغربية، ولكنه في نفس الوقت دعا إلى المتوسطية باعتبارها أحد أبعاد ومجالات الحركة الخارجية لمصر .

وقــد أظهر **أقطاب تيار مدرسة الوطنية المصرية** التوجه المتوسطي المباشر والواضــح في فكرهم، فكان بديهي أن ينادي جميع أقطاب هذا التيار على اختلاف مشاربهم إلى ضرورة الاستفادة من الحضارة الغربية ومن العلوم الحديثة وتطبيقاتها في إطار تلك الحضارة .

ويــتفق فــي هــذا الطرح، كل من (مصطفى كامل)، و(أحمد لطفي السيد)، و(محمد حسين هيكل)، و(سلامة موسى).

وتعــد دعوة العميد/طه حسين إلى **مصر المتوسطية** أو **المتوسطية المصرية** أهــم وأبــرز ما جاء في هذا الصدد ، فقد كان طه حسين أقوى وأعمق من عالج الــتوجه المتوسطي في الفكر المصري قاطبة وكان أول وأجهر من قال بمتوسطية مصــر ودعا إلى الاتجاه إلى المتوسطية، وأن الإنسان المصري متوسطي الثقافة، ومتوسطي الماضي والحاضر، فلا أمل في مستقبل ذلك الإنسان، ولا جدوى من أي مشــروع نهضوي في بلاده إلا بإعادة اكتشاف وتفعيل هذا الجوهر المتوسطي في صــميم الشخصــية المصــرية، وحمل طه حسين لسنوات طويلة لواء الدعوة إلى المتوســطية، حــتى استحق أن يطلق عليه "مبشر المتوسطية"في التاريخ المصري المعاصر.

ثم كانت نظرية المفكر المصري حسين مؤنس عن المتوسطية، إضافة جديدة لتيار الوطنية المصرية في توجههم نحو المتوسطية،حيث يرى " أن البحر المتوسط هو العنصر الأساسي في تاريخ هذا البلد " وذلك من بين أبعاد تاريخنا التي يحددها (مؤنــس) بثلاثة أبعاد هي إفريقيا وآسيا والمتوسط. ويربط حسين مؤنس في تحليله

للمتوســطية ما بين الأمن القومي المصري، وما بين تفعيل الدائرة المتوسطية في سياسة مصر الخارجية.

**وقــدم دعــاة تــيار القومــية العربــية المصريين طرحاً فريداً عن الفكرة المتوســطية**، حيث انطلقت رؤية المفكر المصري (سليمان حزين) للمتوسطية من افــتراض أساسي مفاده أن البعد المتوسطي في شخصية مصر الثقافية والحضارية والسلوكية السياسية تتركز في اعتبارات التوظيف الإقليمي، السياسي والإستراتيجي لدور مصر في المنطقة العربية ، وليس بوصفه بعداً مستقلاً عن الإطار العربي كما ذهب إلى ذلك حسين مؤنس وبدرجة أقل طه حسين.

ثم كانت نظرية عالم الجغرافيا المصري جمال حمدان عن المتوسطية، والتي يــرى من خلالها أن البحر المتوسط هو البعد الرابع من الأبعاد المكونة لشخصية مصر، بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة الأخرى: الآسيوي، والإفريقي، والنيلي.

ومــع يقينه بأن "مصر أقل المتوسطيات متوسطية"، إلا أن حمدان ذهب إلى حــد اعتــبار المتوسطية أحد الأبعاد التكوينية لشخصية مصر، ودعا صراحة إلى ضرورة توظيف المتوسطية لخدمة الدائرة الأهم وهي الدائرة العربية.

وقدم علاّمة السياسة المصري حامد ربيع منظوراً أمنياً مصرياً وثيق الصلة بالمتوســطية، ويتأســس هذا المنظور على ركيزتين: الأولى، أن توظف السياسة المصرية مقومات موقعها الجيوستراتيجي من خلال التفاعلات مع القوى المتوسطية الأخــرى حفاظــاً علــى أمنها القومي المصري والأمن القومي العربي، والثانية: ضرورة توجيه اهتمام السياسة الحركية المصرية خارجياً نحو بناء مزيد من القوة الأسطولية البحرية الحربية والتجارية على أعلى مستوى تكنولوجي متاح، وذلك من خــلال الــتفاعلات المصرية المتوسطية، وبهدف أوحد ودائم ومستمر وهو الحفاظ على الأمنين المصري والعربي معاً.

وخلاصة ما سبق، فإننا لو نقبنا في ثوابت ومكونات الهوية الذاتية المتراكبة للأمة المصرية، لوجدناها خالية من المتوسطية ، فهذه الهوية تؤلف نسيجاً متلاحماً مــن تفــاعل ثلاث قيم فكرية هي الإسلامية والوطنية المصرية والقومية العربية،

دونما وجود حقيقي للمتوسطية ضمن ذلك النسيج، وعلى الرغم من ذلك، وفي نفس الوقـت، فقـد سعى مفكرو التيارات الفكرية الثلاثة الآنفة إلى إبراز أهمية التوجه المتوسطي في العمل الخارجي المصري، والحث -بدرجات متفاوتة- على ضرورة تفعيل الدائرة المتوسطية خارجياً ضمن دوائر اهتمام السياسة الخارجية المصرية.

## ثانيا : المتوسطية المعاصرة : تلاقي الإرادة السياسية المصرية بالحركة التنظيمية الأوروبية

لقد أخذت السياسة الخارجية المصرية تشهد منذ بداية التسعينيات، وخصوصاً مـنذ عـام ١٩٩١، تفعـيلاً لدائرتها المتوسطية باعتبارها إحدى دوائر ومجالات الحركة الخارجية لمصر.

فلقد شهدت التسعينيات -وحتى الآن- أهتماماً أكاديمياً وعلمياً، بل ودبلوماسياً أيضا بهذا الموضوع، وزادت كثافة المعالجات النظرية التى تتناول هذا الموضوع، خاصة فى ظل اشتداد الاهتمام المصرى الرسمى بإقليم البحر المتوسط فى السياسة الخارجية المصرية.

وتمثل ذلك فى إضافة دائرة رابعة لها، وهى الدائرة المتوسطية، بعد الدوائر الثلاث الأساسية : العربية والإسلامية والإفريقية.

وفى الجهة المقابلة، وتحت تأثير من المتغيرات العالمية والأوروبية والإقليمية، حدث تطور جذرى فى سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه المتوسط. حيث أشارت قمة المجلس الأوروبى والتى عقدت فى لشبونة فى يونيو ١٩٩٢، إلى أن شرقى وجنوبى البحر المتوسط، بالإضافة للشرق الأوسط، هى مناطق جغرافية لها أهمية كبيرة للاتحاد الأوروبى فى إطار الأمن والاستقرار الجماعى.

وفى سبتمبر ١٩٩٣، وجهت المفوضية الأوروبية خطاباً للسيد/عمرو موسى وزيـر الخارجية المصرى آنذاك تدعو فيه مصر لبحث وضع إطار جديد للعلاقات بين الجانبين، يتضمن تحرير التجارة، وإقامة حوار سياسى، وتوسيع نطاق العلاقات لتشـمل كافـة أوجـه التعاون الممكنة. وذلك فى إطار إستراتيجية جديدة لعلاقات

الاتحـــاد الأوروبـــي بـــالدول المتوســـطية جنوبى وشرقى المتوسط، تتوازى مع الاستراتيجية المصرية الجديدة نحو تفعيل المتوسطية فى سياستها الخارجية. بعبارة أخـــرى، فإنه يمكن القول بأن الإرادة السياسية المصرية قد تلاقت مع الاستراتيجية الأوربية تجاه البحر المتوسط خلال تلك اللحظة التاريخية.

ويقدم هذا الجزء دراسة لهذا "التلاقى" عبر الجزئيات التحليلية التالية:

- مصـــر والمتوســـطية فـــى ظـــل القطبية الثنائية (الخمسينيات حتى نهاية الثمانينيات).
- السياسة المتوسطية الأوروبية فى ظل القطبية الثنائية.
- مبادرة مبارك للمشاركة فى ستراسبورج ١٩٩١ : الصيغة – الدوافع.
- إعلان برشلونة للمشاركة الأورمتوسطية : سياسة أوروبية جديدة فى إقليم المتوسط.
- اتفاق المشاركة المصرية – الأوروبية (يونيو ٢٠٠١).

**١- مصر والمتوسطية في ظل القطبية الثنائية (فترة الحرب الباردة، الخمسينيات حتى نهاية الثمانينيات)**

لـــم يكن لمصر سياسة متوسطية معلنة المعالم والأركان، ومحددة الاتجاهات قبل طرح المبادرة المصرية للمتوسطية في نوفمبر ١٩٩١. غير أن مصر قد تبنت بعـــض السياســـات التي عملت على التقارب معها، والتقرب من دول المتوسط منذ سبعينيات القرن المنصرم.

ولدراســـة السياســـة المتوسطية المصرية خلال فترة الحرب الباردة (القطبية الثنائـــية)، يلـــزم التميـــيزما بين فترتي الحقبة الناصرية والحقبة الساداتية في هذا الصدد:

**أ- الحقبة الناصرية والتوجه المشرقي للسياسة الخارجية المصرية**

علـــى الرغم من أن المناظرة الفكرية بين المشرقيين والمتوسطيين، كانت ما تـــزال محـــتدمة حـــتى عندما جاء الرئيس جمال عبد الناصر إلى السلطة فى عام ١٩٥٢، إلا أنـــه أنهى تلك المناظرة تماماً، ولمدة ثمانية عشر عاماً هى مدة حكمه،

إذا اختار عبد الناصر الانحياز بوضوح للتوجه المشرقى فى سياسة مصر الخارجية، وذلك على حساب التوجه المتوسطى لمصر. ففى كتابه فلسفة الثورة، يعبر الرئيس جمال عبد الناصر عن تصوره لدوائر السياسة الخارجية المصرية، فيحددها فى ثلاث دوائر بالأساس، هى بالترتيب، الدوائر العربية والدوائر الإفريقية، والدوائر الإسلامية. معلنا أن "الدائرة العربية هى أهم هذه الدوائر، وأوثقها ارتباطاً بنا، فقد امتزجت معنا بالتاريخ، وامتزجت معنا أيضا بالدين".

ففى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢، لم يحظ البعد الأوروبى-المتوسطى بأهمية كبيرة فى أولويات السياسة الخارجية المصرية، يرجع ذلك إلى اعتبارين أساسيين، أولهما : ما ينطوى عليه ذلك من تناقض مع توجهات السياسة الخارجية المصرية فى تلك الفترة، كعضو مؤسس لحركة عدم الانحياز، ومناصر لحركات التحرر الوطنى فى مواجهة الدول الأوروبية الاستعمارية. وثانيهما : يتعلق بتوجهات السياسة الداخلية المصرية فى تلك الفترة والتى غلب عليها التوجه الاشتراكى أيديولوجياً، والأخذ بنظام الحزب الواحد سياسياً، والتأميم اقتصادياً. وكل هذه التوجهات لا تتسق مع القيم المتوسطية – الأوروبية من رأسمالية وليبرالية. وفى هذا الإطار يمكن فهم غياب البعد المتوسطى فى سياسة مصر الخارجية خلال الحقبة الناصرية.

**ب- الحقبة الساداتية والتفاعل المصري المتوسطي: بداية وامتدادات**

قرب منتصف السبعينيات، قدم الرئيس المصرى الراحل أنور السادات، مشروعاً جديداً، يحمل نظاماً جديداً للقيم وللتوجهات السياسية والاقتصادية، ويختلف جذرياً عن المشروع الناصرى. وقد تأسس المشروع الساداتى حول قيم التحرر الاقتصادى والتعددية السياسية المقيدة على المستوى القطرى، وعلى المستوى الإقليمى، ركز المشروع الساداتى على التراجع عن الدائرة العربية ودور مصر القيادى فيها، لصالح السلام مع إسرائيل، وعلى الساحة الدولية أنهى السادات الوجود السوفييتى فى مصر، وأقام تقارباً كثيفاً مع الولايات المتحدة.

ومع التغير الذى طرأ على توجهات القيادة السياسية المصرية فى السبعينيات، والاتجـاه نحـو الغرب، بدأت تظهر بواكير الاهتمام المصرى بالبعد الأوروبى – المتوسطى.

فـي هـذا الإطار، يمكن القول بأن علاقات مصر بالمتوسط – الأوروبي قد بدأت منذ أن وقعت مصر مع الجماعة الأوروبية – آنذاك – في ١٨ يناير ١٩٧٧ اتفـاق الـتعاون الشـامل الذي يحكم العلاقات بينهما، ومثلت الاتفاقية إطاراً عاماً للتعاون بين الجانبين في مجالين أساسين، **الأول، هو التبادل التجاري**، حيث قدمت **الجماعـة الأوروبـية لمصـر بمقتضى الاتفاق تيسيرات تجارية في صورة إعفاء** صـادراتها الصناعية وحصصاً من صادراتها الزراعية من الرسوم الجمركية أثناء **دخولها للسوق الداخلية الأوروبية، دون أن يقابل ذلك إلتزام ما مماثلاً بالتحرير من جانب مصر. وتمثل الجانب الثاني، في التعاون المالي، بهدف دعم الجهود المصرية للتنمـية، من خلال تقديم الدعم المالي في إطار بروتوكولات منفصلة. قدم الاتحاد بموجـبها لمصـر حوالي ٦٦١ مليون إيكو في شكل منح و ٧٩٣ مليون وحدة نقد أوروبية في شكل قروض خلال الفترة من ١٩٧٧ – ١٩٩٧.**

**فقد تضمن اتفاق ١٩٧٧ إعفاء صادرات مصر من المنتجات المصنعة ذات** المنشأ المحلي بنسب محددة من كافة القيود الجمركية، وإعطائها حصصاً لصادراتها مـن المنـتجات الزراعـية لتدخل أسواق المجموعة الأوروبية معفاة من الرسوم الجمركـية وذلـك أثـناء أوقـات محددة ومحدودة كل عام، وإعفاء صادراتها من المنسـوجات باسـتثناء الغزل والمنسوجات القطنية التي تخضع لحصص خاصة. ولكن مصر لم تستفد بالقدر الكافي من إعفاءات وتيسيرات الاتفاق، فبينما زاد حجم التبادل التجاري بين الجانبين حتى وصل إلى ١٨ مليار جنيه في عام ١٩٩٤، زاد العجـز في الميزان التجاري في غير صالح مصر، حيث بلغ ٨ مليارات جنيه في نفـس العـام. ويـرجع الخبراء والمحللون ذلك إلى عدم مرونة القطاع الإنتاجي المصـري، وعدم تمكنه من توجيه طاقاته للاستفادة من التيسيرات، وتشدد الجانب الأوروبـي في تطبيق قواعد المنشأ والمواصفات الفنية ومعايير الجودة. مما شكل

نوعـــاً مـــن الحمائـــية، كل ذلك بالإضافة إلى محدودية حجم الحصص الممنوحة لمنـــتجات مصر الزراعية المعفاة من الرسوم الجمركية وتحديد الفترات التي يطبق فـــيها الإعفاء ، بما يخرج عن مواسم الإنتاج المصرية، ومما يفقدها الجانب الأكبر من فائدتها.

وفـــيما يـــتعلق بالـــتعاون المالي في إطار اتفاق ١٩٧٧، فقد تضمن الاتفاق الترتيبات العامة للمساعدات المالية على أن يترك تحديد مبالغها والمشروعات التي تمولهـــا للـــبروتوكولات المالية المنفصلة التي تغطى فترات مدتها خمس سنوات، وتتضـــمن تلك البروتوكولات منحاً من ميزانية المجموعة الأوروبية بلغت حوالي ٦٦١ مليون وحدة نقد أوروبية، بالإضافة إلى قروض من بنك الاستثمار الأوروبي بلغـــت قيمتها حوالي ٧٩٣ مليون وحدة نقد أوروبية. وبالإضافة لذلك، يقدم الاتحاد الأوروبـــي المساعدات الغذائية غير المباشرة من خلال المنظمات غير الحكومية، بالإضـــافة لمســـاهمة الاتحاد في تمويل المشروعات المشتركة بين المنظمات غير الحكومية في الدول الأعضاء ومثيلاتها المصرية، والتي بلغت قيمتها في نهاية عام ١٩٩٤ حوالي مليار وحدة نقد أوروبية.

وهـــو مـــا يعنـــي أن اتفـــاق التعاون الشامل الذي يحكم العلاقات بين مصر والاتحـــاد الأوروبي منذ ١٩٧٧، قد قام على أساس فكرة العلاقة بين مجموعة من "الدول المانحة" و "دولة متلقية" حيث قدم لمصر :

- تفضـــيلات تجاريـــة من جانب واحد في صورة إعفاء جمركي للصادرات الصناعية المصرية إلى دول المجموعة الأوروبية، عدا الغزل والمنسوجات حيـــث كانت صادراتهما للمجموعة تخضع لنظام يعفي حصة سنوية محددة من كل منهما من الرسوم .
- إعفـــاء حصصـــا محـــددة من الصادرات الزراعية المصرية من الرسوم الجمركية فى مواسم زمنية محددة للتصدير.

- تقديـم مساعدات مالية لمصر بلغ إجماليها ٦٦١ مليون وحدة نقد أوروبية خلال الفترة من ١٩٧٧وحتى ١٩٩٥ في شكل منح، و٧٩٣ مليون وحدة نقد أوروبية في شكل قروض.

**٣- السياسـة المتوسـطية الأوروبـية فـي ظـل القطبـية الثنائـية (فـترة الحـرب الباردة)**

إن السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي تعني مجموع المواقف والاتجاهات التي تقوم بها دول الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المشاطئة للبحر المتوسط، سواء في أوروبـا – من غير أعضاء الاتحاد الأوروبي (تركيا، مالطة، قبرص، إسرائيل) – أو فـي شـمالي إفريقـيا أو في الشرق الأوسط. فلقد تطورت العلاقة بين الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر المتوسط على مدى حوالي ٤٠ عاماً تطوراً يرتبط بصورة كبـيرة بتطور الاتحاد الأوروبي نفسه، وتبعاً لذلك فلقد تغيرت سياسة الاتحاد إزاء المتوسـط وفـق مرحلتيـن زمنيتيـن هما : المرحلة الممتدة من ١٩٥٧-١٩٧٢، والمرحلة الممتدة من ١٩٧٢-١٩٩٠.

**(أ) السياسة المتوسطية في الفترة ١٩٥٧-١٩٧٢**

حتى عام ١٩٧٢، لم يكن للجماعة الأوروبية سياسة مشتركة تجاه دول البحر المتوسـط، فمع نشأتها عام ١٩٥٨ – بمقتضى معاهدة روما ١٩٥٧ – كان اهتمام الـدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية بحوض البحر المتوسط يتركز أساساً على ثلاث مناطق، ولاعتبارات مختلفة:

- دول المغـرب العربي: ويعود اهتمام الجماعة بالمغرب العربي إلى العلاقات الوثـيقة التي كانت تربط فرنسا بأقطار تلك المنطقة، والتي حتمتها اعتبارات القرب الجغرافي والتاريخ المشترك المليء بمظاهر الصراع والتعاون.
- الـدول الأوروبية المتوسطية : فبعد إنشاء الجماعة الأوروبية، سارعت الدول المتوسطية الأوروبية غير الأعضاء إلى تقديم طلبات الالتحاق بها وقد دفع ذلك الجماعـة إلى الاهتمام بتطوير علاقاتها مع تلك الدول من خلال التوقيع على اتفاقات تهدف إلى تكييف اقتصادياتها للانضمام .

❖ إسرائيل: فقد أقامت الجماعة الأوروبية منذ نشأتها علاقات وثيقة مع إسرائيل لأسـباب سياسية وتاريخية واستعمارية، وهو ما جعلها توقع مع إسرائيل في عام ١٩٦٣ اتفاقية تجارة تفضيلية، وتم تجديدها في عام ١٩٧٠.

ولقد اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة المتوسطية خلال هذه الفترة (١٩٥٧-١٩٧٢) بمحدودية الرؤية وجزئية الحركة، وذلك رغم وجود دوافع مصلحيه اقتصادية تحدو الطرف الأوروبي للاهتمام بالطرف المتوسطي، وخصوصاً فيما يتعلق بمجالات الإنتاج الزراعي، فضلاً على اعتبارات قضية الأيدي العاملة من البشرية المهاجرة من الدول المتوسطية إلى أوروبا، وكذلك الروابط التاريخية والثقافية العتيقة بين الجانبين.

إلا أن هـذه القـوة الدافعة للتقارب الأوروبي – المتوسطي، واجهتها عقبات سياسية واقتصادية حالت دون إرساء سياسة متوسطية فعالة للجماعة الأوروبية في تلـك المـرحلة، وأهمهـا اختلاف الرؤى بشأن مفهوم الديمقراطية واحترام حقوق الإنســان وممارساتهما. ثم مشكلات التباين الرهيب في مستويات المعيشة لدي كل من مجتمعي أوروبا والبحر المتوسط.

وبسـبب هـذه العقـبات الموضوعية، اتسمت السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبـية خلال فترة الستينيات بالمحدودية، حيث لجأت الجماعة الأوروبية -منذ إنشائها ١٩٥٧- في نطاق سياستها تجاه دول البحر المتوسط وحتى عام ١٩٧٢ إلى انـتهاج سياسـة تدريجية جزئية تمثلت في اتفاقات الانتساب بينها وبين العديد من الـدول المتوسـطية. وتطبيقاً لمبادئ نظام الانتساب كما وردت في معاهدة روما ١٩٥٧، أبرمت اتفاقية ياوندى في يوم ٢٠ يوليو عام ١٩٦٣ بغرض تنظيم عمليات انتساب ١٨ دولة إفريقية -حديثة الاستقلال آنذاك- إلى الجماعة الأوروبية. واشتمل نظام الانتساب بالإضافة إلى تنشيط المبادلات التجارية بين الجانبين إلى أوسع نطاق ممكـن وتقديم المعونات المالية والفنية من الجماعة الأوروبية إلى الدول الإفريقية المنتسبة.

وخـــلال فترة الستينيات توصلت المجموعة الأوروبية لعدد من الاتفاقيات مع دول المتوســـط مـــثل اتفاقـــية انتساب Association مع تركيا ١٩٦٣، واتفاقية تجاريـــة Non Preferential Trade مـــع إسرائيل ١٩٦٣ تلتها اتفاقية معاملة تفضيلية Preferential ١٩٧٠، واتفاقية تجارية Non Preferential Trade مع لبـــنان ١٩٦٥ تلـــتها اتفاقـــية معاملة تفضيلية ١٩٧٢، واتفاقيتا تعاون مع كل من المغرب وتونس ١٩٦٩، واتفاقية انتساب مع كل من مالطا ١٩٧٠ وقبرص ١٩٧٢.

و في مايو ١٩٦٤ تقدمت إيطاليا بمقترح للمجـــلس الوزاري للمجموعـــة الأوروبية حـــول وضع تصور شامل للعلاقة بالمنطقة والتي تتركز في العلاقات التجارية، من خلال ثلاثة مجالات رئيسية هي : إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر في المنتجات الصناعية بين المجموعة ودول المتوسط، وتقديم بعض التنازلات فيما يـــتعلق بالمنـــتجات الزراعية الواردة من دول المتوسط، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالـــي لتلك الدول. وعلى الرغم من رفض المجلس للمقترح الإيطالي، إلا أنه لفت الأنظـــار لأهمـــية وضع سياسة أكثر شمولاً للعلاقات بدول المتوسط. وهو ما قاد السياسة المتوسطية للجماعة الأوروبية إلى التحول إلى مرحلة جديدة.

**(ب) الفترة من ١٩٧٢-١٩٩٠ (السياسة المتوسطية الشاملة للجماعة الأوروبية)**

فـــي ١٩ أكـــتوبر ١٩٧٢ ومـــن العاصمة الفرنسية باريس أعلنت الجماعة الأوروبـــية "السياســـة المتوسطية الشاملة" التي استهدفت المساهمة في تنمية دول المتوســـط من خلال أداتين هما : زيادة التبادل التجاري، وفتح الاقتصاد الأوروبي لصادرات تلك الدول. والتعاون المالي داخل إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية، وقـــد ركزت على سبع دول عربية هي تونس والجزائر والمغرب (وقعت اتفاقياتها في أبريل ١٩٧٦) ومصر والأردن وسوريا (يناير ١٩٧٧) ولبنان (مايو ١٩٧٧) . بالإضافة إلى إسرائيل (مايو ١٩٧٥).

ولقـــد عـــبرت الجماعـــة الأوروبية خلال فترة السبعينيات والثمانينيات عن سياستها الشاملة تجاه منطقة البحر المتوسط بآليتين أساسيتين هما :

- ❖ سياسة المساعدة المالية في شكل قروض مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار أو مــن خــلال ميزانية الجماعة الاقتصادية الأوروبية ذاتها. وفي هذا السياق قدمــت دول الجماعــة الأوروبية مساعدات مالية إلى الدول المغربية الثلاث (تونــس – الجزائــر – المغرب)، كذلك تم نفس الشيء مع إسرائيل، ثم حدث نفــس الشــيء مع مصر والأردن وسوريا، حيث تلقت مصر مساعدات مالية بلغــت ٧٠ مليون وحدة حساب، ٦٠ مليون لسوريا، ٤٠ مليون للأردن، وذلك بموجــب توقيع اتفاقية بين المجموعة الأوروبية والدول الثلاث في ١٨ يناير ١٩٧٧.
- ❖ آلــية الحوار العربي – الأوروبي ابتداءً من عام١٩٧٤ على مستويات وزراء ودبلوماسيين بين الطرفين العربي والأوروبي، في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ فــي محاولــة لإعــادة تنظيم علاقات الطرفين في إطار سياسة شاملة لتنمية المنطقة وضمان أمنها واستقرارها .

ومع بداية الثمانينيات، وانضمام كل من اليونان (١٩٨١)، وأسبانيا والبرتغال (١٩٨٦) لعضــوية المجموعــة الأوروبــية، تصاعد الاهتمام الأوروبي بالمنطقة المتوســطية في إطار تلك" *السياسة المتوسطية الشاملة* " ففي مارس ١٩٨٥ أعلن المجلــس الــوزاري تأكيد الجماعة الأوروبية على الأهمية التي توليها للتعاون مع الــدول المتوســطية غير الأعضاء في الجماعة الأوروبية، مع التركيز على ثلاثة مجالات أساسية هي:

- دعم الإنتاج الغذائي لإنهاء التبعية الغذائية المتوسطية .
- توسيع مجال التعاون الفني والعلمي والصناعي .
- دعم التعاون الإقليمي .

كل ما سبق كان في سياق تطورات وتداعيات نظام القطبية الثنائية الدولية .

**٣- مبادرة "مبارك" للمتوسطية .. والسياسة المتوسطية الجديدة لمصر التسعينيات**

لم يظهر التوجه المتوسطي الفعال والحقيقي في أنشطة وتفاعلات السياسة الخارجية المصرية إلا مع بداية أعوام التسعينيات، وبصفة خاصة في ٢٠ نوفمبر ١٩٩١ حينما أعلن الرئيس مبارك مشروعاً أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج لإنشاء "منتدى دول البحر الأبيض المتوسط".

لقد جاءت هذه المبادرة انطلاقاً من إدراك مصر بأنها أكبر الدول غير الأوروبية التي تطل على البحر المتوسط، ولما لها من وزن كبير بفضل موقعها المتميز الذي يقع على محور الحركة بين إفريقيا وآسيا وبين البحر المتوسط والمحيط الهندي.

هذه الدعوة من الرئيس المصرى إنما شكلت نقطة الانطلاق العملية لفكرة التعاون المصرى الأوروبى المتوسطى، حيث التقت هذه الدعوة مع توجهات أوروبية فى نفس الاتجاه.

ففى خطابه المذكور، قدم الرئيس مبارك تصوره بشأن تحقيق الأمن والتعاون فى إقليم البحر المتوسط، بقوله أقترح تنظيم منتدى دول البحر المتوسط، على أن يتم توسيع نطاقه، بحيث يشمل كافه دول أوروبا والشرق الأوسط، ويكون بمثابة نقطة محورية للحوار والتفاعل بين المسئولين وغير المسئولين والمهنيين والمثقفين وكافة قطاعات مجتمعاتنا .....وإننى على ثقة من أن ذلك سوف يفتح آفاقاً جديدة للتعاون على المستويين الإقليمى والدولى.

ولقد قدم الرئيس مبارك فى نفس الخطاب الذى ألقاه أمام البرلمان الأوروبى، ستة اقتراحات تمثل مجالات خصبة للتعاون الإقليمى فى منطقة حوض البحر المتوسط بشكل عام، ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وهذه الاقتراحات هى :

أ- أن التغيرات الهامة فى أوروبا الشرقية من حرية وتحرر سوف تعزز وضع ودور المجموعة الأوروبية، وأن دول المتوسط تأمل ألا يكون

الاهتمام الأوروبى بشرق أوروبا هو على حساب دور أوروبا الهام والفعال فى حوض البحر المتوسط.

ب-أن الدول المتقدمة شرقاً وغرباً ركزت جهودها ومصادر ثروتها على تطوير قدراتها العسكرية. وأن الوقت قد حان -مع المتغيرات الدولية الحاصلة- لكى تعيد تلك الدول النظر فى سياساتها الخاصة بالتعاون فى مجال التنمية والمعونات الخارجية تجاه الدول النامية.

ج- أن تحدى التنمية هو تحد شامل يتطلب التعاون لتحقيقه، كما يتطلب الإنسحاب بين السياسات المالية والتجارية والأمنية، وهو مجال خصب للتعاون بين دول الجماعة الأوروبية ودول حوض البحر المتوسط، خاصة فى مجالات تحسين الإنتاجية ونقل التكنولوجيا.

د- أن مبادئ الديمقراطية ومعاييرها تشكل شرطاً أساسياً للتقدم، وأن الحرية السياسية والحرية الاقتصادية وجهان لنفس العملة، كما أن الديمقراطية والتنمية لا ينفصلان، وإذا كانت الدول المانحة للمساعدات تربطها بالديمقراطية وحقوق الإنسان، فإنه ينبغى مراعاة طريقة وبرنامج التنفيذ، الأمر الذى يختلف من دولة لأخرى.

هـ- أن الدول الأوروبية ومنطقة الشرق الأوسط قد عانت طويلاً من تكديس السلاح وسباق التسلح الأمر الذى أصبح من الضرورى التصدى له مع ضرورة التزام كافة دول المنطقة بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

و- أن إحياء الإسلام فى حد ذاته لا يشكل خطراً وتهديداً ضد أى دولة، فالإسلام عقيدة التسامح والتعايش والتعاون، وأن مظاهر العنف والكراهية بعيدة كل البعد عن الإسلام وتعاليمه الصحيحة، ولو ارتكبت باسم هذا الدين العظيم .

ولعل القراءة الدقيقة لصيغة "مبارك للمتوسطية"، إنما يوضح أن مضمون تلك المبادرة، ينطلق من رغبة السياسة الخارجية المصرية فى التأكيد على عدد من الأمور، أهمها :

- أن المنتدى المتوسطى -حسب طرح وتصور المصريين- يجب أن يظل مجرد إطار عام للحوار والتشاور، وليس إطاراً مؤسسياً يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات.
- أن المنتدى المتوسطى يجب أن يكون مفتوحاً لجميع الدول المتوسطية.
- أن المنتدى المتوسطى هو إطار عام للتعاون فى جميع المجالات الاقتصادية والتكنولوجية بين عموم الدول المتوسطية.
- وأخيراً، يجب أن يتسع المنتدى المتوسطى للحوار بين المؤسسات غير الرسمية، جنباً إلى جنب مع المؤسسات الرسمية.

وتعتبر المبادرة المصرية لإنشاء منتدى البحر المتوسط، الأولى من نوعها بوصفها مبادرة عربية، بل هى المبادرة العربية الوحيدة المقدمة لتأسيس علاقات التعاون المتوسطى، كما أنها تعتبر أيضا المبادرة الوحيدة من دول جنوبى وشرقى المتوسط فى هذا الشأن، وتعد مبادرة الرئيس مبارك المتوسطية، تجسيداً لتوجه جديد فى السياسة الخارجية المصرية، وقد أشار إلى ذلك صراحة السيد/ عمرو موسى وزير خارجية مصر -آنذاك- فى كلمته أمام مجلس الشورى، فقال : لقد أدت المتغيرات الدولية إلى تنامى اهتمام مصر بدائرة البحر المتوسط كأحد مجالات التحرك الحيوية للسياسة الخارجية المصرية التى تؤثر فيها كما تتأثر بها على امتداد الفترتين الحالية والمقبلة، وقد وضح الاهتمام جلياً من خلال المبادرة التى طرحها السيد الرئيس محمد حسنى مبارك فى نوفمبر ١٩٩١ أمام البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج لإنشاء تجمع لدول البحر المتوسط يكون بمثابة إطار للحوار والتفاعل بين كافة قطاعات المجتمع فى تلك المنطقة، كما يفتح آفاقاً جديدة للتعاون فيما بين دولها على المستويين الإقليمى والدولى".

كما أكد عمرو موسى أن "الدائرة المتوسطية" هى إحدى دوائر العمل الرسمية للسياسة الخارجية المصرية، فلقد حدد الوزير المصرى دوائر حركة السياسة الخارجية المصرية فى ثلاث دوائر تحديداً، وهى الدائرة العربية، والدائرة الإقليمية التى تضم أطرافاً غير عربية، تتداخل مصالحها مع الدول العربية، الأمر الذى يتطلب التنسيق والتعاون فيما بينها، ثم الدائرة المتوسطية التى تضم دول حوض

البحر المتوسط وتتسع لتشمل بقية دول أوروبا والدول المحيطة بدول المتوسط بحكم تشابك المصالح.

ويمكن تفسير ظاهرة تغير السياسة المتوسطية لمصر خلال فترة التسعينيات، استناداً إلى حدوث تغيرات فى معطيات البيئة الخارجية لمصر إقليمياً ودولياً. فلقد تفاعلت -منذ منصف الثمانينيات وبداية التسعينيات- ثلاث مجموعات من المتغيرات والمحددات الموضوعية أفرزتها متغيرات كل من البيئة الداخلية والبيئة الإقليمية والبيئة الدولية، والتى أدت إلى تغير السياسة الخارجية المصرية نحو إضافة ثم تفعيل الدائرة المتوسطية فى السياسة الخارجية المصرية خلال تلك الفترة.

**فعلى المستوى الداخلي** :كانت الدعاوى الفكرية لممثلي رموز الفكر المصري الحديث بقياداته الثلاثة (الإسلامي، والقومي العربي، والوطني المصري) بمثابة المنطلق النظري والإطار المرجعي لتبني سياسة متوسطية نشطة لمصر.

**وعلى المستوى الاقتصادى**: فإن اتخاذ مصر لقرارها بالتفاعل الحيوي المنظم مع الاتحاد الأوروبي، هو أمر يتعلق بالسياسات الاقتصادية العامة للدولة، يسعى لتحقيق عدة مكاسب، في مقدمتها:

- الحاجة إلى دمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي والاقتناع بأن تحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق المصرية للمنافسة العالمية من شأنه رفع مستوى كفاءة الصناعة المصرية، ودفع المنتجين المحليين لوضع استراتيجيتهم الإنتاجية على أساس التوجه نحو التصدير، بدلاً من سياسة الاعتماد على تغطية السوق المحلى والتي انتهى غرضها ومرحلتها بتأثيراتها السلبية على الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية، وعلى خلق فرص العمل ورفع مستوى المعيشة في المدى الطويل.

- ما يتحقق من مكاسب نتيجة الارتباط بتجميع اقتصادي كبير، من وضع مصر في موقع أفضل على خريطة العلاقات الاقتصادية الدولية، وبما يمكنها من جذب الاستثمارات وزيادة وزنها على صعيد التفاوض التجاري الدولي، بالمقارنة بالوضع فيما إذا بقيت مصر تتفاوض على الصعيد بصورة منفردة.

- الثقة المكتسبة نتيجة ارتباط مصر مع قوة اقتصادية علمية، تلتزم بدعم التنمية الاقتصادية في مصر ولديها مصلحة واضحة في ذلك، والوقوف إلى جانبها فيما تتخذه من إجراءات، وما يمكن مواجهته من أزمات.
- تثبيـت الفوائد الاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وتأكيد أنه جزء من سياسة اقتصادية طويلة الأجل، وليس مرتبطاً بمشكلة سيولة مؤقتة أو بالحاجة المرحلـية إلـى استكمال تنفيذ اتفاقات مصر مع مؤسسات التمويل الدولية ونادى باريس بهدف استكمال إلغاء الديون المصرية،مما يكرس مصداقية ما قامت به الحكومة من إصلاحات في مواجهة أسواق المال الدولية والشركات متعددة الجنسيات والمستثمرين بشكل عام.

ويضاف لكل ما سبق، أن الطرف الأوروبى المتوسطى يتوافر فيه عدد من المقومـات تعطيه الأولوية فى علاقات مصر الاقتصادية الخارجية من حيث كونه أكـبر شريك تجارى لمصر، حيث تمثل التجارة معه نحو ٤٠% من حجم تجارتها الخارجـية، فـى حين تمثل التجارة مع مصر نحو أربعة فى الألف فقط من مجمل التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبى. فضلاً على أهمية الاتحاد الأوروبى الاقتصادية عالمـياً باعتباره أكبر وأنجح تجمع اقتصادى فى العالم. ناهيك عن قربه الجغرافى والذى يمثل أحد العناصر الرئيسة فى نجاح وفاعلية التكامل الاقتصادى.

**وعلـى المسـتوى السياسى** : فلقد تضافرت مجموعة من العوامل الإقليمية والدولية التي دفعت مصر نحو تبني الخيار المتوسطي في هذه اللحظة الزمنية.

***فعلـى صعيد البيئة الإقليمية لمصر***: فإنه أمكن رصد متغيرين شكلا قوة دفع إيجابية نحو المتوسطية.

تمثل المتغير الأول في تطورات الصراع العربي – الإسرائيلي عشية اندلاع أزمة وحرب الخليج الثانية، ووصولاً إلى عملية مدريد للسلام وما شهدته من تطورات وما ترتب عليها من نتائج، وما أفرزته من تداعيات، بكل تعقيداتها ومدلولاتها والتي مثلت حافزاً خارجياً ومحدداً إقليمياً كانت له من القوة الدافعة

الإيجابية لتفعيل الدائرة المتوسطية في السياسة المصرية خلال الفترة التالية لانعقاد مؤتمر مدريد وحتى الآن.

فلقد ساهم انعقاد مؤتمر مدريد الدولى للسلام فى نهاية ١٩٩١، حيث قد كان كفيلاً –آنذاك– بتجسير الهوة بين الدول العربية وإسرائيل ولو بشكل نسبى، كما أنه أفسح المجال لإمكانية التحاور والدخول فى مفاوضات رسمية ثنائية ومتعددة الأطراف تجمع بين طرفى النقيض العرب وإسرائيل.

وبهذا المنطق يمكن فهم التحرك السياسى المصرى إقليمياً عبر دائرة البحر المتوسط تجاه أوروبا على أنه محاولة مصرية لمواجهة الثقل الأمريكى المساند بقوة لإسرائيل، بثقل أوروبى موازن للتواجد الأمريكى – الإسرائيلى الكثيف فى منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط.

**أما المتغير الثاني** النابع من البيئة الإقليمية لمصر، والذي ساهم في التحرك المصري متوسطياً، **فقد تجسد في تصعيد درجة التعاون الإقليمي الأوروبي – المغاربي وصولاً إلى صيغة (٥ + ٥)**، والتي أثارت المخاوف لدى الجهاز **الدبلوماسي المصري من إمكانية إقصاء مصر من منظومة التعاون الأوروبي – المتوسطي شمالي إفريقيا، أو من احتمالية قيام ترتيبات إقليمية تعاونية في المنطقة التي يفترض أن تمارس فيها مصر نفوذ الدولة الربان، دون أن يكون لمصر** حضور فعلى فيها، ومن ثم فإن مضمون صيغة (٥ + ٥) بهذا الشكل يمثل تحدياً للدور **الإقليمي** لمصر، الأمر الذي استوجب تحركاً دبلوماسياً خارجياً مقاوماً لهذا التحدي . ومن ثم كانت المبادرة المصرية لإقامة منتدى دول البحر المتوسط في سعيها للحد من سرعة صيغة (٥ + ٥) وإحلالها بتعاون متوسطي شامل.

**وأمـــا علـــى صعيد البيئة الدولية**: فلقد جرت خلال العقد الممتد بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٩٥ تغـــيرات كثيرة على الصعيدين السياسى والاقتصادى نرصد منها ثلاثـــة تطورات كانت لها انعكاسات سياسية واقتصادية على شكل العلاقات الدولية وعلى تحديد أولويات القوى العالمية وقراراتها الاقتصادية والتجارية :

- انهـيار المعسـكر الشرقى وفشل النظرية الماركسية فى التطبيق، وزوال الاتحـاد السوفييتى وانهيار المنظومة الاشتراكية السابقة، بما أنهى الحرب البـاردة وحالة الاستقطاب السياسى والاقتصادى الدولى، وأدى إلى التحول إلى "نظام عالمى جديد".
- نـتائج جولة أورجواى، وتأكيد الاتجاه العالمى نحو تحرير تيارات التجارة والمبادلات ما بين الدول.
- التكتلات الاقتصادية الإقليمية وقيادة ثلاثية الأقطاب تقود الاقتصاد العالمى، وهـى مـنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA، وتجمعات آسـيا والباسفيك ومنتدى التعاون الاقتصادى APEC، والاتحاد الأوروبى EU.
- وإزاء هـذه المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية، كان تحرك الدبلوماسية المصرية لقبول وتأييد ثم تبنى المشروع المتوسطى.

وفـى هـذا الإطـار، كان قرار مصر بالتكتل بالعرب مع أوروبا فى إطار الدائرة المتوسطية المصرية، ومن خلال المشروع الأورومتوسطى، الذى يعزز من قـوة مصـر ولا يحـرمها من عروبيتها والمستمد من النظرة شديدة الواقعية التى تميزت بها السياسة الخارجية المصرية، ولم تكن دعوة التقارب المصرية مع دول الـبحر المتوسط تمثل بحال ابتعاداً عن دوائر الاهتمام المصرية الأخرى، وخاصة الدائرة العربية. بل هى على العكس من ذلك. تدعيماً للأوضاع العربية وكسباً فعالاً لقضـاياها العديـدة، فضلاً على أنها ترجمة واقعية لسمة العصر وظروفه وطبيعة توجهاته، وتمشياً مع الاتجاه العالمى نحو التكتلات الاقتصادية.

ولقـد توافقـت الأهـداف والـرؤى المصرية تجاه المتوسطية مع السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبى، الذى تبنى قناعة عملية معينة قوامها أن أفضل وسيلة لمواجهـة ما يتحدى مصالحه فى دول جنوب المتوسط من مشاكل ناجمة عن الفقر والـزيادة السكانية (مثل الهجرة والتطرف والإرهاب)، هو العمل على مساعدة تلك الـدول فـى مواجهة مشاكلها الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة بها، فضلاً عن أن

نمو دول المتوسط اقتصادياً يحولها إلى أسواق خارجية منتعشة أمام منتجات الاتحاد الأوروبى.

بعبارى أخرى، يمكن القول بأنه قد حدث نوع من التلاقى بين الإرادة المصرية نحو المتوسطية من ناحية، والحركة السياسية الأوروبية نحو المتوسطية، أو ما عبر عنه الاتحاد الأوروبى بـ"السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبى فى التسعينيات" من ناحية ثانية.

**٤- إعلان برشلونة للمشاركة المتوسطية - الأوروبية ١٩٩٥: الدوافع ومجالات التطبيق**

أصدرت اللجنة الأوروبية تقريراً لمراجعة العلاقات بدول المتوسط وذلك في عام ١٩٨٩، آخذة في الاعتبار التحديات التي تواجه الجانبين في ضوء المتغيرات الدولية التي أخذ يشهدها النظام الدولي عشية انتهاء الحرب الباردة، وأعلن هذا التقرير في يونيو ١٩٩٠ وهو ما أطلق عليه "نحو سياسة متوسطية جديدة" **Toward A Renovated Mediterranean Policy**، وفي ١٨ ديسمبر ١٩٩٠ أقر المجلس الوزاري الأفكار الواردة بتقرير اللجنة في إطار ما أطلق عليه " السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي **The New Mediterranean Policy**"، وفي يونيو ١٩٩٢ بدأ التطور الجذري في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط. حيث أشارت قمة لشبونة (المجلس الأوروبي) إلى أن شرق وجنوبي المتوسط، بالإضافة للشرق الأوسط، تمثل مناطق جغرافية كبيرة الأهمية للاتحاد الأوروبي في إطار الأمن والاستقرار الجماعي. وفي يونيو ١٩٩٤ تبنى كلاً من المجلس الوزاري واللجنة الأوروبية فكرة تقييم السياسة المتوسطية، والفرص المتاحة لتطوير وتعميق تلك السياسة على المدى القصير والمتوسط. كما أعلنت قمة الاتحاد الأوروبي في (إسن) يوم ١٠ ديسمبر ١٩٩٤ الخطوط العريضة لتصورها حول مستقبل علاقات الاتحاد الأوروبي بدول المتوسط. وبناء عليه عقد مؤتمر (كان) بفرنسا يومي ٢٦ ، ٢٧ يونيو ١٩٩٥، لمناقشة إمكانية التطوير الفعلي للسياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي، ولقد تضمن البيان الختامي للقمة

موقف الاتحاد الأوروبي **المؤيد** للمؤتمر الأوروبي – المتوسطي الذي كان مزمعاً فـي برشـلونة فـي نوفمبر ١٩٩٥، واستناداً إلى هذا الموقف الأوروبي تم إعداد مشـروع الإعـلان الرسـمي لمؤتمر برشلونة، والذي أصبح أساساً للتفاوض بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية.

وبـالفعل، انعقد بأسبانيا مؤتمر برشلونة للتعاون الأوروبي-المتوسطي في ٢٧ و٢٨ نوفمـبر ١٩٩٥، بحضور السيد "خافيير سولانا Javier Solana ممثلاً عن مجلس الاتحاد الأوروبي، والسيد "مانويل مارين Manuel Marin" ممثلاً عن المفوضية الأوروبية ووزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة ممثلين لدولهـم وهـي : (أسـبانيا – ألمانـيا – أيرلندا – إيطاليا – البرتغال – بلجيكا – الدانمـارك – السويد – فرنسا – فنلندا – لوكسمبرج – المملكة المتحدة – النمسا – هولـندا – الـيونان) بالإضافة إلى وزراء خارجية الدول المتوسطية الاثنتي عشرة وهي ثمان دول عربية (الأردن – تونس – الجزائر – سوريا – السلطة الفلسطينية – لبـنان – مصـر – المغـرب) فضلاً على أربع دول أوروبية متوسطية ليست أعضـاء في الاتحاد الأوروبي (إسرائيل – تركيا – قبرص – مالطا) . ولقد أقرت الـدول السـبع والعشـرين المشاركة في هذا المؤتمر في البيان الختامي مشروع "المشـاركة الأوروبـية المتوسطية **Euro-Mediterranean Partnership (EMP)** والـذي يعرف بصيغة (١٥ + ١٢) ولقد تبلورت نتائج مؤتمر برشلونة في شكل وثيقة هامة صدرت عن المؤتمر، أكدت في مقدمتها على عدة أمور:

أ- التشديد على الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط، ورغبة دوله في إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعداً جديداً، يرتكز على تعاون شامل ومتضامن على مستوى الطبيعة الممتازة لعلاقات الجوار التاريخي.

ب- التأكيد على إدراك الأطراف المشاركة بأن الرهانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة تشكل على جانبي البحر المتوسط، تحديات مشتركة تتطلب حلاً شاملاً ومنسقاً.

ج- الإشـــارة إلى ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف ودائم في العلاقات بيـــن تلـــك الـــدول، يرتكز على روح المشاركة مع احترام ميزات وخواص وقيم كل المشاركين.

د- التأكـــيد علـــى أن هذا الإطار التعاوني المتعدد الأطراف يعتبر مكملاً لتوطيد العلاقات الثنائية التي يجب الحفاظ عليها وعلى خصوصيتها.

هـــ-التشديد على أن هذه المبادرة الأوروبية – المتوسطية لاتهدف إلى أن تحـــل محـــل المـــبادرات الأخرى التي تم البدء بها من أجل السلام والاســـتقرار والنمو في المنطقة، ولكن ستساهم في دفعها إلى الأمام، ويدعـــم المشاركون تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة ومستديمة في الشـــرق الأوسط ترتكز على القرارات الملائمة لمجلس الأمن وعلى المـــبادئ المذكـــورة في الدعوة إلى مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام.

و- التأكـــيد علـــى أن الهدف العام من جعل البحر المتوسط منطقة حوار وتبادل وتعاون، إنما هو تأمين السلام والاستقرار والازدهار وإرساء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر وتعزيز التفاهم والحوار بين الثقافات باعتبارها عناصر رئيسية للمشاركة.

ز- الاتفـــاق على إقامة مشاركة أوروبية – متوسطية عامة وتشمل جميع المجـــالات بين المشاركين عبر حوار سياسي معزز ومنتظم، وتنمية الـــتعاون الاقتصـــادي والمالي، وإعطاء قيمة أكبر للأبعاد الاجتماعية والثقافـــية والإنسانية. وتشكل هذه المحاور (السياسية – الاقتصادية – الثقافية) الجوانب الثلاثة للمشاركة الأوروبية – المتوسطية.

**فعلـــى مستوى المشاركة السياسية والأمنية**، عبر المشاركون في المؤتمر عن قناعتهم بأن السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط يشكل مكسباً مشتركاً يتعهدون على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتهم، ومن أجل هذا

فقـــد وافق المشاركون على قيادة حوار سياسي مكثف ومنتظم يرتكز على الاحترام للمـــبادئ الجوهـــرية للقانون الدولي، والتأكيد على عدد من الأهداف المشتركة في مجـــال الأمن والاستقرار الداخلي والخارجي، وذلك من أجل تأسيس مجال مشترك من السلام والاستقرار

وعمـــلاً على تحقيق أهداف المشاركة السياسية والأمنية والمتمثلة **في إقامة مـــنطقة سلام واستقرار مشترك** فقد تضمن برنامج العمل المرفق بوثيقة برشلونة اتفاق المشاركين في المؤتمر على عقد اجتماعات دورية ابتداءً من الربع الأول لعام ١٩٩٦، حيث :

-سيقومون بإجراء حوار سياسي لبحث أنجح الوسائل والطرق الكفيلة بتنفيذ المبادئ التي إعتمدها إعلان برشلونة.

- تشجيع معاهد السياسة الخارجية في المنطقة الأوروبية – المتوسطية لإقامة شبكة لتكثيف التعاون فيما بينهم بشكل عملي بداية من عام ١٩٩٦.

**أمـــا على مستوى المشاركة الاقتصادية والمالية،** فقد شدد المشاركون على الأهمية التي يعلقونها على النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم والتوازن في تحقيق هدفهـــم ببـــناء منطقة ازدهار مشتركة. وقد حدد المشاركون في المؤتمر الأهداف التالية على المدى البعيد :

– تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم .

– تحســـين ظروف الحياة للسكان ورفع مستوى التشغيل وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوروبية – المتوسطية .

– تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين .

ومـــن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد وافق المشاركون على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية تأخذ بعين الاعتبار اختلاف درجات النمو وترتكز على :

- الإقامة التدريجية لمنطقة تبادل حر .

- تنفيذ تعاون وتبادل اقتصاديين ملائمين في المجالات المعنية .

- زيادة ضخمة للمعونة المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه .

**وأخيراً، و على مستوى المشاركة الاقتصادية والماليةفي المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية**، فقد أقر المشاركون بأن الحوار بين الثقافات والحضارات والمبادلات الإنسانية والعلمية التكنولوجية على جانبي المتوسط، تشكل عنصراً رئيسياً في التقارب والتفاهم بين الشعوب وتحسين الإدراك المتبادل فيما بينهم. وفي هذا السياق، يوافق المشاركون على إقامة مشاركة بينهم في المجالات الاجتماعية والثقافية والإنسانية، ولهذا الغرض :

– يؤكدون من جديد بأن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان شرطان ضروريان لتقارب الشعوب ويشددون في هذا الصدد على أهمية الدور الذي تستطيع أجهزة الإعلام القيام به للتقريب والتفاهم بين الثقافات كمصدر للإثراء المشترك بين الأطراف .

– يلحون على ضرورة تنمية الموارد الإنسانية والاهتمام بالتعليم والتأهيل وخاصة للشبيبة في مجالات الثقافة ويعبرون عن عزمهم على تشجيع التبادل الثقافي ومعرفة لغات أخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة مستديمة للبرامج التربوية والثقافية والأخذ بالتدابير التي من شانها تسهيل اللقاءات الإنسانية وبالتحديد عبر تحسين الإجراءات الإدارية .

– الاعتراف بأهمية النمو الاجتماعي الذي يجب أن يواكب كل نمو اقتصادي والتأكيد على احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية بما في ذلك الحق في التنمية .

– التأكيد على الدور الرئيسي الذي بإمكان المجتمع المدني القيام به في عملية تنمية كل جوانب المشاركة الأوروبية – المتوسطية كعامل أساسي لإرساء التفاهم بين الشعوب.

وبصفة عامة، فإنه يمكن القول بأن اتفاق المشاركة المتوسطية – الأوروبية والذي تم التوقيع عليه من جانب وزراء خارجية سبع وعشرين دولة أوروبية ومتوسطية، يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥، يمثل قمة التطور في السياسة الأوروبية الجديدة تجاه المتوسطية، وتجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن فهم ذ لك التطور النوعي

في السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، بمعزل عن **الدوافع الأوروبية لتبني تلك السياسة المتوسطية.**

فمـــع نهايـــة الثمانينيات، حدثت مجموعة من التطورات التي أدت، وبشكل ســـريع، إلـــى تغيير الثوابت الرئيسية التي حكمت العلاقات الأوروبية المتوسطية، والدور والاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط، ومن أهم هذه المتغيرات:

- وصـــول التكامل الأوروبي في شقه الاقتصادي إلى نقطة تفرض سعيه لتوحيد سياسته الخارجية لتعمل على الدفاع عن مصالحه المشتركة، الأمر الذي انعكس في المفاوضـــات التـــي نتج عنها اتفاقية ماستريخت **Maastricht**، في شقها الخاص بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.
- اقتـــناع الـــدول في جنبي المتوسط بصعوبة تجاهل التطورات الكبيرة التي أدت إلـــيها عملية التكامل الأوروبي، والتي حولته من تكتل اقتصادي صرف، إلى كيان متزايد القدرة سياسياً وعسكرياً.
- انـــتهاء الحرب الباردة وتحرر السياسة الخارجية الأوروبية من القيود الصارمة التي فرضتها حاجتها للمظلة النووية الأمريكية في مواجهة الخطر السوفييتي.
- ولعـــل أهـــم هذه الأسباب قاطبة، هو تصاعد أسباب القلق من الخطر المزدوج للفقـــر والزيادة السكانية في منطقة جنوب المتوسط، وما قد ينتج عنهما من تطرف وإرهاب وهجرة.

فعلـــى الصعيد الاقتصادي، وصلت دول جنوبي المتوسط إلى مرحلة أزمة خانقـــة، فقـــد توقفـــت-أو كادت- معدلات النمو العالية التي تحققت في الستينيات والســـبعينيات، نتيجة لوصول نموذج التنمية القائم على سيطرة الدولة إلى حدوده، ولقصوره عن مواكبة الاحتياجات الاقتصادية للحفاظ على مستويات المعيشة، ناهيك عن تدهور مستويات المعيشة إزاء الزيادة السكانية السريعة، وقد ازداد الأمر سوءً بـــتزايد نسب البطالة والمديونية في الدول الواقعة جنوبي المتوسط، ما صاحب هذه المشاكل الاقتصادية تصاعد التوترات الاجتماعية، والتي انعكست في بروز ظاهرة

التطرف التي وجدت الدعم من بعض القوى الإقليمية والدولية، بشكل هدد في بعض الأحيان كيان الدولة ووجودها.

ولقـــد أدت كل هذه التطورات إلى زيادة الضغوط الطاردة للسكان في العديد مـــن دول جنوب وشرقي المتوسط، سعياً إلى حياة أفضل في شمالي المتوسط. في نفس الوقت الذي تفاقمت فيه أزمة البطالة في أوروبا وتصاعد الاتجاهات الرافضة للهجرة، والداعية إلى إعادة المهاجرين لبلادهم، بل وتطرفت بعض هذه الاتجاهات إلى العنصرية ومعاداة الأجانب، والتي ركزت اتجاهاتها على مهاجري دول جنوبي المتوسط بصفة عامة، وعلى المغاربة والأتراك بصفة خاصة.

وكـــان طبيعياً، في ظل هذه التطورات أن تستنتج دول شمال المتوسط إلى وجـــود حاجة ملحة للبحث عن صيغة أكثر نشاطاً وشمولاً للتعاون مع دول جنوبي المتوســـط، وبما يحقق الأمن والاستقرار في دول جنوبي المتوسط. كما تهدف دول جنوبـــي المتوسط إلى الاستفادة من هذا التوجه الأوروبي، في الخروج من مشاكلها الاقتصادية، عن طريق تحقيق دفعة تنموية، والارتباط بتكتل اقتصادي ضخم يمكنها من الصمود في النظام الاقتصادي العالمي الذي ليس فيه مكان للوحدات الاقتصادية الصغيرة.

وبعـــبارة أخرى، فقد وصلت دول شمالي وجنوبي المتوسط إلى استنتاج أن هناك ضرورة ملحة لخلق إطار تعاوني شامل يهدف إلى تحقيق ما يلي:

- عـــبور الفجـــوة الاقتصـــادية بيـــن شمالي وجنوبي المتوسط، بتحقيق تنمية متسارعة وقابلة للدوام في دول جنوبي المتوسط.
- عـــبور الفجوة الثقافية بين ضفتي المتوسط بالتركيز على المصالح والمنافع المشـــتركة والمتبادلة، بهدف إزالة بذور الصدام الحضاري التي بدأت في البزوغ، والمتمثلة في التطرف الديني في الجنوب، والعنصرية في الشمال.
- البـــناء على المحورين السابقين لخلق وحدة اقتصادية أكبر، تضم كل دول شـــمالي وجنوبي المتوسط، وبحيث تضعها في موقع أفضل على الخريطة الجديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

ومن الضروري في هذا المقام الإشارة إلى أن انتهاء الحرب الباردة، ومن ثم انتهاء انقسام أوروبا، والتطور السريع في علاقات الاتحاد الأوروبي بدول شرق ووسط أوروبا، واتجاه الاتحاد الأوروبي لتوجيه حجم كبير من المساعدات لهذه الدول، أثار قلقاً عميقاً لدي الدول المطلة على البحر المتوسط جنوبه وشماله خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إهمال دول جنوب المتوسط إلى الدرجة التي تؤدي إلى تفجر مشاكلها الاقتصادية. وهو ما دعا دول جنوب الاتحاد الأوروبي، بزعامة فرنسا إلى قيادة اتجاه لتدعيم العلاقات مع دول جنوب المتوسط، حتى ولو كان ذلك بشكل منفصل عن باقي الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي كان له دور هام في تحفز دول شمالي الاتحاد الأوروبي ككل، تفادياً لاستبعادها من هذه المنطقة التعاونية الجديدة.

وبالإضافة إلى كل ما سبق، فقد أدرك الاتحاد الأوروبي أن انفراج الصراع العربـــي–الإسرائيلي، سيؤدي إلى تغير جوهري في أولويات دول الشرق الأوسط، مـــن المواجهة العسكرية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومع اعتبار أن قدرة الولايـــات المـــتحدة على الوفاء بمتطلبات التنمية في هذه المنطقة ليست مطلقة أو ثابـــتة، مـــع استمرارية الضغوط الداخلية على الحكومة الأمريكية لتقليص ميزانية المساعدات الخارجية عامة، فإن مفتاح تحقيق تطلعات الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوســـط في ضوء هذه التطورات، هو مدى قدرته على توفير الإمكانيات اللازمة لدعم جهد دول جنوبي المتوسط في التنمية.

إزاء كل ذلك، طور الاتحاد الأوروبي ما أسماه بـــــ" السياسة المتوسطية المجددة" **Renovated Mediterranean Policy**، والتي صدرت في ١ يونيو ١٩٩٠، وتضمنت عدداً من التطويرات، على رأسها مضاعفة الموارد المالية المخصصة لمساعدات دول جنوبي المتوسط، ودعم برامج الإصلاح الاقتصادي بتلك الدول، وكذلك العمل على تعزيز فرص دخول منتجات دول جنوبي المتوسط إلى الأسواق الأوروبية. الأمر الذي اكتسب أبعاداً جديدة بإعلان منطقة الشرق الأوسط والمتوسط، منطقة " عمل مشتركة **Joint Action** "، طبقاً لأحكام اتفاقية

ماستريخت، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مما يعني إلتزام الدول الأعضاء بالتعامل معها بشكل موحد.

ودعـت الأفكار الأوروبية الجديدة إلى إقامة مشاركة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط **Euro Mediterranean Partnership**، تهدف إلى تحقيق التنمـية والأمـن والاسـتقرار والـتكامل، كما تدعو إلى استخدام ما لدى الاتحاد الأوروبي من أدوات اقتصادية لخدمة أغراضه السياسية.

الأمـر الـذي يعنـي أن الدافع الأوروبي الأساسي لإنشاء صيغة المشاركة المتوسطية-الأوروبية، هو دافع سياسي محض، وهو ما أكدته تصريحات (خافيير سـولانا) المـتحدث باسـم السياسـة الخارجية الأوروبية، وكذا تصريحات القادة والمسؤولين السياسيين الأوروبيين، ففي خطابه الذي ألقاه في جامعة القاهرة في ٨ أبريل ١٩٩٦، قدم الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) أمام أساتذة جامعة القاهرة ونخبة مـن المفكريـن المصـريين، شـرحاً مفصلاً للتصور الأوروبي بشأن المشاركة المتوسطية- الأوروبية جاء فيه "أن المشاركة المتوسطية- الأوروبية، هي مشاركة سياسـية قـبل كل شيء، هدفها خلق منطقة مشتركة من السلام والأمن، ولقد كان هدف فرنسا من إقتراحها هو إعداد ميثاق أوروبي متوسطي للاستقرار، على أساس طوعـي، والتقريب بين الدول التي تحترم القواعد نفسها، ووضع تدابير لبناء الثقة فـيما بيـنها، وتسوية المنازعات سلمياً". ثم يستطرد فيقول:"كما أن هذه المشاركة اقتصـادية أيضـاً، ولابـد أن تسمح بتأسيس منطقة أوروبية متوسطية من الرخاء والازدهار المشترك".

**٥- إتفاق المشاركة المصرية - الأوروبية (يونيو ٢٠٠١)**

لقد بدأت المفاوضات الرسمية بين الجانبين المصري والأوروبي في مطلع عـام ١٩٩٥، ومـنذ ذلـك الحيـن عقـدت أكثر من ٣٠ جولة من المفاوضات والمشـاورات والمقايضـات، خاضتها مصر مع الاتحاد الأوروبي لإنجاز اتفاقية المشـاركة المصـرية - الأوروبـية، حيث إتخذت شكلاً تنظيمياً بدأ باللجنة العليا للمفاوضات مع الجانب الأوروبي، برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية عشرين

وزيــراً، وقــد أنبثقــت عنها لجنه تنفيذية، يشارك فيها ممثلون للوزراء المعنيين، وتــتولى وزارة الخارجية عملية التنسيق بين هذه الجهات، ولم تقتصر المفاوضات علــى الجوانــب السياسية والاقتصادية، وإنما شملت كافة مجالات التبادل والتفاعل المصري المتوسطي.

وكــان وراء هذه المفاوضات قوة دفع قوية من جانب الرئيس مبارك الذي تدخــل أكــثر مــن مرة واتصل برؤساء الدول الأوروبية، وكان لهذه الاتصالات المباشــرة أثــرها المباشر في تذليل العقبات وتبديد الخلافات في فترات كثيرة من جولات المفاوضات.

ولقد أسفرت جولات التفاوض بين الجانب المصري ونظيره الأوروبي عن التوصــل إلــى نص متفق علية حول معظم الموضوعات. ويتناول مشروع اتفاق المشاركة المصرية-الأوروبية المعلن في يونيو ٢٠٠١ الموضوعات التالية:

**أ ـ الحــوار السياســي : ويتــناول أهمية تواصل الحوار وتعدد مستوياته وشــموله لكافــة مجالات اهتمام الجانبين وتحقيق الأهداف المشتركة. بما في ذلك** القضــايا الأمنــية والإقليمية، والنص على أن الطرفين يعليان مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ب ـ حرية التجارة : إقامة منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الأوروبي فــي المنتجات الصناعية. حيث يفتح الاتحاد الأوروبي أسواقه للمنتجات المصرية فــور دخــول الاتفاق حيز النفاذ، بينما تقوم مصر بفتح أسواقها تدريجياً على مدى إثنــي عشــر عاماً، ويسمح مشروع الاتفاق لمصر بتصدير حصص من المنتجات الزراعية في مواسم محددة معفاة من الرسوم الجمركية حتى سنة ٢٠٠٠، ثم يراجع الأمــر بعــد هذه الفترة الانتقالية. كما ينص على السماح باتخاذ بعض الإجراءات الوقائية لمواجهة الأزمات الطارئة .

ج ـ حق التأسيس وتقديم الخدمات : يؤكد الطرفان إلتزامهما بما أتفق عليه فــي إطــار جولة أورجواي في هذا الشأن. ولكن مشروع الاتفاق يتيح أن يتبادل

الطـــرفان مســـتقبلاً حـــق تأسيس الفروع والتوكيلات والشركات التابعة ، وحرية التجارة في الخدمات، على أساس تفاوضي انتقائي.

د ــ حركة رؤوس الأموال وموضوعات اقتصادية أخرى : يدعو مشروع الاتفـــاق لـــتحرير انتقال رؤوس الأموال والمدفوعات، المرتبطة بعمليات الميزان الـــتجاري أو الاســـتثمار المباشر وأرباحه، كما يدعو إلى إجراء مشاورات بهدف التحرير التام لانتقال رؤوس الأموال مستقبلاً. ويدعو للانضمام لعدد من الاتفاقات في مجال حماية الملكية الفكرية.

هـــــ ــ الـــتعاون الاقتصـــادي : يهدف إلى دعم التنمية في مصر ومساندة الجهـــود المصرية لرفع كفاءة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وخاصة ما يتعلق بعملـــية تحرير التجارة مع الاتحاد الأوروبي. وأيضاً التعاون في مجالات الصناعة وتشـــجيع الاســـتثمار والارتفـــاع بمســـتويات الجودة والمواصفات الفنية، وتحقيق الاعتراف المتبادل بالشهادات وتشجيع المشروعات المتوسطية والصغيرة والزراعة والصـــيد وتطوير التعليم والتدريب وتشجيع تعليم المرأة والاتصالات والمعلومات والـــتعاون العلمـــي والتكنولوجي والنقل والسياحة والطاقة والبيئة وتقريب القوانين والخدمـــات المالـــية. ومكافحـــة الإرهـــاب والمخدرات وغسيل الأموال وعدد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى .

و ــ التعاون الاجتماعي والثقافي : وذلك من خلال:

- حقوق الإنسان والديمقراطية، والعلاقات الاجتماعية المهنية .
- تنظـــيم أوضاع العمالة المصرية في أوروبا وضمان حصولها على معاملة مســـاوية للعمالـــة الأوروبية من حيث ظروف العمل والتأمينات والرعاية الاجتماعية .
- الحوار في المسائل الاجتماعية، مع التركيز على الطبقات الفقيرة، والهجرة غير المشروعة والمعاملة المتساوية لمواطني الجانبين .

- تشـجيع دور المـرأة وتنظيم الأسرة وتطوير النظم الاجتماعية والصحية، ودعـم الـتعاون الثقافي لتشجيع الفهم المتبادل، والتبادل الشبابي وتشجيع الترجمة، وحماية الآثار والتدريب، وإقامة المناسبات الثقافية .

ح ـ الـتعاون المالـي : يهـدف إلى دعم أهداف الاتفاق التنموية، وتشجيع القطـاع الخاص وتحديث الاقتصاد المصري ومواجهة الآثار المترتبة على الاتفاقية .

ط ـ الأحكـام المؤسسـية والعامة والنهائية : وذلك بإنشاء مجلس وزاري مشـترك يـتولى الإشراف على التعاون وتنفيذ الاتفاقية بشكل عام ، وتتولى مـتابعة تنفيذ الاتفاقية لجنة من كبار الموظفين. والعمل على مكافحة التهرب الضريبي، وتبادل منح المزايا الضريبية التي يقدمها الطرفان لطرف ثالث.

ولقـد تم التوقيع على الاتفاق في يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ /٢٠٠١/٦ ، ويبدأ تنفيذ الاتفاقية بعد نحو عامين من تاريخ التوقيع، يتم خلالهما عرض الاتفاقية على مجلـس الشـعب، وبـرلمانات دول الاتحاد الأوروبي للتصديق عليها، ويستغرق التطبـيق الكامل لمراحل الاتفاقية نحو ١٦ عام. وقد وقع الاتفاق السيد أحمد ماهر وزير الخارجية عن الجانب المصري بينما وقعها وزراء خارجية دول الاتحاد الـ ١٥ عـن الجانب الأوروبي. وأكد السيد أحمد ماهر أنة بتوقيع هذه الاتفاقية، تدخل العلاقات المصرية-الأوروبية مرحلة جديدة تضمن لمصر دخول صادراتها أوروبا دون عوائـق، كما تتضمن زيادة التجارة البينية، وتشجيع الاستثمار الأوروبي في مصـر. وأوضـح أن الاتفاقية جزء من عملية تحديث مصر التي يقودها الرئيس حسـنى مـبارك في كل المجالات وهى تمثل- في الوقت نفسه- تحديا لمصر لكي تطـور إنتاجها، وتقتحم الأسواق الأوروبية. وأكد أن تدعيم العلاقات مع أوروبا لا يعكـس أي تغير في أولويات السياسة الخارجية المصرية، حيث تسعى مصر إلى تدعـيم العلاقـات مـع كـل دول العالم، مشيراً إلى أن وجود علاقات متميزة مع الولايات المتحدة لا يعنى عدم وجود علاقات قوية مع أوروبا.

وفيما يلي عرض لأهم ملفات الاتفاق:

**الأول : القطــاع الــزراعى** : مــثل الفصل الزراعي صعوبة بالغة، بسبب السياســة الزراعــية الأوروبية المشتركة، وهي سياسة ذات أهمية اجتماعية لدول الاتحاد الأوروبي، التي حرصت على تقنينها في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. ومــن شأن هذه السياسة التأثير سلباً على فرص صادرات مصر الزراعية للاتحاد الأوروبي.

ويتــيح الاتفــاق توسيع التفضيلات التجارية القائمة لتشمل جميع المنتجات الزراعــية المصــرية، بالإضــافة إلــى حصول مجموعات جديدة من السلع على تفضيلات لأول مرة. حيث تستفيد الصادرات الزراعية المصرية على النحو التالي:

❖ توسيع قائمة الصادرات المصرية لأكثر من مائة سلعة، والحصول على حصص لتصدير منتجات جديدة لم تتمتع من قبل بأي حصص أو مزايا تجارية تفضيلية.
❖ مد مواسم التصدير لبعض الصادرات الزراعية الهامة مثل العنب والبطيخ.
❖ مراجعة المزايا الممنوحة للصادرات الزراعية المصرية كل ثلاث سنوات.
❖ مضــاعفة أو زيادة قيمة الصادرات الزراعية المصرية في كثير من المنتجات، وقــد تم تحديد هذه الحصص الزراعية سنويا بـــــ ٢٥٠ ألف طن بطاطس، و ٣٠٠٠ طــن زهــور، و٦٠ ألــف طن برتقال، و١٥٠٠ طن فراولة، وحصة مفــتوحة من الخرشوف والفول السوداني، و٢٠ ألف طن بسلة، و٣٥٠ ألف طن من العسل الأسود، بخلاف حصص أخرى لسلع يبلغ عددها الإجمالي ١٠٨ سلعة زراعية.
❖ زيادة تلقائية بنسبة ٣% سنوياً لأغلب حصص التصدير المتفق عليها.

**الــثانى : الصناعة** : يتيح الاتفاق إعفاء الصادرات الصناعية المصرية من الرســوم فــوراً، وإنهاء نظام الحصص لصادرات الغزل والمنسوجات والملابس، مقــابل تحرير واردات مصر الصناعية بالتدريج خلال فترة تمتد من اثنتي عشرة إلــى ســت عشــرة سنة من دخول الاتفاق حيز النفاذ، تحددها أربعة جداول هي: الجدول الأول ويستغرق أربع سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ ويتعلق بالمواد الأولية والسلع الرأسمالية اللازمة للإنتاج. والجدول الثاني يستغرق ست سنوات تبدأ

بعـد السـنة الـرابعة ويختص بالصناعات المغذية. والجدول الثالث يستغرق سبع سنوات تبدأ بعد السنة السادسة ويتعلق بالمنتجات النهائية. والجدول الرابع يبدأ من السـنة السادسـة وحـتى السادسـة عشرة ويضم باقي السلع. وفيما يتعلق بالسلع الزراعية المصنعة اتفق الجانبان على ثلاث قوائم للصادرات المصرية الأولى تتمتع بإعفـاء كـامل وتشمل: الزيوت والدهون والسكريات والصلصة والخميرة والمياه الغازيـة والسجائر. والثانية تضم: العجائن والبسكويت والمشروبات غير الكحولية وبـودرة البطاطس ويتم إعفاء الرسوم المفروضة على المكون الصناعي فيها فقط. والثالـثة تتمـتع بإعفاء تام على المكون الصناعي، بالإضافة إلى ٣٠% من رسوم المكون الزراعي وتضم الشيكولاتة والأغذية المصنعة من الكاكاو، وتعطى الاتفاقية الحـق لمصـر فـي إعادة فرض رسوم جمركية على بعض السلع في حالة تأثر الصـناعات الغذائـية المصـرية سلبيا وكذلك فرض رسوم وقائية في حالة زيادة الواردات الأوروبية من بعض المنتجات على مستويات معينة.

**الثالث : حماية حقوق الملكية الفكرية** : لا يضيف مشروع الاتفاق أية أعباء إضافية على مصر تتخطى التزاماتها في اتفاقية حماية الملكية الفكرية المعقودة في إطار اتفاقية الجات.

**الـرابع : قواعـد المنشأ** : تم إضافة المزيد من المرونة على قواعد المنشأ المعمـول بها منذ اتفاق ١٩٧٧، حيث تم تضمين المبدأ التراكمي في قواعد المنشأ بين الدول المتوسطية، وخصوصاً الدول العربية المتوسطية، بحيث يسمح باستخدام مكونـات عربـية أو أوروبـية في المنتجات المصرية بنسب معينة، مع احتفاظها بالمنشأ المصري.

**الخامس : المسائل القنصلية** : يعالج الاتفاق موضوع الهجرة غير الشرعية وإعادة التوطن (الترحيل) **Readmission** ، ويترك المشروع التفاصيل للاتفاقيات الثنائية الخاصة المبرمة من أجل هذا الشأن.

**السـادس : حقـوق الإنسان والديمقراطية** : حرص الجانب المصري على تضـمين اتفاق المشاركة المصري-الأوروبي ضرورة احترام الديمقراطية وحقوق

الإنســـان حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكان الحرص المصري من ذلك هو الحد من التوسع في تعريف مفهوم حقوق الإنسان.

**السابع : المسائل الاجتماعية** : يؤكد الاتفاق إلتزام أطرافه بالمعاملة العادلة لعمالهم المقيمين بصفة قانونية ويعملون في أقاليم الطرف الآخر.

وبالإضافة إلى هذه البنود، فإن الاتفاق يتعرض لموضوعات أخرى على قدر كبـير مـن الأهمـية، كالتعاون المالي بين الطرفين المصري والأوروبي، والذي بمقتضـاه تحصـل مصـر علـى مساعدات أوروبية في صورة منح لا ترد. كما يـتعرض الاتفـاق إلـى الـتعاون في مجال تنمية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلاً على التعاون في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنفيذ مشروعات مشتركة للبحوث والتنمية.

## ثالثاً : استمرارية الجدل في العقل المصري حول السياسة المتوسطية لمصر

لقـد شـهدت بدايـات القـرن العشـرين جدلاً واسع النطاق بين المفكرين المصريين حول ما إذا كانت المتوسطية تمثل *قيمة فكرية ذاتية*، وما إذا كان يمكن اعتـبارها إحـدى مكونات الهوية المصرية. ورأينا كيف حسم هذا الجدل باستبعاد المتوسطية من القيم المشكلة لهوية الأمة المصرية.

إلا أن القـرن العشـرين لم يشأ أن ينصرم، دون أن تشهد الساحة السياسية والفكرية والأكاديمية المصرية مناظرة حول مفهوم المتوسطية، ليست بأقل حدة من تلك التي شهدتها مصر مع مطلع القرن المنصرم. ولكن الفارق بين المناظرتين، هو أن المـناظرة الأولى دارت حول القيمة المتوسطية أو حول المتوسطية كقيمة ثقافية وتوجـه فكـري. أما المناظرة الثانية فكان موضوعها السياسة المتوسطية الجديدة لمصر في فترة التسعينيات.

ولقد تباينت الرؤى والاتجاهات والتصورات بصدد النظر للمتوسطية كدائرة حركة خارجية تتبناها الدولة المصرية، وتحرص على تفعيلها منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.

وحول هذا الجدل بشأن التوجه المتوسطي في السياسة الخارجية المصرية، انقسـمت مدرسة العلاقات الدولية المصرية إلى تيارين فكريين، أحدهما يعارض، والآخر يؤيد. وفيما يلي يتم التعرض لهذين التيارين، وللحجج التي ساقها كل منهما للتدليل على صحة موقفه.

**١ – التيار المعارض للتوجه المتوسطي لمصر**

تـنطلق حجة رفض هذا التيار للسياسة المتوسطية لمصر، من تخوفهم من التأثـيرات السلبية الأكيدة التي ستنجم عن المشروعات الإقليمية الجديدة المطروحة على مصر في حقبة التسعينيات والمتمثلة في "مشروع الشرق أوسطية" و "مشروع المتوسـطية"، ومـا تمثله تلك المشروعات من إمكانية تهديد العلاقات المصرية – العربية، ومن ثم إمكانية التأثير سلباً على الدائرة العربية لمصر.

وفي هذا الإطار، يتصور الدكتور/ أحمد الرشيدي "أن التحدي المتوقع لسياسة مصـر العربـية و الـذي تطرحه الآن الأفكار المختلفة المثارة بشأن مشروعات التعاون الإقليمي في المنطقة، وبالذات تلك التي يروج لها في الوقت الحاضر تحت مسـميات : " الشرق أوسطية"، "المتوسطية"، وغني عن البيان أن مكمن الخطر في مثل هذه المشروعات بالنسبة إلى المصالح العربية القومية منها والقطرية على حد سـواء، هو أنها مفروضة من الخارج وبالتالي فإنها لم تراع المصالح العربية. زد على ذلك أنه إذا كان ثمة آثار سلبية ستترتب على هذه المشروعات – حال الاتفاق على إقرارها – وبافتراض أن الدول العربية ستتفاعل معها بشكل منفرد، فإن أول هـذه الآثـار السلبية يتمثل في أنها ستنال –ولا شك– مما تبقى من الدعائم الواهنة للنظام العربي".

واتساقاً مع هذا الطرح، يرى الدكتور/حسن نافعة "أن خريطة المشروعات الإقليمية الجديدة المعروضة على مصر، تثير مخاوف مصر، رسمياً وشعبياً، من زاويتين: **أولاهما** : أنها نابعة من خارج المنطقة وبالتالي فهي مصممة أساساً لخدمة الأطراف التي دعت إليها أولاً وقبل كل شئ وتشكل حلقة من سلسلة الحلقات المكونة للاستراتيجية العليا لهذه الأطراف، فهذه الأطراف الداعية لها هي التي

توجه الدعوات وتحدد من يشارك فيها ومن يستبعد منها، وعلى سبيل المثال فقد دعي للمشاركة في مؤتمر برشلونة الخاص بمشروع المشاركة الأورو متوسطية دول ليست متوسطية مثل الأردن وموريتانيا واستبعدت منه دول متوسطية مثل ليبيا. وفي جميع الأحوال فإن هذه المشروعات تفتت العالم العربي إلى مناطق فرعية وتشارك فيها الدول العربية على أساس فردى. **وثانيتهما:** أن مصر مدعوة للمشاركة في هذه الأطر المؤسسية جمعياً في مرحلة تبدو فيها جامعة الدول العربية وكأنها على وشك التفكك والانهيار، ومن ثم فإن بعض هذه المشروعات يهدف إلى أن يشكل بديلاً مؤسسياً يحل محل الجامعة العربية ويقوم على أنقاضها، ومن الواضح جداً أن مكانه مصر داخل الجامعة العربية تختلف تماماً عن مكانه مصر داخل هذه الأطر الجديدة المقترحة، فبصرف النظرعن موضوع الروابط القومية والحضارية فإن مصر داخل جامعة الدول العربية هي أكبر الدول الأعضاء وزناً وتأثيراً ومن ثم نفوذاً، لكنها داخل الأطر المؤسسية الأخرى سوف تواجه بدول تعادلها إن لم تكن تتفوق عليها من حيث الوزن والتأثير مثل تركيا وإسرائيل، ويؤكد الدكتور/حسن نافعة ضرورة تكاتف الصف العربي، لأن ذلك من شأنه أن يعزز المركز التفاوضي لكل طرف عربي على حدة.ومن ثم فإن مصر بحاجة ماسة إلى إعادة ترميم جامعة الدول العربية وإصلاحها قبل أن تدخل في مثل هذه المشروعات.

وفـــي هـــذا الصدد، يطرح الأستاذ/ أحمد السيد النجار تصوره لماهية تأثير مشروع المشاركة المتوسطية على العلاقات المصرية العربية، فيعتقد" أن المشروع المتوســطي مـــن شأنه أن يفصل الدول العربية جنوبي وشرقي المتوسط عن باقي الدول العربية، وهو تأثير سلبي للغاية يمكن التفاعل معه على محورين : ***الأول،*** هو الإصرار على تعديل نطاق المشاركة ليشمل كل الدول العربية، ***والثاني،*** هو السعي الحثيــث لإقامة منطقة تجارة حرة عربية باتجاه سوق عربية واحدة كهدف نهائي، وذلـــك لتعظيم استفادة الدول العربية من المشاركة مع أوروبا من جهة ولتأكيد أن

الخـيار الاسـتراتيجي لمصر هو المشاركة الشاملة مع الدول العربية، وبحيث لا ينبغي أن يكون خيار المشاركة مع أوروبا متناقضاً معه على أي مستوي.

ويقـدم الدكـتور/عبد الملك عودة تحفظاً شديداً على المشروعات الإقليمية المعروضة على مصر، باعتبارها في مجملها تمثل إلغاء للبديل العربي، وفي هذا الاتجاه يؤكد الدكتور/عبد الملك عودة على "أن التصور الرسمي المصري المطروح يقوم على أساس محورية متوقعة للدور المصري، فمصر هي قلب الدائرة العربية، والدائرة العربية هي القلب النابض للدائرة الشرق أوسطية، والدائرتان سوف تكونان القلـب الـنابض للدائرة المتوسطية، كما أن المشاركة الإسرائيلية الأمريكية ترغب وتتصـور القيام بدور القلب النابض في الدائرة الشرق أوسطية، وهذان التصوران يقومان على تقدير عملي وهو أن الدائرة العربية يسودها التردد والتشتت".

ويـري الدكـتور/ أحمد ثابت "أن الموقف من مشروعات التعاون الإقليمي المضـادة للـنظام العربـي مثل الشرق أوسطية والمتوسطية احتل حيزاً كبيراً من الجـدل الفكـري والثقافـي والسياسي بين المثقفين والكتاب المصريين، وظهرت انقسـامات حـادة تـرجع إلـى الاندفاع العاطفي أو ذريعة ضرورية التكيف مع مستجدات العصر أو لوجود مصالح سياسية ومادية لمن يروج للمشروعات الجديدة، وهـذا مـا أدى إلى غياب التناول المعرفي والمنهجي للموضوع، وفي حين يظهر الحرص الغربي سواء من جانب الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي على إدخال دول غـير عربـية فـي النظم الإقليمية المقترحة وعلى رأسها إسرائيل ثم تركيا وقبرص، فإن من دافعوا عن هذه النظم لم يوضحوا ذلك بل ذهبوا إلى إبراز المزايا والمكاسب التي تجنيها مصر والدول العربية من التعاون أو الدخول في مشروعات التكامل الإقليمي الجديدة".

وقـد حذر الأستاذ/ جميل مطرمن مخاطر الترتيبات الإقليمية الجديدة، سواء "الشـرق أوسـطية" أو "المتوسطية". وهو يري أن العرب ينتقلون بوعي أو بدون وعـي نحو مرحلة تأسيس النظام المتشابك الأقاليم لأنه يجزئ العرب إلى أجزاء جغرافـية منفصـلة ومتشـابكة فـي آن واحد، جزء كبير منهم في الإقليم الشرق

أوسـطي، وبعـض هـذا الجزء مع جزء آخر في الإقليم المتوسطي، والإقليمان الأوسـطي والمتوسطي بدآ فعلاً في تأدية عملهما وترسيخ قواعدهما، ويبقى الإقليم العربـي الـذي انشغل الجميع عنه بالأوسطية والمتوسطية فقرروا تجميده ووقف نشـاطه وتفسـيخ قواعده وحرمانه من تأدية وظائفه". ويتساءل جميل مطر حول مسـتقبل النظام الإقليمي العربي الذي تأسس بمقتضى "بروتوكول الإسكندرية" غداة الحـرب العالمـية الثانـية، فـي إطـار جامعة الدول العربية. ومدى قدرته على الاسـتمرار، خاصة في إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة. ويشدد على أهمية تطور المساومة الجماعية العربية في إطار المشاركة الأوروبية المتوسطية بما يعود على مجمل الاقتصاد العربي بالنفع والفائدة".

وينتقد الدكتور/ نادر فرجاني المشروعات الإقليمية الجديدة على اعتبار أنها - أي الشرق أوسطية والمتوسطية - تمثل - من وجهه نظره - طرحاً لهوية جديدة على أنقاض الهوية العربية.

أمـا السفير/صلاح بسيوني، فيرى أن مشروع التعاون المتوسطي- شأنه شـأن المشـروع الشرق أوسطي- هو جزء من استراتيجية النظام العالمي الجديد، القائم على نهجين أساسيين هما السلام الشامل والتعاون الإقليمي. والمتوسطية بهذا المعـنى تعمـل على تجزئة المنطقة العربية، وفصل المشرق العربي عن المغرب العربـي، بدعوى انتماء المشرق العربي للشرق أوسطية، وانتماء المغرب العربي للمتوسطية.

**٢- التيار المؤيد للتوجه المتوسطي لمصر**

ويتأسـس منطق هذا التيار على أن المتوسطية هي إحدى دوائر السياسة الخارجية المصرية، ولا يرى أنصار هذا التيار أي تعارض بين الدائرة المتوسطية الوليدة، والدائرة العربية الأصيلة لمصر. ولم يكن مؤيدو التوجه المتوسطي لمصر ممـن ينـتمون إلى الدوائر الرسمية فقط، بل امتد التيار المؤيد للسياسة المتوسطية لمصر إلى الدوائر غير الرسمية أيضاً.

أ- الدوائر الرسمية المؤيدة للسياسة المتوسطية لمصر:

في خطابه أمام الجلسة المشتركة لمجلسي الشعب والشورى في افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب الجديد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٩٥، أكد الرئيس حسنى مبارك أن السياسة المتوسطية لمصر لن تكون انتقاصاً من رصيد الدائرة العربية لمصر.

كما حرص السيد/عمرو موسى وزير الخارجية السابق على التأكيد على أولوية العمل العربي ومحورية الدائرة العربية في السياسة المصرية، وذلك خلال مختلف تصريحاته، ففي المحاضرة التي ألقاها أمام المؤتمر السنوي العاشر لمركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، أشار إلى "أنه فيما يتعلق بالمشاريع الثلاثة التي دار حولها النقاش وهي المشروع العربي، والمشروع الشرق أوسطي والمشروع المتوسطي، والتساؤل حول أفضلية أي منها لدى جمهرة الدارسين، فإنه فيما يتعلق بالمشروع العربي، فهو أمر يتعلق بالهوية، وهو ليس مشروعاً وإنما هو وجود، فنحن نشكل أغلبية هذه المنطقة، كشعوب عربية، ودورنا فيها، يجب أن يكون أساسياً ومحورياً، لا نتنازل عنه، ولا نشارك فيه أحداً غيرنا، بل العكس يجب أن نحميه ونشارك في دعمه وتقويته". ويؤكد عمرو موسى أن ما يميز التوجه المصري تجاه الدائرة المتوسطية هو أن هذه الدائرة تستطيع استيعاب أي مشروعات إقليمية أخرى جديدة في المنطقة، كما أنها يمكن أن تمثل الإطار الملائم لوضع أسس العلاقات بين دول المنطقة بعد تحقيق السلام، وفي هذا الشأن يقول: "الشرق أوسطية ما زالت عنواناً لمضمون أقل، أما المتوسطية فتطرح نفسها للمستقبل، أما العربية فلا زالت موجودة، ويجب الحفاظ عليها في شكل يصب فيه الأقل في الأكبر، ويجب أن يكون هناك توافق عربي على مصالح معينة ومسار اقتصادي سياسي أمني يصب في الإطار الشرق أوسطي الذي يستغرق في الإطار المتوسطى، وهذا ما يجب أن نسير على أساسه ومن ثم فالمتوسطية من خلال استيعابها التفاعلات الشرق أوسطية خاصة بين العرب وإسرائيل لتأخذ شكل العلاقات الطبيعية بين الدول وليس شكل إعادة صياغة الوضع الإقليمي أو إحلال الدول نظام إقليمي جديد محل النظام العربي".

وبـــنفس المـــنطق، أكـــد الدكـــتور/حســـن البدراوي ممثل وزارة العدل في المفاوضـــات المصرية مع الاتحاد الأوروبي-على "أن الانتساب إلى العالم المتقدم والتعاون الوثيق مع أقطابه الرئيسيين من خلال المشاريع المطروحة ينبغي أن يقدر بقـــدره، بمعـــنى ألا يقـــوم تصور في الذهن العام أن هذا التعاون يعتبر بديلاً عن المشـــروع القومـــي العربـــي بحسبانه تجسيداً للهوية، فضلاً على ألا تنطوي هذه المشاريع على ما من شانه أن ينال من الهوية العربية".

ويؤكـــد السفير/رؤوف غنيم على "إنه لا يجب أن يؤخذ اهتمام مصر بالبعد المتوســـطي لسياســـتها الخارجية على أنه تغليب لهذا البعد على غيره من الأبعاد الأساسية، أو تفضيل لهذه الهوية المتوسطية على هويتها العربية الأصيلة والثابتة".

كمـــا أكـــد الدكـــتور/عصمت عبد المجيد الأمين العام السابق لجامعة الدول العربـــية أن الدعـــم والاهـــتمام الـــذي توليه الدول العربية للمشاركة الأوروبية – المتوســـطية ينطلق من كونها مكملاً وليست بديلاً عن الحوار العربي – العربي أو العمل العربي المشترك، وإنما يجب أن تنهض اتفاقات المشاركة العربية مع الاتحاد الأوروبي على منظور قومي تنموي شامل وبعيد المدى، يأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول العربية".

ولقـــد عـــبر عن هذا البعد بوضوح المهندس/إبراهيم فوزي وزير الصناعة السابق إذ يقول :"إن مستقبل مصر الاقتصادي يكمن في ارتباطها بالسوق العالمية، والدخـــول في اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي يتيح لمصر فرصة النفاذ إلى السوق الأوروبية وهي سوق ضخمة، كما أنها ستجذب الاستثمارات الأوروبية إلى مصر لتنتج وتدخل بإنتاجها إلى أوروبا، لأن تكلفة العمالة في أوروبا تزداد، وأعباء الضـــرائب ترتفع إلى جانب أن المناخ العنصري السائد في أوروبا لا يساعد على الإنتاج".

كما أكد السفير/محمد شعبان سفير مصر لدى الاتحاد الأوروبي "أن مصر حريصـــة على توقيع اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن، علـــى أن يكـــون الاتفاق متوازناً بطبيعة الحال، وألا يكون مباراة صفرية، ذلك أن

الاتفاق سوف يفتح آفاقاً رحبة أمام الاقتصاد المصري، فالميزة الأولى لتنفيذ الاتفاق هـــي حدوث ***طفرة نوعية*** في الصناعة المصرية بحيث تقوم الصناعات المصرية الجديـــدة-وأيضاً القائمة-واضعة في اعتبارها مسائل الجودة والمواصفات القياسية، والتغليف وأساليب التسويق وغيرها من المتطلبات التي ترتقي بالصناعة المصرية إلـــى مستوى العالمية. كما سيتيح اتفاق المشاركة زيادة فرص الاستثمار الأوروبي فـــي مصر من خلال مشاريع مشتركة، كما سيساعد على تشجيع تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية لمصر".

ويـــرى الســـفير/جمال البيومي رئيس وفد التفاوض المصري في مفاوضات المشـــاركة المصـــرية-الأوروبية "أن اتفاق المشاركة المصرية الأوروبية الجاري بشـــأنه الـــتفاوض مع الطرف الأوروبى، له أهمية عظمى تتمثل في فتح الأسواق الأوروبـــية أمـــام المنـــتجات الصناعية المصرية، ومن شأن فتح هذا السوق أمام منتجاتنا أن يجعل مصر منطقة جذب للاستثمارات المباشرة فيها من قبل كافة دول العـــالم للاســـتفادة من الميزة التي حصلت عليها مصر للتصدير للاتحاد الأوروبي بدون جمارك".

وتـــرى الدكـــتورة/نـــوال الـــتطاوي وزيرة الاقتصاد والتعاون الدولي: "أن المشاركة المصرية-الأوروبية تؤدي إلى تكثيف الجهود لنقل مزيداً من التكنولوجيا المـــتقدمة لـــدول جنوبـــي المتوسط -ومصر واحدة منها- بما يحقق زيادة الكفاية الإنتاجـــية لصناعاتها ووصول منتجاتها إلى المستوى العالمي من حيث الجودة أو التكلفة".

**ب- الدوائر غير الرسمية المؤيدة للسياسة المتوسطية لمصر**

فـــي هذا الإطار، حرص عدد من المثقفين والباحثين المصريين في مناسبات مخـــتلفة علـــى تأكيد الطابع غير التعارضي، والسمة اللاتناقضية بين تفعيل مصر للدائـــرة المتوســـطية ضـــمن دوائر تحركها الخارجي من ناحية، و بين الإبقاء بل والارتقاء بالدائرة العربية لمصر من ناحية أخرى. ففي هذا الصدد يمكن اعتبار "أنه إذا كـــان ثمة تعارض يمكن ملاحظته وتسجيله لأول وهلة ما بين المشروع الشرق

أوسـطي والمشروع العربي فإن أثر هذا التعارض يزول عند الحديث عن التوجه المصـري نحو الدائرة المتوسطية وعلاقته بالبعد العربي لمصر، ذلك أن أحد أبرز ركائـز الـدور المصري – المتصور – في الدائرة المتوسطية سوف يتضح من خلال سعى الدبلوماسية المصرية لإحياء الفكرة العربية".

ويؤكد الأستاذ/طه المجدوب على "أن دعوة التقارب المصرية مع دول البحر المتوسط وأوروبا قد تمثل دائرة جديدة من دوائر حركة السياسة المصرية ولكنها لا تمثل بحال ابتعاداً عن دوائر الاهتمام المصرية الأخرى خاصة الدائرة العربية. بل تعتبر مصر أن امتداد اهتمامها إلى شمالي البحر المتوسط هو امتداد طبيعي للنشاط المصـري عروبياً، وعنصر إيجابي هام يدعم الأوضاع العربية ويعتبر كسباً فعالاً للقضايا العربية العديدة، وترجمة واقعية لسمة العصر وظروفه وطبيعة توجهاته".

وفي تحليله للأبعاد الأمنية للمشاركة المتوسطية الأوروبية، يرى الأستاذ/طه المجدوب أنه في ظل التوجه العالمي نحو تحقيق الأمن المشترك أو الجماعي، فإن الـتعاون المتـبادل بيـن مجموعة متجانسة من الدول، أصبح هو السمة الأساسية للعلاقـات الدولية. واتساقاً مع ذلك يدعو الأستاذ/طه المجدوب إلى المتوسطية من مـنطلق إيمانه بأن أمن منطقة البحر المتوسط، هو امتداد للأمن القومي المصري. ولذلك كان المجدوب من المؤيدين لإجراءات بناء الثقة المشتركة بين مصر وباقي الـدول المتوسـطية، ومبرره في ذلك أن قضية الأمن باتت تمثل الموجه الرئيسى الـذي يحكـم المسيرة الأوروبية المتوسطية. فرغم التركيز المصري على الأبعاد الاقتصـادية والاجتماعـية للمشاركة، إلا أن المشاركة الأمنية والسياسية تأتي في مقدمة إعلان برشلونة ١٩٩٥، وتحتل قمة أولويات الطرف الأوروبي.

وينتهي المجدوب في تحليله، إلى أن التركيز على الجوانب الأمنية لا يجب أن يقتصـر على الجانب الأوروبي، بل إن الجانبين الأوروبي والمتوسطي لديهما دوافـع عديدة تقود توجههما المشترك، ويجب أن يعملا معاً من أجل تحقيق تفاعل مشترك بين أمن واستقرار القارة الأوروبية، وأمن واستقرار منطقة البحر المتوسط.

وهو ما يعني وجود علاقة تفاعلية ديناميكية تبادلية التأثير ما بين الأمن المتوسطي من ناحية، والأمن المصري من ناحية ثانية.

ولقد نبع تأييد الأستاذ/ لطفي الخولي للمتوسطية من اعتقاده في نظرية "تقاطع الدوائر" وعدم تعارضها، فهو يرى أن الدائرة المتوسطية لمصر، تتقاطع بدون تعارض مع دوائر السياسة الخارجية المصرية الأخرى، كالدائرة العربية، والدائرة الأفريقية، والدائرة الإسلامية..، وغيرها. بعبارة أخرى، فإن تبني مصر للمتوسطية كدائرة حركة خارجية، لا يعني –وفقاً لـ لطفي الخولي– تجاهل الدوائر الأخرى المتاحة للحركة أمام السياسة الخارجية المصرية.

أما الدكتور/وحيد عبد المجيد فقد كان مبرره لتأييد التوجه المتوسطي لمصر نابع من اعتقاده بأن المتوسطية من شأنها تدعيم التحولات السياسية المصرية نحو الديمقراطية، ذلك أن صيغة برشلونة تنطوي على تركيز خاص على مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويرى أن النص في مشروع المشاركة الأوروبية– المتوسطية على المكون الديمقراطي، هو الذي يكسب المشروع قوة، ويمنحه قبولاً شعبياً حقيقياً واسع النطاق، وبغير ذلك فإنه لا يكون أكثر من مجرد طرح يحمل في طياته بذور فشله. مؤكداً "أن النص على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في صيغة برشلونة يتناسب–من حيث التوقيت–مع ما تشهده دول جنوب المتوسط من تحولات سياسية واقتصادية باتجاه وضع حد لهيمنة الدولة على الحياة السياسية والاقتصادية. ومن شأن المشروع المتوسطي أن يسهم في تعزيز الاتجاهات التحررية نحو الديمقراطية في بلدان جنوب المتوسط، ولا سيما في مصر".

وينطلق الدكتور/محمد السيد سعيد في تأييده للمتوسطية من اعتقاده بأن المشاركة المصرية–الأوروبية سوف تعزز من فرص الاستثمار المباشر في مجالات التكنولوجيا الراقية سواء من خلال المشروعات الأوروبية في مصر، كما يمكن لأوروبا أن تساعد مصر في التحديث التكنولوجي من خلال المساعدة في تأسيس المراكز والمعاهد العلمية والتكنولوجية ونقل التجهيزات المعملية والبحثية

والمشـــروعات العلمـــية والتكنولوجـــية المشتركة وتدريب العلماء في مواقع إنتاج وبحث وتطوير أوروبية.

**الخاتمة :**

تلعـــب السياســـة الخارجية المصرية- جنبي البحر المتوسط- دوراً مبادراً وخلافـــاً لتدشـــين وتعزيـــز الـــتحرك نحـــو التعاون المتوسطي. أما على الجانب الأوروبـــي، شـــمالي المتوســـط، فيمثل البحر المتوسط بالنسبة للسياسة الخارجية الفرنســـية مجـــالاً حـــيوياً وهـــو مـــا يحدو فرنسا باستمرار نحو تدعيم المشروع المتوسطي.

وفي هذا الإطار، فإن تحليل العلاقات المصرية – الفرنسية تجاه التعاون في الـــبحر المتوســـط، يعـــد مهمـــة أساســـية لاستكمال الرؤية المصرية تجاه الدائرة المتوسطية.

وتكتسب طبيعة العلاقات المصرية – الفرنسية أهمية خاصة، تتبع من أكثر من زاوية:

فمن ناحية أولى، تمثل مصر في الطرف العربي – جنوبي المتوسط، "الدولة القـــائد" فـــي إطـــار الإقليم العربي، وذات المبادرة الخلاقة الأولى نحو المشروع المتوسطي، وهي مبادرة الرئيس "مبارك" وفي الجهة الأخرى من شاطئ البحر، أي شـــماله، تمـــثل فرنســـا "الدولـــة القائد" لمسيرة المشروع المتوسطي، في الإطار الأوروبـــي التنظيمي، أي في الاتحاد ذاته، بل إن دوائر السياسة الفرنسية يقع على عاتقها مسئولية موازنة التوجه الألماني القوي نحو وسط وشرقي أوروبا، في حين تطرح الرؤية الفرنسية، التوجه المتوسطي كبديل، للطرح الألماني.

ومـــن ناحـــية ثانية، تمثل العلاقات المصرية -الفرنسية القوة والموازنة في نفس الوقت للتحالف الأمريكي الإسرائيلي في الشرق الأوسط.

فلقد كانت فرنسا وما زالت من أهم دول البحر المتوسط المهتمة بتنشيط وتنظيم التعاون في إطاره، وتتمتع فرنسا بعلاقات متميزة مع دول حوض البحر المتوسط منذ عهود طويلة وعلى مختلف المستويات.

وربما كانت فكرة السوق الشرق أوسطية التي دشنها (مؤتمر عمان) المعقود في أكتوبر سنة ١٩٩٥ ومن قبله مؤتمر الدار البيضاء، هي التي أشعرت أوروبا (الاتحاد الأوربي) بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة بأن الولايات المتحدة هي التي بيدها مقدرات الشرق الأوسط.

وإزاء هذه التطورات الاستراتيجية، أحست فرنسا -بصفتها قائدة الرأي المنادي بالتوجه نحو جنوب المتوسط- بضرورة تعميق وتكثيف التحرك نحو المتوسط، وإغلاق الطريق على التحرك الأمريكي، وتطويق السياسة الأمريكية في المتوسط.

ونتيجة لكل ما سبق، جاء التحرك الفرنسي سريعاً لتطويق السياسة الأمريكية في المتوسط، حيث حرص الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" -ويؤيده إصرار أوروبي عام- على استبعاد أي مشاركة أمريكية أو روسية في مؤتمر برشلونة للبحر المتوسط. وتؤكد فرنسا -ومن ورائها دول أوروبا- على أنها تنظر إلى حوض البحر المتوسط، ولاسيما ضفته الجنوبية على أنه مجال توسعها الاقتصادي والثقافي والحضاري الطبيعي . ففرنسا لا تنظر إلى المسألة المتوسطية نظرة أحادية ضيقة، بل تتسم النظرة الفرنسية للمسألة المتوسطية بالتعدد في الأبعاد، وبالعمق في التناول. **وفي هذا السياق تأتي الرؤية المصرية للمتوسطية متوافقة ومتقاطعة ومتكاملة ومكملة للرؤية الفرنسية في عموميتها وشموليتها، وهو ما يشكل تقارباً من نوع خاص بين الأوساط السياسية المصرية وتلك الفرنسية.**

وبدأ التقارب المصري - الفرنسي تجاه الرؤية الاستراتيجية للتعاون المتوسطي منذ أن طرح الرئيس مبارك المبادرة المصرية نحو المتوسطية في ستراسبورج بفرنسا في نوفمبر ١٩٩١.

ثـم تلي ذلك سلسلة من الزيارات المتبادلة بين مصر وفرنسا بهدف تسريع وتدعـيم المشروع المتوسطي. وكان اجتماع وزراء خارجية ( مجموعة النواة) : مصـر - فرنسا - إيطاليا- أسبانيا - المغرب - اليونان - البرتغال- الجزائر - تونـس- تركيا، في الإسكندرية يومي ٣-٤ يوليو ١٩٩٤ بمثابة خطوة نحو تحقيق المبادرة المصرية.

ثم أعقب ذلك أيضاً سلسلة من الزيارات الرسمية المتبادلة بين وفود مصرية فرنسية. والتي كان من أهمها زيارة الرئيس مبارك لفرنسا، ثم تبعها زيارة الرئيس (جـاك شـيراك) إلى القاهرة. وخلالها حرص الرئيس "جاك شيراك" على الالتقاء بالمثقفيـن المصريين في جامعة القاهرة، حيث ألقى فيها محاضرة بعنوان " فرنسا والعالميـن العربي والمتوسطي". وهو ما يعكس الاهتمام الجم من الجانب الفرنسي بالبعد المتوسطي.

**ويـبقى الـنجاح في تدعيم وتثبيت وبرهنة الدائرة المتوسطية في السياسة الخارجـية المصـرية، مرهوناً بمدى التوافق والتكامل المصري- الفرنسي تجاه الـتعاون المتوسطي. ومرهوناً أيضاً بإيجابية التحرك المصري- الفرنسي في هذا الصدد.**

## مراجع مختارة

### الوثائق


١- وزارة التجارة الخارجية، "نصوص اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية"، وزارة التجارة الخارجية، جمهورية مصر العربية، ٣ أجزاء، يوليو ٢٠٠٢.

٢- لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي، سلسلة تقارير مجلس الشورى، التقرير رقم (١)، "مصر ودول حوض البحر المتوسط"، القاهرة، دار الشعب للصحافة والنشر، غير معروف تاريخ النشر.

٣- لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي، سلسة تقارير مجلس الشورى، التقرير رقم (٩) "مصر ودول حوض البحر المتوسط"، القاهرة، دار الشعب للصحافة والنشر. غير معروف تاريخ النشر .

٤- لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي، سلسلة تقارير مجلس الشورى، التقرير رقم (٢٤)، "مصر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية"، القاهرة، الشعب للصحافة والطباعة والنشر. غير معروف تاريخ النشر.

٥- بيان السيد / عمرو موسى وزير الخارجية أمام مجلس الشورى (٢٥/١٢/١٩٩٥) في ، عمرو موسى بيان حول سياسة مصر الخارجية ١٩٩٥ ، القاهرة، وزارة الخارجية ، مارس ١٩٩٦.

٦- مذكرة الشعبة البرلمانية المصرية حول : "مصر والمتوسطية : مضمون التوجه نحو المتوسط وموقعه بين دوائر السياسة الخارجية المصرية" في ، الاجتماع التحضيري للمؤتمر البرلماني الدولي للأمن والتعاون في حوض البحر المتوسط في أزمير ١٧-١٨نوفمبر ١٩٩٤، مجلس الشعب المصري ، الشعبة البرلمانية ، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٤.


### الكتب


٧- د. جمال حمدان ، شخصية مصر: دراسة في عبقرية المكان، (القاهرة : دار الهلال، ١٩٩٣).

٨- د.رؤوف عباس، مصر وعالم البحر المتوسط ، (القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦).

٩- د. سمعان بطرس فرج الله ، (مشرف) ، مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشـــرق الأوســط وتأثــيراتها على الوطن العربي ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ،١٩٩٨).

١٠- د.نادية محمود مصطفي (محرر) ، مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة ، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٧).

١١- د.هــناء خــير الدين و د. أحمد يوسف أحمد (محرران) ، مصر والجماعة الاقتصـــادية الأوروبية ١٩٩٢، (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩١).

١٢- د.ودودة بدران (محرر) ، تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩- ١٩٩٠)، (القاهــرة : مركــز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٢).

**الدوريات**

١٣- أحمــد السيد تركي ، "إدارة الصراع والتعاون في البحر المتوسط " تحديات جديــدة أمام السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي"، قراءات استراتيجية، العدد (٧)، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، يوليو ١٩٩٨

١٤- د.أحمــد ثابــت ، "المشاركة الأوروبية المتوسطية : دراسة وتقييم" ، سلسلة بحوث سياسية ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، العدد (١٠٣) ، نوفمبر ١٩٩٥

١٥- د.أحمــد جلال و د. برنارد هوكمان ، "مصر واتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوربي"، ترجمة د. سمير كريم، سلسلة أوراق العمل، ورقة عمل رقم (٩٦٠٣) القاهرة المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ١٩٩٦

١٦- السفير جمال البيومي، "المشاركة المصرية -الأوروبية "، أوراق اقتصادية، القاهــرة، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، بجامعة القاهرة، العدد (٩)، ديسمبر ١٩٩٥.

١٧- روبرتو أليبوني ، "البحر الأبيض المتوسط ككيان له مفهوم خاص" ، السياسة الدولية ، العدد (١١٨)، أكتوبر ١٩٩٤.

## Documents

18-Euro-Mediterranean Conference, Euro-Mediterranean Partnership, Barcelona Declaration, 27-28 November 1995.

19- Statement by H.E. Amre Moussa Minister of Foreign Affairs of Egypt, before the Shura Council (Cairo, 8th
Amre Moussa, Egyptian Foreign Policy 1995: Statements of H. E. Amre Moussaa Minister of Foreign Affairs of the Republic Arab of Egypt, Cairo, Ministry of Foreign Affairs, March 1996.

20-Euro-Mediterranean Partnership: Barcelona Declaration Work Programme, Barcelona, 27-28 November, 1995.

## Books

21-Ahmed Galal & Bernard Hoekman (eds.), Regional Partnership in Global Markets: Limits and Possibilities of Euro-Mediterranean Agreements, (Cairo: the Egyptian Center for Economic Studies, 1997).

22-Richard Pomfret, the Mediterranean Policy of the European Community: A Study of Discrimination in Trade, ( London : Macmillan Trade Policy Research Centre, 1986).

23-Samiha Fawzy (ed.), The Partnership Agreement between Egypt and the EU: Potential Impact and Policy Implications (Cairo: Faculty of Economic and Political Science, Cairo University, 1997).

## Articles

24-Laipson E., " thinking about the Mediterranean ", Mediterranean Quarterly, Vol.1, No.1, Winter 1990.

# الباب الثالث

# النظام العربى فى الفكر السياسى المصرى

**الفصل العاشــــر :** **الفكر السياسى المصرى والنظام العربى الجديد : مقاربة أولية**

د. أحمد يوسف أحمد

**الفصل الحادى عشر :** **إصلاح جامعة الدول العربية فى الفكر السياسى المصرى**

د. أحمد الرشيدى

# الفصل العاشر

# الفكر السياسى المصرى والنظام العربى الجديد

## مقاربة أولية

د. أحمد يوسف أحمد

## أولاً : ملاحظات عن المنهج:

يفترض أن موضوع الدراسة، وفق مخطط المؤتمر، هو البحث فى توجهات الفكر السياسي المصرى تجاه النظام العربى الجديد بمناسبة الدعوة التى أطلقها السيد/ عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية فى ربيع ٢٠٠١ للبحث فى صياغة نظام عربى جديد ، ومقارنة هذه التوجهات بأخرى سابقة عليها بالرجوع إلى إسهامات طرحت منذ أكثر من عقدين .

ومع تحليل المساهمات الفكرية المصرية فى هذا الخصوص فى أعقاب دعوة السيد/ عمرو موسى وُجد أن معظمها ركز بشدة على إصلاح جامعة الدول العربية الذى هو موضوع بحث آخر مستقل يقدم فى المؤتمر ذاته، ولذلك كانت هناك صعوبة شديدة فى تجنب التكرار والتداخل حاولت قدر الطاقة تفاديها على النحو التالى:

١- تم الاعتماد فى التحليل بشكل رئيسى على المنهج المقارن، بمعنى مقارنة توجهات الفكر السياسي المصرى إزاء قضايا النظام العربى الجديد بمواقف سابقة له اختيرت بحيث تكون أول: أزمة العلاقات المصرية -العربية بمناسبة التسوية مع إسرائيل (٧٩-١٩٨٧)، وتم الاعتماد فى تحليل توجهات الفكر المصرى فى هذا الخصوص على المساهمات الموجودة فى كتاب "المأزق العربى" (تحرير لطفى الخولى) والتى نشرت بين عامى ١٩٨٥ و١٩٨٦ على صفحة الحوار القومى فى جريدة الأهرام، وثانيا: أزمة الخليج وتداعياتها على النظام العربى، وتم الاعتماد فيها أساساً على المساهمات المنشورة لكل من جميل مطر وعلى الدين هلال فى كتابهما "جامعة الدول العربية : الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير" والذى صدر فى عام ١٩٩٣ عن مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ومحمد السيد السعيد فى كتابه "مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج" والذى صدر فى نفس العام عن سلسلة عالم المعرفة، وتم الاعتماد فى تحليل توجهات الفكر

المصرى إزاء قضايا النظام العربى الجديد بصفة أساسية على المساهمات المنشورة فى الصحف والمجلات والدوريات المصرية فى عام ٢٠٠١ منذ أعلنت النية فى ترشيح السيد/عمرو موسى أميناً عاماً للجامعة العربية.

٢- ترتبت على القراءة الاستكشافية للمصادر السابقة فرضية مؤداها أن ثمة استمراراً واضحاً فى توجهات الفكر السياسي المصرى إزاء قضايا النظام العربى عبر الزمن (أى عبر عقود ثلاثة تقريباً)، ولا ينفى هذا إمكانية ظهور أبعاد جديدة فى هذه التوجهات بما يواكب المتغيرات الإقليمية والعالمية، ولكن تبقى مع ذلك ثوابت واضحة .

٣- لم يتم تقسيم مساهمات المفكرين، الكتاب إلى تيارات فكرية (ليبرالية –قومية – إسلامية يسارية إلخ) وذلك لصعوبة التوصل إلى تصنيف دقيق للمفكرين لتداخل الحدود وتغير المواقع بالنسبة للبعض من مرحلة لأخرى، ولذلك تم تحليل المساهمات بحد ذاتها واستخلاص توجهاتها الفكرية فى مرحلة معينة لمقارنتها بغيرها من المراحل. ويلاحظ أن المقارنة قد تمت أساساً بين المرحلة الراهنة وما سبقها.

**ثانياً : *النتائج الأولية لتحليل مضمون الفكر المصرى تجاه النظام العربى* :**

**دراسة مقارنة وملاحظات نقدية:**

تقع الغالبية العظمى من توجهات هذا الفكر ضمن معسكر "الانتماء العربى"، وإن ظهرت قلة فى المرحلة الراهنة تجاهر علناً بنفى وجود نظام عربى يمكن إصلاحه، وتعبر اتجاهات هذه المجموعة عن رؤية متكاملة فى السلام مع إسرائيل، وبناء منظومة شرق أوسطية، وعلاقات عضوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويلاحظ أن جذور التوجهات الفكرية لهذه المجموعة تمتد إلى عقد التسعينات من القرن العشرين وبالذات أواخره.

استمرت توجهات الفكر المصرى موضع التحليل فى التركيز على ضرورة تعزيز المقوم المعنوى للنظام العربى: الوعى بالعروبة وجدواها، وتغليب المصالح العربية العليا على المصالح القطرية، مع اهتمام أكبر فى الوقت الراهن بتأكيد مكانة الدولة القطرية العربية فى أى نظام عربى جديد، وهو ما يشير إلى زيادة الوعى الراهن بتجذر ظاهرة الدولة القطرية فى النظام العربى، بعد أن كان أنصار الفكر القومى فى السابق يتبنون نظرة سلبية للدولة القطرية ويعتبرونها بحد ذاتها عقبة فى سبيل تجسيد المشروع النهضوى العربى .

استمرت ذات الاتجاهات عبر مراحل الدراسة فى التأكيد على ضرورة بناء القدرات العربية فى كافة المجالات الاقتصادية والإعلامية والعلمية والتكنولوجية والعسكرية، بما فى ذلك بناء قدرة نووية عربية ، والاستغلال الأمثل للموارد العربية فى هذا الصدد، مع ملاحظة ندرة المعالجة التفصيلية للقيود السياسية والمالية الواردة على بناء القدرة فى المجال النووى بصفة خاصة.

استمر التأكيد على مكانة الديموقراطية فى إصلاح النظام العربى وصولاً إلى تحقيق الصيغة المناسبة للوحدة العربية، وإن لوحظ أن الحديث قد اختفى فى المرحلة الراهنة عن أفكار تكوين "جبهة سياسية " سواء على الصعيد النظرى أو القومى من الأحزاب والمنظمات الجماهيرية التى تقود عملية التطور الديمقراطى إذا قورنت بمرحلة الثمانينات من القرن العشرين ، ولعل هذا راجع إلى تداعيات تفكك الاتحاد السوفيتى وانهيار المعسكر الاشتراكى فى أوروبا على الفكر اليسارى الذى كان رواده عادة يتبنون هذه التوجهات للخروج من مأزق النظام العربى فى بداية الثمانينات. كذلك لوحظ أن توجهات الفكر المصرى فى جميع مراحل المقارنة قد افترضت أن هناك علاقة ارتباطية طردية بين الديمقراطية والوحدة العربية، ولم تحاول مناقشة أيه صيغ أخرى بديلة لهذه العلاقة ، وهى ظاهرة شائعة فى الفكر القومى العربى بصفة عامة.

استمر الحديث عن ضرورة إصلاح جامعة الدول العربية باعتبارها الإطار التنظيمى للنظام العربى، وذلك من خلال إعادة هيكلتها، وإصلاح آلية صنع القرار فيها، وتفعيل مجلس الدفاع العربى، ومنظمات العمل العربى المشترك، وتعزيز دور الأمين العام، وإنشاء محكمة العدل العربية ...إلخ. ومع ذلك فقد تنبه دائماً عدد من الآراء إلى حقيقة أن ميثاق الجامعة قد لا يكون بحاجة إلى تطوير قدر حاجة العلاقات العربية – العربية ذاتها إلى هذا التطوير، بدليل أنه فى ظل ذات الميثاق اختلف أداء الجامعة من مرحلة لأخرى من الفشل إلى النجاح. ويلاحظ أن الحديث عن إصلاح جامعة الدول العربية قد شغل الحيز الأكبر من أفكار تطوير النظام العربى فى المرحلة الراهنة، وهو أمر متوقع لارتباطها باختيار السيد/ عمرو موسى أميناً عاماً، والآمال التى عقدت على ذلك الاختيار، والأفكار التى طرحها لتطوير النظام. ومع ذلك يجب التأكيد أن ذات الأفكار قد تكررت حرفياً فى الأزمات الأخرى السابقة التى تعرض لها النظام، وإن تكن قد شغلت حيزاً أقل من مجمل الأفكار المطروحة. كذلك يلاحظ أن دور الأمين العام وتعزيزه قد شغل حيزاً كبيراً ضمن أفكار تطوير الجامعة –على العكس من المراحل السابقة– وهو ما يعد انعكاساً لشخصية الأمين العام الجديد ومبادراته.

استمر الموقف غير المحسوم فى الفكر المصرى من التجمعات الإقليمية أو الفرعية بين من يرون فيها مخرجاً رئيسياً من إخفاق النظام العربى فى تحقيق وحدته أو تعاونه أو تضامنه على صعيد شامل ومرحلة عقيدية لإنجاز هذه الوحدة أو هذا التعاون أو التضامن على هذا الصعيد الشامل، ومن يضعون شروطاً لقبول هذه التجمعات،كأن تعمل فى الإطار الأشمل لجامعة الدول العربية من خلال آلية واضحة للتنسيق، وألا تؤدى إلى عزل دول بعينها –وبالذات مصر– عن المجرى الرئيسى للعمل العربى المشترك، ومن يطالبون بتقييم نقدى لدورها ، وهل جاءت محصلته الأخيرة لصالح النظام العربى أو ضده، ومن يتخذون منها موقفا سلبياً، إما

لأنها فى الحد الأدنى عاجزة وغير قادرة على الإنجاز، وفى الحد الأقصى آلية لتفكيك النظام العربى.

استمر التأكيد على النهج الوظيفى كمدخل لإصلاح النظام العربى من منظور إنجاز تكامله الاقتصادى بصفة خاصة، وإن لوحظ فى المرحلة الراهنة إشارات متكررة للمجال الثقافى أيضاً، ولعل هذا انعكاس لخطورة التحدى الذى تواجهه الثقافة والهوية العربيتان فى إطار العولمة ، كما يلاحظ أن أحداً فى جميع المراحل لم يناقش الشرط الموضوعى الأساسى لنجاح هذا النهج، وهو توفر الإرادة السياسية المشتركة العربية، إذ يسود الاعتقاد عامة بأن الاقتصاد وحده -على سبيل المثال- قادر على جر قاطرة التكامل العربى دون وقود سياسي، وهو اعتقاد شائع بسبب فهم قاصر لتجربة الاتحاد الأوروبى التى يتصور البعض أنها بلا أساس سياسي.

استمر الحديث عن ضرورة وجود آليات لقيادة النظام العربى نحو التطوير المنشود، وإن لوحظ فارق مهم بين المرحلة الراهنة وثمانينات القرن العشرين، حيث شغل الحديث عن الدور المصرى حيزاً كبيراً من الاهتمام فى ذلك العقد، بينما لا يظهر مثل هذا الحديث تقريباً فى المرحلة الراهنة، وربما يرجع هذا إلى أن عودة مصر إلى النظام العربى (١٩٨٧-١٩٨٩) قد بددت الشعور بغياب الدور المصرى، بغض النظر عن فاعلية هذا الدور. ومن ناحية ثانية فإن الحديث عن "قاطرة" عربية تقود النظام العربى بحيث تضم عدداً من الدول العربية يمثل استمراراً واضحاً فى الفكر المصرى تجاه إصلاح النظام العربى، وإن اختلف الكتاب فى تصورهم لهذه القاطرة، فنرى حيناً مصر وسوريا والعراق، وحيناً آخر مصر والجزائر والسعودية، غير أن الغالبية تحدثت عن المثلث المصرى – السورى-السعودى لإنجازاته المتكررة فى النظام العربى، ويلاحظ أن أحداً لم يتجشم مشقة البحث فى عيوب أن يكون هناك مثلث مغلق للقيادة على نحو يثير

بالتأكيد حساسية دول عربية أخرى فاعلة كالجزائر والمغرب والسودان واليمن ..إلخ. أو فى إمكانية تصدع العلاقة بفعل عامل أو أكثر بين أضلاع المثلث.

استمر الحديث عن ضرورة المواجهة الناجحة للتهديد الإسرائيلى كمتطلب من متطلبات بناء النظام العربى الجديد، وإن لوحظ اختلاف واضح فى المحتوى بين عقد الثمانينات من القرن العشرين، والمرحلة الراهنة التى يتميز فيها الحديث عن مواجهة إسرائيل بطابع براجماتى واضح يفترض أصلاً الاعتراف بإسرائيل، وهو ما لم يكن موجوداً بنفس الوضوح فى ذلك العقد.

استمر الاهتمام بضرورة وجود توازن فى العلاقات الدولية للنظام العربى بحيث لا يكون أسيراً لهيمنة قوة عالمية واحدة، وذلك من خلال إقامة شبكة متوازنة للعلاقات مع القوى الكبرى التى يمكن اعتبارها أقطاباً عالمية بازغة، ومع ذلك تميزت المرحلة الراهنة بكثافة الحديث عن العولمة، وموقف النظام العربى منها على النحو الذى يمكن من الاستفادة من إيجابياتها وتفادى سلبياتها، طالما أن الانفصال عنها مستحيل. وإن لم تحدث عادة معالجة تفصيلية لما هية تلك الإيجابيات والسلبيات وحدود الحركة الممكنة فى هذا الخصوص.

**ثالثا : ملاحظة ختامية :**

أظهرت النتائج الأولية للتحليل استمراراً واضحاً فى توجهات الفكر المصرى إزاء إصلاح النظام العربى عبر الزمن ، وربما يعكس هذا استمرار المأزق الذى يواجهه النظام، وإن اختلفت مقوماته. بعبارة أخرى فإن الحلول التى طرحت لأزمة النظام العربى منذ عقدين تقريباً ما زالت بمنأى عن التطبيق، ولا يلام" الفكر " على هذا، فهو ليس مطالباً بنقل الأفكار إلى حيز الواقع، ومع ذلك ربما يمكن انتقاده لغياب الاهتمام برصد هذا الاستمرار وتسليط الضوء عليه وعلى دلالاته بالنسبة لعجز النظام العربى الرسمى عن الأخذ بأسباب الإصلاح.

كذلك فإن نتائج التحليل أظهرت أن بعض الأفكار لا تناقش عادة بنوع من التعمق، كظاهرة التجمعات الفرعية أو الإقليمية ، وفكرة القاطرة القيادية للنظام ، وإشكاليات التكامل الاقتصادى العربى..إلخ.

وأخيراً فإن النتائج السابقة تشير إلى وجود نوع من الإجماع الوطنى فى إطار الفكر المصرى حول قبول العروبة كأساس وإطار لحركة مصر الإقليمية، وإن شذ عن هذا نفر قليل.

# الفصل الحادى عشر

# إصلاح جامعة الدول العربية فى الفكر السياسى المصرى

د. أحمد الرشيدى

**مقدمة:**

بدايةً، ثمة ملاحظات أولية مهمة نرى من الضروري الإشارة إليها، قبل الدخول إلى صلب هذا الموضوع الخاص بإصلاح جامعة الدول العربية من وجهة نظر الفكر السياسي المصري.

أما الملاحظة الأولى، فتتعلق بحقيقة أن اصطلاح الفكر السياسي المصري ـــ في مفهوم هذه الدراسة ـــ إنما يتسع ليشمل على وجه العموم كل نتاج العقل المصري خلال العقود الخمسة الماضية، وبالذات خلال العقدين الأخيرين منها اللذين تعالت فيهما الأصوات منادية بوجوب العمل حثيثاً من أجل تعزيز العمل العربي المشترك من مدخل إصلاح جامعة الدول العربية والارتقاء بمستوى أدائها. وينطلق هذا المفهوم الواسع للفكر السياسي المصري، فيما يتعلق بالموضوع محل الاهتمام، من فرضية أساسية مؤداها أنه يكاد يكون من المتعذر ـــ عملاً ـــ إيجاد فواصل قاطعة بين ما يمكن أن نسميه فكراً سياسياً بالمعنى الدقيق أو الضيق، وبين الفكر القانوني مثلاً، أو الفكر الاجتماعي، أو الفكر الاقتصادي، ..

وأما الملاحظة الأولية الثانية التي نرى الإشارة إليها، في هذا الخصوص، فتنبني على حقيقة أن اهتمام الفكر السياسي المصري بجامعة الدول العربية والقضايا المختلفة ذات الصلة بها، ليس منبت الصلة فـي واقع الأمر بالاهتمام المصري عموماً بهذه المنظمة العربية القومية وبطبيعة الدور والثقل الإقليميين لمصر في إطار منظومة العلاقات العربية ـــ العربية؛ قديماً، وحديثاً، ومستقبلاً. إن مصر التي تحمست ـــ دوماً ـــ لفكرة إنشاء رابطة تنظيمية فيما بين شعوب الأمة العربية وحكوماتها، حتى من قبل أن تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها، واحتضنت هذه الفكرة وتبنتها، وقدمت لها كل صور الدعم المادي والمعنوي، هي ذاتها ـــ أيضاً ـــ التي لم يدخر أبناؤها وسعاً في الدفاع عن الجامعة والمناداة بوجوب التمسك بها والإبقاء عليها رمزاً للهوية القومية العربية وإطاراً للعمل العربي المشترك، مع تقديم كل فكر إيجابي وبناء للنهوض بها وإصلاحها والإعلاء من شأنها.

وأما ثالثة هذه الملاحظات الأولية التي يهمنا التوكيد عليها، في هذا المقام، فتتمثل في حقيقة أنه ربما يكون من الصعب ــ عملاً وواقعاً ــ التمييز بشكل ظاهر بين إسهامات الفكر السياسي المصري فيما يتعلق بإصلاح جامعة الدول العربية، وبين إسهامات الفكر السياسي العربي عموماً في هذا الخصوص، حيث إن ثمة قواسم مشتركة عديدة بينهما. ولذلك، فإن الكثير من اجتهادات الفكر السياسي المصري بشأن إصلاح جامعة الدول العربية وتطويرها، لا تعدو في حقيقة الأمر إلا أن تكون توكيداً على اتجاهات الفكر العربي إزاء هذه المسألة.

وبالبناء على ما تقدم، فإننا نعرض لإسهام الفكر السياسي المصري، فيما يتعلق بمسألة إصلاح جامعة الدول العربية، من خلال التركيز على مستويين رئيسيين للتحليل؛ أما المستوى الأول، فنتناول من خلاله أبرز القضايا المتعلقة بإصلاح جامعة الدول العربية من وجهة نظر الفكر السياسي المصري بالمعنى المشار إليه آنفاً. وأما المستوى الآخر، فنخصصه لبيان اتجاهات هذا الفكر المصري بشأن مستقبل جامعة الدول العربية.

## أولاً : قضايا إصلاح جامعة الدول العربية في الفكر السياسي المصري:

تدور هذه القضايا على وجه العموم حول الموضوعات الآتية:[١]

### ١.آلية صنع القرارات:

لا شك في أن المدخل الخاص بآلية صنع القرارات وطريقة تنفيذها في إطار مؤسسات العمل العربي المشترك عموماً، يأتي في مقدمة المداخل التي اهتم بها الفكر السياسي المصري، ودعا إلى تطويرها بما يساعد على تعزيز هذا العمل، وبما يسمح بإرساء دعائم "مشروع قومي عربي" جديد.

فالمشاهد، الآن، أن العمل الدولي عموماً أخذ يميل إلى القبول بعدم ملاءمة الأخذ بقاعدة الإجماع ــ كصيغة لاتخاذ القرارات ــ لإنجاح أية محاولة للتعاون أو التكامل فيما بين مجموعة من الدول. ويصدق ذلك، بشكل جلي على حالة مؤسسات العمل العربي المشترك. فكما تكشف خبرة هذا العمل في إطار جامعة

الدول العربية مثلاً، يلاحظ أن إعمال القاعدة المذكورة كان لها مثالبها المتعددة، حيـث أدت إلى النيل من قدرة الجامعة على التحرك بإيجابية في العديد من المجالات، كما أدت ــ في نهاية الأمر ــ إلى جعل الجامعة بمثابة مؤتمر دولي عربي للتشاور لا أكثر(٢).

على أن عدم ارتياح الفكر السياسي المصري لآلية صنع القرارات في الإطار العربي من خلال قاعدة الإجماع وتحمسه ــ في المقابل ــ لقاعدة الأغلبية، سواء البسيطة أو الموصوفة، لا يعني النظر إلى هذا التعديل، بافتراض حدوثه، بوصفه يمثل العصا السحرية التي ستقيل مؤسسات العمل العربي المشترك ــ وجامعة الدول العربية على رأسها ــ من عثرتها، وستقود بالتالي إلى تعزيز هذا العمل. فكما سنرى، لاحقاً، فإن العبرة في المقام الأول والأخير ليست في النصوص القانونية المناسبة ــ على الرغم من لزوميتها ــ بقدر ما هي في الإرادة السياسية التي يناط بها إعمال هذه النصوص وما تتضمنه من قواعد وأحكام.

**٢ . علاج القصور في البناء المؤسسي القائم:**

يلاحظ الدارس لمنظومة العمل العربي المشترك على امتداد ما يزيد على نصف القرن من الزمان، أن المؤسسات التي ينبني عليها هذا العمل إما أنها تستند إلى هياكل تنظيمية جد محدودة من حيث نوعيتها، وخاصةً إذا ما قورنت بمثيلاتها في نطاق التجارب التنظيمية الدولية الإقليمية الأخرى، كتجربة التنظيم الدولي الأوروبي بل وحتى في إطار التنظيم الدولي الإفريقي القاري. وبعبارة أخرى، فالثابت أن البنية المؤسسية للنظام العربي ما يزال يغيب عنها بعض الأجهزة أو المؤسسات التي يلزم وجودها، ليس فقط من أجل استكمال هذه البنية، وإنما أيضاً لإمكان الحديث عن تطوير العمل الجماعي المشترك وتعزيزه.

وفي هذا السياق، ذهب جانب من المفكرين المصريين إلى أن أي محاولة جادة لدعم العمل الجماعي العربي للخروج من أزمته الراهنة، قد باتت تستلزم ضرورة أن يضاف إلى المؤسسات القائمة، بعد تطويرها، المؤسسات أو الأجهزة

التالية على وجه الخصوص: الجهاز القضائي، جهاز (مؤتمر القمة)، آلية عربية لحقوق الإنسان[٣].

أ ــ ففيما يتعلق بالجهاز القضائي[٤]، فإن ضرورته تنبع من حقيقة أن ثمة مجالات متعددة يستطيع من خلالها هذا الجهاز أن يسهم في تعزيز العمل العربي المشترك، سواء داخل جامعة الدول العربية أو خارج هذا الإطار. ومن هذه المجالات، وعلى سبيل المثال: المجال الخاص بالتسوية السلمية للمنازعات المختلفة التي تثور فيما بين الدول العربية.

فكما هو معلوم، ثمة إمكانية غير محدودة لدور مهم يمكن للجهاز المذكور أن يضطلع به في هذا الخصوص، وذلك على اعتبار أن هناك أنواعاً من النزاعات الدولية عموماً ــ ومنها النزاعات العربية ــ العربية لا يصح التعامل معها أو تسويتها إلا من خلال الأجهزة القانونية أو القضائية المتخصصة، وهي النزاعات التي اصطلح على تسميتها "النزاعات القانونية"، كنزاعات الحدود مثلاً، أو النزاعات ذات الصلة بتجاوز حدود الاختصاص فيما بين الأجهزة العربية وبعضها البعض. وهناك، أيضاً، المجال الخاص بوظيفة الإفتاء في الأمور الخلافية المعقدة، والتي تتباين بشأنها وجهات نظر الدول الأعضاء أو الأجهزة المعنية. فالمشاهد، أنه كلما تعددت مجالات العلاقات المتبادلة فيما بين مجموعة من الدول سواء داخل إطار تنظيمي معين أو خارجه، زادت ــ بالتبعية ــ موضوعات الخلاف التي يلزم لحلها الحصول على رأي أو فتوى قانونية من جهاز متخصص.

ب ــ وفيما يتعلق بجهاز (مؤتمر القمة)، فالمشاهد أن الخبرة التاريخية للعمل العربي المشترك -منذ إنشاء جامعة الدول العربية وحتى الآن- تكشف عن حقيقة أن اجتماعات القمة العربية ــأو ما عرف بدبلوماسية القمة العربيةــ قد تطورت لتصير أحد العوامل المهمة التي يعول عليها أحياناً في معالجة بعض الخلافات العربية المستعصية، إن لم يكن بواسطة المؤسسات الجماعية المعنية ذاتها، فعلى الأقل في إطارها أو تحت مظلتها.

على أن الملاحظ في هذا الشأن، هو أنه على الرغم من الفائدة الكبرى التي يمكن أن تحققها دبلوماسية القمة، وخاصةً في مجال التسوية السلمية للنزاعات، إلا أن هناك ما يشبه الإجماع في الإطار الفكري السياسي المصري على أن هذا النوع من العمل الدبلوماسي العربي يعتبر متخلفاً من نواح كثيرة بالمقارنة بغيره في نطاق بعض التنظيمات والتجمعات الدولية الأخرى.

ولعل من أبرز ما يلاحظه غالبية الباحثين المصريين، في هذا الخصوص، ما يلي:

فأولاً، يلاحظ أن اجتماعات القمة العربية لا تتم بشكل دوري. كما أن العمل العربي قد جرى عموماً على تغيب عدد ليس بالقليل من الملوك والرؤساء العرب عن حضور اجتماعات القمة. وكذلك، فإن الخلافات العربية الناجمة عن التوجهات السياسية المتباينة للعديد من الدول العربية، تعتبر بدورها من بين العوامل التي تفسر عدم فعالية دبلوماسية القمة في إطار النظام العربي، حتى أن القرارات التي تصدر عن اجتماعاتها قد أصبحت مجرد أمنيات لا ترقى إلى مستوى التنفيذ، وهو أمر يبدو – من وجهة نظر جانب من الباحثين – غير طبيعي، بالنظر إلى المركزية الشديدة التي تتسم بها عملية صنع القرار السياسي وطريقة اتخاذه في دولنا العربية.

ويشدد جانب من الفكر المصري، في هذا المقام، على أنه يمكن إحداث التطوير المنشود لهذه الآلية من خلال الخطوات الآتية: فأولاً، أنه أصبح من الضروري حسم الجدل الفقهي الذي ما يزال يجد صدى له في أوساط بعض الباحثين المهتمين بشأن الأساس القانوني لاجتماعات القمة على مستوى العمل العربي الجماعي، أي في نطاق جامعة الدول العربية، وذلك من خلال النص في صلب الميثاق على جهاز خاص للقمة يجتمع على مستوى رؤساء الدول.

ويتصل بذلك، من ناحية ثانية، وجوب أن يتضمن النص في ميثاق الجامعة إشارة صريحة إلى نظام معين لدورية اجتماعات القمة على غرار ما هو موجود في تنظيمات دولية أخرى، كمنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي،

ويفضل أن يكون ذلك مرة كل عام بالنسبة للاجتماعات الدورية أو العادية، وهو الأمر الذي يتم تداركه بالفعل في قمة القاهرة الاستثنائية في أكتوبر ٢٠٠٠[٥].

ومن ناحية ثالثة، يتعين أن يتضمن النص المقترح إشارة صريحة أيضاً إلى أن هذه الاجتماعات الخاصة بالقمة لا يجب أن تتم إلا على هذا المستوى الرسمي وحده كمبدأ عام، وما لم توجد ظروف طارئة للغاية تقضي بغير ذلك، وعلى سبيل الاستثناء.

وأخيراً، فإنه يلزم أن يشار في النص المذكور إلى أنه ما لم يتم الاتفاق على مكان انعقاد القمة في أي عاصمة أو مدينة عربية، فإنها تجتمع في المقر الدائم للجامعة بالقاهرة. والجدير بالذكر، في هذا الخصوص، أن قمة القاهرة الاستثنائية في أكتوبر ٢٠٠٠ قد انتهت إلى الأخذ بمبدأ التناوب فيما بين الدول العربية ــ وبحسب الترتيب الهجائي لأسمائها ــ كمعيار لتحديد مكان اجتماعات مؤتمرات القمة العربية العادية. ولذلك، فقد انعقدت أولى هذه القمم في العاصمة الأردنية عمان في مارس ٢٠٠١ .

ج ــ وأما فيما يتعلق بالحاجة إلى إنشاء آلية عربية لحقوق الإنسان، فيذهب جانب من الباحثين المصريين إلى أن نقطة البدء في هذا الخصوص تكمن في حقيقة أن التنظيم الإقليمي العربي القائم في الوقت الراهن يعتبر متخلفاً إلى حد كبير فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصةً إذا ما قورن بتجارب التنظيم الدولي المتعددة التي نشأت في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية. فالثابت، مثلاً، أنه على الرغم من الإشارة الصريحة في المحادثات التمهيدية لإنشاء الجامعة إلا أنها ـ أي الجامعةـ تمثل " استجابة للرأي العام العربي في جميع الأقطار العربية، فضلاً عن كونها قد جاءت تتويجاً للتطلعات والأماني القومية .. "، إلا أن الملاحظ هو أنه لا ميثاق جامعة الدول العربية ولا غيره من المواثيق التأسيسية ذات الصلة، قد تضمن أية نصوص فيما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان هذه[٦].

والواقع، أن إيلاء أهمية كبرى لهذه المسألة في نطاق العلاقات العربية – العربية، قد أضحى أمراً ضرورياً للغاية في الوقت الراهن، ليس فقط لأن قضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية لم تعد مسألة تهم الدول فرادى، وإنما أيضاً لأن نجاح أي تجربة للتكامل الإقليمي فيما بين مجموعة من الدول أصبح المدخل الحقيقي له هو الإنسان نفسه(٧).

وترتيباً على ذلك، لا يتردد جانب غير محدود في الفكر السياسي المصري في التوكيد على حقيقة أن أي محاولة جدية لصياغة " نظام عربي جديد " قادر على مواكبة التطورات الحادثة على المستوى الدولي العالمي، لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار هذه المسألة المهمة(٨).

**٣ . تصحيح شكل العلاقة فيما بين جامعة الدول العربية وغيرها من مؤسسات العمل العربي المشترك:**

كما هو معلوم، تتكون منظومة العمل العربي المشترك القائمة في الوقت الراهن من أربع طوائف رئيسية من المؤسسات المشتركة، وهي: جامعة الدول العربية، التجمعات العربية الجزئية، المنظمات والاتحادات العربية المتخصصة، التنظيمات والهيئات العربية غير الحكومية(٩). ولا شك في أن هذه المنظومة إنما تشكل أساساً متكاملاً لأي مشروع تكاملي عربي، إذا ما أحسن استثمارها وتوظيفها لخدمة العمل الجماعي المشترك، وإذا أخذ بعين الاعتبار أهمية وجود علاقة تنسيق بين هذه التنظيمات وبعضها البعض(١٠).

وتأسيساً على ذلك، في عبارة أخرى، يذهب البعض من المفكرين إلى أن مدخل التنسيق، فيما بين هذه المؤسسات وبعضها البعض، ينبغي أن يحظى بالقدر اللازم من الاهتمام، ونحن نتحدث عن " مشروع قومي عربي جديد " نواجه من خلاله التحديات الراهنة بمستوياتها الثلاثة الوطنية (القطرية)، والإقليمية، والعالمية. ولما كانت جامعة الدول العربية هي التي تشغل –وبحق – مركز الصدارة بالنسبة إلى خريطة المؤسسات والهيئات التي ينهض عليها النظام الإقليمي العربي منذ قيامه في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية، لذلك فإن هذه المؤسسة العربية

القومية — في رأي العديد من الباحثين — هي التي يجب أن تكون الطرف الأصيل في أية علاقة تنسيق يقترح إنشاؤها مع أية مؤسسة أو هيئة عربية أخرى[١١]. وفي قول آخر، فإن الحديث عن دعم العلاقات فيما بين مؤسسات العمل العربي المشترك، وبصفة خاصة علاقات التنسيق المتبادل، ينبغي أن يكون طرفاها: جامعة الدول العربية من جهة، وكل طائفة من الطوائف الثلاث من التنظيمات المشار إليها آنفاً من جهة أخرى، وذلك على التفصيل التالي:

**أ — علاقة جامعة الدول العربية بالتجمعات العربية الجزئية[١٢]:**

هناك اتفاق يكاد يكون عاماً بين جموع الباحثين المصريين على حقيقة أنه لا يوجد ثمة تعارض البتة بين وجود جامعة الدول العربية على قمة التنظيم الإقليمي العربي وبين إمكانية وجود تجمعات أو تنظيمات دولية عربية فرعية. فناهيك عن حقيقة أن إنشاء مثل هذه التجمعات، سواء القائمة منها في الوقت الحاضر كمجلس التعاون الخليجي أو اتحاد المغرب العربي، أو تلك التي يمكن أن تنشأ في المستقبل، يستجيب من حيث الأصل لاعتبارات الجغرافيا والتمايز النوعي النسبي لبعض الأقطار العربية وخاصةً فيما يتعلق بالأوضاع التاريخية والسياسية، من المسلم به أن إنشاء هذه التجمعات إنما يمكن النظر إليه بوصفه إعمالاً لمبدأ التدرج في العمل التكاملي العربي. زد على ذلك، أنه بالنظر إلى الموقع الرئيسي الذي تشغله جامعة الدول العربية على خريطة التنظيم الدولي الإقليمي العربي، فإن الأصل في الأمور هو أن ولايتها العامة تتسع لتستغرق كل شأن عربي، وبما في ذلك الشئون التي تدخل ضمن نطاق الولاية العامة لأي تجمع عربي (إقليمي) آخر. ومن ذلك، مثلاً، أن أمن دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتصل بنزاعها مع إيران حول موضوع الجزر في الخليج، إنما هو مسألة تعني جامعة الدول العربية، تماماً كما تعني مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ولذلك، فقد ذهب جانب من المفكرين المصريين إلى القول إنه إذا قدر لمسألة تعديل ميثاق جامعة الدول العربية أن تجد طريقها إلى التنفيذ ويؤخذ بها عملاً، فإن مسألة تقنين علاقة قانونية جديدة بين الجامعة وهذه التجمعات العربية

الفرعية ــ سواء القائمة منها حالياً أو التي يمكن أن تقوم مستقبلاً ــ قد أضحت أمراً ضرورياً من وجهة النظر المتعلقة بتحديث مؤسسات العمل العربي المشترك والارتفاع بمستوى أدائها كمدخل لبناء مشروع قومي عربي.

ولا شك في أن ذلك، إذا قدر له أن يتحقق، فإنه سيكون عظيم الفائدة في تعزيز العمل العربي المشترك حيث إنه سيسهم في بلورة ما يمكن أن نسميه " قانون دولي عربي " أو " قانون عربي " ، أسوةً بما اصطلح على تسميته بـــ " القانون الدولي الأمريكي " و " قانون المجتمع الأوروبي ".

وأخيراً ، وربما ليس أخراً، فإنه قد يكون من المهم، كذلك، أن تتضمن العلاقة الجديدة المقترحة بين جامعة الدول العربية والتجمعات العربية الفرعية نصاً يشير، بشكل صريح وقاطع، إلى وجوب ألا ينتهج أي من هذه التجمعات سياسة خارجية تتناقض في مجملها مع السياسات الخارجية التي تنتهجها الدول العربية عموماً في إطار الجامعة. ومؤدى ذلك، في عبارة أخرى، أن أي محاولة لإعادة بناء جامعة الدول العربية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن التجمعات العربية الفرعية لا يمكن أن تكون بديلاً عن هذه الجامعة بأي حال من الأحوال.

**ب ــ العلاقة بين الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة:**

يسلم جانب غير محدود من الفكر السياسي والقانوني المصري بأن هذه العلاقة يجب أن تولى أكبر قدر من الاهتمام، وذلك بالنظر إلى الدور المحوري الذي يمكن للمنظمات العربية المتخصصة أن تضطلع به في مجال تعزيز العمل العربي المشترك عموماً وتطويره بما يواكب التطورات الدولية الراهنة على المستويين الإقليمي والعالمي.

ويعزى ذلك ــ بحسب رأي جانب من هذا الفكر ــ إلى عدة اعتبارات.

فأولاً، لأن هذه المنظمات إما أنها قد نشأت أصلاً ومن حيث الأصل في إطار جامعة الدول العربية ذاتها، وإما أن الجامعة هي التي شجعت على إنشائها، وهو ما يعني أن أي محاولة لتطوير أداء الجامعة كمنظمة عربية رئيسية ــ أي

كركيزة لأي مشروع تكاملي عربي ـــ لا بد وأن تمتد لتشمل أيضاً المنظمات كافة التي أنشئت في إطارها.

وثانياً، لأن تقنين شكل جديد لعلاقة المنظمات العربية المتخصصة سواء ببعضها والبعض الآخر أو بالمنظمة العربية الأم ـــ جامعة الدول العربية ـــ صار ضرورياً في الوقت الراهن بالنظر إلى حقيقة أن المدخل الوظيفي هو الذي أصبح يعول عليه الآن في تحقيق أهداف التكامل الإقليمي لأي مجموعة من الدول.

وثالثاً، لأنه مع تزايد أعداد هذه المنظمات، وبشكل مطرد، في نطاق العمل العربي المشترك، فقد أدى ذلك ـــوفي غيبة وجود تنسيق فعال فيما بينهاـــ إلى حدوث نوع من الازدواجية والتداخل في الاختصاصات، وهو ما ترتب عليه في النهاية هدر كبير للإمكانات وعدم القدرة على الإفادة القصوى من الموارد المتاحة.

**أما عن المرتكزات التي ينبني عليها الشكل المقترح للعلاقة الجديدة المتصورة، بين جامعة الدول العربية والمنظمات العربية المتخصصة التي نشأت في إطارها أو التي تعمل بالتعاون معها بحسب رأي فريق من الباحثين المصريين، إنما تتمثل في الآتي على وجه الخصوص:**

فنقطة البداية، تكمن في وجوب المبادرة إلى الاتفاق على شكل موحد لهذه العلاقة القانونية. فالمشاهد، أنه على الرغم من حقيقة أن الوضع العادي للأمور يقضي بأن يكون ثمة ترابط عضوي ووظيفي بين مجمل الأجهزة والمؤسسات التي تنتمي إلى بنيان تنظيمي واحد، إلا أن ذلك يكاد يكون غائباً إلى حد بعيد بالنسبة إلى المنظومة الخاصة بمؤسسات العمل العربي المشترك.

وثانياً، فإنه من الضروري أن يعاد النظر في توزيع مقار المنظمات العربية المتخصصة، وبحيث ينص في أي تعديل يتم إدخاله على الشكل القانوني الحاكم لعلاقتها بالجامعة على وجوب ألا تستضيف الدولة العربية الواحدة أكثر من منظمتين فقط من هذه المنظمات. والهدف من ذلك ـــ لدى القائلين بهذا الرأي ـــ هو إتاحة الفرصة لأكبر عدد من الدول الأعضاء لأن تشعر بوجود الجامعة ومنظماتها، ومن ثم تتحمس للتمسك بها والدفاع عنها.

وثالثاً، نرى ـــ كذلك ـــ أنه أضحى من اللآزم الاعتراف للمنظمات العربية المتخصصة التي نشأت في إطار الجامعة ـــ وبقرارات من مجلس الجامعة ـــ بالشخصية القانونية الدولية المستقلة، لأن الحديث عن ضرورة تعزيز العلاقة بين الجامعة وهذه المنظمات لا ينبغي أن يكون على حساب التمتع بالشخصية القانونية الدولية لهذه الأخيرة. ومؤدى ذلك، في عبارة أخرى، أن إبرام " اتفاقات وصل " بين المنظمات العربية المتخصصة ـــ كل على حدة ـــ وبين جامعة الدول العربية، على غرار ما هو موجود في إطار نظام الأمم المتحدة، يمكن أن يكون مفيداً في صياغة علاقة قانونية جديدة بينهما.

ورابعاً، فإنه من المرغوب فيه أن تخول هذه المنظمات العربية المتخصصة سلطة التقدم إلى محكمة العدل العربية ـــ حال قيامها ـــ لطلب الفتاوى منها بشأن المسائل القانونية التي تثور في نطاق مباشرة كل منها لاختصاصاتها، وكذلك تلك التي تتصل بعلاقاتها المتبادلة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، بالنظر إلى عدم وجود جهاز عام في نطاق منظومة جامعة الدول العربية.

**جـــ - علاقة جامعة الدول العربية بالمنظمات العربية غير الحكومية:**

لعله من قبيل تحصيل الحاصل القول، بدايةً، بأنه قد بات من المسلم به في الوقت الراهن أن التنظيمات غير الحكومية عموماً ـــ الوطنية منها والدولية على حد سواء ـــ قد أضحت تضطلع الآن بدور مهم في مختلف المجالات، وخاصةً تلك التي تتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا تلك المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان.

وقد ذهب جانب من المفكرين المصريين إلى القول ـــ في هذا الخصوص ـــ أنه يمكن لهذه العلاقة المقترحة أن يعبر عنها على النحو التالي، ومستفيدين في ذلك أيضاً من التجربة الخاصة بعلاقة المنظمات الدولية (العالمية) غير الحكومية بالأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

فأولاً، من المفيد أن ينص في ميثاق جامعة الدول العربية ــ عند تعديله ــ على آلية معينة للتشاور بين الجامعة والمنظمات العربية غير الحكومية.

وثانياً، واتصالاً بهذه النقطة السابقة، يرى البعض من الباحثين ــ وبحق ــ أن منح المنظمات العربية غير الحكومية أو الاعتراف لها "بصفة المراقب" لدى الجامعة، فيما يتصل بالموضوعات ذات الاهتمام المشترك، إنما يصير أمراً جديراً بالتفكير فيه، حيث إن من شأن ذلك أن يتيح الفرصة لتنسيق المواقف والسياسات إزاء مثل هذه الموضوعات.

وثالثاً، أن تعزيز دور المنظمات العربية غير الحكومية في إطار منظومة النظام العربي، إنما يستلزم أيضاً أن تبادر الجامعة من جانبها ــ قدر المستطاع ــ إلى تقديم الدعم المالي والفني الممكن لهذه المنظمات ذات الموارد المالية المحدودة أصلاً.

وتقديرنا، أن أهمية هذا الدعم ــ والذي يجب أن يشمل أيضاً المؤازرة السياسية والمعنوية ــ تتمثل بالأساس في التخفيف من بعض الضغوط السياسية التي قد تتعرض لها المنظمات المذكورة من جانب هذه الدولة العربية أو تلك، مما يعطيها ــ أي المنظمات العربية غير الحكومية ــ قدراً أكبر من حرية الحركة.

**٤ .حول ضرورة البحث عن نظام فعال لتسوية النزاعات:**

وتشمل الأفكار التي يطرحها الفكر السياسي المصري، هنا، بحسب فهمنا، على وجه الخصوص ما يلي:

فأولاً، يتعين النص في صلب ميثاق جامعة الدول العربية ــ بوصفها الركيزة الأساسية لأي نظام عربي تكاملي ــ على أن يعاد تنظيم مجلس الجامعة على نحو يمكنه من الاجتماع على وجه السرعة، وذلك أسوةً بما عليه الحال بالنسبة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يستطيع أن يجتمع في أقل من ٢٤ ساعة، بل والذي يكاد يعتبر في حالة اجتماع دائم.

واتصالاً، بما سبق، فإن التوكيد مجدداً على آلية قانونية لاجتماعات القمة العربية الشاملة، يعتبر بدوره أمراً لازماً ويتسق مع الدروس المستفادة من الخبرة التاريخية.

وثانياً، يذهب جانب من المفكرين المصريين إلى القول بأن أي تعديل مقترح إدخاله على الوثائق الأساسية التي ينهض عليها النظام العربي لتسوية النزاعات، ينبغي أن يؤخذ فيه بعين الاعتبار ضرورة إسقاط وسيلة التحكيم كإحدى وسائل التسوية السلمية للنزاعات. وينطلق هذا الفريق من الباحثين -في موقفه هذا- من مقولة أن مثل هذا القول لا يكمن في التقليل من أهميته التحكيم في هذا الخصوص، وإنما لأن الدول العربية تستطيع في أي وقت تشاء وحتى من دون الحاجة إلى وجود اتفاق سابق فيما بينها أن تقرر اللجوء إلى التحكيم كوسيلة قانونية لتسوية نزاعاتها متى رأت ذلك ملائماً، هذا بالإضافة إلى أن نظام التحكيم المنصوص عليه في بعض هذه الوثائق الأساسية ـــ وعلى رأسها ميثاق جامعة الدول العربية ـــ إنما هو نظام ذو طابع سياسي غالباً وليس نظاماً قانونياً، وهذا يخالف ما استقر عليه العمل الدولي في العصر الحديث من اعتبار التحكيم نظاماً قانونياً متكاملاً.

وأخيراً، فإنه من المهم ـــ في رأي البعض الآخر من الباحثين ـــ التوكيد على ضرورة إنشاء جهاز أو أجهزة قضائية لاستكمال بعض أوجه القصور في النظام العربي لتسوية النزاعات العربية ـــ العربية. فمثل هذا الجهاز أو هذه الأجهزة ـــ لازم ولا غناء عنه إذا ما أردنا ـــ بحق ـــ تطوير مؤسسات العمل العربي المشترك تحت أي مسمى كان.

**٥ . في ضرورة تطويع مبدأ السيادة:**

لا يتردد جانب غير محدود في الفكر المصري في التشديد على حقيقة أن مسألة إعادة النظر في موقف الدول العربية، فيما يتعلق بمبدأ السيادة الوطنية، قد أضحت ـــ في الوقت الراهن ـــ تمثل ضرورة حتمية لإمكانية النهوض بالعمل العربي المشترك. ويجد هذا القول سنده الذي يسوغه ـــ في رأي هذا الفكر ـــ في

أسباب عديدة، يرتبط بعضها بالتطورات المختلفة التي حدثت على المستوى الدولي العام، كما يرتبط بعضها الآخر بواقع البيئة السياسية العربية ومعطياتها الذاتية(١٣).

فالثابت، أنه، ناهيك عن حقيقة أن الدول العربية ترتبط ببعضها البعض بمجموعة كبيرة من الروابط والأواصر المشتركة تجعل من القبول بالقواعد الدولية فيما يتعلق بمبدأ السيادة الوطنية أمراً غير مرغوب فيه عقلاً ومنطقاً، نقول ناهيك عن ذلك كله، فإن الشيء الذي لا شك فيه هو أن العمل العربي الجماعي، وما يفترضه من وجوب التنازل عن قدر مناسب ومعقول من السيادة القطرية لكل دولة عربية على حدة لصالح هذا العمل الجماعي أو المشترك، قد أصبح يمثل الآن –وبحق– المدخل الصحيح، لا نقول فقط من أجل تحقيق المصالح العربية القومية، وإنما أيضاً من أجل المحافظة حتى على ذاتية كل دولة من هذه الدول والإبقاء على استمرارية وجودها.

ويرى بعض الباحثين المهتمين أن أول المداخل التي يمكن لهذا التطويع أن يتم من خلالها، يتمثل في ضرورة الإفادة بشكل جدي مما تقدمه النظرية الوظيفية في التكامل الإقليمي من قواعد وإمكانيات تتسم في مجملها بالتدرج والواقعية. وليس بخافٍ أن هذه النظرية ـــ وما لحق بها من تطور فيما يعرف بالوظيفية الجديدة ـــ قد وفرت الأساس الموضوعي للعديد من المشروعات التكاملية الناجحة في العالم المعاصر، وبالذات في أعقاب الحرب العالمية الثانية، متخطية بذلك العديد من القيود التي تفرضها اعتبارات السيادة الوطنية بمفهومها الضيق.

وثانياً، واتصالاً بما سبق، هناك من يضيف مدخلاً آخر هو المدخل المتمثل في ضرورة الاهتمام بإقامة المشروعات العربية المشتركة والتوسع فيها، مع الحرص على وجوب أن يمتد نشاطها ليشمل النطاق الإقليمي للأقطار العربية كافة.

والراجح، لدينا، أن إقامة مثل هذه المشروعات " الدولية " المشتركة في النطاق العربي والتوسع فيها، لا يمثل فقط استجابة لأحد الاتجاهات السائدة في العالم المعاصر والذي أضحت فيه هذه المشروعات المشتركة ـــأو الشركات متعددة الجنسية كما يطلق عليها غالباًـــ تضطلع بدور رئيسي في إدارة العلاقات الدولية

وعلى نحو ما تقدم، إنما تسهم أيضاً ــ وفوق ذلك ــ في المساعدة على تحقيق هدفين كبيرين، فيما يتصل بتعزيز العمل العربي المشترك من غير الاصطدام بمبدأ السيادة القطرية. أما الهدف الأول، فيتمثل في هدف تحقيق " الوحدة من خلال التنوع ". فالدول العربية تستطيع ــ إن صح عزمها وإلتقت إرادتها السياسية ــ أن تخطو بخطوات حثيثة في اتجاه العمل الجماعي من خلال الأخذ بنظام تقسيم العمل وتوزيع الأدوار فيما بينها، وذلك بصرف النظر عن الشكل الدستوري أو المؤسسي الذي يمكن أن يجمع بينها. وأما الهدف الآخر، فيتمثل في خلق مصلحة أو مصالح مشتركة تحرص كل دولة عربية ــ وحتى انطلاقاً من الاعتبارات القطرية المحضه ــ علىَ المحافظة عليها وتنميتها.

والواقع، أنه بمقدار ما تشعر الحكومات العربية ــ بل وبمقدار ما تلمس الشعوب العربية في مختلف أقطارها ــ بأن ثمة فائدة حقيقية تعود عليها من وراء هذا المشروع العربي المشترك أو ذاك، بمقدار ما تكون هناك رغبة قوية في التحمس له والدفاع عنه، ومن غير الوقوف كثيراً أمام اعتبارات السيادة القطرية.

**٦. تطوير نظام الجزاءات:**

ينطلق الفكر السياسي المصري ــ والعربي عموماً ــ في نظرته إلى هذه المسألة من حقيقة أن نظام الجزاءات في نطاق مؤسسات العمل العربي المشترك ــ وبالذات طبقاً لميثاق جامعة الدول العربية والمواثيق المنشئة للمنظمات العربية المتخصصة التي تعمل في إطار هذه الجامعة ــ إنما هو نظام قاصر عن دعم فاعلية هذه المؤسسات في مجال التصدي لمحاولات الخروج على مقتضيات الشرعية العربية، كما حددتها هذه المواثيق جميعها. ويبدو هذا القصور، بشكل جلي، في ميثاق الجامعة الذي لم يشر صراحةً في أي نص من نصوصه إلى اصطلاح " الجزاء "، وإن كان قد أشار إلى " الإجراءات " أو " التدابير " التي تعتبر من قبيل الجزاءات أو أعمال القسر(١٤).

والحق، أنه وإن كان ميثاق جامعة الدول العربية قد إلتقى مع غيره من المواثيق المنشئة لغالبية المنظمات الدولية القائمة في الوقت الحاضر من حيث

العزوف عن استخدام اصطلاح "الجزاء"، فإنه قد اختلف ــ أي ميثاق الجامعة ــ عن هذه المواثيق الدولية من حيث كونه قد جاء مقتضباً للغاية في إشارته إلى التدابير أو الإجراءات الجزائية المختلفة، القسرية منها وغير القسرية، التي يجوز للجامعة اللجوء إليها ضد أي عضو من أعضائها، في حالة عدم إلتزامه أحكام الميثاق وخروجه على مقتضيات الشرعية العربية. فبنظرة سريعة إلى نصوص هذا الميثاق يتبين لنا أنه لم يشر إلا إلى جزاء أو عقوبة الطرد (الفصل) بوصفه جزاء غير عسكري.

وإزاء ذلك، انتهى جانب من المفكرين المصريين إلى القول بأن نقطة البداية الحقيقية بالنسبة إلى هذا الموضوع تتمثل في وجوب العمل على تعديل ميثاق الجامعة بما يسمح باستكمال جوانب القصور في النظام المذكور(١٥).

ومن الناحية القانونية البحتة، يمكن القول ــ مع جانب من هؤلاء المفكرين ــ بأن مسألة التعديل هذه ليست بالأمر المستحيل، أو حتى بالغ الصعوبة، بالنظر إلى أن المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية تتضمن ــ كما جرت العادة ــ نصوصاً صريحة بشأن طريقة تعديلها أو إعادة النظر فيها. ولا يعتبر ميثاق الجامعة العربية استثناءً من هذه القاعدة العامة، بل إنه ــ أي ميثاق الجامعة ــ يمكن أن يوصف بأنه قد جاء أكثر مرونة في هذا الخصوص بالمقارنة بغيره من المواثيق الدولية الأخرى، حيث نصت المادة ١٩ منه على جواز تعديله بموافقة ثلثي الدول الأعضاء.

وإذا تعذر الحصول على الأغلبية المطلوبة لصدور قرار من مجلس الجامعة بشأن تعديل الميثاق بما يسمح بتعزيز نظام الجزاءات، فثمة سبيل آخر يمكن الارتكان إليه من أجل تحقيق هذا الهدف. ونعني به التعديل الوظيفي الذي يؤسس على إعمال قواعد التفسير الواسع، أو ما يسمى بمبدأ الفعالية أو إعمال النص. وهنا نلاحظ أن نص المادة السادسة من ميثاق الجامعة قد صيغ في عبارات عامة، تتيح الفرصة لإعمال قواعد التفسير الواسع هذه. فقد أعطى النص المذكور مجلس الجامعة كامل السلطة التقديرية في اتخاذه " التدابير اللازمة " لدفع الاعتداء

الواقع على دولة عربية من جانب دولة عربية أخرى. والحق، أن هذا النص ــ أي نص المادة ٦ ــ يكمله أيضاً ما ورد في المادة ١٨ مــن الميثاق بشأن سلطة المجلس في فصل الدولة التي "لا تقوم بواجبات هذا الميثاق".

أما عن المجالات الرئيسية التي ينبغي أن تمتد إليها جهود تطوير نظام الجزاءات في نطاق جامعة الدول العربية، فتشمل ــ بحسب رأي جانب غير قليل من المفكرين المصريين ــ ما يلي:

**أ ــ الجزاءات التي يمكن للجامعة أن تطبقها من داخلها، وهي الجزاءات التي توصف بأنها تأديبية أو نظامية.**

ويذهب عدد من الباحثين إلى أنه من المهم أن تتعدد هذه الجزاءات، بحيث تتاح للجامعة إمكانية الاختيار من بينها، بحسب الأحوال ومع مراعاة التدرج قدر الإمكان، كأن تشمل مثلاً:

- الحرمان من حق التصويت في المنظمة، سواء داخل جهاز بعينه أو في إطار أجهزة المنظمة ككل.
- وقف التمتع بحقوق العضوية ومزاياها، سواء بشكل كلي أو محدود وطبقاً لما هو متعارف عليه في قانون المنظمات الدولية.
- الحرمان من الخدمات والمساعدات الاقتصادية والفنية التي تقدمها المنظمة عادة إلى أعضائها ومن خلال أجهزتها المختلفة.
- عدم التردد في إدانة التصرفات غير المشروعة التي صدرت عن الدولة المخالفة، ورفض الاعتراف بالأوضاع الجديدة التي قد تنشأ عن هذه التصرفات.
- عدم تسجيل المعاهدات التي تبرمها أية دولة عضو بالمخالفة لأحكام الميثاق.
- وفيما يتعلق بجزاء الطرد أو الفصل من الجامعة ــ والذي نصت عليه المادة ١٨ من الميثاق كما تقدم ــ فيمكن القول بأنه على الرغم من الانتقادات التي وجهت إليه، فقد ذهب بعض الباحثين إلى ضرورة الإبقاء

عليه عند الشروع في تطوير نظام الجزاءات في إطار الجامعة على الأقل بوصفه الجزاء غير العسكري الوحيد المنصوص عليه والذي لا يلجأ إليه إلا كبديل أخير. ويؤسس هذه الاقتناع ــ من جانب أصحابه ــ على حقيقة أن جزاء الطرد قد يكون ذا أثراً كبيراً في حمل الدولة العربية المخالفة على العودة إلى جادة الطريق، وذلك للأسباب الآتية: فمن ناحية، لا يمكن إنكار ما يترتب على هذا الطرد ــ حال حدوثه ــ من آثار معنوية سلبية سواء بالنسبة إلى سلطات الدولة المطرودة أو بالنسبة إلى شعبها. ومن ناحية ثانية، فإن القول بأن توقيع جزاء الطرد على الدولة المخالفة قد ينتهي إلى إطلاق يد هذه الدولة ويؤدي بها إلى الإمعان في الإخلال بواجباتها المترتبة على عضويتها في التنظيم الدولي الجماعي الذي تنتمي إليه، فإن مثل هذا القول لم يعد مقبولاً ولا يمكن الاحتجاج به في ضوء التطور الراهن في نظام المسئولية الدولية. ومن ناحية ثالثة، فإن الطرد قد يكون هو الجزاء الوحيد المتاح ــ بعد استنفاد الجزاءات الأخرى وثبوت عدم جدواها ــ لتجنب اللجوء إلى الجزاء العسكري حتى بفرض إمكان توقيع مثل هذا الجزاء الأخير.

**ب ــ الجزاءات التي تطالب المنظمة ــالجامعةــ أعضاءها بتطبيقها. ويمكن أن يشمل ذلك المجالين الآتيين:**

الأول، مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية. فمن المفيد أن ينص في التعديلات التي يرى إدخالها في هذا الشأن على الجامعة في مخاطبة أعضائها ودعوتهم، مثلاً، إلى تجميد أو حتى قطع مختلف أشكال العلاقات المتبادلة في المجالين الاقتصادي والتجاري مع الدولة التي تخرج على قواعد الشرعية العربية كما حددها الميثاق وغيرها من المواثيق العربية الأخرى ذات الصلة.

ولكن يتعين هنا أن يراعى أمران: أولهما، ضرورة الإبقاء على الحد الأدنى اللازم من العلاقات على مستوى المجال المذكور، وذلك لضمان استمرار التفاعلات الإنسانية بين الشعوب العربية على اعتبار أن هذه الشعوب عادة لا تستئار ــمن

خلال مؤسسات ديمقراطية حقيقية– عند اتخاذ التصرف غير المشروع الذي استوجب توقيع الجزاء. أما الأمر الآخر، فيتمثل في إمكان الإفادة من خبرة الأمم المتحدة التي تأخذ بعين الاعتبار ظروف الدول التي قد تتضرر من جراء الإلتزام بقرارات المقاطعة الاقتصادية والتجارية.

الثانى، مجال العلاقات الدبلوماسية، حيث يمكن هنا أيضاً النص – في التعديلات التي تتضمنها خطة التطوير المقترحة لنظام الجزاءات في نطاق الجامعة – على تخويل الجامعة سلطة دعوة أعضائها إلى تقييد نطاق علاقاتهم الدبلوماسية مع الدولة المخالفة. على أنه بالنظر إلى حقيقة أن الإبقاء على العلاقات الدبلوماسية قائمة يعد أمراً ضرورياً في كل الأوقات لضمان استمرار قنوات الاتصال الرسمية مفتوحة، لذا فالذي نراه في هذا الخصوص هو أن يشار مثلاً – في خطة التطوير هذه – إلى إمكانية البدء بتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي بين الدول الأعضاء والدولة العربية المخالفة، ثم يلي ذلك خطوة تجميد عمل البعثات الدبلوماسية المتبادلة. كل ذلك قبل الإقدام على الخطوة الخاصة بقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل كامل ونهائي.

### ثانياً . جامعة الدول العربية: رؤية مستقبلية:

بصفة عامة، يمكن القول بأن ثمة اتجاهات رئيسية ثلاثة تسود الفكر السياسي – المصري والعربي – تتبلور حولها آراء الباحثين بشأن مستقبل جامعة الدول العربية(١٦):

١ – فهناك، بدايةً، اتجاه ضعيف يذهب أنصاره إلى المناداة بوجوب إلغاء الجامعة وتصفيتها، لأنها فشلت في تحقيق أهدافها، ولأن بقاءها على وضعها الحالي يعتبر عقبة أساسية في سبيل إقامة مشروعات أخرى للوحدة العربية أو للعمل العربي المشترك تكون أكثر قدرة على مواجهة احتياجات الشعوب العربية وتحقيق آمالها والاستجابة لتطلعاتها المشروعة.

كما يستند أنصار هذا الاتجاه الأول ــ وفيما يبدو ــ إلى حقيقة أن ثمة سوابق عديدة في العمل الدولي لجأ خلالها الأطراف المعنيون إلى تصفية منظمة دولية قائمة واستبدلوا بها منظمة دولية جديدة. ومن ذلك مثلاً: عصبة الأمم التي زالــت رسمياً عام ١٩٤٦، بعد أن حلت محلها منظمة الأمم المتحدة. وهناك، أيضاً، حالة منظمة الوحدة الإفريقية التي أنشئت في عام ١٩٦٣ لتحل محل العديد من التنظيمات والتكتلات الإفريقية التي كانت موجودة حتى ذلك الحين.

٢ ــ وثمة اتجاه ثان، يذهب مؤيدوه إلى القول بوجوب المحافظة على بقاء جامعة الدول العربيــة، وذلك على الرغم من كل المآخذ التي تؤخذ عليها فيما يتصل بأدائها على مستوى تعزيــز العمل العربي الجماعي. والمنطق الذي ينطلق منه هذا الفريق من الباحثين يتمثل في مقولة أساسية مؤداها أن الإبقاء على الجامعة ــ بوصفها المنظمة العربية الأم التي ينهض عليها النظام الإقليمي العربي كنظام دولي فرعي ــ إنما هو أفضل بكثير من تصفيتها، وذلك لأنه ربما يكون من غير المؤكد ــ في ضوء الحالة الراهنة للعلاقات العربية ــ العربية أن تتفق الدول العربية على صياغة تنظيمية أخرى أفضل من الصياغة الحالية التي تمثلها هذه الجامعة. وبعبارة أخرى، فإن ثمة تخوفاً لدى أنصار هذا الاتجاه الثاني من أن يكون البديل عن جامعة الدول العربية ــ في ظل الأوضاع العربية والدولية الراهنة ــ هو المزيد من الانقسام والتشرذم العربيين.

٣ ــ وأما الاتجاه الثالث، في هذا الخصوص، وهو الأكثر واقعيــة والأقرب إلى المنطق في تقدير عدد من الباحثين المصريين المهتمين، فيدعو إلى وجوب المبادرة فوراً وبجدية إلى العمل من أجل تطوير الجامعة وتدعيم أجهزتها ومؤسساتها، وذلك من خلال تعديل الميثاق على نحو يكفل لهذه المنظمة العربية الأم القدرة المناسبة على تحقيق أغراضها وتخويلها السلطات والصلاحيات اللازمة لذلك.

وبعبارة أخرى، فإن مؤدى ما يقول به أنصار هذا الاتجاه الواقعي، هو أنه قد بات ضرورياً للغاية إعادة النظر في ميثاق جامعة الدول العربية، بل وفي

نظامها القانوني برمته لكي يتلاءم والتطورات الحادثة على الساحتين العربية والدولية. فكأن الجامعة، إذن، وعلى الرغم من الكثير من أوجه القصور التي شابت أداءها خلال فترة الخمسة والخمسين عاماً الماضية ما تزال تشكل الإطار التنظيمي الملائم لتجسيد آمال الأمة العربية.

وواقع الأمر، يمكن القول على وجه الإجمال إن البحث في مستقبل جامعة الدول العربية ليس منبت الصلة بالبحث الخاص بمسار النظام الإقليمي العربي في وضعه الراهن ومنظوراً إليه في نطاق علاقــاته بالنظام الدولي العالمي وبالتطورات الجارية على المستوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

وعموماً، فإن جامعة الدول العربية، وسواء اعتبرناها مرآة تعكس منظومة التفاعلات العربية أو فاعلاً من فواعل النظام الإقليمي العربي، تتأثر ــ ولا شك ــ بمجمل الأوضاع العربية والدولية المحيطة. وليس أدل على ذلك من حقيقة أن التطورات التي حدثت على صعيد العلاقات المصرية ــ الإسرائيلية ابتداءً من منتصف السبعينيات من القرن العشرين ــ وتحديداً منذ عام ١٩٧٩ ــ قد أحدثت تأثيرات سلبية بعيدة المدى على أداء الجامعة طيلة الفترة الممتدة من العام المذكور وحتى عام ١٩٨٩.

كما أنه ليس بخافٍ ما أحدثته أزمة الغزو العراقي لدولة الكويت، منذ بدايتها في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وما تلاها من تداعيات، من آثار سلبية على وضع الجامعة والتي بدت عاجزة تماماً عن القيام بأي خطوة إيجابية ذات شأن في احتواء هذه الأزمة، على غرار ما فعلته في عام ١٩٦١ إبان أزمة العراق ــ الكويت الأولى إزاء هذه الأزمة.

وفــي محاولة لتشخيص حال جامعة الدول العربية خلال الفترة التي تلت انتهاء حرب تحرير الكويت في فبراير ١٩٩١ ــ وعبر المستقبل المنظور ــ ذهب جانب من الباحثين المصريين إلى القول؛ إن ثمة احتمالات رئيسية أربعة على الأقل يمكن تصورها في هذا الشأن، وهي على النحو التالي:

**الاحتمال الأول**، وهو الذي يتمثل في استمرار بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه. فالاجتماعات العربية في إطار الجامعة تنعقد بانتظام ــ وخاصةً على مستوى مجلس الجامعة، أو حتى على مستوى القمة بعد التوصل إلى اتفاق بشأن تقنينها ــ والأمين العام يتحرك، ولكن المحصلة النهائية لا تكاد تكون شيئاً يذكر.

**الاحتمال الثاني**، وهو احتمال الحرب الباردة العربية، كتلك التي نشبت في أواخر الخمسينيات وأوائـل الستينيات من القرن العشرين. ويشير القائلون بهذا الاحتمال إلــى أن الخلافات العربية ــ العربية ما تزال قائمة وتهدد التضامن العربي والعمل المشترك فيما بين دول الجامعة، كما أن الانقسام في الصف العربي الذي أحدثته أزمة حرب الخليج الثانية ما يزال قائماً ــ ولو جزئياً ــ حيث لم يقدر للجامعة أن تخطو بخطوات إيجابية ذات شأن في اتجاه تحقيق المصالحة العربية.

**أما الاحتمال الثالث**، فهو الاحتمال الذي يقوم على فكرة إحياء التضامن العربي. ويتحمس أنصار هذا الاتجاه لفكرة إقامة نظام عربي جديد يأخذ في الاعتبار كافة الظروف والمتغيرات المحيطة من عالمية وإقليمية وعربية والتي استجدت منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، كانهيار الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة ــ مؤقتاً ــ بزعامة العالم، وما سمي بعملية السلام بين العرب وإسرائيل، وكذلك المشروعات الجماعية المطروحة؛ كمشروع الشرق أوسطية، والمشروع المتوسطي. والمقولة الأساسية التي ينطلق منها القائلون بأهمية إقامة نظام عربي جديد، مؤداها أن الدول العربية لن تستطيع أن تحقق مصالحها الحقيقية ــ الجماعية منها والفردية على حد سواء ــ في علاقاتها مع هذه التجمعات والمشروعات الإقليمية المطروحة، إلا إذا تعاملت معها من منطلق تنظيمي عربي جماعي.

**وأما الاحتمال الرابع والأخير**، من بين الاحتمالات المتصورة لمستقبل جامعة الدول العربية، كإطار تنظيمي عربي، فهو الذي يذهب أنصاره ــ وهم قلة على المستوى العربي عموماً ــ إلى التوكيد على ضرورة أن ينخرط العــرب في نظام إقليمي أوسع كالنظام الشرق أوسطي.

وتقديرنا، أن هذا الاحتمال هو أخطر الاحتمالات الأربعة المتصورة لمستقبل الجامعة. فمما لا شك فيه، أن الانخراط في نظام إقليمي أوسع سيعني حتماً ــ ولو بالتدريج ــ ذوبان الحقوق العربية والتمايز العربي. وسيكون هذا الخطر عظيماً، إذا قدر للعرب ــ أو فرض عليهم ــ أن ينخرطوا فرادى في هذا النظام المقترح.

## هوامش الدراسة

(١) راجع لمزيد من التفصيل فى هذا الشأن : د. أحمد الرشيدى، تحديث مؤسسات العمل العربى المشترك كمدخل لبناء مشروع قومى عربى، فى : د. نادية محمود مصطفى (محرر)، مصر ومشروعات النظام الإقليمى فى المنطقة، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٧، ص ٨٦ وما بعدها، وراجع أيضاً فى السياق ذاته : د. أحمد الرشيدى، إحياء النظام الإقليمى العربى، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠١، ص ٤٦ وما بعدها.

(٢) د. أحمد الرشيدى، إحياء النظام الإقليمى العربى، مرجع سابق، ص ص ٤٨ – ٤٩.

(٣) راجع على سبيل المثال: د. أحمد عبد الونيس شتا، اتجاهات وموضوعات تطوير جامعة الدول العربية فى الفقه العربى، فى : جميل مطر ود. علىّ الدين هلال (محرران)، جامعة الدول العربية : الخبرة التاريخية ومشروعات التطوير، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية والمركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل، ١٩٩٣، ص ١٧ وما بعدها.

(٤) راجع –مثلاً– فيما يتعلق بأهمية الجهاز القضائى : د. أحمد الرشيدى، حول ضرورة الجهاز القضائى فى نطاق جامعة الدول العربية : دراسة فى ضوء أحكام القانون الدولى العام، مجلة شئون عربية، العدد ٥٩، سبتمبر ١٩٨٩، ص ص ٧ – ٢٨.

(٥) وافق مؤتمر القمة العربى الطارئ الذى انعقد بالقاهرة يومى ٢١ و ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠ على اعتماد مبدأ دورية اجتماعات القمة العربية اعتباراً من مارس ٢٠٠١.

(٦) راجع على سبيل المثال : د. حسن نافعة، الجامعة العربية وحقوق الإنسان، مجلة شئون عربية، العدد ١٣، مارس ١٩٩٨؛ د. أحمد الرشيدى، إحياء النظام الإقليمى العربى، مرجع سابق، ص ص ٥٣ – ٥٤.

(٧) المرجع السابق، ص ٥٤.

(٨) المرجع السابق، ص ص ٥٤ – ٦٤.

(٩) راجع مثلاً : د. مفيد شهاب، العلاقة بين المنظمات العربية المتخصصة وجامعة الدول العربية، مجلة شئون عربية، العدد ٢، أبريل ١٩٨١؛ د. أحمد الرشيدى، إحياء النظام الإقليمى العربى، مرجع سابق، ص ص ٥٩ – ٦٢.

(١٠) د. أحمد الرشيدى، إحياء النظام الإقليمى العربى، مرجع سابق، ص ص ٦١ – ٦٢

(١١) المرجع السابق، ص ص ٦٣ – ٦٤.

(١٢) المرجع السابق، ص ص ٦٥ – ٦٦؛ وأيضاً راجع للباحث نفسه : تحديث مؤسسات العمل العربى المشترك، مرجع سابق، ص ص ١٠٠ – ١٠٢.

(١٣) راجع فيما يتعلق بمبدأ السيادة فى ميثاق جامعة الدول العربية : د. أحمد الرشيدى، مبدأ السيادة فى ميثاق جامعة الدول العربية وإمكانيات تعزيز العمل العربى المشترك، مجلة شئون عربية، العدد ٧٧، مارس ١٩٩٤، ص ص ٦٨ وما بعدها.

(١٤) أنظر بصفة عامة، وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بنظام الجزاءات فى نطاق جامعة الدول العربية : د. أحمد الرشيدى، تطوير نظام الجزاءات فى جامعة الدول العربية، مجلة شئون عربية، العدد ٧١، سبتمبر ١٩٩٢، ص ص ٤٣ – ٥٤.

(١٥) المرجع السابق، ص ص ٤٩ – ٥٣.

(١٦) أنظر –تفصيلات– فى إشارة إلى ذلك : جميل مطر، د. علىّ الدين هلال، الجامعة العربية : الحاضر والمستقبل، فى جميل مطر، د. علىّ الدين هلال (محرران)، مرجع سابق، ص ص ٤٣١ – ٤٤٠؛ وأيضاً د. أحمد الرشيدى،

مستقبل جامعة الدول العربية فى ضوء التطورات الراهنة على مستوى الصراع العربى-الإسرائيلى، مجلة شئون عربية، العدد ٨٩، مارس ١٩٩٧، ص ٣٣ وما بعدها.

# التعريف بالمشاركين*

| | |
|---|---|
| د/ إبراهيم نصر الدين | رئيس قسم النظم السياسية – معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة |
| د/ أحمد حسن الرشيدى | أستاذ القانون الدولى – قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة |
| د/ أحمد يوسف أحمد | أستاذ العلوم السياسية– قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ومدير معهد البحوث والدراسات العربية – جامعة الدول العربية |
| د/ باكينام الشرقاوى | مدرس بقسم العلوم السياسية– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة |
| د/ جمال عبد الجواد | خبير– مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – جريدة الأهرام |
| أ/ عبد الغفار شكر | نائب مدير مركز البحوث العربية |
| د/ محمد السعيد إدريس | رئيس تحرير مجلة مختارات إيرانية – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – جريدة الأهرام |
| د/ محمد سليم العوا | أستاذ الفقه بالجامعات المصرية |
| د/ محمد صفى الدين | أستاذ العلوم السياسية ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة – جامعة القاهرة |
| د/ نازلى معوض أحمد | أستاذ العلوم السياسية – قسم العلوم السياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهر. |
| د/ هالة كمال | مدرس اللغة الإنجليزية – قسم اللغة الإنجليزية – كلية الآداب – جامعة القاهرة |

* الأسماء مرتبة أبجدياً

# مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقا للائحة، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهتمامات مجموعة الباحثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها الجامعات والهيئات الوطنية، وإجراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياسية ذات الأهمية الوطنية، فضلا عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحتاج إليها البحث السياسى، كما ينظم دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية.

رئيس مجلس إدارة المركز:

د.كمال المنوفى — عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مدير المركز:

د.نادية محمود مصطفى — أستاذ العلوم السياسية بالكلية.

نائب مدير المركز:

د. علا أبو زيد — أستاذ العلوم السياسية بالكلية

# أعضاء مجلس الإدارة

## " وفقا للترتيب الأبجدي "

# قائمة كتب المركز

| م | عنوان الكتاب | المؤلف (المحرر) |
|---|---|---|
| ١ | دراسات فى السياسة الخارجية المصرية | د.على الدين هلال (محرر) |
| ٢ | اتجاهات حديثة فى علم السياسة | د.على عبد القادر (تقديم) |
| ٣ | تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية | د.على الدين هلال (محرر) |
| ٤ | تحليل السياسات العامة فى مصر | د.على الدين هلال (تقديم) |
| ٥ | القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر | د.أمانى قنديل (محرر) |
| ٦ | النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية | د.السيد عبد المطلب غانم |
| ٧ | الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا | د.نادية محمود مصطفى |
| ٨ | الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربي | د.نيفين عبد المنعم سعد |
| ٩ | التجديد السياسى والواقع العربي المعاصر | د.سيف الدين عبد الفتاح |
| ١٠ | تحليل السياسة الخارجية | د.محمد السيد سليم |
| ١١ | انتخابات الكنيست الثانى عشر فى إسرائيل | د.على الدين هلال (محرر) |
| ١٢ | الإدارة المصرية لأزمة طابا | د.أحمد حسن الرشيدى (محرر) |
| ١٣ | تقويم السياسات العامة | د.السيد عبد المطلب (محرر) |
| ١٤ | تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربي | د.عبد المنعم سعيد (محرر) |
| ١٥ | التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربي | د.مصطفى كامل السيد (محرر) |
| ١٦ | العلاقات المصرية-السودانية | د.أسامة الغزالى حرب (محرر) |
| ١٧ | حكم هيئة تحكيم طابا | د.أحمد صادق القشيرى |
| ١٨ | التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية | د.رجاء سليم |
| ١٩ | مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢ | د.هناء خير الدين<br>د.أحمد يوسف أحمد (محرران) |
| ٢٠ | الأيديولوجية والتنمية فى أفريقيا | د.حمدى عبد الرحمن |
| ٢١ | العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية | د.نيفين عبد المنعم مسعد(محرر) |

| م | عنوان الكتاب | المؤلف (المحرر) |
|---|---|---|
| ٢٢ | البحث الامبيريقى فى العلوم السياسية | د.ودودة بدران (محرر) |
| ٢٣ | النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار | د.على الدين هلال (محرر) |
| ٢٤ | سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير | د.أحمد يوسف أحمد (محرر) |
| ٢٥ | مصر وتحديات التسعينات | د.عبد المنعم سعيد (محرر) |
| ٢٦ | معجم النظم السياسية الليبرالية | د.حسن نافعة |
| ٢٧ | سياسة التعليم الجامعى فى مصر | د.أمانى قنديل (محرر) |
| ٢٨ | الوطن العربي فى عالم متغير | د.نازلى معوض (محرر) |
| ٢٩ | التوظف الحكومى فى مصر | د.السيد عبد المطلب غانم(محرر) |
| ٣٠ | الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١) | د.ماجدة على صالح ربيع |
| ٣١ | الانعكاسات الدولية والإقليمية لازمة الخليج | د.أحمد الرشيدى (محرر) |
| ٣٢ | الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء | مجموعة باحثين |
| ٣٣ | اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية | د.ودودة بدران (محرر) |
| ٣٤ | الدولة والنظام العالمى: مؤثرات التبعية ومصر | د.أحمد ثابت |
| ٣٥ | تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩-١٩٩٠) | د.ودودة بدران (محرر) |
| ٣٦ | تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية | د.ودودة بدران (محرر) |
| ٣٧ | حرب الخليج والسياسة المصرية | د.مصطفى علوى (محرر) |
| ٣٨ | حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى | د.مصطفى كامل السيد (محرر) |
| ٣٩ | حدود مصر الدولية | د.أحمد عبد الونيس شتا (محرر) |
| ٤٠ | قضايا نظرية فى السياسة المقارنة | د.عبد الغفار رشاد (محرر) |
| ٤١ | الادراة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط | د.هالة سعودى (محرر) |
| ٤٢ | التحولات الديمقراطية فى الوطن العربي | د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر) |
| ٤٣ | مصر وأمن الخليج بعد الحرب | د.مصطفى علوى (محرر) |
| ٤٤ | جامعة الدول العربية | أ.جميل مطر وآخرون |
| ٤٥ | الكويت من الإمارة إلى الدولة:دراسة فى نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانونى وعلاقاتها الدولية | د.أحمد الرشيدى (محرر) |

| م | عنوان الكتاب | المؤلف (المحرر) |
|---|---|---|
| ٤٦ | السياسات الخارجية للدول العربية ( ط ١ ) | د.بهجت قرنى<br>د.على الدين هلال (محرران) |
| ٤٧ | دليل تقييم كفاءة التنظيم فى المنظمات العامة | د.أحمد رشيد |
| ٤٨ | العلاقات العربية الأفريقية | د.اجلال رأفت (محرر) |
| ٤٩ | المفاوضات العربية-الإسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط | د.مصطفى علوى (محرر) |
| ٥٠ | النظام العالمى الجديد | د.محمد السيد سليم (محرر) |
| ٥١ | ماذا يعنى خريج علوم سياسية | د.على الصاوى |
| ٥٢ | التحول الديمقراطى فى المغرب | د.أحمد ثابت |
| ٥٣ | اتجاهات جديدة فى الإدارة بين النظرية والتطبيق | د.عطية حسين أفندى |
| ٥٤ | الجماعة الأوروبية ألمانيا ومصر | د.ودودة بدران (محرر) |
| ٥٥ | السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربي | د.جلال عبد الله معوض |
| ٥٦ | الأمم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى | د.حسن نافعة (محرر) |
| ٥٧ | معجم المصطلحات السياسية | د.على الدين هلال (مشرف)<br>د.نيفين مسعد (محرر) |
| ٥٨ | أمن الخليج العربي: دراسة فى الإدراك والسياسات | د.عبد المنعم المشاط (محرر) |
| ٥٩ | التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢-١٩٩٢ | د.صفى الدين خربوش (محرر) |
| ٦٠ | الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير | د.كمال المنوفى<br>د.حسنين توفيق (محرران) |
| ٦١ | التعليم والتنشئة السياسية فى مصر | د.كمال المنوفى (محرر) |
| ٦٢ | منظمة المؤتمر الإسلامي فى عالم متغير | د.محمد السيد سليم (محرر) |
| ٦٣ | الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط | د.عبد المنعم المشاط (محرر) |
| ٦٤ | المرأة المصرية والعمل العام:رؤية مستقبلية | د.علا أبو زيد (محرر) |
| ٦٥ | إصلاح الأمم المتحدة | د.حسن نافعة |
| ٦٦ | الحركات الإسلامية فى عالم متغير | د.علا أبو زيد (محرر) |

| م | عنوان الكتاب | المؤلف (المحرر) |
|---|---|---|
| ٦٧ | المصـــالحة العربية الرؤى-الآليات-احتمالات النجاح | د.صفى الدين خربوش (محرر) |
| ٦٨ | السياسة والنظام المحلى فى مصر | د.السيد عبد المطلب غانم(محرر) |
| ٦٩ | ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن | د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر) |
| ٧٠ | النخبة السياسية فى العالم العربي | د.على الصاوى (محرر) |
| ٧١ | التحلـــيل السياسى الامبريقى: طرق البحث فى العلوم السياسية | مجموعة مترجمين |
| ٧٢ | مصر والقوى الكبرى فى النظام الدولى الجديد | د.أحمد الرشيدى (محرر) |
| ٧٣ | الانـــتخابات الإسرائيلية "الكنيست الرابعة عشر ١٩٩٦" ومستقبل التسوية | د.عبد العليم محمد |
| ٧٤ | قضايا الخصخصة فى مجلس الشعب | د.عزة وهبى |
| ٧٥ | تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٧ | د.على الدين هلال |
| ٧٦ | مـــنظمة المؤتمـــر الإسلامي: دراسة قانونية-سياسية فى ضوء قانون المنظمات الدولية | د.أحمد الرشيدى |
| ٧٧ | المؤسسة التشريعية فى الوطن العربي | د.أحمد الرشيدى (محرر) |
| ٧٨ | الحماية الدولية للاجئين | د.أحمد الرشيدى (محرر) |
| ٧٩ | مصـــر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة | د.نادية محمود مصطفى (محرر) |
| ٨٠ | القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية | د.أحمد الرشيدى (محرر) |
| ٨١ | تطـــور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣- ١٩٩٩ (ط٢) | د.على الدين هلال |
| ٨٢ | مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينيات | د.نازلى معوض أحمد (محرر) |
| ٨٣ | العلاقـــات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامى | د.نادية محمود مصطفى<br>د.سيف عبد الفتاح(محرران) |
| ٨٤ | السياسات الخارجية للحركات الإسلامية | د.نيفين عبد المنعم مسعد<br>د.عبد العاطى محمد |

| م | عنوان الكتاب | المؤلف (المحرر) |
|---|---|---|
| ٨٥ | تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٩(٣) | د.على الدين هـــــلال |
| ٨٦ | الليبرالية الجديدة | د.نازلى معوض أحمد (محرر) |
| ٨٧ | قضايا العلاقات المصرية-التركية | د.جلال عبد الله معوض |
| ٨٨ | مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينات(ط٢) | د.نازلى معوض أحمد (محرر) |
| ٨٩ | الخبرة السياسية المصرية فى مائة عام | د.نازلى معوض أحمد (محرر) |
| ٩٠ | إحياء النظام الإقليمى العربى | د.أحمد الرشيـــــــدى |
| ٩١ | المدرسة المصرية فى السياسة الخارجية ( مجلدان ) | د. مصطفى علـــوى (محرر) |
| ٩٢ | السياسات الخارجية للدول العربية (الطبعة الثانية) | د.علىّ الدين هلال<br>د. بهجت قرنـــى (محرران) |
| ٩٣ | العدوان على العراق:خريطة أزمة ومستقبل أمة (الطبعة الأولى) | د. نادية محمود مصطفى<br>د. حسن نافعـــــة ( محرران) |
| ٩٤ | حول دلالات عملية الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها: إسرائيل فى مفترق طرق | د. نادية محمود مصطفى<br>أ. جلال الدين عز الدين<br>(محرران) |

رقم الإيـــداع :     ٢٠٠٣/١٤٣٩٣

دار السعادة للطباعة ٨٣٧٩٠٥١